مصباح الراغب

شرح كافية ابن الحاجب المعروف
بحاشية السيد

تأليف
السيد العلامة محمد بن عز الدين المفتي الكبير
ت ٩٧٣هـ

تحقيق
عبدالله حمود التمام

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

جمعداری اموال
مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی
ش-اموال: ۵۱۷۶۴

مصباح الراغب

شرح كافية ابن الحاجب المعروف
بحاشية السيد

بسم اللہ الرحمن الرحیم

مصباح الراغب

شرح كافية ابن الحاجب المعروف
بحاشية السيد

تأليف
السيد العلامة محمد بن عز الدين المفتي الكبير
ت ٩٧٣ هـ

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

تحقيق
عبدالله حمود الشمام

الجزء الأول

مكتبة التراث الإسلامي

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

كتابخانه
مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى
شماره ثبت: ۳۳۶۰۵
تاريخ ثبت :

تنفيذ

مكتبة التراث الإسلامي

الجمهورية اليمنية - صعده - مفرق الطلح
ت: ٥١٣٣٣٣ - ٥١٣٥٠

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله الذي رفع درجة العلماء ونصب رايتهم، وجعلهم قادة الأمة إلى كل خير، وخفض أهل الجهل والعمى، وجزم بوحدانيته أهل البغي والفساد، فقال تعالى منوها بفضل العلماء: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨] وقال أيضاً: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩].

والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد القائل: (تعلموا العربية وعلموها الناس) صلى الله عليه وعلى ابن على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب قائد الغر المحجلين الواضع لهذا العلم العظيم ـ أعني علم النحو ـ وعلى آله الطاهرين الذين كان لهم السبق والدور البارز في تطور هذا العلم.

أما بعد:

فما دفعني إلى تحقيق هذا الكتاب وإعراب شواهده هو ما كان من الغرض من وضع قواعد علم النحو لمراقبة النص القرآني الذي نزل بلسان الفصحاء، فلغة القرآن هي الحجة في استنباط قواعد النحو، بل هي أقوى الحجج فهي المعيار الذي تقاس به فصاحة اللغة التي يجوز الاحتجاج بها، حيث يعتبر هذا العلم وصلة إلى معرفة تفسيره، وبيان معانيه، باعتبار علم النحو قسماً من أقسام العربية التي تشتمل على أقسام (اللغة ـ التصريف ـ النحو ـ المعاني ـ البيان ـ البديع . .) الخ وهذه الأقسام مرتبطة بعضها ببعض لا يستغني طالب العلم بقسم واحد منها، بل لا بد لمن أراد معرفة أسرار القرآن الكريم وإعجازه من الإحاطة بها جميعا.

ومما دفعني أيضاً ما يحمله المؤلف رحمه الله تعالى من علم جم في جميع العلوم، تشهد له كتبه التي ألفها بغزارة علمه، وتبحره في شتى العلوم فقد جاء كتابه

هذا حافلًا بجيع مسائل النحو، وفي غاية من التدقيق والإتقان، ومما يدل على ذلك أن هذا الكتاب يدرس، ولا يزال حتى وقتنا الحاضر في المدارس العلمية اليمنية، والمساجد، والحوزات العلمية، فلا يكاد تخلو مكتبة من مكاتب علماء اليمن الميمون من هذا الكتاب المسمى بحاشية السيد.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن هذا العلم ـ علم النحو ـ لم يكن مستقلًا عن علوم القرآن، بل كان الدرس النحوي علماً من علوم القرآن، وقد كان مقروناً بعلم القراءات، فالجيل الأول من نحاة البصرة والكوفة حتى عصر سيبويه كانوا جميعا من القراء، فعلم النحو في ذلك العصر كان خليطا من اللغة والصرف والبلاغة، والصوتيات ـ التجويد ـ ثم استقلت هذه العلوم، وتمايزت، وأصبح لكل علم منها المختصون به، وصنفت فيه المصنفات التي تخصها، فقد كان العلم الصوتي ـ التجويد ـ جزأ لا يتجزأ من علم العربية في القرن الأول والثاني، والآن لم يعد من ضمن المقررات في بعض أقسام اللغة العربية، مما يؤدي إلى النقص والخلل في العلم القرآني والنحوي.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

ومن المؤسف جدا ـ حسب ما نلاحظه ونشاهده في المجتمعات المثقفة التي أحاطت بكثير من العلوم ـ أن بعض المختصين بعلوم القرآن والعلوم الإسلامية مع احترامي لكل المختصين والمثقفين ـ لا يفقهون الكثير من علوم العربية، وإذا ما سئل أحدهم عن موقع آية كان الجواب سل المختصين في العربية فهذا من عملهم واختصاصهم، فما بقي للمختصين في علوم القرآن من علومه.؟

فلا أريد التهجم على أصحاب هذه التخصصات، أو التقليل من شأنهم، بل لهم ثقلهم وأهميتهم في نشر دراساتهم، وإنما أريد أن أنال الأجر بنصيحتي لهم بأن لا يبتعدوا عن علوم العربية التي تشكل نواة الدرس القرآني وجوهره.

صحيح إذا قال أحدهم: إن هذا الأمر قد دعت إليه ضرورة التخصص، لكن ينبغي لصاحب التخصص أن يؤهل نفسه بطريقة أو بأخرى، فوسائل التأهيل، وزيادة المعرفة كثيرة وكثيرة، ولا سيما ونحن في عصر العلم والمعرفة.

فمما لا شك فيه أن علم النحو كغيره مر بأطوار متعددة، وكانت له أدوار مختلفة.

فتنتمي اللغة العربية إلى مجموعة اللغات التي وضحتها السامية، وهي لغات تتقارب في بعض مفرداتها، وضمائرها وصيغ أفعالها.

والعربية الفصحى التي نزل بها القرآن الكريم لم تولد فجأة، فقد سبقتها في النشأة لهجات عربية قديمة يعتبرها الباحثون هي أساس عربيتنا الفصحى، فقد كان العرب يتداولون لغتهم بالسليقة، فهم لا يعرفون المبتدأ والخبر، ولا الفعل والفاعل، ولا التمييز، ولا الحال، وغير ذلك من أبواب النحو.

فشهد النثر الفني والشعر العربي تطورا عظيما في صدر الإسلام، كان نتيجة لانتشار الدعوة الدعوة الإسلامية، وكان للقرآن الكريم بألفاظه البليغة ومعانيه القيمة الأثر الكبير، والنتيجة الايجابية في ازدهار الكتابة والخطابة والشعر في صدر الإسلام.

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

تاثير القرآن الكريم:

١ - **أسلوبه وبلاغته:** لم يلتزم القرآن أسلوبا واحدا من أساليب الأداء، بل تنوع إلى أساليب شتى، فهو في غاية التأثير والإقناع، وبعض الآيات ذات تأثير خطابي يهز الأسماع.

٢ - **أثره في اللغة:**

أ ـ وحد مختلف اللهجات العربية في لغة عربية موحدة.

ب ـ وسع مجال اللغة العربية بما أمدها من ألفاظ استعملها استعمالا جديدا، مثل الصلاة ـ الصوم ـ الزكاة ـ الحج. . الخ.

ج ـ للقرآن الكريم في حفظ اللغة العربية، فضمن لها البقاء والخلود، وراقبها من الضياع والانقراض، كما انقرض كثير من اللغات القديمة.

د ـ أدى إلى تطور فنون البلاغة من صور البيان (تشبيه ـ مجاز ـ كناية) وأساليب المعاني، ومحسنات البديع.

هـ ـ إضافة إلى ما جاء به القرآن الكريم من قيم ومثل ومبادئ حديدة لم يعرفها العرب قبل الإسلام.

ثم كان عصر بني أمية عصر امتزاج العرب بغيرهم من الأمم، وتوزعهم في مشارق الأرض ومغاربها، وفي أواخر عصر بني أمية اهتم جمهرة كثيرة من العلماء في البصرة والكوفة بجمع ألفاظ اللغة، وكان من أهم الأسباب التي شجعتهم على ذلك :.

١ - انتشار اللحن على ألسنة بعض العرب الذين تأثروا بالعناصر الأجنبية، وترعرهم في أحضان أمهاتهم من الإماء، مما أدى عندهم إلى ضعف الملكة اللغوية، وقد ازداد الإهتمام باللغة، وجمع ألفاظها بشكل أكبر في العصر العباسي الأول، وقد اشترط العلماء على أنفسهم ألا يأخذوا اللغة من عربي حضري، وأن يرحلوا في طلبها وأخذها من قلب الجزيرة.

٢ - حاجة الوافدين الأجانب ـ الذين دخلوا الإسلام إلى تعلم لغة القرآن.

هذا ولا بأس أن نذكر نبذة وجيزة عن علم النحو الذي قال عنه السيوطي: «إن العلوم كلها متفقرة إليه».

فالنحو لغة: القصد ـ واصطلاحاً ـ علم بأصول يعرف بها أواخر الكلم إعراباً وبناء، والمراد بالأصول المذكورة في التعريف: الاسم، والفعل، والحرف، وأنواع الإعراب، والتوابع، والعوامل، ونحو ذلك.

وفائدة هذا العلم: معرفة صواب الكلام من خطائه، ليحترز به عن الخطأ في اللسان العربي.

وغايته: الاستعانة على فهم معاني كلام الله ورسوله، الموصل إلى خيري الدنيا والآخرة.

أما الواضع لهذا العلم في باب مدينة النبي ﷺ ـ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله تعالى عنه ـ حينما أشار على أبي الأسود الدؤلي أن يضعه، قال له بعد أن علمه الاسم والفعل والحرف:

الاسم: ما أنبأ عن المسمى، والفعل: ما أنبأ عن الحركة، والحرف: ما أنبأ عن معنى في غيره، والرفع للفاعل، وما اشتبه به، والنصب للمفعول، وما حمل عليه، والجر للمضاف وما يناسبه، انح هذا النحو يا أبا الأسود، فسمي بذلك تبركا بلفظ الواضع له.

سيرة الإمام علي بن المؤيد بن جبريل. ـ خ ـ ضمن مجموع بمكتبة العلاّمة عبدالله بن الإمام الحسن يحيى القاسمي في ٥٦ صفحة ـ خ ـ سنة ١٩٥٣م، مصورة بمكتبة شايم، وبمكتبة محمد بن عبد العظيم الهادي.

ترجمة ابن الحاجب مؤلف متن الكافية:

هو أبو عمرو جمال الدين عثمان بن أبي بكر بن يونس، عرف بابن الحاجب؛ لأن أباه كان كرديا حاجبا للأمير عز الدين موسك الصلاحي.

ولد في أسنا في صعيد مصر في أواخر سنة ٥٧٠هـ ـ ١١٧٥م، ثم انتقل إلى القاهرة حيث حفظ القرآن الكريم، ودرس العلوم المتصلة به كالفقه، وأصول الفقه على مذهب الإمام مالك، كما درس النحو والأدب، وكان من شيوخه الإمام الشاطبي، والفقيه أبو منصور الأبياري.

رحل إلى دمشق، وقضى مدة طويلة يدرس فيها في الزاوية المالكية، في الجامع الأموي الكبير، ثم عاد إلى القاهرة، ومنها إلى الاسكندرية فمات بها في ٢٦شوال سنة ٦٤٦هـ ١١ فبراير (شباط) ١٢٤٩م ودفن خارج باب البحر بتربة الشيخ الصالح ابن أبي شامة.

ألف ابن الحاجب في الفقه والعروض والنحو وغيرها.

من مؤلفاته:

١ - الأمالي، وهو فصول في اللغة والأدب.

٢ - الإيضاح في شرح المفصل.

٣ - جمال العرب في علم الأدب.

٤ - رسالة في العشر، وهو بحث صغير في استعمال كلمة عشر مع الصفتين أول وآخر.

٥ - الشافية، وهي متن مختصر في الصرف.

٦ - شرح الشافية.

٧ - الكافية متن مختصر في النحو. وهذا الكتاب هو أحد شروحه الكثيرة.

٨ - شرح الكافية.

٩ - شرح الوافية.

١٠ - مختصر المنتهى أصول فقيه.

وغير ذلك من المؤلفات الكثيرة والنافعة.

هذا وقد سميت مؤلفي وتحقيقي الكتاب المشيد في إعراب شواهد حاشية السيد.

راجياً من المولى العلي القدير أن يتقبل هذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

متمنيا أن تطبع الكتب الكثيرة التي لا تزال مذخورة في المكاتب الخاصة من تراثنا اليمني الأصيل، والذي يدل على مدى ما وصل إليه أسلافنا من المكانة العلمية العظيمة في شتى أنواع العلوم مما يدعونا إلى الاعتزاز بأولئك الأمجاد الذين بذلوا جهدهم في سبيل أمتهم ودينهم، وإنني أدعو كل الخيرين والمصلحين من أبناء وطننا اليمن الغالي الحبيب إلى التعاون على إخراج هذه الثروة العلمية الثمينة ليستفيد منها طلاب العلم في شتى بقاع الأرض.

عملي في التحقيق:

أول عمل قمت به بعد أن حصلت على نسختين فقط قمت بنسخ المخطوط المرموز له بالرمز (ي) في أوراق خارجية مع المقابلة بالمخطوط (هـ) وكلما حصل الاختلاف أشرت إلى الاختلاف في الحاشية في خ/ هـ، ثم دفعت هذه الأوراق إلى الكمبيوتر للصف، ظل أكثر من سنة تقريبا.

قمت بإعراب الشواهد الموجودة سواء في الشرح أو المتن، مع ملاحظة تفسير الألفاظ اللغوية، وتوضيح المعنى المحتاج إلى توضيح، ونسبة البيت إلى قائله إن اهتديت إلى قائله في المراجع التي لدي مع استخراج الشاهد، ثم أعدت المقابلة بعد الانتهاء من صفها بالكمبيوتر لتصحيح الأخطاء.

تركيزي أثناء العمل:

١ ـ تصحيح النص وتنقيته من الأخطاء الناتجة عن سهو النساخ، وبذلت في ذلك جهدي مع نقل جميع حواشي النسخة (ي) لما لها من فوائد غزيرة.

٢ ـ صححت الأخطاء الإملائية حسب قواعد الإملاء.

٣ ـ استخدمت علامات الترقيم المتعارف عليها.

٤ ـ خرجت جميع الآيات المذكورة في الكتاب.

٥ ـ خرجت جميع الأحاديث المذكورة في الكتاب.

٦ ـ صححت الأغلاط النحوية.

المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في تحقيقي لهذا الكتاب.

١ ـ شرح قطر الندى لابن هشام الأنصاري

٢ ـ أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري

٣ ـ شرح المفصل لابن يعيش النحوي

٤ ـ الكواكب الدرية لمحمد بن أحمد الأهدل

٥ ـ شرح ابن عقيل

٦ ـ مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي

٧ ـ القاموس المحيط لمجد الدين الفيروزآبادي الشيرازي

٨ ـ أساس البلاغة للزمخشري

٩ ـ شذور الذهب لابن هشام الأنصاري

١٠ ـ الكتاب لسيبويه

١١ ـ مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري

١٢ ـ حاشية الدسوقي على مغني اللبيب.

فمؤلف هذا الكتاب قد قام بشرح كافية ابن الحاجب شرحا وافيا، مستشهدا بالآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث النبوية، وأشعار العرب كغيره من المؤلفين لهذا الفن.

وقد قمت بعون الله وتوفيقه - بإعراب الشواهد الشعرية التي أوردها المؤلف - رحمه الله تعالى في كتابه، وتفسير المفردات اللغوية، ونسبة بيت الشعر إلى قائله إن كان قائله معروفا، وقد بذلت قصارى جهدي في إعراب الشواهد وتوضيحها بقدر ما آتاني المولى عز وجل من الفهم والمعرفة، فأنت خبير أخي القارئ أن الإعراب مترتب على فهم المعنى، لذا نجد اختلافا كبيرا في إعراب الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والشواهد الشعرية، فهذا يعرب هذه الكلمة بإعراب، والآخر يعربها إعرابا مغايرا لإعراب الأول، والكلمة واحدة، وما ذاك إلا بحسب فهم كل واحد، فقد أبلغت الجهد في إعرابها وتوضيحها، ﴿وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ﴾ [الطلاق: ٧] قاصدا بذلك رضاء الله، وأن ينتفع به طلاب هذا العلم فمن وجد عيبا فأصلحه فجزاه الله تعالى خير الجزاء، وكما قال القائل:

وإن تجد عيبا فسد الخللا فجل من لا عيب فيه وعلا

سائلا المولى العلي القدير أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتي، وأن يجعل الأعمال خالصة لوجهه الكريم، وأن يستفيد من هذا الكتاب هذا الجيل والأجيال القادمة.

وأتقدم بالشكر والثناء الجميل للباحث والمحقق من له السابقة في نشر التراث الإسلامي خدمة لهذا الدين ولهذه الأمة الأخ السيد العلامة محمد بن قاسم بن عبد الله الهاشمي، والذي كان له الدور البارز والكبير في تشجيعه لي على القيام بهذا العمل المبارك، فجزاه الله خير الجزاء.

هذا وأتقدم أيضا بالشكر الجزيل، والثناء الجميل لطالبي النبيل الأديب صاحب الهمة العالية الولد العلامة حميد بن يحي بن أحسن العزي، الذي ساعدني وشجعني على تحقيق هذا الكتاب، ومنحني من وقته الغالي الكثير منذ البداية إلى النهاية.

وكذلك أشكر طلبتي الأجلاء النجباء على تحفيزي لتحقيقه، فجزاهم الله جميعا خير الجزاء.

مراجع المؤلف كما ذكره في آخر النسخة التي لمكتبة آل الهاشمي ونص كلام المؤلف:

قال السيد محمد بن عز الدين رحمه الله تعالى: وكان الفراغ من تأليف هذه الحاشية ثالث شهر الحجة الحرام، سنة ثمان وأربعين وتسعمائة. انتهى.

قال السيد العلامة عز الدين محمد بن عز الدين بن صلاح المؤيدي رحمه الله تعالى: نقلتها من كتب عديدة منها شرح المصنف، والخبيصي، والرصاص غالبا، وشرح الخالدي، والمفصل، وبعض شروحه، والتسهيل، وبعض شروحه، وتعليقة الشيخ إسماعيل على المقدمة، ومن كتاب ابن يعيش، ونجم الدين، وركن الدين، وشرح الملحة، وصحاح الجوهري، وقد حرصت على ألفاظ نقلت من هذه الكتب المباركة، ومن وقف على خلل من أهل المعرفة فأصلحه فهو مأذون له، وأجره على الله سبحانه، قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢] ولا ينجو من الغلط إلا الله سبحانه وتعالى، ولا يسلم إلا كتابه، وبالله التوفيق، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

عبد الله حمود الشمام

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلف

الحمد لله الذي أعرب لنا على لسان النبي الكريم شرائع الإسلام، ورفع منار العلماء على سائر الأنام، ونصبهم نورا يستضاء بهم، وقصر الخشية عليهم؛ يقول الله تعالى ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨] وخفض أهل الجهل والعمى، يقول الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩].

وأصلي وأسلم على خير من نطق بالضاد محمد صلى الله عليه وعلى آله الذين افترض الله مودتهم، كما نطق بذلك الكتاب وجعلهم كسفينة نوح عليه السلام من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق وهوى. جعلنا الله من المتمسكين بعروتهم الوثقى، ومن السائرين على منهجهم القويم.

أما بعد:

فإن تحقيق تراثنا الإسلامي أمر عظيم الأهمية؛ لأنه يصل حاضر الأمة بماضيها، ويساهم مساهمة فعالة في بعث كنوزها الدفينة من العلوم والفنون التي خلفها لنا الآباء والأجداد الذين منحهم الله تعالى علماً واسعاً جماً لا نبلغ نحن معشار ما آتاهم الله من بسطة في العلم، وأخص على وجه التحديد أئمة أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم، من رجالات الزيدية وغيرهم من أهل العدل والتوحيد الذين برزوا في ميادين شتى من العلوم والمعارف في أصول الدين، وأصول الفقه، والتفسير.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم(١)

مقدمة الكتاب

اعلم(٢) أن للفظ(٣) النحو(٤) حقيقتين لغوية واصطلاحية ويراد به أحد

---

(١) إن قيل: لم قدمت الجلالة على الرحمن؟ قيل: لأنها اسم ذات، والرحمن من أسماء الصفات. فإن قيل: فلم قدم الرحمن على الرحيم؟ قيل: لأن الرحمن خاص اللفظ، والرحيم عام اللفظ، وخاص اللفظ مقدم على عامه.

(٢) اعلم أنه ينبغي للطالب لفن من فنون العلم أن يعرف أولاً ثلاثة أمور: حد الفن، وموضوعه، وغايته. أما حد النحو فله حدان لغوي واصطلاحي. فالنحو في اللغة: لفظة مشتركة بين معان أحدها: القصد، وثانيها: المثل، وبمعنى عند، يقال: (زيد نحو عمرو) أي: عنده، وبمعنى دون، نحو (القوم نحو المائة) أي: دونها وغير ذلك، وأما الاصطلاحي فهو: علم يعرف به إعراب الكلام وبناؤه على وفق لغة العرب، وأما موضوعه فهو: الكلمة المركبة مع عاملها؛ لأنه يبحث في هذا الفن عن أحوالها الذاتية، وموضوع كل فن ما يبحث في ذلك الفن عن أحواله الذاتية، وأما غايته والغرض منه فللنحو غرضان أعلى وأدنى. (خالدي)

(٣) في خ/ هـ: (أن لفظ النحو له حقيقتان).

- ادرج لفظ هنا في كثير من النسخ وهو مخل لا يصدق عليه قوله: «ويراد به أحد مقصدين» . . الخ مع ما في حذفها من زيادة حسن في الكلام؛ لما فيه من الاستخدام الذي هو أحد أنواع البديع.

(٤) إطلاق لفظ النحو على هذا العلم من إطلاق لفظ المصدر على المفعول به، فالنحو إذاً بمعنى المنحو أي: المقصود، كالنسخ بمعنى المنسوخ، وخص به هذا العلم، وإن كان كل علم منحوا كاختصاص علم أحكام الشريعة بالفقه، وله نظائر في كلامهم. وسبب تسمية هذا العلم نحواً أن علياً رضي الله عنه أشار إلى أبي الأسود الدؤلي أن يصمد، وعلّمه الاسم، والفعل، والحرف، وشيئاً من الإعراب فقال: انح هذا النحو يا أبا الأسود. (شرح ألفية) قال العلامة (الخضري) : النحو في الاصطلاح يطلق على مايعم

مقصدين(١) أو كلاهما أعلى وأدنى. فحقيقته في اللغة:(٢) القصد يقال: **(نحوتك نحواً)** أي: قصدتك قصداً قال الشاعر:

١ - لقد نحاك إله الخلق ياعمر   بخطة عن مداها يقصر البشر(٣)

ويقال: **(هذا نحو هذا)** أي: مثله(٤)، و**(هذا نحو هذا)** أي: عنده، واسم لهذا الفن كما قيل:(٥) **(انح لهم نحوه)**.

الصرف تارة، وما يقابله أخرى، ويعرف على الأول بأنه علم بأصول مستنبطة من كلام العرب يعرف أحكام الكلمات العربية حال إعرابها أفرادها، كالإعلال، والإدغام، والحذف، والإبدال. وحال تركيبها كالإعراب، والبناء، وما يتبعها من بيان شروط النحو كالنواسخ، وحذف العائد، وكسر إن وفتحها، ونحو ذلك. وعلى الثاني يختص بأحوال التركيب، والمراد هنا الأول، فهو مرادف لعلم العربية حيث غُلّب استعماله في هذين فقط، وإن كان في الأصل يعم علماً. . الخ ماذكره.

(١) في خ/هـ: (أحد معنيين).

(٢) حقيقة اللغة: أصوات يعبر بها كل قوم عن أعرافهم.

(٣) ينسب هذا البيت لجرير.

(اللغة) «بخطة» أي: بمرتبة، أو أمر، أو مزية، أو جاه، أو منزلة. و«المدى» بفتحتين: الغاية، ويلغ منتهى النصر أي: منتهاه وغايته. وقوله: «يقصر» أي: يعجز. و«البشر» الإنسان، والمقصود بعمر هو: عمر بن عبد العزيز.

(الشاهد) قوله: «لقد نحاك» بمعنى قصدك.

(الإعراب) **(لقد)** اللام واقعة في جواب القسم، وقد حرف تحقيق **(نحاك)** نحا فعل ماض مبني على فتح مقدر، والكاف ضمير مبني على الفتح في محل نصب مفعول به **(إله)** فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، وإله مضاف و**(الخلق)** مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة **(يا)** حرف نداء **(عمر)** منادى مبني على الضم **(بخطة)** جار مجرور متعلق بالفعل نحا **(عن مداها)** **(عن)** حرف جر **(مدى)** اسم مجرور بعن، وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره، و**(مدى)** مضاف، والهاء مضاف إليه، والجار مجرور متعلق بالفعل يقصر الآتي **(يقصر)** فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة **(البشر)** فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

(٤) قال في **(الخلاصة)** من كتب الحديث: ينبغي أن يفرق بين المثل والنحو، فالمثل لا يستعمل إلا في الموافق لفظاً ومعنى، والنحو في الموافق معنى لا لفظاً. **(منه)** والله أعلم وأحكم.

(٥) القائل هو: أمير المؤمنين علي عليه السلام.

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

وفي الاصطلاح: له حدود كثيرة أجود ماقيل في حقيقته(١) قول ابن جني: هو صناعة(٢) قانونية(٣) تعصمُ الإنسانَ مراعاتُها(٤) عن الضلال في لفظه بحسب لغة العرب(٥).

والمقصد الأعلى هو(٦) معرفة كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، وما يترتب على ذلك(٧)، فيكون على هذا الوجه كسائر العلوم الدينية، والأدنى هو(٨) معرفة صواب الكلام من خطئه، والتوصل إلى الأشعار والأسجاع ونحو ذلك، فيكون على هذا الوجه كسائر المباحات(٩) وإنما لكل امرئ ما نوى.

قال الشيخ ابن الحاجب: (الكلمة(١٠)) . . . .

---

(١) في خ/ هـ: (هي صناعة قانونية تعصم الإنسان مراعاتها عن أن يضل في لفظه بحسب لغة العرب.

(٢) الصناعة بكسر الصاد: العلم الحاصل من التمرن في العلم. وبالفتح: الحرفة. (شرح قواعد).

(٣) المراد بالقانون هو: الأمر الكلي المنطبق على الجزئيات، نحو: كل فاعل مرفوع.

(٤) أي: ملاحظتها.

(٥) كان عليه أن يقول: إعرابا وبناء؛ ليخرج علم التصريف والمعاني والبيان.

(٦) في خ/ هـ: (هو) غير موجود.

(٧) كمعرفة معاني الخطب والمواعظ.

(٨) في نسخة هـ: (هو) غير موجود.

(٩) والصحيح ما قاله أستاذنا العلامة الوشلي: وهو أنه مقصود في نفسه كسائر العلوم؛ لأنه آلة للعلوم الدينية، ولو لم يقصد التوصل بتعلمه فغيره يرجع إليه لحل ما أشكل عليه؛ إذ مزيته الاستغناء عن العلوم وهي مفتقرة إليه، ومن جهل حسناً عابه من غير تثبت ولا إصابة، وقد نص بحر العلوم الإمام يحي بن حمزة عليه السلام على وجوبه في أزهاره، فكيف يلحق واجب بمباح محرم فعله في المسجد. أما مع الرياء وقصد المحظور فالكل سواء، ولو في خارج المسجد، حتى سيد العلوم، تنزيل الحي القيوم في أن قصد المحظور محرم، والعلم جميعه محمود من غير نظر. من (حواشي تذكرة محمد بن حمزة رحمه الله).

(١٠) قوله: «الكلمة» إنما قدم الكلمة على الكلام مع أن المقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب؛ لتوقف الكلام على الكلمة توقف

أي: المعهودة(١) في اصطلاح النحاة التي يتركب منها الكلام المفيد، فاللام فيها للعهد(٢) الذهني(٣) وقدمت على الكلام إذ هي مفردة(٤) والمفرد هو الأصل.

وحقيقتها(٥) في الاصطلاح ماذكره الشيخ فهي محدودة(٦) ولفظ جنس(٧) الحد وما بعده إلى قوله: «مفرد» فصول، وهي في اللغة تطلق على الكلام نحو ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَا﴾ [التوبة: ٤٠] أي: كلامه. وعلى الشهادتين يقال: قال

المركب على جزءيه. (نجم الدين). وفي (الجامي): إنما قدم الكلمة على الكلام لكون أفرادها جزءا من أفراده، ومفهومها جزءاً من مفهومه. (منه)

(١) اعلم أن قوله: «أي: المعهودة في اصطلاح النحاة» يقضي بأن اللام في الكلمة للعهد الخارجي، فقوله بعد: «فاللام فيها للعهد الذهني» ينقض مامرّ من كلامه، والأولى أن هذه اللام ونحوها من اللامات المذكورة في أول الحدود لام الماهية، كما صرح به المحققون.

(٢) قيل: وفيه نظر؛ لأن العهد الذهني يوجب جهالة المحدود؛ لأنها تشير إلى الماهية من حيث هي موجودة في فرد غير معهود بين المتكلم والسامع حتى لقد قيل: إن المعرف بها نكرة في المعنى. (غاية تحقيق). المختار أن اللام فيها، وفي سائر المعارف للماهية؛ إذ التعريف بها للأفراد. :

(٣) هذه مناقضة؛ إذ كونها للعهد الذهني ينافي قوله سابقا: «أي: المعهودة في اصطلاح النحاة» وسيأتي له في بحث المعارف زيادة تحقيق.

(٤) أي: جزؤه.

(٥) والحقيقة تستعمل في ثلاثة معان: بمعنى الذات يقال: هذا حقيقة الشيء أي: ذاته، وبمعنى نقيض المجاز، مثل قولك: أسد. فإنه حقيقة في السبع المخصوص، ومجاز في الرجل الشجاع. والثالث: في اسم القرابة قال الشاعر:-

لقد علمت عَلْيا معدٌ بأنني   أن الذائد الحامي حقيقة جعفر

أي: قرابته.

(٦) حقيقة الحد: ما يمنع الشيء المحدود من الخروج عما حد به، ويمنع غيره من الدخول فيه.

(٧) والمراد بالجنس: ما يدخل غيره تحته، ولا يدخل تحت غيره. والفصل: المخرج لما دخل تحت الجنس.

فلان: (كلمة الشهادة(١)) وعلى القصيدة يقال(٢): أفصح كلمة قالتها العرب كلمة لبيد(٣):

٢ - ألا كل شيء ما خلا الله باطل   وكل نعيم لا محالة زائل(٤)

وعلى غير ذلك(٥). ولها ثلاث أوزان كَلِمَة وهي أفصحها، وكَلْمَة، وكِلْمَة.

---

(١) وعلى الفعل وحده في اصطلاح المناطقة؛ لأنهم يقولون: اللفظ المفرد اسم، وأداة، وكلمة، فالاسم ظاهر، والأداة الحرف، والكلمة الفعل.

(٢) في (خ/هـ) كقوله ﷺ.

(٣) الشاعر لبيد بن ربيعة العامري، وهو بفتح اللام، وكسر الموحدة ـ وفد على رسول الله ﷺ فأسلم، وكان من فحول شعراء الجاهلية، وكان من المعمرين عاش مائة وأربعا وخمسين سنة. توفي في أيام عثمان بن عفان.

(٤) (اللغة) (ألا) حرف يفتتح به الكلام لتنبيه المخاطب (كل) اسم موضوع لجميع الأجزاء، إذا أضيفت إلى نكرة اقتضت عموم الأفراد، و إذا أضيفت إلى معرفة اقتضت عموم الأجزاء (الباطل) هو: الزائل الفائت، من بطل الشيء بُطْلا وبُطُولًا إذا ذهب ضياعاً (النعيم) ما أنعم الله عليك (لا محالة) أي: لا بد، ولا حيلة.

(المعنى) إن كل شيء غير الله تعالى زائل، وفان لا يدوم، وكل نعيم ـ أي: من نعيم الدنيا زائل؛ لأنه بصدد ذم الدنيا، وبيان سرعة زوالها.

(الشاهد فيه) إطلاق الكلمة على القصيدة.

(الإعراب) (ألا) حرف استفتاح (كل) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وكل مضاف و (شيء) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (ما) مصدرية ظرفية (خلا) فعل ماض مبني على فتح مقدر، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو عائد على البعض المفهوم من الكل السابق (الله) مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وجملة (ما خلا الله) منصوب على الظرفية، أي: كل شيء باطل مدة خلوه، أو وقت خلوه عن الله (باطل) خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (وكل) الواو حرف عطف، وكل مبتدأ مرفوع، علامة رفعه الضمة الظاهرة، وكل مضاف، و(نعيم) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة على آخره (لا) نافية للجنس (محالة) اسم لا مبني على الفتح في محل نصب، وخبر لا محذوف، والتقدير: لا محالة لنا، و(زائل) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة، وجملة (لا محالة) لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ (كل) والخبر (زائل).

(٥) قوله: «وعلى غير ذلك» أي: وتطلق الكلمة أيضاً على عيسى عليه السلام؛ لقوله تعالى: ﴿وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١] وعلى الفعل وحده في اصطلاح المنطقيين.

(لفظ(١)) حقيقته هو الصوت الخارج من الفم المتقطع أحرفا. يخرج بهذا أصوات الجمادات، ونحوها، وقوله: المتقطع أحرفا يخرج بهذا أصوات البهائم، وسائر الحرشات(٢) غالبا(٣). **(وضع(٤) لمعنى)** حقيقته(٥) هو تخصيص شيء كالاسم مثلا لآخر كالمسمى إذا أطلق(٦) الأول فهم الثاني، فيحترز بهذا عما لم يوضع لمعنى كالمهملات نحو (كادث ومادث) ومقلوب زيد وعمرو، فلم(٧) ينطق به العرب، فأما إذا جعلت اسما لمسميات بعد القلب كانت كغيرها. وقوله **(مفرد)(٨)** وحقيقة المفرد: هو مالا يدل جزء لفظه على جزء معناه حال الجزئية(٩) فالدال من زيد - مثلا - لا يدل على جزء من المسمى، فيحترز بهذا عن المركب، فإن قام في قولك (قام زيد) يدل على حدوث القيام، وزيد في ذلك المثال يدل على ذات حصل بها القيام، ونحو ذلك.

---

(١) اللفظ في اللغة: الرمي، يقال: «أكلت التمرة ولفظت النواة» أي: رميتها، واللفظ بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق. **(بنصرف)**

(٢) في **(القاموس)** حشرات بتقديم الشين على الراء.

(٣) احتراز من النمل فإنها تتكلم. كما ذكر الله في سورة النمل. قلت: وحمله على المجاز أولى من حمله على الحقيقة.

(٤) لم يقل: «دلَّ»؛ لأن الوضع أخص من الدلالة؛ إذ كل موضوع دال، ولا عكس. ولو قيل: دال لاحتاج إلى قوله: «بالوضع» ليخرج ما دل بالطبع كأح من المتألم.

(٥) في خ/هـ: بزيادة (أي: **الموضوع**)

(٦) أي: استعمل.

(٧) في خ/هـ: (فلم ينطق به العرب) غير موجود.

(٨) يصح رفعه على أنه صفة لقوله: «لفظ» وجره على أنه صفة لقوله: «لمعنى» ونصبه على أنه حال من ضمير «وضع» قال بعضهم: لو كان صفة لمعنى لزم أن المعاني تركب، والتركيب من أحكام الألفاظ. قلنا: مجاز في المعنى. **(رصاص)** الإفراد والتركيب من خواص الألفاظ عند أهل المنطق، فحقيقة المفرد: لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه. والمركب: اللفظ الذي يدل جزؤه على جزء معناه. ذكر معناه **(الرضي)**

(٩) إنما قال: «حال الجزئية» ليدخل فيه إنسان فإنَّ (إنْ) يراد به دلالة كالشرط، لكن لاحال كون (إن) جزءاً من إنسان. **(شريف)**

(وهي) أي: الكلمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام؛ لأنها جنس تحته ثلاثة أنواع الأول (اسم(١)) كزيد(٢) (وفعل(٣)) كضرب(٤) (وحرف) كمن(٥) وعن حرف معنى لاحرف هجاء فليس من أقسام الكلمة المذكورة هنا فانقسمت(٦) إلى هذه الثلاثة الأقسام انقسام الكلي(٧) إلى جزئيات بحيث يصح اطلاق لفظ المقسوم خبرا عن كل واحد من تلك الأقسام على وجه يصدق، فتقول: الإسم كلمة(٨)، الفعل كلمة، الحرف كلمة، بخلاف انقسام الكل إلى أجزائه نحو: (المداد عفص وصمغ وزاج) فلا يصح فيه ذلك فافهم، ونحو أن تقول: (الإنسان حيوان) فيصح الإخبار بالكلي وهو الحيوان عن الجزئي وهو الإنسان بخلاف الجزء فلا يصح أن تقول: (العسل سكنجبيل)؛ لأنه ماء وخل وعسل فلا بد من مجموعها.

---

(١) فإن قيل: الواو تقتضي الجمع فيلزم أن مجموع الثلاثة كلمة، والمعلوم أن كل واحد منها كلمة؟ والجواب: أن ذلك من تقسيم الكلي، كما تقول: الحيوان إنسان، وفرس، وحمار، فكل واحد منها حيوان وليس مجموعها حيوانا، وإنما يلزم ذلك من تقسيم الكل. ذكر معناه (الرضي)

(٢) في خ/هـ: (كزيد) غير موجود.

(٣) مأخوذ من الفعل، وهو التضمين، وسمي الفعل فعلًا لتضمنه الفعل اللغوي، وهو الحدث تسمية للدال باسم المدلول.

(٤) في خ/هـ: (كضرب) غير موجود.

(٥) في خ/هـ: (كمن وعن) غير موجود.

(٦) في خ/هـ: (وانقسمت).

(٧) الكلي: هو الذي يدخل في حقيقة جزئياته، كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس. والكل: ماله أجزاء غير داخل في حقيقتها، كالمداد بالنسبة إلى العفص والزاج. ووجه تسمية الكلي كليا والجزئي جزئيا أن الكلي جزء للجزئي، فيكون الجزئي كلًا والكلي جزءاً، والكل له نسبة إلى أجزائه لكونه مركبا منها، والأجزاء لها نسبة إلى الكل لكونها أجزاءً له، فالكل جزئي؛ لكونه منسوباً إلى الجزء، والجزء كلي؛ لكونه منسوباً إلى الكل. (هداية العقول)

(٨) في خ/هـ: (والفعل كلمة، والحرف كلمة) بالواو.

(لأنها(١) إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا) أراد بهذا القسم الدلالة على انحصار الكلمة في الثلاثة الأقسام التي هي أنواعها فجعلها قسمة دائرة بين نفي وهو (أو لا) واثبات وهو (لأنها) إما أن تدل على معنى في نفسها وهذا أصح القسم)(٢) إذ لا واسطة بين القسمين، فهي مانعة الجمع والخلو فلا يجتمع في كلمة واحدة الدلالة على معنى في نفسها وعدم ذلك، ولا تخلو الكلمة عن أحدهما بل لا بد أن تكون دالة على معنى في نفسها أو غير دالة كذلك إذ لا واسطة بينهما.

(الثاني) من القسمين المذكورين وهو غير الدال على معنى في نفسه **(الحرف(٣) والأول)** وهو الدال على معنى في نفسه ينقسم أيضا إلى قسمين لأنه **(إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة)** وضعا(٤) و(٥) هي الماضي والحال والإستقبال **(أو لا)** هذه قسمة كالأولى فلا يجتمع في كلمة واحدة دالة على معنى في نفسها الإقتران الوضعي وعدمه ولا تخلو عن أحدهما. **(الثاني(٦))** من القسمين الأخيرين

---

(١) اعلم أن اسم (أن) ضمير الكلمة، والمضاف محذوف إما من الاسم، أو من الخبر، أي: لأن حالها إما دلالة، أو لأنها ذات دلالة، واللام في قوله: «لأنها» متعلق بما دل عليه قوله: «اسم وفعل وحرف» إذ المعنى: الكلمة محصورة في هذه الأقسام. (نجم الدين)

(٢) وذلك لأن القسم ثلاث دائرة بين نفيين نحو: «زيد لا في الدار، ولا في المسجد» فيجوز دخول متوسط بينهما، وقسمة دائرة بين إثباتين نحو: «زيد في الدار، أو في المسجد» فيجوز دخول متوسط بينهما أيضاً، وقسمة دائرة بين نفي وإثبات نحو: «زيد في الدار أو لا» فهذه لا يجوز دخول متوسط بينهما، وقسمة الشيخ الدائرة بين النفي والإثبات. (ثاقب)

(٣) قدمه لقربه من المفسر، ولكونه لا يحتاج إلى تقسيم.

(٤) وإنما قال: «وضعاً» ليدخل فيه مثل نعم، وبئس، وأفعال المقاربة ـ فإنها مقترنة وضعاً، ويخرج نحو: «زيد ضارب الآن أو غداً» لأن اقترانه عارض لا وضعي. (خبيصي)

(٥) في خ/ هـ: بزيادة (دخل نعم وبئس، وخرج اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة).

(٦) وهو مبتدأ خبره الاسم، والجملة مستأنفة أيضاً؛ لأنه لما قال: «إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا» كأنَّ سائلًا قال: ما الأول؟ وما الثاني؟ فقال: الثاني الاسم، والأول الفعل. وإنما لم يتعرض له المصنف؛ لأنه معلوم بالضرورة، كما في قوله تعالى: ﴿وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١] وهذا من باب الاختصار.

(الاسم) وهو الذي يدل على معنى في نفسه، ولا يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعا، وهي الماضي والحال والمستقبل (أو لا الثاني) من القسمين الأخيرين (الاسم) وهو الذي يدل على معنى في نفسه، ولا يقترن بأحد الأزمنه الثلاثة وضعا (وقد علم بذلك)[1] التقسيم حد كل واحد منهما[2] أي: من أقسام الكلمة الثلاثة التي هي أنواعها، فالاسم يدل على معنى في نفسه، ولا يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعا، والفعل يدل على معنى في نفسه ويقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، والحرف لا يدل على معنى ولا يقترن.

(الكلام[3]) ولما فرغ من تبيين الكلمة التي هي مفرد الكلام شرع في تبيينه، والمراد بالكلام القولي[4] المركب من الحروف المعروفة، لا ما في النفس وخلاف

---

(١) ولله در المصنف حيث أشار إلى حدودها في ضمن دليل الحصر، ثم نبه عليها بقوله: فقد علم، ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت الطباع. (جامي)

(٢) فإن قيل: إذا علم حد كل واحد منها بهذا فيكون حد كل واحد فيما بعد تكرارا؟ أجيب: بأن ذكره هنا على سبيل الإجمال، أو في ضمن القسمة، وفيها على سبيل التفصيل، أو القصد لما كان الحد معتمدا عليه (رضي)

(٣) اعلم أن الكلم اسم جنس جمعي، وأقل ما يتناول ثلاث كلمات، وبينه وبين الكلام عموم من وجه، وخصوص من وجه، فإن الكلام أعم من جهة أنه يتناول المركب من كلمتين فصاعدا، وأخص من جهة أنه لا يتناول غير المفيد. والكلم أعم من جهة أنه يتناول المفيد وغير المفيد، وأخص من جهة أنه لا يتناول إلا المركب من كلمتين، كما سبق. (شرح ألفية)

- إنما لم يعطف الكلام على الكلمة مع وجود الجامع والتناسب ـ أما وجود الجامع فلكونهما من موضوع علم اللغة، وأما التناسب فلكون كل واحد منهما جملة اسمية ـ لعدم قصد الربط.

(٤) إذ الكلام قد يطلق على ما في النفس، كما ذكر، وأنت خبير بأنه باطل، وعلى الخط كقول عايشة: ما بين الدفتين كلام الله (وهو الخط، وكقولهم: القلم أحد اللسانين، أي: خطه، وعلى الإشارة، كقول الشاعر:-

حواجبنا تقضي الحوائج بيننا ونحن صموت والهوى يتكلم

ولا ينتقض بقوله:-

الأشعرية(١) باطل واحتجاجهم بقول الشاعر(٢):

٣ - إن الكلام لفي الفؤاد وإنما   جعل اللسان على الفؤاد دليلا(٣)

لا أصل له(٤)؛ لأنه إنما قصد التجوز لا الحقيقة كما قال الشاعر(٥):

أشارت بطرف العين خيفة أهلها   إشارة محزون ولم تتكلم

فالقصد أنها لم تتكلم الحقيقة لا المجاز، وعلى لسان الحال كقوله تعالى: ﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١] وعلى التكليم الذي هو المصدر كقوله:

قالوا كلامك هنداً وهي مصغية   يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

أي: تكليمك.

(١) الأشعرية منسوبون إلى مذهب أبي الحسن الأشعري، وهو علي بن أبي بشر بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري كذا ذكره ابن خلكان.

(٢) ينسب هذا البيت للأخطل، واسمه: غياث بن غوث الصلت، أحد بني جشم بن بكر، ثم أحد بني تغلب، وكنيته: أبو مالك. وقبل هذا البيت:

لا يعجبنك من خطيب خطبة   حتى يكون مع الكلام أصيلا

(٣) (الشاهد) قوله: (إن الكلام لفي الفؤاد) على أن لفظ الكلام يطلقه العرب على المعاني التي تقوم في نفس الإنسان، ويتخيلها قبل أن يعبر عنها بألفاظ تدل عليها، وهذا مجاز من باب تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه.

(الإعراب): (إن) حرف توكيد ونصب (الكلام) اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره (لفي) اللام لام الابتداء، وتسمى مزحلقة؛ لأنها زحلقت عن محلها؛ لأن أصل «إن زيدا لقائم» «لأن زيدا قائم» فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين، فأخروا اللام دون إن لئلا يتقدم معمول الحرف عليه (الفؤاد) اسم مجرور بفي وعلامة جره الكسرة (وإنما) الواو حرف عطف، إنما أداة حصر (جعل) فعل ماض مبني للمجهول (اللسان) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو المفعول الأول (على الفؤاد) جار ومجرور متعلق بقوله «دليلا» الآتي (دليلا) مفعول ثان لجعل منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

(٤) في خ/هـ: لا وجه له.

(٥) لم أطلع على القائل.

(اللغة) (الفواتر) جمع فاترة، بمعنى ليست بحديدة، قال إبراهيم التاخوري: إن من صفات الحسن والجمال، إذ النفوس في الغالب ترغب إليه، ولم تزل الشعراء في القديم والحديث

إذا كلمتني بالعيون الفواتر أجبت عليها بالدموع البوادر

ونحو ذلك. (ما) موصولة بمعنى الذي، أو موصوفة بمعنى شيء (تضمن[1]) هذه العبارة أعم من قول الزمخشري ماتركب؛ لأنه يدخل في هذه الكلمتان المنطوقتان نحو (زيد قائم) والمنطوقة والمفهومة نحو (قم واقعد) وأمثال ذلك، ولا يدخل في قولك: ما تركب إلا المنطوقتان[2] فقط. . . . .

تتغزل بذلك (البوادر) جمع بادرة، من قوله: بادره مبادرة، وبدارا، وابتدره. وبدر غيره: عاجله.

(المعنى) أنها حين تشير إِلَيّ بطرف العيون عما في قلبها عاجلتني دموع العين من فرط حبي لها.

(الإعراب): (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان فيه معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب (كلمتني) كلم فعل ما ض مبني على الفتح، والتاء تاء التأنيث الساكنة لا محل لها من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هي، والنون نون الوقاية، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. وجملة «كلمتني» في محل جر بإضافة إذا إليها (بالعيون) جار ومجرور متعلق بكلمتني. (الفواتر) صفة للعيون مجرورة بالتبعية (أجبت) أجاب فعل ماض مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل (عليها) جار ومجرور (بالدموع) جار ومجرور، وعليها، وبالدموع متعلقات بأجبت (البوادر) صفة مجرورة بالكسرة الظاهرة، وجملة (أجبت) لا محل لها من الإعراب جواب الشرط.

(الشاهد) في قوله: «إذا كلمتني بالعيون» حيث أطلق الكلام على إشارة العينين، وهي استعارة تصريحية تبعية.

(١) سواء تضمنها حقيقة أو حكماً أي: تكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمِّن اسم فاعل هو المجموع والمتضمَّن اسم مفعول هو كل واحد من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما.

(٢) قلت: هذا ضعيف؛ لأن المركب أعم من المركب التحقيقي والتقديري و«اضرب» مركب من كلمتين تقديراً، ولهذا قال (نجم الدين) ونعني بتضمنه الكلمتين تركبه منهما. قال في حواشيه - للمحقق الشريف -: أشار بهذا إلى بطلان ماتوهم من أن التركيب لا يشمل المقدر فلذا عدل إلى التضمن. وقال في حواشي الموشح فيما إذ تركب الكلام من الكلمتين نحو «اضرب» ويدل على ذلك قولهم في المنطق: اللفظ إن قصد به الدلالة على جزء المعنى فمركب مع جعلهم لنحو «اضرب» داخلًا في هذا الحد. (سيدنا حسن يحي سيلان).

(كلمتين بالإسناد(١)) وهذا أعم مما لو قال: بالإخبار؛ لأن هذا يشمل الإنشاء كالأمر، والنهي، والإستفهام، والتمني، والعرض، وغير ذلك(٢) والإخبار «كقام زيد» و«زيد قائم» ونحوه، وحقيقة الإسناد: نسبة أحد الجزأين(٣) إلى الآخر لإفادة المخاطب فائدةً يصح السكوت عليها؛ فقوله: نسبة أحد الجزأين إلى الآخر يدخل فيه «غلام زيد» و«إن قام زيد» ويخرج بقوله لإفادة المخاطب إذ ذلك لا يفيد المخاطب(٤)، وقوله: (٥) «فائدة يصح السكوت عليها» يخرج نحو «السماء فوقنا» و«الأرض تحتنا(٦)» **(ولا يتأتى ذلك)** أي: الإسناد الحاصل منه كلام مفيد **(إلا في اسمين(٧))** نحو «زيد قائم(٨)». **(أو في فعل واسم)** نحو «قام زيد» لوجود المسند والمسند إليه في كل من المثالين، ولا يتأتى من فعلين لعدم المسند إليه ولا في فعل وحرف لذلك، ولا من حرفين لعدم المسند والمسند إليه، ولا من حرف واسم لعدم المسند، فأما المنادى فحرف النداء فيه بمثابة الفعل(٩).

---

(١) قال الهندي في حقيقة الإسناد النسبة المفيدة فائدة تامة والباء فيه للإستعانة أو للمصاحبة أو للإلصاق أو للسببية. (منه).

(٢) كالتحضيض، والترجي، والقسم، والنداء، والتعجب، والمدح، والذم، والدعاء، فكلها إنشاء.

(٣) حقيقة أو حكماً كتسمع بالمعيدي خير من أن تراه، فنسبة الخبرية إلى تسمع حكمٌ أي: سماعك خير.

(٤) قد قيل الأمر بالعكس، وهو أن يخرج بهذا القيد نحو «السماء فوقنا» و«الأرض تحتنا» وبالقيد الذي بعده ما ذكره. والله أعلم

(٥) في خ/هـ: (ويخرج بقوله فائدة... الخ)

(٦) هذا ضعيف؛ لأن السماء فوقنا كلام إذ هو موضوع للإفادة، وإن لم يفد المخاطب لأمر خارجي، وهو علم المخاطب بذلك، فهو مثل «القرآن حق» و«محمد رسول».

(٧) حقيقة أو حكماً، وذلك من قبيل تحقق العام في ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف.

(٨) فالضمير المستتر في الوصف كالعدم؛ لأنه لا يبرز في تثنية ولا جمع فلا يقال «زيد قائم» ثلاثة أسماء.

(٩) يقال ليس في المنادى إسناد فلا يحتاج إلى قوله فأما المنادى.. الخ وإنما يحتاج إليه من فسر لفظة ذلك بالكلام أو ماتضمن الكلام.

[الاسم وأقسامه]

(الاسم) قُدِّمَ على أخويه؛ لاستغنائه عنهما واحتياجهما إليه؛ إذ لا يتم منهما كلام إلا به(١)، واشتقاقه من السمو وهو العلو؛ لأنه يسمو بمسماه إلى الأذهان فيرفعه، ويكشف معناه، بدليل تصغيره وتكسيره والإخبار عنه، نحو «سمي(٢) وأسماء وسميت» وأصله سِمْوٌ قلبت الواو همزة(٣) في أوله، وهذا عند البصريين وقال الكوفيون: مشتق من السمة وهي العلامة؛ لأنه سمة للمسمى وأصله وسم قلبت الواو(٤) همزة. (ما) موصولة بمعنى الذي أو موصوفة(٥) بمعنى شيء (دل على معنى) يدخل في هذا الاسم والفعل والحرف إذ كل واحد دال على معنى، فقال: (في نفسه(٦)) خرج الحرف؛ إذ لا يدل على معنى في نفسه بل لا بد من ذكر متعلق له في الاستعمال نحو «سرت من البصرة إلى الكوفة» (غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة) خرج الفعل؛ لأنه وإن دل على معنى في نفسه فهو مقترن بأحد الأزمنة وضعا، وهذا اللفظ من أول الاسم إلى هنا طرد الحد، وعكسه(٧) أن

---

(١) وفي «الرصاص» إنما قدم الاسم على الفعل لأنه عبارة عن المحدث والفعل عبارة عن الحدث، والمحدث سابق على حدثه. (منه)

(٢) يعني فلا يقال وسيم في تصغيره، ولا أوسام في جمعه ولا سمت في الإخبار كما ذهب إليه الكوفيون.

(٣) هذه العبارة فيها تسامح؛ لأن المذكور في التصريف أن لامه لما حذفت لحقته همزة الوصل عوضاً عن المحذوف، أو لأنه لما أشبه الفعل في الإعلال سكن أوله فوجب الإتيان بهمزة الوصل كما في الفعل نحو انطلق لغرض الجبر والعوض.

(٤) الأولى أن يقال حذفت الواو التي هي الفاء وأتي بهمزة الوصل كما في المناهل. قال الرضي: ولا نظير لما قالوا يعني الكوفيين إذ لا تحذف الفاء ويؤتى بهمزة الوصل. (مناهل)

(٥) وجعلها موصوفةً أولى؛ لئلا يلزم الاقتصار على الفصل؛ لأن الموصول مع الصلة بمنزلة الشيء الواحد فكان ذكر الفصل الأول لإخراج الحرف، وذكر الفصل الثاني لإخراج الفعل، والجنس غير مذكور في الحد بخلاف ما إذا جعلت موصوفة حيث تكون كلمة (ما) جنساً وما بعدها فصلاً فيكون الحد تاماً. (غاية)

(٦) أي: نفس مادل بمعنى الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول. (جامي).

(٧) العكس الذي أراده هو انتفاء المحدود عند انتفاء الحد والإطراد ثبوته عند ثبوته.

تقول: مالم يدل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعا فليس باسم فاطرد الحد وانعكس على وجه يصدق كما ترى، وهذا دليل صحته (ومن) هنا للتبعيض (خواصه) هذا من ألفاظ جموع الكثرة(١)، ولم يذكر بعده إلا دون العشرة فأتى بهذا اللفظ ليدل على أن الخواص قريب من ثلاثين وخاصة الشيء ما يدخله دون غيره، ولم يذكر إلا بعضها وهي نحو (دخول اللام(٢)) أي: لام(٣) التعريف واختصت بالاسم؛ لأنها لتعريف المحكوم(٤) عليه، ومن حق المحكوم عليه أن يكون اسما (والجر(٥)) واختص بالاسم؛ لأنه إعراب المضاف إليه، ولا يكون إلا اسما غالبا(٦) أو لأن أصل الإعراب للاسم فشاركه الفعل المضارع في الرفع والنصب، واختص بالجر لئلا يستوي الفرع والأصل(٧) (والتنوين) أي:

---

(١) منبهاً بصيغة جمع الكثرة على كثرتها، وبمن التبعيضية على أن ماذكره بعض منها، وهي جمع خاصة، وخاصة الشيء ما يختص به، ولا يوجد في غيره، وهي إما شاملة لجميع أفراد ما هي خاصة له كا لكاتب بالقوة للإنسان، أو غير شاملة كا لكاتب بالفعل. (جامي).

(٢) وإنما اختصت لام التعريف بالاسم؛ لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدّالّ، والفعل لا يدل على الذات إلا ضمناً، والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه. (نجم الدين).

(٣) وأما لام الابتداء أو اللام الموطئة ولام جواب لو ولولا ولام الأمر فليست من خواص الاسم. (خالدي).

(٤) قيل: ما يصح أن يقع محكوماً عليه فلايرد «زيد القائم» والأولى أن يعلل أن غير الاسم لا يقبل التعريف. (نجم الدين).

(٥) إنما قدم الجر على التنوين مع أن بينه وبين لام التعريف مناسبة التقابل لأنهما إذا اجتمعا في كلمة كان التنوين متأخراً عنه في الوجود، وأما تقديم اللام عليهما فلأن الصدر موقعها، وأما تقديم الثلاثة على مابقي فلأنها لفظية، وهي أظهر من المعنوية في الدلالة على الاختصاص. وأما تقديم الإسناد على الإضافة فلأنه مدار الكلام، ولتضمنه خواصّ كثيرة.

(٦) احترازاً من الظروف فإنها تضاف إلى الجملة.

(٧) فإن قيل: قد حصل الإستواء حيث خلف الجزمُ الجرَّ في الفعل قلت: المساواة لا تحصل إلا باتحاد نوع المشترك فيه، ويكفي شرف الاسم عدم تخطي الفعل إلى التحلي بذلك النوع المخصوص، وخلف نوع آخر في الفعل لا يرقى به إلى مساواة أصله لتجويز

تنوين التمكين «كزيد ورجل» لدلالته على أمكنية الاسم(١) في الإعراب.

وتنوين التنكير كسيبويه، وسيبويهٍ آخر؛ لأن الاسم تارةً معرفةٌ، وتارةً نكرةٌ، والفعل لا يوصف بأحدهما.

وتنوين العوض كالذي في يومئذٍ، وحينئذٍ، وبعضهم لبعضٍ؛ لأنه عوض عن المضاف إليه، ولا يكون إلا اسما أو في حكمه.

وتنوين المقابلة كمسلمات فإنه مقابل لنون الجمع في «مسلمين» والجمع يختص بالأسماء.

وأما تنوين الترنم فيدخل أنواع الكلمة كلها.

(والإسناد إليه)(٢) فإنه لايسند إلا إلى اسم نحو «قام زيد» فإن أسند إلى فعل تؤوّل بالاسم نحو: «تسمع بالمعيدي(٣) خير من أن تراه» أي: سماعك وقول الشاعر:

٤ – جزعت غداة البين لما ترحلوا   وحقّ لمثلي - يابثينةُ - يجزع(٤)

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

انحطاط درجة هذا النوع الآخر عن ذلك النوع، فإن الجزم مثلًا وإن كان إعراباً فهو أمر عدمي؛ إذ هو سلب حركة أو حرف بخلاف الجر ونحو ذلك من التجويزات ـ والله أعلم. (سيدنا أحمد حابس)

(١) ولا أمكنية للفعل.

(٢) واختص الإسناد بالاسم؛ لأن الفعل وضع لأن يكون مسنداً أبداً فلو جعل مسنداً إليه لزم خلاف وضعه.

(٣) قيل: وأصل المثل أن رجلًا من العرب كان اسمه معيدياً، وكان غاية في الشجاعة والفصاحة لكنه كريه المنظر، قصير القامة، فوصفه رجل عند أمير من أمراء العرب، فرغب الأمير إلى حضوره فطلبه، فلما حضر نظر إليه الأمير بالحقارة وقال: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» فقال المعيدي: إنما المرء بأصغريه قلبه ولسانه أي: لاتنظر إليّ بالحقارة.

(٤) ينسب هذا البيت لجميل بن عبد الله بن معمر العذري

(اللغة) «جزعت» الجزع نقيض الصبر، وبابه جزع كفرح «البين» الفراق وبابه باع، وهو من الأضداد «ترحل» بمعنى رحل «حق» ثبت «بثينة» اسم امرأة.

(الشاهد فيه) حيث أسند «حق» إلى كلمة «يجزع» وهو بمعنى الاسم، والتقدير حق الجزع.

(الإعراب) (جزعت) جزع: فعل ماض مبني على السكون لا تصاله بضمير الرفع المتحرك،

أي: حق الجزع وهو قليل (والإضافة⁽¹⁾) لأن الإضافة من خواص الأسماء فلا يضاف إلا اسم إلى اسم، ونحو «يوم ينفع» أي: يوم نَفْعِ (وهو) أي: الاسم ينقسم إلى قسمين (معرب) وهو الأصل⁽²⁾ (ومبني) لعذر يعرض له (فالمعرب⁽³⁾ المركب⁽⁴⁾) يشمل تركيب الإسناد «كقام زيد»، وتركيب المزج «كبعلبك»، وتركيب الإضافة نحو «غلام زيد»، وتركيب العدد «كأحد عشر» وتركيب الصوت

والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل (غداة) ظرف زمان منصوب على الظرفية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، و(غداة) مضاف، و(البين) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، والظرف متعلق بجزع. و(لما) ظرف مبني على السكون في محل نصب (ترحلوا) ترحل فعل ماض مبني على الضم لا تصاله بواو الجماعة، وواو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة في محل جر بإضافة لما إليها، وجواب لما محذوف دل عليه السياق (وحق) الواو عاطفة، حق: فعل ماض مبني للمجهول (لمثلي) اللام حرف جر، ومثل اسم مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، ومثل مضاف، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، والجار والمجرور في محل نصب، وجملة يابثينة لا محل لها من الإعراب، جملة اعتراضية بين العامل ومعموله (يجزع) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو، وهو مؤول بمصدر نائب فاعل.

(١) أي: كون الشيء مضافاً واختص بالاسم؛ لأن المضاف إما متخصص أو متعرف، نحو «غلام رجل» و«غلام زيد» والتعريف والتخصص من خواص الاسم، ولم يذكر المصنف من خواص الاسم كونه مضافاً إليه. لئلا يرد عليه «يوم ينفع» و« يوم يجمع» من إضافة الظروف إلى الأفعال. (نجم الدين)

(٢) فإن قيل كيف ذلك، وأصل الأسماء الإفراد، وهي في مثال الإفراد غير مستحقة الإعراب كما هو معروف؟ قلت: إنما حكم بذلك؛ لأن الواضع لم يضع الأسماء إلا لتستعمل في الكلام مركبة، فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع، فبناء المفردات وإن كانت أصولاً للمركبات عارض لكون استعمالها مفردة عارضاً غير وضعي. ذكر معناه (الرضي).

(٣) الفاء للتقسيم أو التفسير، وإنما قدم المعرب على الإعراب؛ لأن المعرب بمنزلة الذات، والإعراب بمنزلة الصفة، ولاشك في تقديم الذات على الصفة.

(٤) أي: الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله. (حاجي) ليخرج غلام من «غلام زيد» فإن غلام مبني، وزيد معرب، وأما مع العامل فإنه معرب نحو «جاء غلام زيد».

«كسيبويه» ويخرج(١) من هذا أسماء الأعداد كواحد اثنين، والتعداد كزيد، وبكر، وعمرو، قبل التركيب وحروف(٢) التهجي كألف، با، تا، ثا، ونحوه.

وقوله: **(الذي لم يشبه مبنى الأصل)** خرج تركب الصوت والعدد و«قام هؤلاء» من تركب الإسناد؛ لأنها أشبهت مبنيات الأصول، وهي فعل الأمر والماضي والحرف لوجوه ستأتي. **(وحكمه)** أي: حكم المعرب **(أن يختلف آخره(٣))** أي: آخر المعرب **(باختلاف(٤) العوامل)** التي هي عامل الرفع نحو «قام» وعامل النصب نحو «ضربت» وعامل الجر نحو «مررت» **(لفظا)** كما في الاسم الصحيح وهو ما لم يكن آخره حرف علة نحو «زيد وبكر وعمرو وخالد» والملحق به، وهو ماكان آخره أحد حروف العلة(٥) وقبله ساكن، كالواو من دلو، والياء من جدي، فتقول: «جاءني زيدٌ ودلوٌ، ورأيت زيداً ودلواً، ومررت بزيدٍ ودلوٍ **(أو تقديرا)** كالذي آخره ألف مقصورة نحو «عصا» و«موسى» أو ياء متكلم «كغلامي» مطلقا، والمنقوص في بعض أحواله وسيأتي.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

---

(١) وصح الإخراج بالجنس لكونه أخص من الفعل بوجه.

(٢) صوابه: أسماء حروف التهجي كما لا يخفى، فالأسماء مثل جيم، عين، ونحوهما. وأما حروف التهجي مثل: جه، وعه، ونحوهما، فليست أسماء، ولا أفعالا، ولا حروف معاني، وإنما هي جزء كلمة، أي: أبنية الكلمة التي تبنى منها، فإذا كان الحرف منها متحركاً مثل الجيم من «جعفر» أتي بهاء السكت كما تقول للقائل، ما أول جعفر؟ فتقول: جه وأما إذا كان ساكناً فتقول: أج.

(٣) وإنما جعل الإعراب في آخر الاسم؛ لأن نفس الاسم يدل على المسمى، والإعراب على صفته، ولاشك أن الصفة متأخرة عن الموصوف فالأنسب أن يكون الدال عليها متأخراً عن الدال عليه. (جامي)

(٤) أي: بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل وبأن يعمل بعضها خلاف مايعمل البعض الآخر، وإنما خصصنا اختلافها لكونه مختلفا في العمل؛ لئلا ينتقض بمثل قولنا: «إن زيداً مضروب» و«إني ضربت زيداً» و«إني ضارب زيداً» فان العامل في زيد في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع أن آخر المعرب لم يختلف باختلافه. (جامي)

(٥) وكذلك الواو المشددة، والياء المشددة، نحو: «كرسيّ «و« عدوّ» فإن حركات الإعراب تدخلها من غير ثقل. (حاشية مفصل)

[الإعراب]

(والإعراب) هو في اللغة مشتق من الإبانة يقال: «أعرب فلان عن حاجته» إذا أبان عنها، والثيب تعرب عن نفسها أي: تبين، ومن التغيير كما يقال: «عَرُبَت معدة الفصيل» إذا تغيرت. وهو يبين ويغير ويزيل الفساد الناشئ من التباس بعض الأمثلة ببعض كما في قوله: «ما أحسن زيدٌ» فإن أردت نفي الإحسان عنه رفعته[١] وفتحت نون أحسن، وإن أردت التعجب من حسنه نصبته مع فتح النون،[٢] وإن أردت الإستفهام عن أي شيء أحسنه جررته مع ضم النون[٣]، فلولا الإعراب لما فهم ذلك فكذلك الفاعلية والمفعولية والإضافة (ما[٤] اختلف آخره[٥]) أي: آخر المعرب (به) أي: بالإعراب (ليدل على المعاني) التي هي الفاعلية والمفعولية والإضافة الحاصلة من نسبة أحد الجزأين إلى الآخر (المعتورة) والمتداولة، والمتناوبة، والمتعاقبة (عليه) أي: على الاسم.

(و) لما كانت المعاني ثلاثة جعلت (أنواعه[٦]) أي: أنواع الإعراب (ثلاثة رفع[٧] ونصب وجر) ليكون لكل معنى نوع. . . . .

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

---

(١) على أن ما نافية، و(أحسن) فعل ماض، وزيد فاعله.

(٢) على أن «ما» بمعنى شيء، وأحسن فعل ماض، وزيداً مفعوله.

(٣) على أن «ما» استفهامية مبتدأ وأحسن خبر مضاف إلى زيد. أي: أيّ شيء هو الحسن فيه، وأحسن في هذا أفعل تفضيل.

(٤) في خ/ هـ: بزيادة (موصولة أوموصوفة).

(٥) فإن قيل: إن الضمير عائد إلى الإعراب، وذكر المحدود في الحد ضعيف؛ لأنه يؤدي إلى الدور. أجيب أنه لما ذكر ضمير هان الإعتراض. بل الحق أن الضمير عائد إلى «ما» التي هي عبارة عن حركة أو حرف فلا يرد ماذكر.

(٦) وإنما قال: وأنواعه أي: أنواع الإعراب، وفيما سيأتي في المبنيات: وألقابه؛ لأن كل واحد من الرفع والنصب والجر دال على نوع من المعاني، فلما كانت المدلولات أنواعاً كانت الدوال عليها أنواعاً. بخلاف هناك؛ لأن كل واحد من علامات البناء فيه يدل على أمر واحد وهو البناء. هندي

(٧) وسمي الرفع رفعاً لإرتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به، ولرفع مرتبته من بين أخويه لكونه علماً لما هو عمدة الكلام، وإنما سمي النصب نصباً لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به، وإنما سمي الجر جراً؛ لأن عامله يجر الفعل إلى الاسم ولأن الشفة السفلى تجر إلى أسفل عند التلفظ به. (غاية تحقيق)

(فالرفع(١) علم الفاعلية) ليدخل في هذا الفاعل وما أشبهه كالمبتدأ والخبر ونحو ذلك، وفي جعل الرفع للفاعلية معادلة من حيث قلة الفاعل وثقل الرفع، ومناسبة من حيث كون الفاعل عمدة وقوة الرفع فكان الأثقل القوي للأقل العمدة **(والنصب(٢) علم المفعولية)** ليدخل في هذا المفاعيل وما أشبهها كالحال والتمييز ونحوهما، وفي جعل النصب لذلك معادلة من حيث خفته، وكثرة المفاعيل، ومناسبة من حيث ضعفه، وكون المفاعيل ونحوها فضلات **(والجر علم الإضافة(٣))** هي باب واحد، وخصت به الإضافة لكونها متوسطة بين الكثرة والقلة والعمدة(٤) والفضلة، والجر متوسط بين الخفة والثقل والقوة والضعف ففي ذلك معادلة ومناسبة(٥) أيضا ولما فرغ من ذكر المعرب والإعراب أراد أن يبين العامل فقال: **(والعامل مابه يتقوم(٦))** أي: يتحصل **(المعنى)** من فاعلية، أو مفعولية، أو إضافة، إذ لم تحصل الفاعلية في زيد إلا بنسبة قام أو نحوه إليه في قولك: «قام زيد» وكذلك المفعولية والإضافة فهذا المعنى وهو الفاعلية ونحوها هو **(المقتضي للإعراب)** من رفع ونصب وجر، فهنا مُقْتَضٍ وهو الفاعلية، والمفعولية،

---

(١) قال (نجم الدين): ولو قال: فالرفع علم العمدة، والنصب علم الفضلة، والجر علم المضاف إليه لكان أخصر لفظاً، وأتم معنى. أي: علامة كون الشيء فاعلا حقيقة أو حكما؛ ليشمل الملحقات بالفاعل أيضا، كالمبتدأ والخبر وغيرهما. (جامي)

(٢) أي: علامة كون الشيء مفعولًا حقيقة أو حكماً ليشمل الملحلقات به. (جامي)

(٣) ولما كانت الإضافة مصدراً بنفسها لم يحتج إلى إلحاق الياء المصدرية بها كما في الفاعلية والمفعولية. (جامي).

(٤) قوله: والعمدة والفضلة. . .الخ والمناسبة بينهما في التوسط لما كان المضاف إليه تارة فاعلًا نحو «أعجبني دق القصار الثوب» وأخرى مفعولًا نحو «أعجبني ضرب اللص الجلادُ». (غاية)، ولأن المضاف إليه يكون في موضع تكميل العمدة نحو «جاءني عبد الله» وفي موضع تكميل الفضلة نحو «رأيت عبد الله».

(٥) وفي (الجامي) ولما لم يبق للمضاف إليه علامة غير الجر جعل علامة له.

(٦) قوله: يتقوم. . .الخ لو أتى الشيخ بيتحصل مكان يتقوم لكان أولى؛ لأن من حق المحدود أن يكون واضحاً ليفهم من أول وهلة. (رصاص) وفي شرح ابن الحاجب وفسر العامل هنا؛ لأنه يتضمنه قوله: «يختلف آخره لاختلاف العوامل».

والإضافة. ومُقْتَضٍ وهو: الرفع، والنصب، والجر، وآلة اقتضاء وهو «قام، وضربت، ومررت».

اعلم أن الأسماء بالنظر إلى دخول علامات الإعراب عليها ستة أقسام، قسم يستوعب الحركات الثلاث مع التنوين كما يأتي في الكتاب، وهذا هو الجاري على القياس من حيث أن أصل ما أعرب أن يعرب بالحركات مستكملة؛ إذ هي الإعراب والحروف متفرعة منها على الصحيح، وهو قوله **(فالمفرد[1])** يحترز به هنا من المثنى والمجموع **(المنصرف)** يحترز به من المفرد الممتنع نحو: أحمد، فلا يدخله الجر، ولا التنوين **(والجمع)** إذ المفرد قد تقدم **(المكسر[2])** نحو: رجال ومساجد فيخرج بهذا جمع السلامة نحو «مسلمين» **(المنصرف)** خرج الجمع المكسر الممتنع نحو «مساجد» **(بالضمة)** مع التنوين **(رفعاً)** هذا تمييز أي: رفعه بالضمة **(والفتحة)** مع التنوين **(نصباً)** تمييز كذلك **(والكسرة)** مع التنوين **(جراً)** تمييز كذلك مثاله «جاءني زيد ورجال» «ورأيت زيداً ورجالاً» «ومررت بزيدٍ ورجالٍ» **(جمع[3])** هذا هو القسم الثاني

---

(١) قوله فالمفرد. . الخ اعلم أنه يرد عليه الأسماء الستة المضافة إلى غير ياء المتكلم مكبرة، وليس حكمها ما ذكر من وجوه فإن اكتفى بخروجها بذكرها فيما بعد فليكتف بخروج ما لا ينصرف بذكره أيضاً فلا حاجة بالتقييد بالمنصرف. (بُرود) وقد أجاب عن هذا الورود المحقق الشريف بقوله: قلنا: الأسماء الستة مع قلتها حكمها حكم المنصرف في ثلاث حالات، حالة الإفراد نحو «جاءني أب له ومررت بأب له» وحالة الإضافة إلى ياء المتكلم نحو «جاءني أبي، ورأيت أبي، ومررت بأبي» فإن إعرابها بالحركات التقديرية، وحالة الإضافة إلى غير ياء المتكلم مصغرة نحو «جاءني أخيّك، ورأيت أخيّك ومررت بأخيّك» ويخالف حكمها ما ذكر في حالة واحدة وهي إضافتها إلى غير ياء المتكلم مكبرة فاكتفى بخروجها بحسب هذه الحالة بما أورد من بيان إعرابها بَعْدُ، وأما غير المنصرف فهو لا يكاد ينحصر في عدد مع خروجه عن الحكم في حالاته كلها، فكان الاعتبار بالاحتراز عنه أكثر، فلم يكتف بذكره بعدُ. (شريف)

(٢) وإنما أعرب جمع المكسر إعراب المفرد لمشابهته للمفرد لكون صيغته مستأنفة مغيرة عن وضع مفردة، ويكون بعضه مخالفاً لبعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ، وأيضاً لم يطرد في آخره حرف لين صالح لأن يجعل إعراباً كما في الجمع بالواو والنون. :(رضي)

(٣) في خ/هـ: بزيادة (اللفظية والتقديرية)

مما يعرب بالحركات وهو لا يستوعبها **(المؤنث)** يحترز[1] به من جمع المذكر المكسر فقد مرّ والسالم سيأتي **(السالم نحو مسلمات وهندات)** فيخرج بهذا القيد جمع المؤنث المكسر نحو «ضوارب» **(بالضمة رفعاً)** مع التنوين ولو امتنع من الصرف على الصحيح نحو «عرفات» ففيه التأنيث والعلمية، ويحكى على حاله، ولا يضره التنوين؛ إذ هو للمقابلة لا للتمكين[2] **(والكسرة)** مع التنوين نصباً وجراً كذلك تقول: «هذه مسلماتٌ وعرفاتٌ» «ورأيت مسلماتٍ، وعرفاتٍ» «ومررت بمسلماتٍ، وعرفاتٍ». وحمل نصبه على جره لأنه فرع على جمع المذكر السالم، وقد حمل نصب ذلك على جره، فكذلك هذا؛ لئلا يكون للفرع على الأصل مزية[3] **(غير المنصرف)** هذا هو القسم الثالث مما يعرب بالحركات وهو لا يستوعبها **(بالضمة)** رفعاً من غير تنوين هذا تمييز **(والفتحة)** نصباً وجراً من غير تنوين كذلك وستأتي علة منع الجر والتنوين عنه، وذلك نحو «جاءني أحمدُ وإبراهيمُ» ورأيت أحمدَ وإبراهيمَ» و«مررت بأحمدَ وإبراهيمَ».

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

---

(١) قوله: جمع المؤنث. . الخ ولقائل أن يقول: ينبغي أن يذكر أولات بمعنى صاحب كما ذكر أولو بعد المذكر السالم فإن إعرابها كإعراب هندات، وليست الألف والتاء في آخرها للجمع إذ لا مفرد لها من جنسها. (سعيدي)

- وقدم جمع المؤنث على غير المنصرف؛ لأن إعراب جمع المؤنث أقوى من إعراب غير المنصرف؛ لأنه في جمع المؤنث جعل الأضعف تابعاً للأقوى وفي غير المنصرف الأقوى تابعاً للأضعف. (سعيدي)

(٢) قال (نجم الدين): بل للتمكين، وإنما لم تسقط من عرفات لأنه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط ودخل النصب، وهو خلاف ما هو عليه الجمع السالم. (منه)

(٣) فإن قيل: المزية حاصلة؛ لأن الأصل معرب بالحروف والفرع معرب بالحركة، قيل: الإعراب بالحرف في الجمع صار أصلاً ممهداً معتبراً باعتبار أن الجمع فرع والإعراب بالحرف أيضاً فرع فإعطاء الفرع للفرع بحكم التناسب صار أصلاً ممهداً معتبراً عندهم فصار الإعراب بالحركة كأنه فرع عنها. (غاية).

في خ/هـ: بزيادة (هذا ذكره كثير من النحاة، وأقول: قد حصلت المزية من جهة إعراب هذا بالحركات وإعراب جمع المذكر السالم بالحركات).

[إعراب الأسماء الستة]

(أبوك) هذا إلى آخره هو القسم الرابع من المعربات، وهو أول ما يعرب بالحروف(١) وجاء على القياس في استيعابه الحروف، وكون الواو علامة الرفع، والألف علامة النصب، والياء علامة الجر، ومخالف للقياس من كون إعرابه بالحروف؛ إذ هي فرع الحركات **(وأخوك وحموك(٢))** هو بكسر الكاف إذ الخطاب فيه لمؤنث؛ لأن الحم هو أخو زوج المرأة **(وهنوك(٣) وفوك وذو مال)** ولا تعرب بالحروف كما ذكر إلا بشروط ثلاثة، الأول أن تكون **(مضافة)** حتى لو كانت مفردة أعربت بالحركات لفظا نحو «جاءني أب وأخ وحم وهن وفم» وكذلك النصب تقول: «رأيت أباً. . .الخ» والجر «مررت بأبٍ» كذلك، وهذا فيما عدا ذو، فأما هو فلا يقطع عن الإضافة أبداً.

والشرط الثاني أن تكون مضافة **(إلى غير ياء المتكلم)** حتى لو كانت مضافة إليها كان إعرابها بالحركات تقديراً مطلقا تقول: «هذا أبي» و«رأيت أبي» و«مررت بأبي» وتقدر الرفع والنصب والجر، الشرط الثالث(٤) أن تكون مكبرة حتى لو

---

(١) وإنما جعل إعراب الأسماء الستة بالحروف؛ لأنهم لما جعلوا إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف أرادوا أن يجعلو إعراب بعض الآحاد أيضا كذلك لئلا يكون بينها وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة، وإنما اختاروا أسماء ستة؛ لأن إعراب كل من المثنى والمجموع ثلاثة فجعلوا في مقابلة كل إعراب اسماً، وإنما اختاروا هذه الأسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها مبنية عن تعدد، ولوجود حرف صالح للإعراب في آخرها حين الإعراب سماعاً بخلاف سائر المحذوفة الأعجاز كيد، ودم، فإنه لم يسمع فيها عن العرب إعادة الحروف المحذوفة عند العرب. (جامي)

(٢) حم المرأة أبو زوجها ومن كان من قبله، والأنثى حماه، وحم الرجل أبو امرأته وأخوها وعمها. (قاموس)

(٣) والهن الشيء المستنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة، والصفات الذميمة والأفعال القبيحة. (جامي)

(٤) وإنما لم يذكر المصنف هذا الشرط وذكر الاثنين الأولين اكتفاء بما ذكره في التمثيل، وإنما لم يكتف بالتمثيل عن اشتراط إضافتها إلى غير ياء المتكلم لئلا يتوهم اشتراط إضافتها إلى الكاف.

صغرت أعربت بالحركات لفظاً تقول: «هذا أبيُه، ورأيت أبيَّه، ومررت بأبيِّه(١)» فإذا جمعت الشروط كان إعرابها (بالواو) رفعاً (والألف) نصباً (والياء) جراً، وهذه الحروف هي لام(٢) الكلمة في حالة الرفع(٣)، وإنما حذفت في حالة الإفراد لتطرفها(٤) مضمومة، ومع الإضافة زال التطرف فردت الواو، وجعلت علامة في حالة الرفع، وأبدلت ألفاً في حالة النصب، وياء في حالة الجر، وهذا هو الصحيح(٥).

[إعراب المثنى]

(المثنى) هذا هو القسم الخامس من الستة، وهو الثاني مما يعرب بالحروف وجارٍ على القياس في كون جره بالياء **(وكلا(٦))(٧)** حكمه حكم المثنى وإن لم يكن له مفرد من جنسه، وشرط المثنى ذلك فيعرب إعراب المثنى بشرط أن يكون **(مضافاً(٨) إلى مضمر)** نحو: «جاءني الرجلان كلاهما، ورأيت الرجلين كليهما،

---

(١) الشرط الرابع أن تكون موحدة إذ المثنى والمجموع منها معرب بإعراب التثنية والجمع. (جامي) وألا تجمع جمع تكسير مثل آباؤ فإنها تعرب بالحركات مضافة ومقطوعة. (خالدي)

(٢) في الأربعة الأول، وعيناها في فوك وذو مال إذ أصله فوه وذوَوٌ.

(٣) وبدلا من لام الكلمة في حالة النصب والجر. (نجم الدين)

(٤) بل حذفت اعتباطاً كما هو منصوص عليه في المناهل.

(٥) وعند المازني أنها معربة بالحركات اللفظية والحروف لإشباعها وعند الفراء والكسائي أنها معربة بالحركات اللفظية والحروف أيضا. موشح.

(٦) وأما كلا فهو موحد اللفظ مثنى المعنى، ومن حيث أنه لا يقع إلا مضافا إلى المثنى اكتسب التثنية اللفظية، وقد يأخذ المضاف حكم المضاف إليه في كثير من المواضع، وعند إضافة كلا إلى مضمر تتأكد تثنية اللفظية والمعنوية؛ لأنه لا بد أن يرجع الضمير إلى مثنى. موشح باختصار.

(٧) وكلتا ـ ولم يذكره لكونه فرع كلا. (جامي)

(٨) قال في (الجامي): وإنما قيد بذلك؛ لأن كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الإعراب بالحركات ومعناه يقتضي الإعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فإذا أضيف إلى المظهر الذي هو الأصل روعي جانب لفظه الذي هو الأصل وأعرب بالحركات التي هي الأصل لكن تكون حركاته تقديرية؛ لأن آخره ألف يسقط بالتقاء

ومررت بالرجلين كليهما» وذلك لأنه لما أضيف إلى مضمر اشتد اتصاله به، وعاد الضمير منه إلى مثنى متقدم ظاهر فتأكدت فيه التثنية[١] لفظاً ومعنى لتوسطه بين مثنيين مع شدة اتصاله بالضمير، وهذا هو الصحيح، وأما إذا أضيف إلى ظاهر كان بالألف في الأحوال كلها، وأعرب تقديراً مطلقاً نحو «جاءني كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين» لفظاً وخطاً على الصحيح[٢] لعدم توكيد التثنية فيه **(واثنان)** أجري مجرى المثنى وإن لم يكن له مفرد من جنسه لكن جاء لفظه لفظ المثنى، وعُبِّر به عن الشيئين فأجري مجراه فأعرب كل ذلك **(بالألف)** في حالة الرفع، لأن المثنى سابق على الجمع والألف أخف فأخذها قال نجم الدين: وفي العلة[٣] نظر.

الساكنين نحو «جاءني كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين» وإذا أضيف إلى [المضمر] الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع وأعرب بالحروف التي هي الفرع نحو «جاءني كلاهما، ورأيت كليهما، ومررت بكليهما» فلذلك قيد كون إعرابه بالحروف بكونه مضافاً إلى مضمر. (منه).

-في إعراب (كلا) إطلاقان وتفصيل، الأول أن تعرب إعراب المثنى سواء أضيف إلى ظاهر أم مضمر وهي لغة كنانة، والثاني أنه يعرب تقديراً سواء أضيف إلى ظاهر أو مضمر وعليه قول الشاعر:-

فيارب حيّ الزائرين كلاهما وحيّ دليلا في الفلاة هداهما

والتفصيل كلام الشيخ.

[١] هكذا في «الخبيصي» وفيه نظر إذ هو موحد اللفظ. وجه التشكيل أن ليس لفظه لفظ المثنى.

[٢] وعن بعضهم أن يكون خطاً بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً. (موشح)

[٣] الأولى في التعليل ما ذكره **(الخالدي)**، ولعلها قاعدة **(نجم الدين)**، وهو أنه قال: وإنما خالفا في إعرابهما ما هو الأصل في المعرب بالحروف؛ لأن الألف جلبت قبل الإعراب في المثنى علامة لتثنيته والواو في الجمع علامة لجمعه ثم أرادوا إعرابهما فوجدوا فيهما مايصلح لأن يكون إعراباً فجعل ما في كل واحد منهما من حروف المد لأسبق إعرابه، وهو الرفع الذي هو علامة العمدة، فجعل ألف المثنى لرفعه، وواو الجمع لرفعه، ولم يبق من حروف المد إلا الياء، والجر أولى؛ لأنها لمناسبتها للكسرة فقلبت ألف المثنى

(والياء) علامة النصب والجر، وحُمِل نصبه على جره لأنهما إعراب الفضلات ولم تجعل الألف علامة لنصب المثنى والمجموع؛ لئلا يلتبس أحدهما بالآخر سيما حالة الإضافة؛ إذ النون فيهما تذهب لها فتقول في المثنى: «جاءني الزيدان» و«رأيت الزيدين» «ومررت بالزيدين».

[إعراب جمع المذكر]

(جمع المذكر) احترازاً من جمع المؤنث فقد تقدم، وهذا هو السادس من الستة، وهو آخر ما يعرب بالحروف (السالم) احترازاً من المكسر فقد تقدم (وأولو) هذا مما أجري مجرى الجمع، وإن لم يكن جمعاً حقيقياً، إذ لا مفرد له من جنسه لكن فيه معنى الجمعية تقول: «جاءني اولو العلم» «ورأيت أولي العلم» «ومررت بأولي العلم» (و) كذلك (عشرون وأخواتها) هي رأس كل عشرة إلى التسعين نحو: «ثلاثين، أربعين» أجريت مجرى الجمع إذ فيها معناه، وإن لم يكن جمعاً على الحقيقة؛ لأنه لا مفرد لها من جنسها (بالواو) في حالة الرفع، وهو جار فيها على القياس (والياء) في حالتي النصب والجر حملاً للنصب على الجر؛ إذ هما إعراب الفضلات تقول: «جاءني الزيدون والمسلمون، ورأيت الزيدين والمسلمين، ومررت بالزيدين والمسلمين» ونون الجمع مفتوحة وما قبل الياء فيه مكسور، ونون المثنى مكسورة وما قبل الياء مفتوح.

[الإعراب التقديري]

(التقدير(١)) للإعراب في نوعين الأول (فيما تعذر(٢)) فيه الإعراب (كعصا)

وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فأتبع الجر؛ لكونهما علامتي الفضلات. (خالدي)

– ليس في كلام (نجم الدين) مايشعر بالتنظير على هذه العلة لاتحاد العلة في كلامه وكلام السيد.

(١) قال (نجم الدين): كان على المصنف أن يذكر المتعذر إعرابه المحكي مطلقا نحو «ضربت زيداً» فتقول من زيداً؟ ولا تقول من زيدٌ؟ لاشتغاله في الحكاية.

(٢) أي: في معرب تعذر إعرابه فحذف المضاف وهو إعراب وأقيم المضاف إليه وهو الضمير مقامه فصار مرفوعا مستتراً في الفعل. (رضي)

وسعدى وسلمى وموسى وعيسى، وكلما كان آخره ألفاً مقصورة؛ إذ هي لا تقبل ظهور الإعراب ونحو **(غلامي**[(١)]**)** ورجالي، وكلما كان آخره ياء متكلم؛ إذ هي تقتضي كسر ما قبلها وتلك الكسرة تضاد حركات الإعراب أما مضادتها للرفع والنصب فظاهر، وأما مضادتها للجر فلأن هذه لازمة وحركة الإعراب غير لازمة[(٢)] **(مطلقاً)** أي: في الأحوال الثلاثة تقول: «هذه عصاً وغلامي» «ورأيت عصاً وغلامي» «ومررت بعصاً وغلامي» **(أو)** لم يتعذر بل ممكن لكنه **(استثقل)** **وهذا**[(٣)] هو القسم الثاني من التقديري وهو **(كقاضٍ**[(٤)]**)** وغازٍ وداعٍ وراعٍ وقانٍ، وكل اسم منقوص **(رفعا وجراً)** أي: استثقل في حالتي الرفع والجرّ إذ أصله هذا قاضيٌ ومررت بقاضيٍ استثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا فالتقى ساكنان الياء والتنوين حذفت الياء لإلتقاء الساكنين فبقي هذا قاضٍ وتقدر الرفع ومررت بقاضٍ وتقدر الجر، فأما في حالة النصب فتقول: رأيتُ قاضياً[(٥)] لأن النصب

---

(١) واعلم أن مذهب النحاة أن باب غلامي مبني لإضافته إلى المبني، وخالفهم المصنف كما رأيت؛ لأنه عده من قسم المعرب وهو الحق بدليل أعراب نحو «غلامك، وغلامه، وغلاماي» ومن أين لهم أن الإضافة إلى المبني مطلقاً سبب البناء؟. بل لها شروط كما يجيء في المظروف إن شاء الله تعالى. (نجم الدين).

– قوله: «غلامي» ضابطه: كل اسم معرب بالحركة مضاف إلى ياء المتكلم مضاف إلى ياء المتكلم. (جامي) فلا يرد المثنى، وجمع المذكر السالم إذا أضيف إلى ياء المتكلم.

(٢) قوله: «غير لازمة» صوابه» فلأنه لا يجتمع كسرتان، وكلام السيد يصلح أن يكون جواباً لمن قال: هلا اكتفى بكسرة الإعراب عن الكسرة الأصلية، ويكون لفظياً في حالة الجر كما قال بعضهم.

(٣) في خ/هـ: قوله: (وهذا هو القسم الثاني من التقديري) غير موجود.

(٤) وكل اسم آخره ياء خفيفة قبلها كسرة فمعرب تقديراً في رفعه وجره اتفاقاً، فإذا أضيف ثبتت ياء ساكنة رفعاً وجراً قال تعالى ﴿أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ٣٣]وقال تعالى ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]وبقيت مفتوحة نصباً قال تعالى ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]. (خالدي)

(٥) إلا لضرورة الشعر كقوله:

ولو أن واش باليمامة داره وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا

وقد جاء الإسكان في غيره، ومنه: اعط القوس باريها. (عمدة)

خفيف، وإذا كان معرفاً باللام اسكنت ياؤه في حالتي الرفع والجر، وفتحت نصباً تقول: هذا القاضي، ورأيت القاضي، ومررت بالقاضي، ومن المستقل نحو (مسلميّ) ومصطفي وكل جمع مذكر جمع بالواو والنون أضيف إلى ياء المتكلم فهو مستثقل (رفعاً) فإن أصله مسلموني، أضيف إلى ياء المتكلم؛ فحذفت النون لأجل الإضافة، وبقي مسلموي، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون فوجب قلب الواو ياءً، وإدغامها في ياء المتكلم(١) وفتحت للساكنين(٢) فأما في حالة النصب والجر فالإعراب لفظي؛ إذ ياء الإعراب باقية لم تقلب(٣) وإنما أدغمت في ياء المتكلم.

وقال نجم الدين(٤) : الإعراب لفظي في حالة الرفع أيضاً.

(واللفظي فيما عداه(٥)) أي: فيما عدا التقديري فقد حصره لإمكان حصره وأطلق اللفظي لمشقة ذلك.

---

(١) قياسا مطرداً، فلما صارت الواو ياء حكم المصنف بأن رفعه بالواو تقديراً، وزعم أن النحاة غفلوا عن الإعراب بالحرف مقدراً، وهو ثابت في مسلمي رفعاً، وفي كلامه غفلة وذهول من حيث أن تقدير الشيء إنما يكون عند عدمه من دون بدل، وأما مع إبداله بغيره فليس بتقدير، ألا ترى أن الكسرة في غير المنصرف أبدلت فتحة والفتحة في مسلمات أبدلت كسرة وجعل نصبه بالكسرة وهو لا يقول: بأن ذلك تقدير وهو لازم له، لكن الأمر كما قيل: لكل جواد كبوة ولكل صارم نبوة. (رصاص)

(٢) وكسر ماقبل الياء فلم تبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديراً. (جامي)

(٣) كما قلبت الواو في مسلمي ياء، فتقول: جاء مسلمي، ورأيت مسلمي، ومررت بمسلمي ـ فهو مقدر في حالة الرفع، لفظي في حالتي النصب والجر.

(٤) هذه الرواية سهو عن (نجم الدين) فينظر من أين أخذت هذه الرواية؟ لأن (نجم الدين) صرح بأن إعرابه في حالة الرفع تقديراً. هذه الرواية للرصاص، وقد نقل كلامه أعلى هذا، وقد أجيب عنه بجواب ضعيف، فانظره سابقاً.

(٥) ولا يقال: قوله: «واللفظي فيما عداه» مكرر؛ لأنه قد سبق أولا فالمفرد المنصرف، والجمع المكسر المنصرف، ولأنه قوله: «فالمفرد المنصرف».. الخ يتناول اللفظي والتقديري؛ لأن إعرابهما بالضم والفتح والكسر، فيكون لفظياً، وقد يكون تقديرياً. (ركن الدين)

[إعراب غير المنصرف]

(غير المنصرف) اعلم أن المنصرف[١] أفضل من غير المنصرف والصرف في اللغة مأخوذ من الفضل قال المتنبي:

٥ - وما الفضة البيضاء والتبر واحد   نفوعان للمكدي وبينهما صرف[٢]

---

[١] **(فائدة)** والمنصرف وغير المنصرف يجمعهما اسم المتمكن من المكنة أي: الثبوت إذ لم يخرجا إلى شبه الحرف بل بقيا في مكانهما الأصلي، وقد يقال للمنصرف: الأمكن وذلك لأن غير المنصرف قد أشبه الفعل فكان المنصرف لعدم ذلك فيه أثبت. **(ذكر في المفصل وشرحه)**

[٢] هذا البيت من كلام أبي الطيب أحمد بن الحسين ولقب بالمتنبي وهو أحد شعراء الدوالة العباسية ولد بالكوفة سنة٣٠٣هـ وتوفي ٣٥٥هـ.

- وليس أبو الطيب ممن يحتج بشعره على قواعد اللغة والنحو والصرف، فإن أراد المصنف الإحتجاج فلا حجة في ذلك، وإن أراد التمثيل فلا بأس.

(اللغة) «التبر» ما كان من الذهب غير مضروب فإذا ضرب دنانير فهو عين، ولا يقال: تبرٌ إلا للذهب، وبعضهم يقوله للفضة أيضاً. «نفوعان» يقال: رجل نفوع بمعنى نفّاع «المكدي» يطلق على البخيل وعلى من قلّ خيره أو قلّلَ عطاءه. «صرف» أي: فضل.

(الإعراب) (وما) الواو حسب ما قبلها، وما نافية تميمية، و(الفضة) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، و(البيضاء) صفة الفضة «والتبر» الواو حرف عطف و«التبر» معطوف على المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره «واحد» خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. أتي الشاعر (بما) مهملة على لغة بني تميم «نفوعان» خبر لمبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الألف والمبتدأ محذوف تقديره (هما) «للمكدي» اللام حرف جر و«المكدي» اسم مجرور باللام وعلامة جره الكسرة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والجار والمجرور متعلقان بـ(نفوعان) «وبينهما» الواو حرف عطف «بين» ظرف مكان منصوب على الظرفية، وبين مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه، والميم علامة الجمع، والألف عماد، والظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم «صرف» مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة (هما نفوعان) (التي هي مبينة للجملة قبلها. ويحتمل أن تكون الواو واو الحال والجملة في محل نصب على الحالية من الضمير في نفوعان.

(الشاهد) في قوله «صرف» حيث أراد به الفضل والزيادة.

أي: فضل(١).

(مافيه(٢) علتان(٣)) فرعيتان **(من تسع)** كل منهما فرع عن غيره **(أو واحدة منها)** أي: من التسع **(تقوم مقامهما)** أي: مقام العلتين **(وهي)** قوله **(عدل)** هو فرع عن المعدول عنه **(ووصف)** فرع(٤) عن الموصوف **(وتأنيث)** فرع(٥) عن المذكر **(ومعرفة)** فرع عن النكرة **(وعجمة)** فرع(٦) عن العربية **(ثم جمع)** فرع عن الموحد **(ثم تركيب)** فرع عن المفرد **(والنون زائدة(٧))** فرع عن غير المزيد(٨) فيه **(من قبلها**

---

(١) في خ/هـ: ويكون بمعنى الصوت قال النابغة الذبياني:-

مقذوفة بدخيس النحض بازلها   له صريف صريف القعو بالمسد

(٢) علتان جامعتان للشروط والتنكير في مقام العهد لأن التسع معهودة معينة لكنه نكرها تفخيما. (هندي) وقال (نجم الدين): اعلم أولًا أن قول النحاة: إن الشيء الفلاني علة لكذا لا يريدون به أنه موجب له، بل المعنى أنه إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وبين ذلك الحكم والحكم في اصطلاح الأصوليين ما توجبه العلة وإياه عنى المصنف بقوله: وحكمه ألا كسر يدخله ولا تنوين؛ لأن سقوط التنوين والكسر في حكم غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهم أيضاً لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سبباً وعلة مجاز؛ لأن كل واحد منهما جزء علة لا علة تامة إذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة إذاً مجموع علتين أو واحدة منها تقوم مقامهما وستعرف الشروط إن شاء الله تعالى. (منه)

(٣) قوله: مافيه علتان هذا غير مستقيم مع قوله فيما سيأتي ويجوز صرفه للضرورة، وكان الأولى هنا المصير إلى حد النحاة وهوغير المنصرف ما لا يدخله الكسر ولا التنوين.

(٤) وإنما كان الوصف فرعاً لأنه لا يعقل وصف إلا بتقدم موصوف لوجود الوصفية.

(٥) وإنما كان المذكر أصل المؤنث لأن حواء خلقت من آدم ﷺ فكان المذكر أصلا، ولأن المذكر لا يحتاج إلى علامة، والمؤنث تلحقه العلامة، ولأن المذكر أخف والمؤنث أثقل فكان الأخف هو الأصل.

(٦) والعجمة في كلام العرب عن العربية؛ إذ الأصل في كل كلام أن لا يخالطه لسان آخر.

(٧) منتصب على الحال ويجوز رفعه على أنها صفة للنون بتقدير زيادة الألف واللام كأنه قال: النون الزائدة تمنع الاسم. (ركن الدين)

(٨) وإنما كان الألف والنون فرعاً عن المزيد عليه إذ لا يعقل زيادة إلا لمزيد عليه فكان فرعاً لذلك. (سعيدي)

ألف ووزن فعل) فرع⁽¹⁾ عن وزن اسم **(وهذا القول تقريب)** أي: نظمها أقرب من عدها نثراً، أو أن القول بأنها تسع أقرب من قول من جعلها إحدى عشرة، هذه التسع مع القول بأن لزوم ألفي التأنيث لزوما لا ينفكان عنه بحال علةً، وكونُ الجمع لا نظير له في الآحاد علةً، وغير ذلك **(مثل: عمر)** فإنه معدول به عن عامر **(وأحمر)** مثال الوصف **(وطلحة)** مثال التأنيث اللفظي **(وزينب)** مثال التأنيث المعنوي **(وإبراهيم)** مثال العجمة **(ومساجد)** مثال الجمع **(ومعد يكرب)** مثال التركيب **(وعمران)** مثال الزيادة والنون **(وأحمد)** مثال وزن الفعل.

(وحكمه) أي: حكم غير المنصرف **(أن لا)** يدخله **(كسر ولا تنوين⁽٢⁾)** تمكين غالبا⁽٣⁾ وذلك لأنه أشبه مطلق الفعل من حيث أن فيه علتين فرعيتين كما بيِّن والفعل فرع عن الاسم من جهتين احتياجه إليه، واشتقاقه منه⁽٤⁾، فمنع منه ما منع الفعل، وهو الكسر والتنوين، وأما الجر فيدخله إلا أنه يجر بالفتحة **(ويجوز⁽٥⁾ صرفه⁽٦⁾ للضرورة)** أي: صرف الممتنع لضرورة الشعر رداً إلى أصله إذ أصل

---

(١) لأن أصل كل نوع ألا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فإذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعاً لوزنه الأصلي.

(٢) وأما تنوين المقابلة كعرفات وتنوين العوض فيدخلان باب الممتنع.

(٣) احترازا من الضرورة والتناسب.

(٤) هذا إنما يتمشى على كلام البصريين في كون الفعل مشتق من الاسم وأما على مذهب الكوفيين فالعلة الأخرى هي تركب معناه من معناه، قال مولانا شرف الإسلام الحسن بن أحمد الجلال: فيه بحث فإن كون المصدر مشتقا من الفعل عندهم يمنع تركب معناه من معناه، لاستلزام الإشتقاق تقدم المشتق منه على المشتق، والتركيب تقدم الجزء فيناقضه. (من شرحه)

(٥) قوله: ويجوز . . الخ إنما ذكر الجواز مع أن الضرورة موجبة للصرف لأنه عطف عليه التناسب وهو غير موجب أو لأنه أراد بالضرورة أنكسار الوزن وانزحافه وذلك يجوز وليس بواجب . .

(٦) أي: جعله في حكم المنصرف عند المصنف بإدخال الكسر والتنوين لا جعله منصرفاً حقيقة فإن غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما، وبإدخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل: المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه يعود إلى حكمه. (جامي بلفظه)

الأسماء(١) الصرف، وهذا من أحسن الضرورات كقول حسان:

٦ - وجبريلٌ أمين الله فينا   وروح القدس ليس له كفاء(٢)

وقول الآخر:

٧ - أعد ذكر نعمانٍ لنا إن ذكره   هو المسك ما كررته يتضوع(٣)

---

(١) أما كون الأصل في الأسماء الصرف فمن وجهين الأول أن المنصرف أكثر والأكثر أصل بالقياس إلى الأقل والثاني أن منع الصرف يحتاج إلى العلتين والمستغني أصل بالنظر إلى المحتاج..

(٢) هذا البيت لحسان بن ثابت بن المنذر بن حرام الخزرجي، كان أبوه من سادة قومه وأشرافهم، وهو من بني النجار أخوال الرسول ﷺ، وهو من المعمرين يقال: إنه عاش في الجاهلية ستين عاماً، وفي الإسلام ستين عاماً، وهو شاعر الرسول ﷺ، وقد قال فيه النبي ﷺ: (لا تزال مؤيداً بروح القدس مانصرتنا بلسانك) وهو من المنحرفين عن علي عليه السلام.

(اللغة) «روح القدس» أي: جبريل عليه السلام «ليس له كفاء» ليس له مماثل.

(الإعراب) «وجبريل» الواو حسب ماقبلها وجبريل مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة وإنما صرف للضرورة «أمين» خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وأمين مضاف و«الله» لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «فينا» في حرف جر (نا)(ضمير متصل مبني على السكون في محل جر والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال «وروح» الواو حرف عطف وروح مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وروح مضاف و«القدس» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره «ليس» فعل ماض ناسخ يرفع المبتدأ وينصب الخبر «له» اللام حرف جر، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم «كفاء» اسم ليس مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وجملة (ليس له كفاء) في محل رفع خبر المبتدأ «روح» يحتمل أن يكون «روح القدس» معطوف على الخبر «أمين الله» فيكون جملة «ليس له كفاء» في محل نصب حال منه.

(الشاهد) (جبريل) حيث صرفه للضرورة وهو ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة.

(٣) (اللغة) «نُعمان» كسُحبان: وادٍ وراء عرفة وهو نعمان الأراك وواد قرب الكوفة ووادٍ بأرض الشام قرب الفرات ووادٍ بالتنعيم وموضعان آخران. «يتضوع»: تنتشر رائحته.

وقوله :

٨ - كأن دنانيراً على قسماتهم وإن كان قد شف الوجوه لقاء(١)

(الإعراب): «أعد» فعل أمر مبني على السكون والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت «ذكر» مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، و«ذكر» مضاف و«نعمان» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة لضرورة الشعر «لنا» اللام حرف جر و(نا) (ضمير متصل مبني على السكون في محل جر والجار والمجرور متعلق بالفعل أعد «إن» حرف مشبه بالفعل ينصب المبتدأ ويرفع الخبر ويفيد التوكيد «ذكره» اسم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره (و) ذكر مضاف و(الهاء) ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه «هو» ضمير فصل لا محل له من الإعراب «المسك» خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وجملة إن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جملة مستأنفة «ما» مصدرية ظرفية متعلقة بالفعل يتضوع «كررته» كرر فعل ماضٍ والتاء ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به «يتضوع» فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، والجملة في محل نصب حال من المسك، وما المصدرية وما بعدها في تأويل مصدر، التقدير: مدة تكريره.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

(الشاهد) قوله «نعمان» حيث جيء به مصروفاً، وهو ممنوع من الصرف للعلمية والزيادة.

(١) **(اللغة)** «الدنانير» ماكان مضروبا من الذهب «قسماتهم» القسمات الحسن والوجه أو الخدين أو أعلى الوجنة «شف» بمعنى زاد وهو من أسماء الأضداد.

(الإعراب): «كأن» حرف تشبيه ونصب «دنانيراً» اسم كأن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره «على» حرف جر «قسماتهم» اسم مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة وقسمات مضاف و(الهاء) ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه والميم علامة الجمع لا محل لها من الإعراب، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر كأن «وإن» الواو حرف عطف وإن مخففة من الثقيلة مهملة «كان» فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح يرفع المبتدأ وينصب الخبر «قد» حرف تحقيق «شف» فعل ماضٍ مبني على الفتح «الوجوه» مفعول به مقدم منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره «لقاء» تنازع فيه عاملان كان، وشف، فإن أعملت الأول كان لقاء اسمها وأضمرت في شف وإن أعملت الثاني كان لقاء فاعلا فاسم كان ضمير مستتر عائد على متأخر لفظاً ورتبة وجملة قد شف في محل نصب خبر كان.

(الشاهد فيه) قوله: «دنانيراً» حيث جيء به مصروفا وهو ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع.

فأما منع المنصرف للضرورة فلا يجوز وأما قول العباس بن مرداس(١) :

٩ - فما كان حصنٌ ولا حابسٌ   يفوقان مرداس في مجمع(٢)

فشاذ. من حيث منع مرداساً وليس فيه علة إلا العلمية ويجوز صرف الممتنع بوجه آخر قد بينه بقوله: (أو التناسب(٣)) وذلك في التنزيل؛ إذ لا ضرورة فيه (مثل) قوله تعالى (سلاسلًا) صرف مع كونه على صيغة منتهى الجموع ليناسب قوله تعالى (وأغلالًا) وكذلك صرف قواريراً(٤) الأول ليناسب أواخر الأي المصروفة قبله وبعده، وصرف قواريراً الثاني ليناسب الأول عند صرفه، وأما الذي يقوم مقام العلتين فقد بينه بقوله: (وما يقوم مقامهما) أي: مقام العلتين (الجمع) الآتي ذكره (وألفا التأنيث) المقصورة نحو: حبلى، والممدودة نحو: حمراء؛ لأنهما لازمان للاسم لزوماً لا ينفكان عنه بحال، ثم لما فرغ من تعداد العلل أراد تفصيلها على الترتيب في التعداد فقال:

---

(١) هو العباس بن مرداس السلمي، أمه الخنساء الشاعرة توفي سنة ١٦هـ.

(٢) (الإعراب): «فما» الفاء حسب ما قبلها وما نافية و«كان» فعل ماضٍ ناقص «حصن» اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره «ولا» الواو حرف عطف ولا زائدة لتأكيد النفي «حابس» معطوف على حصن «يفوقان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وضمير التثنية مبني على السكون في محل رفع فاعل «مرداس» مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وجملة يفوقان في محل نصب خبر كان «في مجمع» جار ومجرور متعلق بالفعل يفوق.
(الشاهد فيه) قوله «مرداس» حيث منعه من الصرف وهو منصرف.

(٣) قوله: «أو التناسب» قال (نجم الدين) : يعني إذا قرئ منوناً فإن تنوينه للصرف موافق لتناسب الأي: التي قبله والتي بعده لا إذا وقف عليه بالألف لأن الألف يحتمل أن يكون بدلًا من التنوين وأن يكون للإطلاق، كما في قوله تعالى: ﴿ٱلظُّنُونَا﴾ [الأحزاب: ١٠] و﴿ٱلرَّسُولَا﴾ [الأحزاب: ٦٦] و﴿ٱلسَّبِيلَا﴾ [الأحزاب: ٦٧]..

(٤) يجوز صرفهما جميعاً ومنعهما وصرف الأول ومنع الثاني لا العكس. (خالدي). - قرئ منصرفين وممتنعين، ومنصرف الأول ممتنع الثاني دون العكس، قرأ بالأول نافع والكسائي، وبالثانية ابن عامر، وحمزة، وأبو عمرو، وحفص، وبالثالثة ابن كثير. (من حواشي الخبيصي)

[العدل]

(**فالعدل**(١)) وهو التلفظ(٢) بصيغة يراد بها أخرى(٣) لقياس يستدل به عليه بالنظر إلى ذات الاسم (**خروجه**) أي: خروج الاسم المعدول به (**عن صيغته الأصلية**) المعدول عنها تحقيقاً (**كثلاث ومثلث**) وتحقيق العدل في ثلاث في قولك: جاء القوم ثلاث(٤) أنه أفاد ما أفاده ثلاثة في قولك: «جاءني القوم ثلاثة ثلاثة» أي: منقسمين على هذا العدد، مع كون ثُلاث غير مكرر فعلمنا أنه معدول به عن المكرر؛ لكونه أخصر، وكذلك مثلث، ومثله أحاد وموحد، وثنى ومثنى، ورباع ومربع؛ قال الله تعالى ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾ [فاطر: ١] وكذلك عشار ومعشر كما في قول الشاعر:

١٠ - تظل الطير عاكفة عليه مربعة وآونة عشارا(٥)

وفيما بين رابع وعاشر الخلاف، فيمتنع ذلك كله للعدل والوصف، وفيما

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

---

(١) اعلم أن أوزان العدل مشهور منها ستة فُعَل كزُمر. ومفعل كمثلث. وفُعال كثُلاث. وفِعال كقِطام. وفَعَل كأمس. وفُعَل كسَحَر.

(٢) كثلاث.

(٣) ثلاثة ثلاثة.

(٤) والدليل على أصلهما أن في معناهما تكراراً دون لفظهما، والأصل أنه إذا كان المعنى مكرراً يكون اللفظ أيضاً مكرراً، كما في جاءني القوم ثلاثة ثلاثة فعلم أن أصلهما لفظ مكرر، وكذلك الحال في أحاد وموحد، وثنى ومثنى إلى رباع ومربع بلا خلاف، وفيما وراءها إلى عاشر ومعشر خلاف، والصواب مجيزها. (جامي).

(٥) (**الإعراب**): «تظل» فعل مضارع ناسخ يرفع المبتدأ وينصب الخبر «الطير» اسم تظل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «عاكفة» خبر تظل منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره «عليه» على حرف جر، والهاء ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر، والجار والمجرور متعلق بعاكفة «مربعة» حال منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره «وآونة» الواو حرف عطف وآونة منصوب على الظرفية متعلق بالفعل تظل «عشاراً» معطوف على مربعة منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

(**الشاهد فيه**) قوله: «عشارا» حيث أتى به ممنوعا من الصرف للوصف والعدل.

بين رباع وعشار الخلاف فيمتنع ذلك كله للعدل والوصف(١).

(و) كذلك (أخر) وتحقيق العدل فيه أنه جمع لأخرى مؤنث آخر، وهو أفعل تفضيل، وقياسه أن يستعمل باللام نحو الأخر(٢) وبالإضافة نحو أُخَرَهُن، فإن عدما استعمل بمن نحو أخر من كذا، فلما ورد(٣) مجرداً عن اللام والإضافة علمنا أنه معدول به عما فيه من(٤) فيمتنع للعدل والصفة (و) كذلك (جمع) وتحقيق العدل فيه أنه جمعٌ لجمعاء مؤنث أجمع، وقياس فعل أفعل في الصفات أن يجمع على جمع ساكن الوسط فيمتنع للوصف والعدل(٥) وكل ذلك العدل تحقيقي (أو)

---

(١) وقد جاء إلى عشار ومعشر، وعليه قوله:

قل لعمرو يا بن هند   لو رأيت الحرب شنا
ازدلف القوم إلى الـ   ـقوم أحادى ومثنى
وثلاثا ورباعا   وخماسا فأطعنا
وسداسا وسباعا   وثمانا فاجتلدنا
وتساعا وعشارا   فأصبنا وأصبنا
لا ترى إلا كميا   قاتكا منهم ومنا

(٢) ومنع أبو علي من كون أخر معدولا به عن اللام استدلالاً بأنه لو كان كذلك لوجب كونه معفة كأمس وسحر المعدولين من ذي اللام فكان لا يقع صفة لنكرات كما في قوله تعالى ﴿مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] وأجيب أنه معدول عن ذي اللام لفظاً ومعنى، أي: عدل عن التعريف لا التنكير، ومن أين له أنه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفاً وتنكيراً ولو كان معنى اللام وهو التعريف في المعدول عن ذي اللام واجباً لوجب بناء سحر كما ذهب إليه بعضهم بتضمنه معنى الحرف، فتعريف سحر ليس لكونه معدولا به عن ذي اللام لكونه علماً. (نجم الدين).

(٣) أي: مؤنثه.

(٤) يعني التي هي جمع أخرى مؤنث أُخر بفتح الخاء التي بمعنى آخره نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٩] فإنها تجمع على أخر مصروفاً نص عليه ابن مالك وغيره تقول: مررت بأول وآخر بأن مذكرها آخِر بكسر الخاء بدليل قوله تعالى ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [النجم: ٤٧] وليست من باب التفضيل.

(٥) في خ/هـ: زيادة كحمراء أحمر حمر فلما ورد جمع متحرك الوسط علمنا أنه معدول به عن ساكن الوسط.

كان العدل **(تقديراً كعمر**(١)**)** فإن عمر ورد ممتنعاً عن العرب وليس فيه ظاهر إلا العلمية وقاعدة النحاة أنهم لا يمنعون إلا لعلتين، أو ما يقوم مقامهما، فإن صرفناه خالفنا كلام العرب، وإن منعناه لعلة واحدة خرمنا قاعدة النحاة فقُدِّر أنه معدول به عن عامر لما أنه لم يكن تقدير غيره، وكذلك ما أتى على هذا الوزن عنهم ممتنعا كبُلع وقزح، فأما ماورد منصرفاً عن العرب على هذا الوزن بقيناه بحاله نحو أدد اسم طائر ولبد اسم للشيء الكثير قال الله تعالى ﴿يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالًا لُّبَدًا﴾ [البلد: ٦] ومما يقدر فيه العدل(٢) **(قطام في)** لغة **(بني تميم**(٣)**)** فإنه يقدر مع العلمية أنه معدول به عن قاطمة والقطم في الأصل اشتهاء اللحم، وكان القياس أن لا يقدر فيه العدل؛ إذ لا ملجئ إلى ذلك لأن فيه التأنيث والعلمية(٤) وأما في لغة أهل الحجاز فقطام مبني على الكسر فليس من هذا الباب كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

[الوصف]

(الوصف(٥)**)** الذي يكون علة في منع الصرف **(شرطه أن يكون)** في الأصل كذلك أي: **(وصفاً في أصل)** وضع اللغة وليس بطارٍ فإذا كان كذلك **(فلا تضره الغلبة**(٦)**)** أي: غلبة الإسمية غير العلمية على الوصفية، فأما غلبة العلمية فسيأتي

---

(١) في متن الحاجب: وزفر.

(٢) في متن الحاجب (وباب).

(٣) قوله: وقطام في تميم إنما اعتبر العدل في هذا الباب حملاً له على ذوات الراء للأعلام المؤنثة مثل حضار ووبار، فإنهما مبنيان، وليس فيهما إلا سببان العلمية والتأنيث، والسببان لا يوجبان البناء، فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء، فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب اعتبر فيما عداهما مما جعلوه معرباً غير منصرف أيضاً حملا على نظائره مع عدم الإحتياج إليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتأنيث فاعتبار العدل فيه إنما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف. (جامي) - ولهذا يقال: ذكر قطام هاهنا ليس في محله لأن الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف. (منه)

(٤) فاعتبار العدل إنما هو طرد للباب وإلا فقد حصل نصاب المنع.

(٥) حقيقة الوصف كون الاسم موضوعاً لذات باعتبار معنى هو المقصود. (موشح)

(٦) لأن العارض لايعارض الأصل ولأن معنى الغلبة تخصيص اللفظ لبعض ما وضع له فلا تخرج الصفات بعد غلبة الاسمية عن مطلق الوصف وإنما يخرج الوصف العلم. (غاية).

أنها تزيل الوصفية لتضادهما **(فلذلك**(١)**)** أي: فلأجل أن غلبة الإسمية على الوصفية وغلبة الوصفية على الإسمية لا تضر، بل المعتبر الأصل فيهما، ولا يعتبر بما طرأ **(صرف أربع في)** قولهم: **(مررت بنسوة أربع)** فإن أربعا وإن كانت صفة للنسوة هنا فالوصفية طارئة(٢) إذ هو في الأصل اسم عدد.

وكذلك **(امتنع**(٣) **أسود وأرقم)** وإن كانا قد صارا اسمين **(للحية)** فلا تضر غلبة الإسمية الطارئة بل تمنعها اعتباراً بالوصفية(٤) الأصلية إذ الأسود في الأصل صفة لكل محل فيه سواد، وأرقم في الأصل صفة لكل محل فيه رقم، فطرت الإسمية على هذين الوصفين وسميت الحية بذلك على أيِّ صفة(٥) كانت وكذلك **(أدهم)** اسم **(للقيد)** على أيِّ صفة كان أبيض أو أدهم أو أحمر فنمنعه اعتباراً بالوصفية الأصلية إذ هو صفة لكل محل فيه دهمة أي: سواد فلم يضره غلبة الإسمية الطارئة، ففي هذه الأسماء الثلاثة الوصف الأصلي ووزن الفعل **(وضعف**

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

---

(١) عبارة (الجامي) فلذلك المذكور من اشتراط أصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة.. وهو أولى؛ إذ غلبة الوصفية على الاسمية ليست مذكورة في كلام المصنف حتى يشار إليه بذلك.

(٢) قال (نجم الدين) : وأنا إلى الآن لم يقم لي دليل على أن الوصف العارض لا يعتد به في منع الصرف، وأما صرفهم أربعاً فلفوات الإعتداد بوزن الفعل لقبوله التاء حيث يقال: أربعة.

(٣) امتنع الصرف لعدم مضرة الغلبة. (جامي).

(٤) فإن قيل: كيف يمتنع أسود وليس فيه سبب إلا الوصف الأصلي؛ لأن وزن الفعل مشترط بعدم قبوله التاء، وأسود قابل للتاء، حيث يقال للحية الأنثى: أسودة فكيف يصح التفريع الثاني؟. قيل: لا عبرة بقبوله التاء؛ إذ المراد بعدم قبوله التاء قبوله بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لأجله، وأسود ممتنع من الصرف لاعتبار الوصف الأصلي، وهو بهذا الاعتبار لا يقبل التاء، فتأنيثه بهذا الاعتبار سوداء، وإنما قبلها باعتبار غلبة الاسمية العارضة وهو بهذا الاعتبار غير ممتنع من الصرف لعدم تحقق قيد الوصفية ووزن الفعل.

(٥) الصحيح أن ذلك على الحية السوداء، وأرقم على الرقماء؛ إذ الغلبة تخصيص الاسم لبعض ما كان يطلق عليه.

منع⁽¹⁾ **أفعى**) اسم (**للحية**) لأنه لم يتحقق فيه الوصفية الأصلية، وقد ورد منعه على ضعف توهماً أن فيه وصفاً في الأصل، وأن الفعا هو الخبث فسميت الحية أفعى سواء كان فيها خبث أم لا كما في قول الشاعر:

١١ - ومطرق ينفث سماً كما   أطرق أفعى ينفث السم صِلّ(٢)

(و) كذلك (**أجدل**) اسم (**للصقر**) المختار أنه منصرف إذ لم يتحقق فيه الوصف وقد ورد منعه توهماً أن الجدل في الأصل، مأخوذ من القوة كما قال الشاعر:

١٢ - كأن العقيليين حين لقيتهم   فراخ القطا لاقين أجدل بازيا(٣)

---

(١) قال: فإن قيل هذه الأسماء منصرفة عند المصنف كما هو مذهب الجمهور لعدم الجزم فيها بالوصف وهو شرط عندهم فكيف قال وضعف منع أفعى للحية بل الحق صرف أفعى قيل: معناه وضعف منع من منع أفعى من الصرف لأن معناه يخالف قول الجمهور فكان ضعيفاً. (غاية تحقيق).

(٢) (**اللغة**) «النفث» كالنفخ إلا أن النفث أقل من التفل «طرق» من باب دخل طرق فهو طارق إذا جاء ليلا «صِلّ» الصِّل الحية التي لا تنفع معها الرقية.
(**الإعراب**) «ومطرق» الواو واو رب ومطرق مجرور لفظاً مرفوع محلاً مبتدأ «ينفث» فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو «سماً» مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة والجملة خبر المبتدأ «كما» الكاف حرف جر و(ما) زائدة أو مصدرية «أطرق» فعل ماضٍ مبني على الفتح «أفعى» فاعل مرفوع بالضمة المقدرة «ينفث» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة «السمَّ» مفعول به منصوب مقدم وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «صِلّ» فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
(**الشاهد**) «أفعى» حيث منعه من الصرف حيث لم يقل: أفعىً بالتنوين.

(٣) (**اللغة**) «فراخ» جمع فرخ ولد الطائر «القطا» طائر يشبه الحمام «الجَدْل» بفتح الجيم وسكون الدال، الفتل من قولهم جدلت الحبل أجدله جدلاً إذا فتله فتلاً محكماً. «بازيا» واحد البزاة التي تصيد.
(**المعنى**) يصف الشاعر أعداءه بالضعف والجبن حينما يلقاهم.
(**الإعراب**): «كأن» حرف تشبيه ونصب ينصب المبتدأ ويرفع الخبر «العقيليين» اسم كأن منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم «حين» ظرف زمان منصوب متعلق

(و) كذلك (أخيل) اسم (للطائر) المختار أنه منصرف إذ لم يتحقق فيه الوصف وقد ورد منعه توهماً أن فيه وصفاً في الأصل وأنه مأخوذ من الخيلان كقول الشاعر:

١٣ - دعيني وعلمي بالأمور وشيمتي   فما طائري يوماً عليك بأخيلا(١)

قلنا: لا بد من تحقق الوصفية الأصلية، ولا يقين في مثل هذه الأسماء،

بمحذوف حال والعامل في الحال ما في معنى كأن من الفعل «لقيتهم» لقي فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والميم علامة الجمع، وجملة لقيتهم في محل جر بإضافة حين إليها «فراخ» خبر كأن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفراخ مضاف و«القطا» مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر «لا قين» حال منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم، ولاقى اسم فاعل وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هم و«أجدل» مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «بازيا» بدل من أجدل منصوب.

(الشاهد) في «أجدل» حيث أتى به الشاعر ممنوعاً من الصرف.

(١) هذا البيت لحسان بن ثابت، وقد تقدمت ترجمته.

(اللغة) «الشيمة» بالكسر الطبيعة والخلق «أخيلا» طائر أخضر على جناحه نقط كالخيلان جمع خال وهو نقطة تخالف لون البدن والعرب تتشاءم به تقول أشأم من أخيل.

(الإعراب): «دعيني» دعي فعل أمر مبني على حذف النون، والياء ضمير المخاطبة فاعل، والنون نون الوقاية، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به «وعلمي» الواو واو المعية، وعلمي مفعول معه منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل الياء منه من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وعلم مضاف والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه «بالأمور» جار ومجرور متعلق بعلم «وشيمتي» الواو حرف عطف، وشيمتي معطوف على علمي «فما» الفاء حرف عطف وما نافية تعمل عمل ليس «طائري» طائر اسم ما، مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، و«طائر» مضاف، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه «يوماً» ظرف منصوب على الظرفية متعلق بأخيلا و«عليك» جار ومجرور متعلق بأخيلا «بأخيلا» الباء حرف جر زائد و«أخيلا» اسم مجرور لفظا، منصوب محلاً خبر ليس والألف للإطلاق.

(الشاهد فيه) «بأخيلا» حيث منعه من الصرف للوصف ووزن الفعل.

والأبيات شاذة، أو مصنوعة، وأما (أولق) فمنصرف عند من جعله فَوْعَل؛ بدليل مألوق. وممتنع عند من جعله أفعل، من ولِق يلق؛ لأنه اسم للجنون، قال الشاعر:

١٤ - لعمري إنني من حب أسماء أولق(١)

فإن سمي به لم ينصرف.

[التأنيث]

وثالث العلل (التأنيث) وهو ينقسم إلى قسمين لفظي ومعنوي. فاللفظي بألفي التأنيث، و (بالتاء) فالذي(٢) بالتاء (شرطه العلمية) فلا يؤثر إلا معها واشتُرِطَت فيه لتحصنه عن الزوال حتى لو سمي به مذكر لم تزل التاء نحو حمزة فأما إذا لم يكن علماً انصرف لعدم تحصن التاء عن الزوال فقائمة في قولك: مررت بامرأة قائمة منصرف، وإن كان فيه الصفة والتأنيث، لأن تأنيثه معرض للزوال إذ لو وصفت به مذكراً فتقول: «مررت برجل قائم».

(و) القسم الثاني (المعنوي(٣)) وهو (كذلك(٤)) أي: يشترط فيه العلمية

---

(١) (اللغة) «أولق» الألق الجنون أو شبهه.
(الشاهد فيه) «أولق» حيث أتى به الشاعر ممنوعاً من الصرف للوصف ووزن الفعل.
(الإعراب): (لعمري) اللام لام الابتداء، و«عمر» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسة، وعمر مضاف والياء ضمير المتكلم مضاف إليه، والخبر محذوف وجوبا، تقديره: يميني أو قسمي «إنني) إن حرف توكيد ونصب، والنون للوقاية، والياء ضمير مبني على السكون في محل نصب اسم إن «من حب» جار ومجرور متعلق بأولق الآتي؛ لأنه ممنوع من الصرف «أولق» خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

(٢) يحترز من التأنيث الألف كحبلى؛ فلا يشترط فيه العلمية، والمقصود بالتاء الزائدة في آخر الاسم المفتوح ماقبلها التي تقلب هاء في الوقف دون تاء أخت، وبنت، وهنت، فلو سميت بأحد هذه الثلاثة مذكراً انصرف. (خالدي)

(٣) وهو كون الاسم موضوعا لمؤنث خالياً عن أحد علامات التأنيث. (خبيصي)

(٤) أي: كالتأنيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية إلا أن بينهما فرقاً فإنهما في التأنيث اللفظي شرط لوجوب منع الصرف، وفي المعنوي لجوازه، ولا بد في وجوبه من شرط واحد، كما أشار إليه بقوله: «وشرط تحتم تأثيره». (جامي)

لتحصن تأنيثه فلا يزول ولو سمي به مذكر بخلاف النكرة، ألا ترى أن جريحاً[١] في قولك: مررت بامرأة جريح منصرف مع أن فيه التأنيث والصفة، لكن تأنيثه معرض للزوال إذا وصف به مذكر، نحو: مررت برجل جريح **(و)** يختص التأنيث المعنوي بأن **(شرط تحتم)** أي: وجوب **(تأثيره)** أي: كونه علة مؤثرة في منع الصرف أحد ثلاثة **(زيادة على الثلاثة)** الأحرف نحو: زينب، وسعاد **(أو)** ثلاثة بشرط **(تحرك الحرف الأوسط)** نحو: سقر **(أو)** ثلاثة ساكن الوسط لكن فيه علة ثالثة وهي **(العجمة)** مقوية **(فهند)** ودعد على ثلاثة أحرف ساكنة الوسط ولا عجمة فيه فحينئذ يجوز **(صرفه)** نظراً إلى أن سكون وسطه قد قاوم[٢] أحد السببين، لأنه قد خف به ولم يمنع الممتنع من الصرف إلا للثقل فكأنه بقي على سبب واحد، ويجوز منعه نظراً إلى أن فيه علتين فرعيتين من تسع، وقد جمع الوجهين الشاعر في قوله:

١٥ - لم تتلفع بفضل مئزرها دعدٌ ولم تُغْذَ دَعْدُ بالعلب[٣]

---

(١) فإن سميت بجريح علماً امتنع من الصرف؛ لأن العلمية يلزم معها التأنيث؛ لكون العلم لا يجوز تأخيره. (رصاص). وقد أشار إليه السيد حيث قال: «في قولك: مررت بامرأة جريح» لا إذا جعل علما.

(٢) أي: أبطل.

(٣) هذا البيت نسبه الأعلام لجرير بن عطية، وينسبه بعض الناس لعبيد الله بن قيس الرقيات.
(اللغة) «تتلفع» تتقنع، ويقال: التلفع: هو إدخال فضل الثوب تحت أصل العضد «العلب» بضم، ففتح: جمع علبة ـ بضم فسكون ـ وعاء من جلد يشرب فيه الأعراب. «دعد» اسم امرأة.
(المعنى): يصف هذه المرأة بأنها حضرية رقيقة العيش، ناعمة الحال، فهي لا تلبس لباس الأعراب، ولا تتغذى غذاءهم.
(الإعراب): «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تتلفع» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون «بفضل» الباء حرف جر، وفضل اسم مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلق بالفعل تتلفع، وفضل مضاف و«مئزر» مئزر مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، ومئزر مضاف والهاء ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه «دعد» فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «ولم» الواو حرف عطف، ولم حرف نفي وجزم وقلب «تغذ» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة «دعد» نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «بالعلب» جار ومجرور متعلق بالفعل «تغذ».

والتأنيث يخالف(١) العجمة فإن الثلاثي ساكن الوسط فيها مصروف بكل حال على الصحيح(٢) لأنها ضعيفة والتأنيث قوي **(وزينب)** زائد على الثلاثة **(وسقر)** متحرك الوسط **(وماه)** اسم بلد **(وجور)** اسم بلد فيهما التأنيث المعنوي والعلمية والعجمة مقوية؛ إذ هما بلدان من بلاد فارس العجم فجميع ذلك **(ممتنع)** لما وجد فيه شرط التحتم **(فإن سمي به)** أي: بالتأنيث المعنوي **(مذكر(٣))** كأن يسمى رجل بزينب **(فشرطه الزيادة على الثلاثة)** ولا يجزي تحرك الأوسط ولا زيادة العجمة لضعف التأنيث المعنوي حينئذ؛ لكونه قد صار مدلول اللفظ مذكراً، والحرف الرابع يقوم مقام التاء فأما التأنيث اللفظي فلا فرق بين الثلاثي ساكن الوسط وغيره إذ التاء، علامة قوية للتأنيث. **(فقدم)** إذا سمي به مذكر **(منصرف)** وإن تحرك وسطه **(وعقرب ممتنع)** لما بينا من أن الحرف الرابع يقوم مقام التأنيث، والدليل على ذلك أنَّا إذا صغرنا الاسم الرابع المؤنث لم تدخله تاء التأنيث، مع أن التصغير يرد الأسماء إلى أصولها، فلولا أن الحرف الرابع يقوم مقام التاء لردها التصغير، وأنت تصغر عقرب على عقيرب، وتصغر قدما على قديمة ـ فلم يقم تحرك وسطه مقام التاء.

(فائدة) وأما أسماء القبائل والبلدان فما كان منها فيه ألف التأنيث أو تاؤه

(الشاهد فيه) قوله: «دعد» حيث ذكرها الشاعر مرتين وهي علم مؤنث ساكن الوسط غير أعجمي وقد أتى بها الشاعر منوناً في الجملة الأولى، وفي الجملة الثانية غير منون فدل على أن العلم المؤنث الثلاثي المعنوي ساكن الوسط غير أعجمي يجوز فيه الوجهان.

(١) لأن التأنيث له معنى ثبوتي في الأصل، وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو التصغير، بخلاف العجمة فلا معنى لها ثبوتي بل معناها عدمي، وهو أن الكلمة ليست من أوضاع العرب، ولا علامة لها فالتأنيث أقوى.

(٢) إشارة إلى خلاف الزمخشري الذي يأتي.

(٣) فإن سمي المؤنث باسم المذكر فإن كان الاسم ثلاثيا متحرك الأوسط كرجل وحسن أو زائد على الثلاثة كجعفر فلا كلام في منع صرفهما لظهور أمر التأنيث بالطرآن مع ساد مسد التاء أو ساد مسد الساد وإن كان ثلاثياً ساكن الوسط كزيد وبحر سمي بمثلهما امرأة فالخليل وسيبويه وأبو عمرو يمنعونه الصرف كماه وجور لظهور أمر التأنيث بالطرآن، وأبو زيد وعيسى والجرمي يجعلونه مثل هند في جواز الأمرين، ويرجحون صرفه على صرف هند نظراً إلى أصله. (نجم الدين)

كقضاعة، وبصرى، وصعدة، وصنعاء، ومكة، أو ألف ونون زائدتين كنعمان ونحوه كخولان، ورحبان فهو ممتنع لذلك، وما خلا عن ذلك جاز صرفه نظراً إلى الحي والمكان، وهما مذكران، فما فيه إلا العلمية ومنعه نظراً إلى البقعة والقبيلة فيكون فيه التأنيث والعلمية مالم يعرض(١) له ما يقتضي جواز صرفه كالثلاثي ساكن الوسط كفهد ومجز اسمي قبيلة من المنصرف.

[المعرفة]

(**المعرفة**(٢)) التي هي أحد العلل المانعة من الصرف (**شرطها أن تكون علمية**) لا غيرها من المعارف لأن تعريف اللام والإضافة يصيران الممتنع منصرفاً أو في حكمه، والمضمرات والمبهمات وإن كانت معارف فهي مبنيات، وكلامنا في المعربات فلم يبق إلا العلمية على أي صفة كانت فيدخل فيها أعلام الأناسي وسائر الحيوانات(٣) المتخذة وغيرها(٤) والجمادات(٥) والأوزان(٦) والأعداد(٧) والتأكيد(٨) ونحوها.

[العجمة]

(**العجمة**(٩)) التي هي أحد العلل المانعة من الصرف (**شرطها أن تكون علمية**

---

(١) فإن عرض ففيه الوجهان.

(٢) وإنما جعل المعرفة سبباً والعلمية شرطاً فلم تجعل العلمية سبباً كما جعل البعض؛ لأن فرعية التعريف للتنكير أظهر من فرعية العلمية له. (جامي)

-وإنما ذكر المعرفة في التعداد ليستقيم الوزن، والتعريف ليس بعلة، بل التعريف صفة يوجد في العلم فيصير المعنى: التعريف شرطه كونه منسوباً إلى العلم لا إلى غيره من المضمرات وغيرها. (باختصار)

(٣) كشذقم، وعليان.

(٤) كأسامة.

(٥) كشتر.

(٦) كأفعل.

(٧) واحد. اثنان. الخ.

(٨) مثل أجمع ونحوه.

(٩) وهو كون اللفظ مما وضعه غير العرب، ولتأثيرها في منع الصرف شرطان. (جامي)

في) اللغة (العجمية(١)) فيكون الاسم علماً في العجم نقل إلى علم في العرب كإبراهيم ونحوه، وذلك لتؤكد(٢) فيه العجمة فلو كان اسم جنس في العجم نقل إلى اسم جنس في العرب فمنصرف وفاقاً، كديباج، واستبرق لنوعين من منسوج الحرير، وأما إذا نقل اسم جنس من العجم إلى علم في العرب فظاهر كلام الشيخ صرفه، وقال نجم الدين: يمتنع لأن المراد كونه علماً في العرب فقط فيمتنع قالون؛ إذ هو علم في العرب لأحد رواة نافع، وهو عند العجم اسم جنس للصدق نقل إلى علم في العرب، فأما لو نقل علم في العجم إلى اسم جنس في العرب انصرف(٣) لكنه لا يعرف(٤) له مثال (و) يشترط في تحتم(٥) تأثير العجمة أيضاً (تحرك) الحرف (الأوسط) من الاسم الثلاثي نحو شتر (وزيادة على الثلاثة) الأحرف نحو إبراهيم (فنوح منصرف) ولا يجوز منعه على الصحيح(٦) وذلك لخفته؛ إذ(٧) اعترته أحكام كلام العرب فصار من جنسه فكأن عجمته بطلت لضعفها بخلاف التأنيث كما تقدم فجاز في هند الوجهان لقوته (وشتر(٨)) متحرك

---

(١) هذا الشرط غير لازم، بل الواجب أن لا يستعمل في كلام العرب أولاً إلا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه أيضاً علماً كإبراهيم وإسماعيل، أولا كقالون فإنه الجيد بلسان الروم سمّى نافع به راويه عيسى لجودة قراءته..

(٢) لأنه لو كان نكرة تصرفت فيه العرب بإدخال اللام والإضافة والتنوين فأشبه كلامهم ذكره في (النجم الثاقب) و(الجامي)

(٣) اتفاقاً.

(٤) بل قد وجد كتنور وصابون وبيرم.

(٥) الأولى حذف لفظ تحتم هنا إذ هو شرط في التأثير نفسه ولو كان شرطاً في التحتم لجاز الوجهان في نوح وهو منصرف حتماً على الصحيح. (سيدنا أحمد بن يحي حابس)

(٦) خلافاً للزمخشري فيجيز فيها الوجهين، ويجريه مجرى المؤنث ساكن الحشو. ويقال: إن بينهما فرقاً؛ لأن في التأنيث ثقلا ليس في العجمة.

(٧) هذا . . الخ يصلح علة لاشتراط العلمية في العجمية كما في « الخبيصي »لا لهذا لأن نوحاً كغيره في عدم جواز التصرف.

(٨) الأولى في التمثيل بنحو لمك؛ إذ شتر ليس نصاً في المقصود، بخلاف لمك فإنه اسم لأبي نوح. لأنه يجوز أن يقال: امتنع شتر من الصرف لأجل تأويله بالبقعة والقلعة. (نجم الدين). وشتر: حصن بديار بكر.

الأوسط (وإبراهيم) زائد على الثلاثة (ممتنع[١]) واعلم أن جميع أسماء الملائكة عليهم السلام ممتنعة للعجمة والعلمية إلا مالكاً فمنصرف إذ هو عربي، ولا علة فيه سوى العلمية، ورضوان ممتنع وإن كان عربياً لزيادة الألف والنون[٢]، وأسماء الأنبياء[٣] عليهم السلام ممتنعة للعجمة والعلمية[٤] أيضاً إلا سبعة وهي قوله:

١٦ - فشيث[٥] ونوح ثم هود وصالح   شعيب ولوط والنبي محمد

فهذه منصرفة، فمحمد وصالح وشعيب لكونها عربية، ولا علة فيها إلا العلمية، والأربعة الأخر لسكون وسطها، ولو كانت فيها مع العجمة العلمية فهي مصروفة لما ذكرناه[٦] أولاً.

[الجمع]

(الجمع) الذي هو علة في منع الصرف (شرطه[٧]) أن يكون جمعاً له مفرد

---

(١) وإنما خص التفريع بالشرط الثاني لأن غرضه التنبيه على ماهو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع أنه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والأولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى. (جامي)

(٢) مع العلمية.

(٣) وأما أسماء السور مثل نوح وهود ونحوهما فإن جعلت اسماً للنبي على حذف مضاف أي: سورة هود فالصرف، وإن جعلت اسماً للسورة فالمنع. (نجم الدين)

(٤) إلا يحي عليه السلام فإنه ممتنع لوزن الفعل والعلمية.

(٥) قبله:-

ألا إن أسماء النبيين سبعة   لها الصرف في إعراب من يتنشد

(الإعراب): (شيث) خبر مبتدأ محذوف تقديره فهم شيث (ونوح) الواو عاطفة ونوح معطوف على شيث (ثم) عاطفة (هود) معطوف على شيث (وصالح) معطوف على شيث والمعطوف على المرفوع مرفوع (شعيب) معطوف بحرف عطف محذوف والمعطوف على المرفوع مرفوع (ولوط) الواو عاطفة و(لوط) معطوف على شيث (والنبي) الواو عاطفة و(النبي) معطوف على شيث والمعطوف على المرفوع مرفوع (محمد) عطف بيان أو بدل من النبي مرفوع بالضمة الظاهرة.

(الشاهد): أنه ذكر أسماء هؤلاء الأنبياء عليهم السلام مصروفة منونة.

(٦) وهو أن شرطها تحرك الأوسط..الخ.

(٧) أي: شرط قيامه مقام علتين.

من جنسه غالباً(١) وأن يكون فيه (صيغة منتهى الجموع) وهي أن يكون ثالث حروفه ألفاً بعده حرفان مفتوح(٢) أوله نحو: مساجد، وسلاسل، أوثلاثة أوسطها ساكن نحو: مصابيح، وقناديل، وقوارير، أو حرف مشدد من حرفين نحو: حواجّ وشوابّ ودوابّ؛ إذ لا يتصور فيما قد جمع على هذه الصيغ أن يجمع جمع تكسير(٣) بعدها، وأما إذا كان قد جمع قبلها(٤) لم يضر كأكالب ـ جمع أكلب، جمع كلب، وأناعيم ـ جمع أنعام، جمع نعم(٥) فأما جمع السلامة لهذه الصيغ فلا يضر كصواحبات جمع صواحب في قوله ﷺ: «أنتن كصواحبات يوسف» ولا بد أن يكون الجمع المذكور (بغير هاء) الصواب بغير تاء، لئلا يخرج نحو فواكه وفواره(٦) فإنه ممتنع مع أن فيه الهاء وإنما انصرف مالحقته تاء التأنيث من الجمع المذكور لأنها من خواص الأسماء فتبعده عن شبه(٧) الفعل فينصرف، ألا ترى أن مهالبة وجحاجحة وبرامكة وفرازنة لما دخلتها التاء أشبهت المصدر، نحو: كراهية وطواعية وزناً ومعنى؛ من حيث أن المصدر جنس يدخل تحته القليل والكثير، والجمع يعم الواحد والاثنين والثلاثة وكذلك ياء النسبة إذا لحقت الجمع المذكور بَعُدته عن شبه الفعل فينصرف لأنها من خواص الأسماء، وذلك مثل مدايني(٨)

---

(١) يحترز من عبابيد فإنها جمع ولم يسمع لها مفرد، وقد قيل: إن مفرده عبدود أو عبديد أو عبداد. والله أعلم ـ والعبابيد: الناس الذاهبون في كل جهة.

(٢) يخرج قطاير، وعلايط، مكسور مابعد الألف؛ ليخرج علامات، وعرامات.

(٣) لأنه يجمع الاسم جمع تكسير جمعاً بعد جمع، فإذا وصل إلى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير فهو غاية جموع التكسير. (نجم الدين)

(٤) جمع تكسير.

(٥) والنعم في البقر والإبل والغنم، واعلم أنه إذا جمع ماكان فيه صيغة منتهى الجموع جمع السلامة كقوله ﷺ (أنتن كصواحبات يوسف) فإنه ممتنع.

(٦) جمع فاره وهو الرجل الحديد النفس. (مسالك)

(٧) وفي (الخالدي) لأن التاء تقرب من وزن المفرد نحو كراهية وطواعية.

(٨) قال في (الجامي): لا حاجة إلى إخراج مدايني فإنه مفرد محض وليس بجمع، لا في الحال ولا في المآل، وإنما الجمع مدائن، وهو لفظ آخر.

منسوب إلى المدائن، ومثال ماجمع الشروط **(كمساجد**(١) **ومصابيح)** **فيمتنع (وأما)** **نحو (فرازنة**(٢) **فمنصرف)** لماقررناه أولاً.

واعلم أنه يرد على الجمع ثلاثة إشكالات منها باب مساجد، وجحاجح علمين لشخصين **(وحضاجر علماً)** للماهية التي وضعت **(للضبع)** الموجودة في كل فرد من الضباع، فإن هذه الأمثلة المذكورة وإن وجد فيها الشرط وهو الصيغة فالمشروط وهو الجمع معدوم؛ إذ هي علم للمفردات. والجواب أن هذا المذكور كله **(غير منصرف**(٣) **لأنه منقول**(٤) **عن الجمع)** إلى العلم كما ذكرنا، فهو في أصل اللغة وضعه جمع، والمعتبر الأصل، كما في أسود ونحوه، ولا يضر ما طرأ كما سبق، وذلك أنه في الأصل جمع لحضجر وهو عظيم البطن قال الشاعر:-

---

(١) وإنما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الأصلية بهذا القول ولم يقل: الجمع شرطه أن يكون في الأصل كما قال في الوصف؛ لئلا يتوهم أن الجمعية كالوصف قد تكون أصلية معتبرة وقد تكون عارضة، وليس الأمر كذلك؛ إذ لا يتصور العروض في الجمعية. (جامي).

(٢) جمع فرزان وهم وزراء الملك الواحد، فرزان بلفظ الهند. وإنما قال: فمنصرف ولم يقل: فمنصرفة مع وجوب تأنيث المبتدأ وهو فرازنة لأن المراد به مجرد اللفظ وهو مذكر.
فإن قيل: ما الفرق بين التاء في فاطمة والتاء في فرازنة؟. لأنكم قلتم: إن فاطمة تمتنع للعلمية والتأنيث، وفرازنة منصرف؛ لأن التأنيث بعّده عن شبه الفعل فما الفرق بين التأنيثين؟. الجواب: أن الجمع في فرازنة هو الذي أشبه الفعل وحده؛ لأن الجمع علة مؤثرة في منع الصرف وحده فمنع الصرف لأجله، فلما دخلت التاء بعّدته عن شبه الفعل فصرف، وأما فاطمة فإنها لم تشبه الفعل إلا بالعلمية والتأنيث جميعا فثبتت على المنع. والله أعلم وأحكم.
-لا يخفى أن هذا الجواب لا يدفع السؤال..

(٣) إجماعاً.

(٤) فإن قلت: لاحاجة في منع صرفه لاعتبار الجمعية الأصلية فإن فيه العلمية والتأنيث لأن الضبع هي أنثى الضبعان؟ قلنا: علميته غير مؤثرة لعدم اشتراطها في الجمع وإلا لكان بعد التنكير مصرفاً؛ لأن ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف والتأنيث غير مسلم لأنه علم الجنس من الضبع مذكراً كان أو مؤنثاً.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

١٧ - حِضَجْر كأم التوأمين توكأت   على مرفقيها مستهلة عاشر(١)

فسميت الضبع حضاجر بلفظ الجمع لعظم بطنها.

(و) الاشكال الثاني باب (سراويل إذا لم يصرف) وهو أشد إشكالاً من باب حضاجر، إذ ذلك قد تحقق أصله، وأنه جمع له مفرد من جنسه، وأما هذا فهو اسم للآلة المخصوصة، ولا مفرد له أبداً، ومدلول سروالة ومسماها في قول الشاعر: -

١٨ - عليه من اللؤم سروالة   فليس يرق لمستعطف(٢)

مدلول سراويل؛ إذ لم يقصد أن عليه قطعة فتكون مفرد سراويل، وإنما قصد

---

(١) البيت لسماعة النعامي.
اللغة: الحضجر: كهزبر العظيم البطن ومنه قيل للضبع حضاجر لعظم بطنها جعله في عظم بطنه كمن حملت بتوأمين وقاربت ولادها فتوكأت على مرفقيها لثقلها مستهلة عاشر رفعت صوتها للطلق في الشهر العاشر من حملها.
الإعراب: (حضجرٌ) خبر مبتدأ محذوف (كأم التوأمين) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أيضاً لمبتدأ محذوف (توكأت) فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر جوازاً يعود إلى أم التوأمين والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال (على مرفقيها) جار ومجرور متعلق بالفعل توكأ و(مرفق) مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، (مستقلة) حال منصوب بالفتحة، وهو مضاف و(عاشر) مضاف إليه.
الشاهد فيه على أن أصل حضجر لعظيم البطن. وفيه أيضاً شاهدٌ آخر رفع حضجر على القطع.

(٢) هذا البيت لا يعلم قائله حتى ذهب جماعة من العلماء إلى أنه مصنوع.
(اللغة) «اللوم» الشح ودناءة الآباء «يرق» مضارع من الرقة وهي انعطاف القلب.
(المعنى): يريد أنه رجل لئيم، لا يحن قلبه على أحد وإن كان ضعيفا طالبا العطف.
(الإعراب): «عليه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «من اللوم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير الفاعل في استقر «سروالة» مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «فليس» الفاء حرف عطف، وليس فعل ماضٍ ناقص، واسمها ضمير مستتر «يرق» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس «لمستعطف» جار ومجرور متعلق بالفعل يرق.
(الشاهد فيه) أنه جعل واحد السراويل سروالة.

أن عليه شبه هذه الآلة المخصوصة من اللوم قطعاً (و) منع سراويل **(هو الأكثر)** فقد اختلف في توجيهه **(فقيل: إنه أعجمي حمل**(١) **على موازنه)** في العربية، وهو مصابيح وقناديل؛ إذ هما جمعان حقيقة، والنظير يحمل على النظير، لكنه يلزم على هذا القول أن يقال في الحد الجامع: وما أشبهه، وهذا كلام سيبويه(٢) **(قيل)** هو للمبرد **(عربي)** وهو **(جمع سروالة تقديراً)** لا تحقيقاً؛ إذ مدلول سروالة مدلول سراويل كما تقدم، فهذا كالعدل التقديري في عمر **(و إذا صرف سراويل فلا إشكال**(٣)**)** يرد عليه لأنها وإن وجدت فيه الصيغة وهي الشرط لم يوجد المشروط وهو الجمعية.

(و) الاشكال الثالث **(نحو جوارٍ**(٤)**)** وغوازٍ، وعوانٍ، ولا خلاف أنه معرب **(رفعاً وجراً)** تقديراً(٥). . . . .

---

(١) وفي كل من القولين قوة وضعف، فأما قول سيبويه من منعه فقوته حمل النظير على النظير وضعفه أنه جعله أعجميا، وهو عربي، وكلام المبرد فيه قوة من حيث جعله عربيا، وضعف من حيث جعله تقديريا.

(٢) وأبي علي.

(٣) قوله: فلا اشكال على من شرط صيغة المنتهى؛ إذ الشرط إنما يؤثر عند وجود السبب وهو مفقود هنا، وأما على من شرط صيغة فقدان النظير فيرد عليه، إلا أن يقال: إنه أعجمي، ويراد فقدان النظير في الآحاد العربية. .

(٤) وحاصل ماذكره (الجامي) أن فيه خلافاً ذهب بعض إلى أنه منصرف، لأن الإعلال المتعلق بجوهر الكلمة يقدم على منع الصرف الذي هو حكم من أحكامها، فلما أُعِلّ سقطت الضمة مثلا للثقل والياء للساكنين فصار موازناً لسلام وكلام، فصرف لعدم بقاء صيغة منتهى الجموع فيه. وذهب بعض إلى أنه بعد الإعلال غير منصرف؛ لأن فيه الجمعية مع الصيغة لأن المحذوف بمنزلة المقدر، ولهذا لا يجري على الراء إعراب، وتنوين الراء تنوين عوض عن الياء المحذوفة، أو عن حركتها، وفي لغة بعض العرب إثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب، وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الإعلال، فتكون الياء مفتوحة في حالتي النصب والجر، وأما الرفع فيجيء فيه الإعلال بأن تحذفُ الضمة للثقل، ويعوض عنها التنوين، ثم تحذف الياء للساكنين.

(٥) وفيه نظر لأن الكسائي وعيسى بن عمر يقولون: إنه ينجر بالفتحة وذلك لفظي لا تقديري. (سيدنا أحمد حابس رحمه الله تعالى)

(مثل(١) قاضٍ) المنقوص وممتنع(٢) في حالة النصب وفاقاً؛ إذ الياء باقية فيه لا تعل تقول: رأيت جواري وغوازي وعواني، وأصله في حالة الرفع والجر هذه جواريُ ومررت بجواريِ(٣) استثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا فأتي بتنوين عوض عن الحركة المحذوفة فالتقى هو والياء فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فالياء في حكم الموجودة لوجود عوضها(٤) ولبقاء كسرة الراء لتدل عليها(٥)، وتنوين العوض يجامع الممتنع، وهذا كلام المبرد ومن معه على أصل سيبويه(٦) وبنى عليه المصنف في شرحه، قلت: وهذا مبني على قول سيبويه والأكثر أن الكسرة إنما منع من الممتنع تبعاً للتنوين، وإذا زال التنوين بوجه(٧) دخل الكسر(٨) وينبني على أن المنع مقدم على الإعلال، وقال ركن الدين: بل لما حذفت حركة الياء للاستثقال تطرفت الياء بعد كسرة فحذفت كما حذفت في الكبير المتعال، والليل إذا يسر(٩)، وأتي بالتنوين عوضاً عنها، وكذا عن الأخفش. وقال الزجاج وأتباعه: بل يحكم بأنه

---

(١) أي: حكمه حكم قاضٍ بحسب الصورة في حذف الياء عنه وإدخال التنوين عليه.

(٢) أي: ممتنع من التنوين.

(٣) بالفتح هكذا في (الغاية) ثم قال: ممنوعاً من الصرف، ونزلت الفتحة الوقعة في موضع جر منزلته في الاستثقال.

(٤) صوابه لوجود مايدل عليها وهو الكسرة.

(٥) فيكون ممتنعاً..

(٦) وجه التشكيل جعل كلام المبرد على أصل سيبويه؛ لأن سيبويه لم يُرْوَ عنه أن التنوين عوض عن الحركة وإنما قال: التنوين عوض عن الياء كما ذكره (نجم الدين).

(٧) غير منع الصرف..

(٨) هذا فيه نظر لأنه يقال: أين الوجه الذي لأجله زال التنوين غير المنع، وهم ذكروا أنه يقدم المنع على الإعلال بإقرار المؤلف بقوله: وينبني على أن المنع مقدم على الإعلال. بل هذا مذكور لهم ذكره غير المؤلف قال: أصله جواري بالتنوين بكون الاسم ينصرف في الأصل.

(٩) واعلم أن في كلام المبرد نظراً من حيث أنه يلزمه الجر بالفتحة لأنه قدره ممتنعا من أول الأمر، وفي كلام ركن الدين، والأخفش من هذه الحيثية، ومن حيث أن الحذف الذي في ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩] ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤] للفواصل، وهو حذف جائز غير واجب؛ إذ هو ليس راجعاً إلى نفس الكلمة فلا وجه للإتيان بتنوينٍ عوضاً عن الياء المحذوفة.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

منصرف في حالة الرفع والجر، إذ أصله جواريٌ وجواريٍ بالتنوين(١)، ثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا فالتقى ساكنان الياء والتنوين، حذفت الياء لالتقاء الساكنين وبقي التنوين وهو للتمكين، ولم يبق بعد الألف إلا حرف واحد فيصرف؛ إذ هو كسلام وكلام، وهذا القول ضعيف من حيث أن كسرة الراء أكبر دلالة على أن الياء مرادة معتد بها، فصيغة الجمع فيها كالموجودة، وإلا لزم أن يقال: هذه جوارٌ.

واعلم أنه قد ورد جر مثل جوار بالفتحة(٢) مع بقاء الياء كقول الشاعر:

١٩ - فلو كان عبد الله مولىً هجوته ... ولكن عبد الله مولى مواليا(٣)

---

(١) قال (نجم الدين): الحق ماقاله السيرافي وهو أن أصله جواريٌ، وذلك لأن الإعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا، وذلك لأن الإعلال سببه قوي، وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة، وأما منع الصرف فسببه ضعيف؛ إذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل كما تقدم استثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، ثم وجد بعد الإعلال صيغة الجمع الأقصى حاصلة تقديراً لأن المحذوف للإعلال كالثابت فحذف تنوين الصرف لكونه ممتنعاً، ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا لكونه منقوصاً ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء. (نجم الدين).

(٢) واختار هذا القول عيسى بن عمر في النكرة، وأما في المعرفة فقالوا: يمنع التنوين في جميع أحواله ففي الرفع يكون ياء ساكنة وفي النصب ياء مفتوحة، لأن التنوين عندهم بالنكرة تنوين صرف، وأما في المعرفة فغير منصرف، وأما جوار فللعلمية وشبه العجمة، وأما قاضٍ اسم امرأة فلها وللتأنيث. (ثاقب)

(٣) هذا البيت ينسب للفرزدق واسمه همام بن غالب تميمي بصري من شعراء عصر الدولة الأموية، وممن يحتج بشعره.

(اللغة) «مولى» المراد به هنا المملوك «هجوته» هجاه هجواً وهجاء: شتمه شتماً.

(المعنى) يقوله لعبد الله بن أبي إسحاق النحوي، وكان يلحنه في بعض أشعاره فهجاه بذلك، وكان عبد الله مولى لآل الحضرمي، وآل الحضرمي كانوا حلفاء لبني عبد شمس بالولاء يقول: لو كان ذليلا لهجوته، ولكنه أذل من الذليل.

(الإعراب) «فلو» الفاء حسب ما قبلها، ولو حرف امتناع لامتناع «كان» فعل ماضٍ ناقص يرفع المبتدأ وينصب الخبر «عبد الله» عبد اسم كان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وعبد مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره

[التركيب]

(التركيب[١]) الذي هو علة في منع الصرف وهو تركيب المزج لأن ماعداه إما مبني كتركيب الصوت والعدد وكلامنا في المعربات وإما مايصير الممتنع منصرفاً أو في حكمه كتركيب الإضافة، وإما محكي على حاله لو سمي به كتركيب الإسناد نحو تأبط[٢] شراً، فلم يبق إلا تركيب المزج لكن **(شرطه العلمية)** فلا يؤثر إلا معها لأنه لو لم يكن كذلك لكان تركيبه معرضاً للزوال إذ الاسم الأخير منه كتاء التأنيث[٣] بدليل حذفه في الترخيم كهي **(و)** يشترط **(أن لا يكون بإضافة)** نحو عبد الله وغلام زيد ونحوه **(ولا إسناد[٤])** نحو قام زيد وخرج بكر ونحوه، ولا عدد نحو

«مولى» خبر كان منصوب «هجوته» (هجا) فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب لو، وحذفت اللام لضرورة الشعر.

«ولكن» الواو حرف عطف، ولكن حرف استدراك ينصب المبتدأ ويرفع الخبر «عبد الله» عبد اسم لكن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وعبد مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة «مولى» خبر لكن مرفوع بضمة مقدرة على الألف ومولى مضاف و«مواليا» مضاف إليه مجرور بالفتحة لضرورة الشعر.

(الشاهد فيه) إجراء «مواليا» على الأصل للضرورة.

(١) حقية التركيب: صيرورة كلمتين أو أكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء، فلا يرد النجم والصعق علماً. (جامي)

(٢) سمي بهذا الاسم لأنه كان وهو حدث السن يأتي بالصيد في مزادة له كالضب، واليربوع وما شاكله منهما فتأتي أخته فتسرقه، فلما طال ذلك عليه جعل في المزادة حية وكان يحملها تحت إبطه وعلقها فلما أتت أخته لتسرقه لدغتها الحية وصاحت قائلة: يا أبتاه إن أخي تأبط شراً. فسمي بذلك.

(٣) فكما اشترطت العلمية في المؤنث لتحصن التاء عن الزوال فكذا هنا.

(٤) فإن قلت: كان على المصنف أن يقول: وألا يكون الجزء الثاني من المركب صوتاً، ولا متضمناً لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه، ومثل خمسة عشر، وستة عشر علمين. قلنا: كأنه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد أنهما من قبيل المبنيات وأما الأعلام المشتملة على الإسناد فلم يذكر بناءها أصلاً فلذلك احتاج إلى إخراجها. (جامي).

أحد عشر، ولا صوت نحو سيبويه. كل ذلك لما قررناه أولًا فإذا جمع الشروط المذكورة فلا فرق بين أن يكون الاسم الأول من المركبين صحيحاً (مثل بعلبك(١)) أو معتلًا نحو معدي كرب، وقالي قلى، أو مركباً من أكثر من اسمين نحو: رام هرمز، وآذربيجان(٢) ونحو ذلك.

[الألف والنون الزائدتان]

(الألف والنون) الزائدتان(٣) (إن كانا في اسم) غير صفة (فشرطه(٤) العلمية) إذ الألف والنون يمنعان الاسم لشبههما بألفي التأنيث(٥) من حيث أنهما زيدتا معاً كألفي التأنيث وهاتان علامة للمذكر وتانك علامة للمؤنث والأولى من هاتين ألف كتينك، وهاتان يحذفان معاً للترخيم كتينك ويبقيان في التصغير كتينك تقول: عميران وحميراء وغير(٦) ذلك وهذه المشابهة هي المانعة من الصرف على انفرادها(٧) وإنما اشترطت العلمية لتحقق المشابهة فقط(٨) وهذا كلام البصريين،

---

(١) علم لبلد، وركب من بعل اسم صنم، وبك اسم العابد له. (شرح ابن مظفر)

(٢) إقليم من أرض فارس، ورام هرمز بلد بين الروم، والعراق.

(٣) تسمى مزيدتين لأنهما من حروف الزوائد، وتسمى مضارعتين لمضارعتهما لألفي التأنيث في منع دخول تاء التأنيث. (جامي)

(٤) أي: شرط الألف والنون في منعهما من الصرف وإفراد الضمير باعتبار أنها سبب واحد أو شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف. (جامي).

(٥) هكذا في الموشح وصوابه بألف التأنيث الممدودة كما ذكره (نجم الدين)..
المراد ألف التأنيث الممدودة لأن المقصورة ليست فيها زيادتان، وسميت ألفي التأنيث من باب التغليب وإلا فهي ألف وهمزة.

(٦) ومن حيث امتناع دخول تاء التأنيث عليهما وهذه هي الوجه في الشبه، إذ بفواتها تفوت المشابهة بخلاف بقية الوجوه ذكر معناه الرضي.

(٧) لأنها أشبهت قائمة مقام علتين.

(٨) إذ لو لم تكن علماً لم يمتنع دخول تاء التأنيث مع الألف والنون كما يمتنع مع ألفي التأنيث فيزول الشبه. شرح ابن الحاجب.

وعند الكوفيين أن العلمية أحد السببين فهي مؤثرة، والمشابهة(١) المذكورة العلة الأخرى وذلك (كعمران) ومروان، وعثمان وغير ذلك (أو) يكون(٢) الاسم (صفة ف) المشروط (انتفاء) وزن (فعلانة) من مؤنثه لأنها(٣) إذا دخلت في مؤنثه تاء التأنيث بعدته عن شبه الفعل فيصرف لعدم تحقق المشابهة بين الألف والنون وألفي التأنيث؛ إذ هي(٤) وحدها العلة المانعة عند البصريين، وعند الكوفيين هي مع الصفة.

(وقيل) يشترط (وجود فعلى) في مؤنثه لتحقق انتفاء فعلانة والصحيح الأول(٥) (ومن ثم اختلف في رحمن(٦)) ولحيان لعظيم اللحية، فمن اشترط انتفاء فعلانة منعهما، إذ لا مؤنث لهذين اللفظين فقد صدق عليهما انتفاء فعلانة، ومن اشترط وجود فعلى صرفهما إذ لم يوجد، من حيث إنه لا مؤنث لهما كما ذكرنا (دون سكران) فمتفق على منعه؛ إذ مؤنثه سكرى ولم يوجد فيه سكرانة (وندمان) فمتفق على صرفه؛ لأن مؤنثه ندمانة، ولم يوجد فيه ندمى(٧).

واعلم أن الألف والنون إن كانا في اسم سباعي(٨) أو سداسي(٩) فزائدتان بلا اشكال وفي الخماسي الأغلب فيهما الزيادة إلا في نحو شيطان وقبّان وعلّان

---

(١) صوابه والألف والنون.

(٢) صوابه أو كانا في صفة.

(٣) نسخة لأنه.

(٤) أي: المشابهة.

(٥) لأن وجود فعلى ليس مقصوراً بذاته بل المقصود إنتفاء. (نجم الدين)

(٦) في أنه منصرف أو غير منصرف، فإنه ليس له مؤنث لارحمن ولا رحمانة؛ لأنه صفة خاصة لله تعالى لا تطلق على غيره لا على مذكر ولا على مؤنث. (جامي).

(٧) قال الإمام المهدي: من النديم لا من الندم فيقال: ندمى. فهو غير منصرف بالإتفاق. ذكره في (الجامي)

(فائدة) ينصرف مافيه الألف والنون في اسم الجنس نحو: ريحان وسرحان. (خالدي)

(٨) مثل طبرستان.

(٩) مثل كوكبان.

وحسّان وتبّان ونحو ذلك فيحتمل أن اشتقاق هذه الألفاظ من شط(١) إذا هلك وبطل وقب التمر أي: أكله، وعلّا، وحسّ، وتب، فهما زائدتان ويحتملان الأصالة(٢) حيث يكون اشتقاقهما من شطئ إذا بعد، وقبن إذا ذهب في الأرض وعلن وتبن(٣) وحسن فيكونان أصليين(٤)، وأما في الاسم الرباعي فهما أصليتان بلا اشكال نحو: عيان(٥)، وعمان، وإبان.

[وزن الفعل]

(وزن(٦) الفعل) لاوزن(٧) الاسم فليس بعلة (شرطه أن يختص بالفعل) فلا

---

(١) صوابه من شاط؛ إذ لو كان من شط لقيل فيه: شططان.
قال في المصباح: وفي الشيطان قولان أحدهما أنه من شطن إذا بعد عن الحق، وعن رحمة الله فتكون النون أصلية، ووزنه فيعان، وكل عات متمرد من الجن والإنس والدواب فهو شيطان. والقول الثاني: أن الياء أصلية، والنون زائدة عكس الأول، وهو من شاط يشيط إذا بطل واحترق فوزنه فعلان. (منه)

(٢) إنما يحتمل الأصالة النون، وأما الألف فلا؛ إذ هي زائدة بلا اشكال.

(٣) تبن كفرح تبناً وتبانة فطن. فهو تبن والتبّان بائع التبن.

(٤) قيل: جاء رجل اسمه حيان إلى ملك، فقيل للملك: أينصرف حيان أم لا ؟ فقال الملك: إن أحياه الأمير فلا ينصرف، وإن حينه ينصرف. ووجهه إن أكرمه فكأنه أحياه فيكون من الحي فلا ينصرف لزيادة الألف والنون مع العلمية وإن لم يكرمه فكأنه أهلكه فيكون من الحين فينصرف. (جار بردي).

(٥) لأن أقل أبنية الكلمة على ثلاثة حروف. وإن جعلناهما زائدتين بقيت على حرفين. - (عنان) نسخة.

(٦) قوله: وزن الفعل فإن قيل: لا فائدة في هذا الخبر؛ لأن الإضافة في قوله: وزن الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى الوزن المختص بالفعل شرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل، وفيه تكرار لا طائل تحته، قيل: يضاف الشيء إلى الشيء لمجرد النسبة بينهما دون الاختصاص كما تقول: زيد أبو عمرو أو أستاذه أو نحوهما من الإضافات التي لا يراد بها الاختصاص والإضافة هنا من قبيل إضافة العام إلى الخاص بمعنى اللام لمجرد النسبة لا للإختصاص بدليل الشرط الثاني، وهو وجود زيادة في أوله كزيادة الفعل، إذ لا اختصاص فيه لأنه قسيم الاختصاص فيفيد الخبر. فاعرف. (غاية تحقيق)

(٧) في خ/هـ: يحترز من وزن الاسم.

يوجد في الاسم إلا أعجمياً كبقّم اسم للصّبغ المعروف، وشلّم اسم لبيت المقدس، أو منقولاً عن الفعل إلى الاسم بأن يكون فعلاً في الأصل وسُمّي به (كشمّر) اسم فرس، وبذّر اسم بئر(١)، وعثر اسم موضع؛ لأنها في الأصل أفعال نقلت إلى الأسماء (وضُرِبَ) مغير الصيغة مخفف الراء ومشددها ونحو انطُلِق واقتُدِر(٢) واستُخرِج إذا سمي بهذه كلها امتنعت لوزن الفعل والعلمية فهذه الأوزان المختصة بالأفعال، وأما الأوزان المشتركة بين الفعل(٣) والاسم نحو فَعَل كضرب إذا سمي به فإنه ينصرف لأن وزنه في الاسم جَمَل، وأما جلا(٤) في قول الشاعر:

٢٠ - أنـا ابـن جـلا وطـلاع الـثـنـايـا مـتـى أضـع الـعـمـامـة تـعـرفـونـي(٥)

---

(١) بمكة المشرفة حفرها هاشم بن عبد مناف على فم شعب أبي طالب، ذكره في سيرة ابن هشام.

(٢) وكذلك لو سمي بما في أوله نون زائدة مثل نضرب ونخرج، وما أشبه ذلك من أوزان المستقبل على جميع أحواله امتنع.

(٣) واعلم أن الوزن المشترك بين الاسم والفعل بحيث لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقاً، خلافاً ليونس فإنه اعتبر وزن الفعل مطلقاً، سواء غُلِّبَ أو لم يُغلَّب فمنع الصرف من نحو جبل وعضد وجعفر وخاتم أعلاماً، واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولاً عن الفعل، واستدل بقول: أنا ابن جلا وطلاع الثنايا. . . الخ والجواب أنه إن كان علماً فمحكي لكون الفعل سمي به مع الضمير فيكون جملة كيزيد في قوله:

نـبـئـت أخـوالـي بـنـي يـزيـد ظـلـمـاً عـلـيـنـا لـهـم فـديـد

وإن لم يكن علماً فهو صفة موصوف مقدر أي: أنا ابن رجل جلا أمره، أي: انكشف، أو جلا الأمور أي: كشفها، وفيه ضعف؛ لأن الموصوف بالجملة لا يقدر إلا بشرط يذكره في باب الصفة. (نجم الدين)

(٤) هو جواب عن سؤال مقدر، وهو أن يقال: قد ورد ممتنعاً بدليل عدم تنوينه، وهو غير مختص بالفعل فأجاب بقوله: فأما جلا.

(٥) هذا البيت لسحيم بن وثيل الرياحي، أحد بني رياح بن يربوع. وهو شاعر مخضرم مشهور في الجاهلية والإسلام.

(اللغة) «جلا» أصله فعل ماض، فسمي به كما سمي بيزيد ويشكر ونحو ذلك فهو الآن علم، وقيل هو باق على فعليته، وهو مع فاعله جملة في محل جر صفة لموصوف محذوف، والتقدير: أنا ابن رجل جلا الأمور وأوضحها، وقيل: هو جلاً بالتنوين مصدر أصله المد

فجلا فعل ماض فيه فاعله، فهو صفة لموصوف محذوف أي: أنا ابن رجل جلا(١) فيكون(٢) جملة محكية على حالها (أو يكون) هذا الاسم ليس بوزن خاص كما ذكر أولًا بل (في أوله زيادة كزيادته) أي: كزيادة الفعل وهي أحد حروف نأيت

فقصره»، والأصل أنا ابن جلاء، والمعنى أنه واضح ظاهر لا يخاف ولا يداهن فيكتم بعض الأمور، وإنما هو شجاع؛ فهو لذلك يعلق كل أموره «طلاع الثنايا» طلاع صيغة مبالغة لطالع، والثنايا: جمع ثنية وهي الطريق في الجبل وهذه العبارة كناية عن كونه ممن تستند إليه عظائم الأمور. «أضع العمامة» أراد وضع عمامة الحرب على رأسه.

(المعنى) الشاعر يصف نفسه بالشجاعة والإقدام على المكاره، وبأنه لا يهاب أحداً ولا يخافه، وبأنه قوام بأعباء الأمور حمال لصعابها.

(الإعراب): «أنا» ضمير منفصل مبتدأ مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «ابن» خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وابن مضاف «جلا» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بفتحة الحكاية المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر وهذا الإعراب بناء على أنه منصرف أو مجرور بفتحة مقدرة بناء على أنه غير منصرف «وطلاع» الواو حرف عطف وطلاع معطوف على خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وطلاع مضاف و«الثنايا» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «متى» اسم شرط جازم يجزم فعلين وهوظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بقوله تعرفوني » أضع «فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون وحرك بالكسر لإلتقاء الساكنين والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا «العمامة» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة «تعرفوني» فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه مجزوم وعلامة جزمه حذف النون والنون الموجودة نون الوقاية، والواو مبني على السكون فاعل، والياء ضمير منفصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به.

(الشاهد فيه) استدل بعضهم أن جلا غير منصرف لأنه غير منون» وتأوله الشارح بما ذكره. وفيه شاهد آخر، وهو قوله: أنا ابن جلا» حيث حذف الموصوف وهو رجل، والجملة صفة، فليس بعلم منقول، كما هو رأي الشارح.

(١) وقيل: بل جلا هنا علم وحذف التنوين باعتبار أنه منقول عن الجملة عن الفعل مع الضمير لا عن الفعل وحده. ذكر معناه السعد..

(٢) صوابه: أو يكون؛ لأنه لا يكون جملة محكية على حالها إلا إذا كان علماً، وقد ذكر أنه غير علم..

فإنه يمتنع بشرط أن يكون مؤنثه **(غير قابل**(١) **للتاء)** إذ لو قبلها انصرف لأنها تبعده عن شبه الفعل، إذ هي من خواص الأسماء **(ومن ثم**(٢) **امتنع أحمر)** إذ مؤنثه حمراء ولا يقال: أحمرة، وكذلك أحمد، ويزيد، وتغلب اسم قبيلة، ونرجس حيث جعل علماً؛ لأن الألف والياء والتاء والنون في أوائل هذه الأسماء مزيدة بخلاف نهشل(٣) فيصرف؛ لأن نونه أصلية إذ وزنه فعلل **(وانصرف يعمل**(٤)**)** في قولهم جمل يعمل؛ لأنه وإن كان الياء في أوله زائدة فهو يقال في مؤنثه يعملة(٥).

(و) اعلم أنه **(ما)** كان من الممتنع **(فيه علمية مؤثرة إذا نكر**(٦) **صرف)** بإدخال رب ونحوه، اعلم أن العلمية في شيء من باب الممتنع تكون مؤثرة وشرطاً وهو التأنيث بالتاء، والمعنوي، والتركيب، والعجمة، والألف والنون في الاسم

---

(١) قبولًا قياسياً؛ لئلا يرد عليه أربع إذا سمي بها فإن لحوق التاء للتذكير ولا يرد أسود فإن مجيء التاء في أسودة للحية الأنثى ليس باعتبار الوصف الأصلي الذي لأجله يمنع من الصرف، بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة.

(٢) أي: ومن أجل الإشتراط عدم قبول التاء. (جامي)

(٣) اسم للرجل واسم للذئب واسم للصقر.

(٤) قوله: يعمل إذا كان صفة فإن كان علماً امتنع على كل حال؛ لأن العلم لا يجوز تغييره ولا يصح دخول التاء فيه. (رضي)

(٥) وإنما اشترط في هذا ألا يكون الوزن مما يلحقه تاء التأنيث ولا يكون عرضة له كيعمل؛ لأن الوزن بهذه التاء يخرج من أوزان الفعل؛ إذ الفعل لا تلحقه هذه التاء فكما تجر الزيادة المصدرة الوزن إلى جانب الفعل تجره التاء إلى جانب الاسم لاختصاصها بالاسم، وترجح التاء في الجر، إذ الوزن في الاسم فانصرف أرمل، ويعمل مع الوصف الأصلي السليم من الخلل والوزن المشروط بتصدير الزيادة الجواز إلحاق التاء نحو أرملة ويعملة، وأما إلحاق التاء في أسودة فلا يضر؛ لأن هذا إلحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في الأسماء، والأصل أن يقال في مؤنثة سوداء. (نجم الدين)

(٦) قوله: إذا نكر بأن يؤول بواحد من الجماعة المسمي به نحو: هذا زيد، ورأيت زيداً آخر فإنه أريد به المسمى بزيد، ويجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم: لكل فرعون موسى أي: لكل مبطل محق. (جامي)

عند الكوفيين(١) ومعنى كونها مؤثرة أنها أحد العلتين، ومعنى كونها شرطاً أن العلة الثانية لا تؤثر وتعتبر في المنع إلا مع العلمية، وهذا القسم إذا نكر بقي بلا سبب؛ لأن العلمية التي هي شرط تزول بالتنكير فيزول المشروط وهي العلة الثانية، وتكون في شيء من هذا الباب مؤثرة لا شرطاً، وذلك حيث وجدت مع وزن الفعل كأحمد والعدل كعمر، فإذا نكر هذا زالت العلمية وبقيت العلة الأخرى، فإذا انضمت إليها علة أخرى امتنع كالصفة مع الوزن أو العدل نحو أحمر وثلاث، وتكون في شيء من هذا الباب شرطاً لا مؤثرة، وذلك في الألف والنون في الاسم عند البصريين كما تقدم وسائر باب الممتنع مما عدا ماذكر لا يعتبر(٢) فيه العلمية فإن وجدت في شيء منه فهي غير معتبرة رأساً(٣) وإنما قسمناها كذلك **(لما تبين)** الآن **(من أنها)** أي: العلمية **(لا تجامع)** شيئاً من باب الممتنع حيث اعتبرت في حال كونها **(مؤثرة إلا ماهي)** أي: الذي هي أي: العلمية **(شرط فيه)** كما بينا في التأنيثين المذكورين أولاً، والتركيب والعجمة والألف والنون عند الكوفيين **(إلا العدل ووزن الفعل)** فإنها تجامعهما حيث وجدت مع أحدهما مؤثرة من غير شرط **(و)** لا يقال: إذا كانت معهما مؤثرة فزالت بقي في العدل علة وهي العدل وبقي في وزن الفعل علة وهي الوزن فنجمعهما في اسم ونمنعه لأجلهما؛ لأنا نقول: **(هما)** أي: العدل ووزن الفعل **(متضادان(٤))** من حيث إن لكل واحد منهما صيغة تخالف

---

(١) وأما البصريون فإنما اشترطوا العلمية لتحقق المشابهة فقط، والكوفيون جعلوها أحد السببين.

(٢) ولا مؤثرة ولا شرطاً كما في الجمع وألف التأنيث. (خالدي)

(٣) كما لو وجدت مع ألفي التأنيث ومع صيغة منتهى الجموع. (جامي معنى)

(٤) هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال: إذا كانت العلمية تجامع العدل ووزن الفعل مؤثرة وليست فيهما شرطاً كأنهما يمنعان من غيرها العدل مع الصفة في نحو أحاد، والوزن مع الصفة في نحو أحمر، فإذا اجتمع في كلمة علمية ووزن فعل وعدل فلم قلتم: مافيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف، وإذا نكر ما هذا حاله زالت العلمية وبقي العدل ووزن الفعل فلا ينصرف؟ أجاب الشيخ بأن قال: هما متضادان، يعني أن اجتماعها محال؛ لأن صيغ العدل قد تقدمت ليس شيء منها على وزن الفعل لمانع من الصرف. «رصاص». قوله: وهما متضادان قد قيل: إن إصمِت بكسرتين علماً لمفازة من أوزان الفعل مع وجود الفعل فيه فإنه

صيغة الآخر وجمع الضدين في شيء واحد محال **(فلا يكون)** معها أي: مع العلمية **(إلا أحدهما)** إما العدل كما في عمر أو الوزن كما في أحمد **(فإذا نكر)** الذي العلمية فيه شرط ومؤثرة أو شرط فقط **(بقي بلا سبب**⁽¹⁾**)** وذلك حيث تكون العلمية شرطاً ومؤثرة أو شرطاً فقط كما سبق، لأنها تزول بالتنكير ويزول السبب الثاني بزوالها، لأنه إذا انتفى الشرط بطل المشروط **(أو)** بقي **(على سبب واحد)** وذلك حيث تكون العلمية مؤثرة فقط كما قررناه وهو مع العدل أو وزن الفعل، لأنها تزول بالتنكير وبقي السبب الآخر **(و)** يتفرع على هذا الأصل فروع وهو باب أحمر ونحوه من الصفات إذا سمي بها أعلام ثم نكرت فحينئذ **(خالف سيبويه**⁽²⁾ **الأخفش**⁽³⁾**)** **(في مثل أحمر**⁽٤⁾**)** وأصفر وأبيض وأخضر وأسود وأغبر مما كان في أصله صفة ثم

أمرٌ من صمت يصمت وقياسه أن يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين عُلِم أنه معدول عنه. والجواب أن هذا أمر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين وإن لم يشتهر. **(جامي)** فالأوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقاً أو تقديراً لم تجامع وزن الفعل. **(منه)**

(١) الا ترى إلى أذربيجان فإن فيه العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب والألف والنون فإذا زالت العلمية زالت سائر العلل لزوالها لأنها شرط فيها كلها. **(نجم ثاقب)**

(٢) قوله: وخالف سيبويه الأخفش وأنكر بعضهم نسبة هذا المذهب إلى الأخفش فقال: من حكى عنه هذا فيه أخطأ وكتابه يدل عليه فإنه قال في الأوسط: وما كان صفة من أفعل فإنه لا ينصرف معرفة ولا نكرة، نحو آدم وأحمر، ثم قال: القياس أن يصرف في النكرة فهذا نص منه موافق لمذهب سيبويه، والصرف وإن كان قياساً من وجه لكنه مخالف لما ذكره في كتابه ولكلام العرب أيضاً فلا يعتبر. والله أعلم. **(هطيل)**

(٣) قوله: الأخفش. . . . الخ المشهور وهو تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ لما حكوه من موافقته للقاعدة جعله أصلا، وأسند المخالفة إلى الأستاذ وإن كان غير مستحسن تنبيهاً على ذلك. **(جامي)**. واسمه سعيد بن مسعدة ذكره في تاريخ ابن خلكان. ، وهو الأوسط. والأخفش الأكبر اسمه عبد الحميد بن عبد المجيد وهو شيخ سيبويه، وأما الأخفش الأصغر فهو علي بن سليمان بن فضل وروى عنه الشعر والعلم. **(يمني)**

(٤) المراد بنحو أحمر ماكان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهراً غير خفي فيدخل فيه سكران وأمثاله ويخرج عنه أفعل التأكيد نحو أجمع فإنه منصرف عند التنكير بالإتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذا أفعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فإنه بعد التنكير منصرف بالإتفاق لضعف معنى الوصفية فيه. **(جامي)**.

جعل **(علماً)** لشيء بعينه فإنه **(إذا نكر)** بعد ذلك فإنه ممتنع عند سيبويه **(اعتباراً)** من سيبويه **(للصفة الأصلية بعد التنكير)** لأن ذلك إذا سمي به أعلام زالت الصفة؛ لأن العلمية ضد لها، فإذا طرأت عليها أزالتها، فإذا نكر زالت العلمية فتعود الصفة الأصلية لزوال العلمية التي أوجبت زوال الصفة؛ إذ قد اعتبرنا الوصف الأصلي في أسود ونحوه حيث طرأت عليها الاسمية(١)، واعتبرنا الجمعية الأصلية وإن طرأت عليها العلمية.

وقال الأخفش: يصرف أحمر ونحوه في هذه الحالة؛ لأنا قد قلنا: إنما كانت العلمية فيها مؤثرة إذا نكر صرف لبقائه على سبب واحد(٢) وقال(٣): يلزم سيبويه أن يمنع حاتماً ونحوه وأفعل التفضيل لو سمي به ولم تصحبه من، نحو أن تسمي رجلا أفضل؛ لأن حاتماً في أصله صفة من الحتم وهو القطع، وفيه العلمية الآن وأفضل صفة في الأصل(٤) فإذا سمي به ثم نكر عادت له الصفة فيمتنع لها ولوزن الفعل، فقال الشيخ جوابا عن سيبويه: **(ولا يلزمه)** يعني سيبويه أن يمنع **(باب(٥) حاتم)**؛ إذ لا يكون فيه حال التنكير إلا الوصفية فقط، وحال التسمية به إلا العلمية فقط؛ إذ لا يجتمعان في اسم واحد كما قدمنا، وأحدهما وحده لا يمنع فلم

---

(١) وفيه بحث؛ لأن الوصفية لم تزل بالكلية عنها بل بقي شائبة من الوصفية؛ لأن الأسود اسم للحية السوداء، والأرقم للحية التي بها سواد وبياض، وفيهما شائبة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في أحمر بعد التنكير؛ لأنها قد زالت بالكلية في أحمر. (جامي).

(٢) قال: فإن الوصفية قد زالت بالعلمية، والعلمية بالتنكير، والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه إلا سبب واحد..

(٣) قوله: ويلزم سيبويه... الخ عبارة **(الجامي)** ولما اعتبر سيبويه الوصفية الأصلية بعد التنكير وإن كان زائلا لزمه أن يعتبره في حال العلمية أيضاً فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الأصلي والعلمية، فأجاب عنه المصنف بقوله: ولا يلزم... الخ. **(جامي بلفظه)**

(٤) أراد بأصالة أفعل عدم استعماله بدون من أو الإضافة فتجرده عنها فرع..

(٥) أي: كل علم كان في الأصل وصفاً فإن اعتبر فيه أيضاً الوصفية الأصلية والعلمية حكم منع صرفه للعلمية والوصفية. (جامي).

يمنعه **(لما يلزم)** فيه **(من)** إيهام[١] أنه يحصل من منع حاتم لذلك **(اعتبار)** أمرين **(متضادين[٢])** وهما العلمية والوصفية **(في حكم[٣] واحد)** وهو منع الصرف[٤] وكذلك لا يلزم سيبويه أن يمنع أفضل بعد أن كان علماً ثم نكر إلا أن يكون معه لفظ، من نحو أن يسمى رجل أفضل من ثم ينكر، عادت الوصفية فيمنعه سيبويه؛ لأن أفضل لا يكون صفة مع تجرده عن من واللام والإضافة أبداً، وسيبويه يلتزم منعه حيث سمي به ومعه من ثم نكر، ويقول به لعود الوصفية، وأما مع تجرد أفضل عما ذكر فليس بصفة.

واعلم أنه لا خلاف بين الشيخين أن أحمر ونحوه حال التنكير قبل العلمية ممتنع للوصف ولوزن الفعل، وأنه في حال العلمية ممتنع لها ولوزن الفعل وإنما الخلاف إذا كان علماً ثم نكر كما ذكر.

ولا خلاف بين النحاة في أمر **(و)** هو قوله **(جميع الباب)** الممتنع **(باللام)**

---

(١) الأولى حذف إيهام كما في **(الجامي)** وغيره.

(٢) إذ الوصف يقتضي العموم، والعلمية تقتضي الخصوص، وبين العموم والخصوص تنافي؛ لأن العلمية وضع اللفظ لمدلول تعيينه لا يتجاوز، والوصفية وضعه باعتبار معنى لمن قام به ذلك المعنى مطلقاً، وامتنع كون الشيء مختصاً وغير مختص. **(خبيصي)**
– قوله: متضادين فإن قلت: التضاد إنما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الأصلية الزائلة والعلمية، فلو اعتبرت الوصفية الأصلية والعلمية في منع الصرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع متضادين. قلنا: يلزم تقدير أحد المتضادين بعد زواله مع ضد آخر في حكم، وإن لم يكن من قبيل اجتماع متضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معاً غير مستحسن. **(جامي)**

(٣) قوله: في حكم واحد وأما في حكمين فيصح كقوله:–

أتاني وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد قيس لو نهيت الأحاوصا

فاعتبر العلمية في أحوص كأحمد وأحامد، واعتبر الوصفية فيه فلذلك جمع على حوص كأحمر على حمر، ذكر معنى ذلك في المناهل، والحكمان جمعه باعتبار الوصفية، وجمعه باعتبار العلمية.

(٤) بخلاف ما اعتبرت فيه الوصفية الأصلية مع سبب آخر كما في أسود وأرقم. **(جامي)**

(٥) ونحوها كالميم. – سواء كانت اللام معرفة نحو قوله تعالى ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] أو موصولة » كالأعمى والأصم «أو زائدة كقول الشاعر:–

رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً شديداً بأعباء الخلافة كاهله

أي: لام(١) التعريف (أو الإضافة) أي: كونه مضافاً في نفسه نحو أحمدكم لا كونه مضافاً إليه فلا يكسر أبداً فإذا كان مضافاً فإنه (يجر بالكسرة)(٢) من غير تنوين، واختلفوا هل يحكم بمنعه أم بصرفه أو يفصل في ذلك فقال الزجاج(٣) وأتباعه: يحكم بصرفه؛ لأنه قد دخل عليه ما هو من خواص الأسماء(٤) فبعّده عن شبه الفعل، وقال سيبويه والأكثر: يحكم بمنعه؛ لأنه لم يمنع من الممتنع في الأصل إلا التنوين فقط والكسر تبع له، فإذا زال التنوين لوجود اللام والإضافة لا لأجل المنع(٥) عاد الكسر فهو ممتنع، وقال الأعلم والشيخ وغيرهما من المتأخرين: يفصل فإن كان أحد علتيه العلمية انصرف لزوالها؛ لوجود تعريف اللام أو الإضافة؛ إذ لا يجمع بين تعريفين(٦) وما لم يكن أحد علتيه العلمية كمساجد وحمراء وحبلى وأحمر وثلاث وعطشان صفات حكمنا بمنعه، وهذا هو الأقرب(٧) عندي.

(أوضح المسالك). وإنما خص اللام والإضافة من بين سائر خواص الاسم؛ لقوة تأثيرهما لنقلهما الاسم من خصوص إلى عموم؛ ولأن التنوين قد سقط من غير المنصرف وهو ضد الألف واللام والإضافة..

(١) إذا دخل عليه عامل الجر.

(٢) (٣١١هـ/ ٩٢٣م) هو أبو إسحاق إبراهيم، عالم في النحو واللغة ولد ومات في بغداد. أخذ عن المبرد علم القاسم بن عبد الله بن سليمان الوزير العباسي وكتب أسراره من آثاره (شرح أبيات كتاب سيبويه - كتاب معاني الكلمات)

(٣) مما يتغير به مدلوله بخلاف كونه مسنداً إليه، ومفعولاً، وداخلاً عليه حرف الجر، فإن ذلك بالعامل، والعامل لا يغيره عن مدلوله. (خبيصي)

(٤) لأنه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعهما الكسر بل حذف؛ لأنه لا يجامعهما؛ لأن التنوين دليل تمام الاسم، وإضافته مشعرة بعدم تمامه فتنافر، وأما تنافر اللام والتنوين فقد مَرَّ. (نجم الدين). باستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتنكير. (نجم الدين الرضي)

(٥) كأحمد.

(٦) وقواه الإمام المهدي في التاج. قال ركن الدين: وهذا أقرب إلى الحق من المذهبين الأولين. (رضي)

[المرفوعات]

(**المرفوعات**)(١) جمع مرفوع، ومرفوع مذكر وجمع بالألف والتاء؛ لأن كل مذكر لم يُسْمَع فيه جمع تكسير ولا تكاملت فيه شروط جمع السلامة وستأتي، جُمِعَ بالألف(٢) والتاء نحو مجرورات، ومنصوبات، وحمامات، وسرادقات، وإيوانات، وإصطبلات، وغير ذلك(٣) وقدم المرفوعات؛ لأنها عمدة غالباً(٤)؛ إذ لا يتم الكلام إلا بمرفوع (**هو**) ضمير مذكر عائد إلى لفظ ما(٥) ويجوز أن تعيده إلى المرفوعات فتقول: هي؛ لأن كل ضمير توسط بين مذكر ومؤنث وهما في المعنى لشيء واحد ـ يجوز تذكيره باعتبار المذكر، وتأنيثه باعتبار المؤنث. (**ما**) موصولة بمعنى الذي أوموصوفة بمعنى شيء (**اشتمل**(٦)) صلة، أو صفة (**على علم الفاعلية**(٧)) أي: أسماء مشتملة على الرفع يدخل الفاعل وما أشبهه كالمبتدأ، والخبر، واسم كان(٨) وخبر إن، ومفعول مالم يسم فاعله، وسائر المرفوعات.

مركز تحقيقات كامپيوتری علوم اسلامی

---

(١) لما فرغ من تقسيم المعربات باعتبار الإنصراف وعدمه شرع في تقسيم آخر للمعربات باعتبار أقسام الإعراب فقال: . . . الخ.

(٢) لأنهم قصدوا الفرق بين العاقل وغيره، فكان غير العاقل فرعاً عن العاقل، كما أن المؤنث فرع عن المذكر فأُلحق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه. (نجم الدين).

(٣) من صفات غير العقلاء كالجبال الراسيات، والكواكب الطالعات. (هندي)

(٤) يحترز من التأكيد نحو جاءني زيد زيدٌ. وقد يقال: إنه يحترز عن فاعل المصدر؛ إذ لا يلزم ذكره. (سيدنا أحمد حابس)

(٥) شكل عليه، وجه التشكيل أنه إنما يعود إلى متقدم لفظاً أو معنى أوحكماً، كما سيأتي.

(٦) معنى الإشتمال على علم الفاعلية أن يصير علم الفاعلية حرفاً من جملة حروفه، أو حركة من جملة حركاته.

(٧) وإنما لم يقل: هو ماشتمل على الرفع، لئلا يذكر في الحد لفظ المحدود وذلك معيب؛ لأنه يوهم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة. (رصاص)

(٨) أما اسم كان فالظاهر أنه قد دخل في الفاعل، لا فيما أشبهه، بدليل أن المصنف لم يعده من المرفوعات، وهو مذهب بعض النحويين.

[الفاعل]

(فمنه(١)) أي: ما اشتمل على الرفع (الفاعل) وقدمه على المبتدأ والخبر؛ لأن عامله لفظي(٢) (و) حقيقته (هو ما(٣) أسند الفعل) نحو قام وضرب (أو شبهه) كاسم الفاعل نحو ﴿مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [النحل ـ ٦٩] «وجائل وشاحها» والصفة المشبهة نحو «حسن وجهه» وأفعل التفضيل(٤) ويدخل في هذا اسم المفعول ويخرج بما سيأتي، فهذه تسند(٥) (إليه) أي: إلى الفاعل وقد دخل في هذا المبتدأ فإنه يسند إليه الخبر فعلًا كان أو شبهه أو غيرهما(٦)، ويدخل فيه أيضاً مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله نحو «ضُرِبَ زيدٌ» (وقدم) المسند وهو الفعل أوشبهه (عليه) أي: على المسند إليه وهو الفاعل نحو «قام زيد» و«خرج بكرٌ» خرج المبتدأ؛ لأن الخبر وإن أسند إليه فالمبتدأ مقدم غالباً(٧)، وإن تأخر تارة لفظاً فهو مقدم رتبة وقوله: (على

---

(١) أي: إذا عرفت هذا فنقول: منه الفاعل أي: مما اشتمل، أو من المرفوعات، وتذكيره وتوحيده لما عرف من التأويلات في هو ما اشتمل، والفاعل مبتدأ مقدم الخبر وإنما قدم؛ لأنه أصل المرفوعات؛ لأنه أحد جزئي الجملة الفعلية وهي التي هي أصل الجمل؛ ولأن عامله قوي بخلاف المبتدأ، ولأنه أسد في باب الركنية؛ حيث لا يجوز حذفه إلا بسد شيء مسده؛ ولأن رفعه لاينسخ بخلاف المبتدأ. (هندي)

(٢) وقيل: أصل المرفوعات المبتدأ؛ لأنه باقٍ على ماهو الأصل في المسند إليه وهو التقديم، بخلاف الفاعل؛ ولأنه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان أقوى، بخلاف الفاعل فإنه لايحكم عليه إلا بالمشتق. (جامي)

(٣) أي: اسم حقيقة أو حكماً ليدخل فيه مثل: أعجبني أن ضربت زيداً. (جامي)

(٤) وذلك مثل (مارأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) فأحسن هنا مسند إلى الكحل؛ لأنه فاعله. (خبيصي)

(٥) بالأصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل، وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع، بقرينة ذكر التوابع بعدها. (جامي) والله أعلم وأحكم.

(٦) مثل «هذا زيد» فزيد خبر هذا مع أنه لا فعل ولا شبه الفعل.

(٧) يحترز إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فإنه يقدم الخبر.

جهة(١) قيامه به) أي: قيام المسند بالمسند إليه فإن الفعل في قام زيد إنما يقوم ويتحصل بزيد؛ إذ لولا الذات لم يحدث فعل وقد خرج من هذا القيد مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله؛ لأن الفعل وقع عليه ولم يقم به، وقال الشيخ: على جهة قيامه ولم يقل: على أنه قام به ليدخل في الحد الفاعل حقيقة نحو «قام زيد» والفاعل المجاز نحو «مات بكر» و«اشتد الحر» ولا فرق بين أن يكون الفاعل اسماً كما مثلنا، أو في تأويل الاسم كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟﴾ [الحجرات ـ ٥] أي: ولو ثبت صبرهم فأن وما دخلت عليه في تأويل المصدر كما سيأتي وكقول الشاعر:

٢١ – يسر المرء ماذهب الليالي   وكان ذهابهن له ذهابا(٢)

ففاعل (يسر) ما المصدرية مع الفعل وهو ذهب؛ إذ ذلك في تأويل المصدر أي: يسر المرء ذهاب الليالي، ونحو ذلك **(مثل قام زيد)** فزيد فاعل، أسند إليه

---

(١) أي: على جهة لا يغير صيغة الفعل إلى فُعِلَ ويُفْعَلُ وأشباههما مما ضم أوله وكسر ماقبل آخره في الماضي، وفتح ماقبل آخره في المضارع. **(نجم الدين)**.

(٢) لم ينسب هذا البيت إلى قائل معين.
(المعنى) إن المرء يفرح بذهاب الأيام والليالي، وهو لا يدري أن في ذهابها قطعاً لأجله، فذهاب الأيام والليالي ذهاب لعمر المرء.
(الإعراب): «يسر» فعل مضارع، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره «المرء» مفعول به، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، متقدم على الفاعل «ما» حرف مصدري، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «ذهب» فعل ماضٍ مبني على الفتح «الليالي» فاعل مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره، منع من ظهورها الثقل. وما المصدرية مع ما بعدها في تأويل مصدر فاعل) يسر (والتقدير: يسر ذهابُ الليالي المرءَ. «وكان» الواو حرف عطف وكان: فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، مبني على الفتح «ذهابهن» ذهاب: اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وذهاب مضاف وهن: ضمير عائد إلى الليالي مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه «له» جار ومجرور، والجار والمجرور متعلق بذهاب الآتي «ذهاباً» خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.
(الشاهد فيه) قوله: «ما» فإنها حرف مصدري منسبكة مع ما بعدها بمصدر فاعل والتقدير: يسر ذهابُ الليالي المرءَ.

الفعل كما ترى **(وزيد**(١) **قائم أبوه) فهذا فاعل**؛ لشبه الفعل وهو قائم؛ إذ اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو «حسن وجهه» وأفعل التفضيل مشبهات للفعل كما سيأتي **(والأصل**(٢)**)** في الفاعل **(أن يلي فعله)** أي: رافعه(٣) من فعل أو شبهه، فيقدم على سائر المعمولات من المفاعيل وغيرها؛ والوجه في ذلك أنه أحد جزئي(٤) الجملة التي يتم بها الكلام، بخلاف المفاعيل فإنها فضلات؛ ولأنه إذا كان ضميراً متصلًا بالفعل سكن(٥) له لامه نحو «ضربت» بخلاف غيره، فإن قدم عليه غيره من المعمولات لفظاً كان مؤخراً في الرتبة **(فلذلك)** أي: فلأجل أن الأصل في الفاعل أن يلي فعله **(جاز)** أن تؤخره وتقدم المعمول عليه وتعيد الضمير من المفعول إليه؛ لتقدمه رتبة وإن تأخر لفظاً تقول: **(ضرب غلامَه زيدٌ)** بإعادة الضمير وهو الهاء من المفعول المتقدم لفظاً إلى الفاعل المتأخر لفظاً المتقدم رتبة فجاز إعادة الضمير إليه؛ لأن معناه «ضرب زيدٌ غلامَه» **(وامتنع)** أن تجعل الفاعل في محله والياً للفعل وتعيد منه ضميراً إلى المفعول المؤخر مع كون رتبته التأخير؛ إذ لا يجوز أن تقول: **(ضرب غلامُه زيداً)** بإعادة الضمير، وهو الهاء من الفاعل المتقدم لفظاً ورتبة، إلى المفعول المؤخر فيهما؛ إذ لا بد أن يتقدم ما يعود إليه

---

(١) الأولى «زيد قائم أبواه»؛ لأنه يتمحض للفاعلية ليفيد النص المقصود بالمقام بخلاف قائم أبوه، فإنه يصح أن يكون فاعلا ويصح أن يكون مبتدأ. ذكره (نجم الدين).

(٢) أي: ماينبغي أن يكون الفاعل عليه إن لم يمنع مانع. (جامي)، وهو حيث يجب تأخير الفاعل كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

- ولو قال: والأولى أن يليه لكان أخصر وأوضح وأحسن، أما الأول فلترك الفعل، وأما الثاني؛ فلأن الأصل يحتمل المعاني بخلاف الأولى فإنه لا يحتمل سوى معنى واحد، وأما الثالث؛ فلمراعاة الإشتقاق على ماعرف في علم البديع. (غاية تحقيق)

(٣) إنما كان الأصل الفاعل أن يلي فعله؛ لأنه اشتد اتصاله به لفظاً ومعنى، أما اللفظ؛ فلأنهم سكنوا له آخر الفعل كراهة أن يجتمع أربع حركات متوالية، وأما المعنى؛ فلأنه المحدث له والموجد.

(٤) حقيقة، ومن الفعل مجازاً من حيث إسكانهم لامه عند اتصال ضمير به كضربت، وإيقاعهم إياه بين الفعل وإعرابه في مثل يفعلان. (خبيصي)

(٥) صوابه غُيِّر له لامه؛ ليدخل نحو «ضربوا».

الضمير لفظاً ورتبة أو رتبة فقط أو معنى أوحكماً(١) على تفصيل سيأتي في المبني، وهذا رأي: البصريين، وأما الكوفيون(٢) فيجوزونه مطلقاً، واستدلوا بقول الشاعر:

٢٢ - جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر   وحسن فعل كما يجزى سنمار(٣)

---

(١) فإن قيل: قد جاز الإضمار قبل الذكر بشرط التفسير فلم يعتبر التفسير بزيد، كما اعتُبِر في تنازع الفعلين عند اعمال الثاني، قيل: الإضمار قبل الذكر بشرط التفسير يختص بالعمدة، والضمير في غلامه مضاف إليه وهو غير عمدة، ألا ترى أنه لا يضمر المفعول في الأول إذا أعمل الثاني عند تنازع الفعلين مع كون الاسم الظاهر مفسراً.

(٢) القائل بهذه المسألة الأخفش، وابن جني. وأما الكوفيون فيهربون من الإضمار قبل الذكر غاية الهرب، فالرواية عنهم غلط.

(٣) سِنِمّار المذكور هو رجل عمّار، عمر للنعمان بن المنذر قصر الخورنق، فلما تم ألقاه من أعلى منكساً على رأسه، وليس له ذنب إلا حسنه، وقد قال الشاعر في ذلك شعراً:

جزى سنمار جزاء به اقتدت   وما إليها كهلها وغلامها
بنى القصر حتى استحكمت شرفاته   وأيدها آجرها ورخامها
وغودر من أعلى ذراها منكساً   ولا ذنب إلا حسنها وانتظامها

- نسبوا هذا البيت لسليط بن سعد، والله أعلم.

(اللغة) «أبا الغيلان» كنية لرجل «سنِمّار» بكسر السين والنون وتشديد الميم - اسم رجل رومي، يقال: إنه الذي بنى قصر الخورنق بالكوف - للنعمان، وإنه لما فرغ من بنائه ألقاه النعمان من أعلى القصر؛ لئلا يعمل مثله لغيره، فخر ميتاً، وأن العرب قد ضربت به المثل في سوء المكافأة، يقولون: «جزاني جزاء سِنِمّار».

(الإعراب): «جزى «فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر «بنوه» فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو، وبنو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه. «أبا الغيلان» أبا مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الستة وأبا مضاف و(الغيلان) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره «عن كبر» جار ومجرور متعلق (بجزى) «وحسن» الواو حرف عطف و«حسن» معطوف على كبر والمعطوف على المجرور مجرور، وحسن مضاف و«فعل» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره «كما» الكاف حرف جر وتشبيه و«ما» مصدرية «يجزي» فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر «سنمار» نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره، و(ما) ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور

فأعاد الضمير من الفاعل وهو بنوه إلى مفعول مؤخر وهو أبا الغيلان.

وبقول الآخر:

٢٣ - لما رأى طالبوه مصعباً ذعروا   وكاد - لو ساعد المقدور - ينتصر(١)

فأعاد الضمير من الفاعل وهو طالبوه إلى المفعول المؤخر وهومصعباً ونحو ذلك كثير(٢).

متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً مطلقاً مبيناً لنوع (جزى) والتقدير: جزى بنوه أبا الغيلان جزاء مشابها لجزاء سنمار.
(الشاهد فيه) قوله: «جزى بنوه أبا الغيلان» حيث أخر المفعول «أبا الغيلان» عن الفاعل «بنوه» مع أن في الفاعل ضميراً متصلاً يعود على المفعول.

(١) هذا البيت لأحد أصحاب مصعب بن الزبير.
(اللغة) «طالبوه» قصدوا قتاله «ذعروا» خافوا «كاد ينتصر» لأن أحسن وسيلة لانتصاره عليهم الخوف منه، وهو مقتبس من قوله ﷺ «نصرت بالرعب».
(الإعراب): «لما» ظرف بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب بيذعر الآتي «رأى» فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر «طالبوه» طالبو فاعل مرفوع بالواو، وطالبو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه «مصعباً» مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «ذُعِرُوا» ذعر فعل ماضٍ مبني للمجهول والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع نائب فاعل «وكاد» الواو حرف عطف و(كاد) فعل ماضٍ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصعب «لو» شرطية غير جازمة «ساعد» فعل ماضٍ مبني على الفتح «المقدور» فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والفعل والفاعل فعل الشرط لا محل له من الإعراب «ينتصر» فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، والجملة من ينتصر وفاعله في محل نصب خبر (كاد) وجواب لو محذوف يدل عليه خبر (كاد)، وجملة الشرط والجواب لا محل لها من الإعراب اعتراضية بين كاد واسمها وبين خبرها، وجملة «رأى طالبوه» في محل جر بإضافة لما إليها.
(الشاهد فيه) قوله: «رأى طالبوه مصعباً» حيث أخر المفعول عن الفاعل، مع أن في الفاعل ضميراً يعود إلى المفعول؛ فعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

(٢) وأجيب بأن ذلك لضرورة الشعر، واطراد عدم جوازه في سعة الكلام.

واعلم أنه قد يعرض ما يوجب الجري على الأصل وهو تقديم الفاعل وجوباً (و) لا يجوز تأخيره وذلك في ثلاثة مواضع الأول منها (إذا انتفى **الإعراب**[١] **لفظاً**[٢]) لا تقديراً فهو ممكن (**فيهما**) أي: في الفاعل والمفعول (و) انتفت (**القرينة**) اللفظية[٣] والمعنوية نحو «ضرب موسى عيسى» و«شتمت سعدى سلمى» ففي هذا يجب تقديم الفاعل؛ إذ لو أجزنا تأخيره لالتبس الفاعل بالمفعول، ولم يتميز أحدهما من الآخر مع عدم القرينة، فأما إذا وجدت قرينة لفظية[٤] نحو «هويت موسى سعدى» و«ضرب موسى[٥] العالمَ عيسى» أو معنوية كـ «أكل الكمثرى يحي» و«استخلف المرتضى المصطفى» جاز تقديم المفعول كما ترى؛ لأن الكمثرى مأكول قطعاً؛ إذ هو العنبرود، والثاني مما يوجب فيه تقديم الفاعل قوله (**أو كان مضمراً**[٦] **متصلاً**) بالفعل نحو «ضربت زيداً» و«زيداً ضربته» فإنه يجب تقديم الفاعل لئلا يفصل الضمير لغير عذر، وهو لا يجوزكما سيأتي، فأما إذا كان الفاعل ضميراً منفصلاً جاز أن يقدم المفعول نحو «ماضرب زيداً إلا أنا» وهذا هو القسم الثاني مما يجب فيه تقديم الفاعل.

---

(١) قوله: الإعراب... الخ الدال على فاعلية الفاعل، ومفعولية المفعول بالوضع، لفظاً فيهما أي: في الفاعل المتقدم صريحاً، وفي ضمن الأمثلة، والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الأمثلة، والقرينة أي: الأمر الدال عليهما لا بالوضع؛ إذ لا يعهد أن يطلق على ما وضع بإزاء شيء أنه قرينة عليه، فلا يرد عليه أن ذكر الإعراب مستغن عنه؛ إذ القرينة شاملة له. (**جامي**)

(٢) نصب على التمييز أي: انتفى ا،لفظ الإعراب لا تقديره. (**نجم الدين**)

(٣) اللفظية والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين أحدهما من الآخر، كما يجيء، فيلزم كل واحد منهما مركزه؛ ليعرفا بالمكان الأصلي. (**نجم الدين**)

(٤) ومن القرينة اللفظية اتصال حرف التعدية بأحدهما فإنه لا يتصل إلا بالمفعول نحو «مر بعيسى موسى».

(٥) وقد يقال: يحتمل أن موسى فاعل، والعالم مفعول، وعيسى بدل من العامل، فلا قرينة. (**سيدنا أحمد حابس**) فالأولى في التمثيل «ضرب موسى العالمَ عيسى الفاضلُ» أو«ضرب موسى عيسى الفاضلُ» كما مثل به نجم الأئمة الرضي.

(٦) يرد عليه «زيدا ضربت» فإنه تقدم المفعول مع كونه الفاعل مضمراً متصلاً وأجيب: بأن مراد الشيخ امتناع تقديم المفعول على الفاعل فقط لا تقديمه على الفعل والفاعل. (**رضي**)

الثالث مما يوجب تقديم الفاعل قوله: (أو وقع مفعوله) أي: مفعول الفاعل (بعد إلا) لغرض حصر الفاعل وإطلاق المفعول نحو «ماضرب زيدٌ إلا عمراً» أي: لم يحصل ضرب من زيد إلا على عمرو، وأما عمرو فيمكن أن له ضارباً غير زيد (أو) بعد (معناها) أي: معنى(١) إلا، وهو إنما ضرب زيد عمراً فإنه يجب تقديم الفاعل ليتم غرض انحصاره؛ إذ لو أخرته مع إنما خاصة نحو «إنما ضرب عمراً زيدٌ» انعكس المعنى، وصار المحصور هو المفعول فأما مع إلا فلا ينعكس مهما بقي بعد إلا(٢)، ولو أخرت الفاعل وقلت: «ماضرب إلا عمراً زيد إلا أنا» منعنا هذا ليطرد باب الحصر، ويجري على سنن واحد، وأما قول الشاعر:

٢٤ - تزودت(٣) من ليلى بتكليم ساعة   فما زاد إلا ضعفَ مابي كلامُها(٤)

---

(١) قال في الغاية: «إنما» بمعنى «ما و إلا» لا بمعنى «إلا» فقط فكان في جعل إنما بمعناها تساهل، وكون «إنما» بمعنى «ما» و«إلا» اختيار المصنف، وإلا فالمذكور في المفتاح وغيره وهو أن إنما متضمنة معنى «ما» و«إلا » لأنه بعنى «ما» و«إلا». (منها)

(٢) أي: والياً.

(٣) التزود أخذ الزاد والمعنى أخذت الزاد من ليلى بتكلمي ساعة فما زاد كلامها إلا ضعف ما بي من العشق والمحبة.
- ويمكن أن يجاب عن البيت بأن يقدر في زاد ضمير يرجع إلى التكليم، أو إلى الزاد الدال عليه تزودت، وكلامها بدل عن الضمير في زاد فعلى هذا يخرج البيت من الاحتجاج. (شرح أبيات)

(٤) نسب كثير من العلماء هذا البيت لمجنون بني عامر قيس بن الملوح.
(الإعراب): «تزودت» تزود فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل «من ليلى» من حرف جر، وليلى اسم مجرور بمن، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، والجار والمجرور متعلق بالفعل تزود. «بتكليم» الباء حرف جر وتكليم اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق أيضاً بالفعل تزود، وتكليم مضاف و«ساعة» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره «فما» الفاء حرف عطف و(ما) نافية «زاد» فعل ماضٍ مبني على الفتح «إلا» أداة استثناء ملغاة «ضعف» مفعول به لزاد منصوب بالفتحة الظاهرة وضعف مضاف و«ما» اسم موصول مبني على السكون في محل

فشاذ، وهذا هو الصحيح(١)، وهذا هو الموضع الثالث مما يجب فيه تقديم الفاعل فلذلك أجاب في المسائل كلها بقوله: **(وجب تقديمه)** أي: تقديم الفاعل في الثلاث الصور للأعذار التي ذكرنا.

(و) هذه ثلاثة مواضع يجب فيها تقديم المفعول عكس الأول لأعذار ستأتي الأول منها **(إذا اتصل به)** أي: بالفاعل **(ضمير مفعول(٢))** نحو «ضرب زيداً غلامه» وهذا رأي: البصريين كما تقدم فيجب تقديم المفعول به ليعود إليه الضمير إذ لو أخر لم يجز لعود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة إلا على رأي: الكوفيين كما سبق.

الثاني مما وجب فيه تأخير الفاعل قوله: **(أو وضع الفاعل بعد إلا)** قصداً لحصر المفعول وإطلاق الفاعل نحو «ماضرب عمراً إلا زيد» فمعنى هذا أنه لم يحصل ضرب على عمرو إلا من زيد فقط، وأما زيد فيمكن أن له مضروباً غير عمرو **(أو معناها)** أي: معنى إلا نحو «إنما ضرب زيداً عمرو» فلا يجوز تقديم الفاعل مع قصد حصر المفعول؛ إذ لو قدم الفاعل في معنى إلا انعكس الكلام وصار المحصور الفاعل إذ قولك: «إنما ضرب زيد عمراً» معناه أن زيداً لم يضرب أحداً من الناس غير عمرو، فيكون من الكلام الأول الذي يجب فيه تقديم الفاعل،

جر مضاف إليه «بي» جار ومجرور متعلق بمحذوف، صلة الموصول «كلامها» كلام: فاعل مرفوع للفعل زاد، وكلام مضاف وضمير الغائبة العائد إلى ليلى مضاف إليه.

(الشاهد فيه) قوله: «فما زاد إلا ضعف مابي كلامها» حيث قدم المفعول به وهو قوله: «ضعف» على الفاعل وهو قوله: «كلامها» مع كون المفعول منحصراً بإلا، وهذا جائز عند بعضهم. ويروى العجز **(فما زادني إلا غراما كلامها)** والشاهد هو هو.

(١) إشارة إلى خلاف الكسائي، وابن الأنباري، فعندهما يجوز «ماضرب إلا عمراً زيد» وحجتهما أن زيداً في ما ضرب إلا عمراً زيدٌ متقدم المعنى، وليس بمستثنى، وأن المراد «ماضرب زيدٌ إلا عمراً».

(٢) ويرد عليه «ضرب زيدٌ هنداً وغلامها عمراً» والأولى أن يقال: ضمير مفعوله. يقال: لايرد عليه فإنه لم يتصل بالفاعل فيه ضمير مفعول؛ إذ غلامها ليس بفاعل اصطلاحاً وإنما هو تابع للفاعل كما لا يخفى نعم، هو فاعل لغوي والمتبادر هو الفاعل الاصطلاحي، وهذا ظاهر. قال (نجم الدين): وكذا لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل نحو «ضرب زيداً الذي ضرب غلامه». (خالدي)

ولما كان ينعكس المعنى هنا لو قدم الفاعل منع تقديمه هنا ومع إلا، وإن كان لا ينعكس معها مهما بقي الفاعل بعد إلا(١) وأخر عنه المفعول، بل المعنى بحاله نحو «ماضرب إلا زيد عمراً» إلا أنا منعنا(٢) ذلك في إلا ليجري باب الحصر على سنن واحد، وهذا هو الصحيح(٣).

الثالث مما وجب فيه تأخير الفاعل قوله **(أو اتصل مفعوله)** أي: مفعول الفاعل **(وهو)** أي: الفاعل **(غير متصل)** نحو «ضربني زيد» فيجب تقديم المفعول؛ لأنه لا يجوز فصل الضمير إلا لأعذار ستأتي(٤) وليس هذا منها، وهذا إذا لم يكن الفاعل متصلاً، فإذا كان ضميراً متصلاً وجب تقديمه على ضمير المفعول نحو «زيداً ضربته» فيجب تقديم التاء على الهاء كما سبق، وجواب المسائل الثلاث(٥) كلها قول الشيخ: **(وجب تأخيره)** أي: تأخير الفاعل وتقديم المفعول كما قررنا للأسباب التي ذكرنا **(وقد)** هنا للتقليل(٦) إذا دخلت على المضارع إلا في كتاب الله تعالى فهي للتحقيق نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ﴾ [الأحزاب ـ ١٨].

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

---

(١) والياً.

(٢) وقد أجاز بعضهم إتيان الفاعل بعد إلا محتجاً بقول الشاعر:-

ما عاب إلا لئيم فعل ذي كرم   وما هجا قط إلا جبا بطلا

(٣) إشارة إلى خلاف الكسائي وابن الأنباري..

(٤) في قوله: ولا يسوغ المنفصل.

(٥) الرابع إذا أضيف المصدر إلى المفعول لئلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه نحو «أعجبني ضرب زيد عمرو».

(٦) ظاهر كلام السيد أنّ «قد» في قول الشيخ للتقليل فقط والذي عليه المحققون من النحاة، منهم (نجم الدين) أن قد للتحقيق مطلقاً سواء دخلت على ماضي أو على مضارع، إلا أنه قد ينضم إلى التحقيق في المضارع التقليل كقولنا: إن الكذوب قد يصدق. أي: يصدر منه الصدق حقيقة لكن على قلة. ومثله قول الشيخ. وقد ينضم إليه التكثير نحو قوله تعالى ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ﴾ [الأحزاب ـ ١٨] وقد لا ينضم إليه شيء كقوله تعالى ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٤٤]. (خالدي)

(**يحذف الفعل**) الرافع للفاعل (**لقيام**[١] **قرينة**[٢]) ولا يجوز الحذف إلا لقرينة تدل على المحذوف حالية أو مقالية فيحذف حينئذ حذفاً (**جوازاً في قولك زيد**[٣] **لمن قال: من قام**) ؟ فالقرينة المقالية سؤال السائل والفاعل زيد وتقدير الفعل قام، وحذف لدلالة سؤال السائل عليه، ومثل هذا قول الشاعر:

٢٥ - ألا هل أتى أمّ الحويرث مرسلي نعم خالد إن لم تعقه العوائق[٤]

---

(١) اللام بمعنى الوقت لا للعلة، وأن قيام القرينة شرط للحذف لا علة، بل العلة الإيجاز والاختصار أي: وقت حصول قرينة دالة على الحذف وتعيين المحذوف. (**غاية تحقيق**).

(٢) اعلم أنه لا يحذف شيء إلا لقيام قرينة سواء كان الحذف جائزاً أو واجباً، ولا بد في واجب الحذف مع القرينة من لفظ يسد مسد المحذوف أو يكون المحذوف، في مَثَل؛ لأن الأمثال لا تغير. . .

(٣) قوله: زيد لمن قال: «من قام» النحويون على أن زيداً فاعل لفعل محذوف مقدر، أي: قام زيد، واعتُرِض عليهم بأن السؤال جملة اسمية، فالأولى أن زيد مبتدأ خبره محذوف، أي: زيد قام؛ لأن المطابقة بين السؤال والجواب أمر مهم عندهم. والصواب أنه فاعل؛ لأن «من قام» جملة اسمية صورة، وفعلية حقيقة، وذلك لأن الاستفهام بالفعل أولى فكان الأصل أن يقال: «أقام زيد أم قام عمرو» إلى غير ذلك لكن لما تعذر هذا التطويل وضع لفظ «من» عاماً لتلك الذوات، وضمنت معنى كلمة الاستفهام فوجب تصديرها على الفعل فصارت الجملة الفعلية في صورة الاسمية لهذه الضرورة، فروعي في جواب المطابقة مع أصل السؤال تنبيهاً على ذلك، ويدل على ذلك التصريح بالجملة الفعلية في بعض الأجوبة كقوله تعالى: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا﴾ [يس: ٧٩] ولا يخالف هذه الرعاية إلا لنكتة كقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُحْيِيكُمْ﴾ [الجاثية: ٢٦]. (**شريف**) والنكتة الإهتمام بأمر الله تعالى. وفي (**الجامي**) إنما قدر حذف الفعل، ولم يقدر حذف الخبر؛ لأن تقدير حذف الخبر يوجب حذف الجملة، وتقدير الفعل يوجب حذف جزئها، والتقليل في الحذف أولى. (**منه**)

(٤) ينسب هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي.

(**اللغة**) «تعقه» عاقه عن كذا حبسه عنه وصرفه وبابه قال.

(**الإعراب**): «ألا» الهمزة للإستفتاح ولا نافية «هل» حرف استفهام «أتى» فعل ماض مبني على فتح مقدر. «أم الحويرث» أم مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وأم مضاف والحويرث مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «مرسلي» مرسل فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، ومرسل

أي: أتاها خالد فحذف الفعل لدلالة السؤال عليه ومثال القرينة الحالية نحو أن يكون قوم منتظرون لقدوم زيد فيراه أحدهم فيقول: زيد بمعنى، بمعنى قَدِم زيد (و) من الفعل المحذوف جوازاً لقيام قرينة مقدرة قول الشاعر(١) (ليبك) هذا فعل مغير الصيغة (يزيد) هذا قائم مقام الفاعل (ضارع) هو الذليل، وهذا فاعل لفعل محذوف جوازاً؛ لقيام قرينة مقالية؛ إذ هنا سؤال مقدر تقديره مَنْ يبكيه؟ فقال: ضارع أي: يبكيه ضارع (لخصومة) ومختبط هو السائل مما تطيح الطوائح.

مضاف والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه «نعم» حرف جواب «خالد» فاعل لفعل محذوف التقدير (أتاها خالد) «إن» حرف شرط جازم يجزم فعلين «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تعقه» فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وهو فعل الشرط، والهاء ضمير متصل، مبني على الضم في محل نصب مفعول به «العوائق» فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وجواب الشرط محذوف.

(الشاهد فيه) قوله: «نعم خالد» أي: نعم أتاها خالد، فحذف الفعل لدلالة السؤال عليه.

(١) والبيت هو:

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ومختبطٌ مما تطيح الطوائح

هذا البيت ينسب لأبي نهيك النهشلي [الحارث بن نهيك] وقيل: لأوس بن حجر، وعلى رواية لِيُبْكَ مغير الصيغة، أما من رواه لِيَبْكِ مبنياً للمعلوم فلا شاهد فيه.

الشاهد فيه: حذف عامل الفاعل لقرينة والتقدير يبكيك ضارع و(ضارع) فاعل لفعل محذوف أي: يبكيه ضارعٌ ثم حذف الفعل و(يزيد) نائب فاعل يبك المجزوم بلام الأمر.

(الإعراب): (ليبك) اللام لام الأمر (يبك) فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه حذف حرف العلة (يزيد) نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة (ضارعٌ) فاعل بفعل محذوف تقديره يبكيه ضارع (لخصومة) جار ومجرور متعلق بضارع (ومختبط) الواو عاطفة ومختبط معطوف على ضارع (مما) (من) حرف جر و(ما) اسم موصول أو مصدر مجرور بمن مبني على السكون في محل جر والجار والمجرور متعلق بمختبط (تطيح) فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة (الطوائح) فاعل مرفوع بالضمة، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

(و) قد يحذف فعل الفاعل (وجوباً في) ما كان بعد الفاعل فعل مفسر(١) للفعل المحذوف وثم قرينة تدل على المحذوف (مثل) قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة ـ ٦] فإن «أحد» فاعل لفعل محذوف، دلت عليه إن الشرطية؛ إذ لا تدخل إلا على الأفعال، وفسره استجارك(٢) المذكور وتقديره إن استجارك أحد من المشركين فأجره فحذف استجارك الأول لدلالة الثاني عليه ومثل قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: ٥] فأن المفتوحة المشددة وما دخلت عليه فاعل لفعل محذوف وجوباً، دلت عليه لو، وفسر بصبروا المتأخر؛ لأن معنى الآية ولو ثبت أنهم صبروا، أي: لو ثبت صبرهم، ومثل هذا قول حاتم الطائي: «لو ذات سوار(٣) لطمتني لكان أهون عليّ»، أي: لو لطمتني ذات سوار لكان أهون عليّ (وقد يحذفان معاً) أي: يحذف الفعل(٤) والفاعل جميعاً جوازاً لقيام قرينة (مثل: نعم لمن قال: أقام زيد؟) أي: نعم قام زيد، فيقدر المحذوف جملة فعلية؛ ليكون الجواب مطابقاً للسؤال.

---

(١) فيجب فيه الحذف؛ لئلا يجمع بين المفسِّر والمفسَّر، فإن قيل: فليكن الجمع بينهما كما في المفسر بأي: وإن وعطف البيان نحو «رأيت غضنفراً» أي: أسداً، ونحو قوله تعالى: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [الصافات: ١٠٤] ونحو «جاءني أبو الفضل زيد» قيل: ذلك تفسير المعنى، وهذا تفسير المحذوف فصح الجمع بين المفسِّر والمفسَّر. ولا يصح هنا؛ لأنه بالجمع لا يبقى المفسر محذوفاً، فلا يكون المفسَّر تفسيراً للمحذوف. (غاية)

(٢) إنما كان الحذف واجباً مع وجود المفسر الظاهر؛ لأن الغرض بهذا الظاهر تفسير مقدر، فلو أظهرته لم يحتج إلى مفسر؛ لأن الإبهام المحوج إلى التفسير؛ إنما كان لأجل التقدير، ومع الإظهار لا إبهام، والغرض في الإبهام ثم التفسير إجداء وقع في النفوس لذلك المبهم؛ لأن النفوس تتشوق إذا سمعت المبهم إلى العلم المقصود منه. (نجم الدين)

(٣) وهذا مثل للكريم وأصله أن حاتم الطائي أسر في بلاد غيره، فأمرته امرأة أن يفصد ناقة لها، وكانت عادة الجاهلية أكل الفصيدة في المخمصة فنحرها، فقيل له في ذلك: فقال: هذا فزده، فلطمته فقال: لو ذات سوار لطمتني لكان أهون عليّ أي: لو لطمتني من كانت كفواً لي. قيل: أنه ما يلبس السوار إلا الحرة، وأخذ من هذا إبدال الصاد بالزاي.

(٤) وأما حذف الفاعل وحده فلم يثبت إلا عند الكسائي. (نجم الدين) والله أعلم

[التنازع]

(وإذا تنازع الفعلان) ومشبها(١) الفعلين كاسم الفاعل، واسم المفعول فصاعداً ليدخل نحو قوله ﷺ: **(كما صليت وباركت وترحمت وتحننت على إبراهيم)** وقول الشاعر:

٢٦ - فكم دقت ورقت واسترقت   فضول الرزق أعناق الرجال(٢)

(ظاهراً) فصاعداً، قيل: أو مضمراً منفصلاً على رأي(٣) نحو «ما قام وقعد إلا أنا» فأما(٤) المتصل فلا تنازع فيه، لاستواء الفعلين في صحة الإضمار فيهما (بعدهما(٥)) إذ لو كان بعد الأول منهما وقبل الثاني كان معمولاً للأول وفي الثاني ضمير يعود إليه نحو «ضربني زيد وأكرمني» و«ضربت زيداً وأكرمته»؛ لأنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله، ولا يعمل ما بعد حرف العطف فيما قبله(٦) فإذا جمع الشروط (فقد يكون) التنازع (في الفاعلية) أو المفعولية لما لم يسم فاعله

---

(١) في خ/هـ: وشبه الفعلين.

(٢) اللغة: دقت: يقال: دق الشيء فاندق. رقت: الرق بالكسر من الملك وهو العبودية واسترقت: استرق مملوكه وأرقه وهو ضد أعتقه. فضول الرزق: الفَضل ضدّ النقص جمعه فُضول وضد النقص الزيادة.
(الإعراب): (فكم) كم خبرية في محل رفع مبتدأ (دقت) دق فعل ماض، والتاء للتأنيث (ورقت) الواو عاطفة (رق) فعل ماض والتاء للتأنيث (واستنزقت) الواو عاطفة (استرق) فعل ماض والتاء للتأنيث (فضول الرزق) فاعل تنازعه الثلاثة الأفعال، و(فضول) مضاف، والرزق مضاف إليه (أعناق الرجال) مفعول به تنازعه الثلاثة الأفعال و (أعناق) مضاف و(الرجال) مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر (كم) الخبرية.
(الشاهد فيه) حيث تنازع الأفعال «دقت ورقت واسترقت» الفاعل والمفعول.

(٣) في خ/هـ: في رأي: الكسائي.

(٤) في خ/هـ: زيادة الضمير.

(٥) قال (نجم الدين): لاحاجة إلى قوله: بعدهما؛ إذ قد يكون التنازع قبلهما إذا كان منصوباً نحو «زيداً ضربت وقتلت» و«إياه ضربت وأكرمت».

(٦) لأن المعمول إنما يقع حيث يقع عامله، فكما أن أكرمت لا يتقدم على الواو العاطفة فكذلك مفعوله الذي هو زيد.

(نحو«ضربني وأكرمني زيد») و«ضُرِب وأُكرِم زيد» وأقائم ومكرم زيد» هذا حيث(١) يقتضي كل واحد من الفعلين فاعلاً أو ما يقوم مقامه (وقد) يكون التنازع (في المفعولية مثل: ضربت وأكرمت زيداً) و ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾[الحاقة ـ ١٨] و«أنا مكرم ومفضل زيداً» (و) يكون التنازع (في الفاعلية والمفعولية) في حال كون العاملين (مختلفين(٢)) بحيث يقتضي الأول منهما الفاعل، والثاني المفعول نحو «ضربني وأكرمت زيداً» أو(٣) العكس نحو «ضربت وأكرمني زيدٌ» وحينئذ لا خلاف بين النحاة جميعاً أن الإعمال لأي الفعلين شئت جائز، وإنما اختلفوا في المختار، وقد بينه الشيخ بقوله: (ويختار البصريون(٤) اعمال) العامل (الثاني) لقربه وجواره؛ إذ القرب والجوار قد يعتبر مع فساد المعنى كقوله:

٢٧ - كأن ثبيرا في عرانين وبله   كبير أناس في بجادٍ مُزَمَّلِ(٥)

---

(١) في خ/هـ: فيما.

(٢) حال من الفعلين تقديره ويكون التنازع في الفاعلية عن الفعلين مختلفين ذكره ركن الدين، قال: ولا يصح أن يكون مختلفين حال من قوله: «في الفاعلية والمفعولية» لأمرين أحدهما: أنه قد علم أن الفاعلية والمفعولية مختلفين فلا حاجة إلى زيادة مختلفين. الثاني: أنه لو كان حالاً منهما لقال: مختلفتين، ويحتمل أنه أراد مختلفين؛ لئلا يتوهم نحو «ضرب ضرب» أن فيه تنازعاً، فإن ذلك تأكيد لا تنازع فيه، والمراد حصول الاختلاف في العمل وإن اتفق لفظ الفعلين فلا عبرة به نحو «ضربت وضربني زيد» ذكره (نجم الدين). (رصاص)

(٣) في خ/هـ: والعكس.

(٤) قال (نجم الدين): إنما اختار البصريون إعمال الثاني؛ لأنه أقرب الطالبين إلى المطلوب، فالأولى أن يستبد به دون الأبعد، وأيضاً لو أعملت الأول مع العطف في نحو «قام وقعد زيد» لفصلت بين العامل والمعمول بأجنبي بلا ضرورة، ولعطفت على شيء وقد بقي منه بقية وكلاهما خلاف الأصل.

(٥) هذا البيت ينسب لامرئ القيس.

اللغة: ثبير: جبل بمكة. عرانين: جمع عرنين معظم الأنف أو كله شبه به أول المطر لتقدمه عل الوجه واستعاره له وبله أي: مطر أي: كأن هذا الجبل ملفوف في بجاد أي: كساء مخطط حال نزول المطر عليه، أي: كأنه بين الجبال حال نزول المطر عليه كبير أناس ملفوف في بجاد أي: كساء.

فوصف البجاد بأنه مزمّل، والصفة في الحقيقة لكبير فأولى(١) وأحرى مع عدم الفساد؛ ولأن إعمال الثاني هو الوارد في كتاب الله العزيز وهو لا يأتي إلا على الفصيح كقوله تعالى ﴿هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَٰبِيَهْ﴾(٢) إذ لو أعمل هاؤم لأضمر المفعول في اقرأوا وقال: اقرأوه؛ إذ(٣) هذا هو المختار كما سيأتي وقول الشاعر:-

٢٨ - وكمتاً مدماة كأن متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب(٤)

فنصب لون باستشعرت، وقول الآخر:

الإعراب: (كأن) حرف تشبيه ونصب (ثبيراً) اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة (في عرانين) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال والعامل فيه (كأن) لما فيها من معنى الفعل: و(عرانين) مضاف و(وبل) مضاف إليه و(وبل) مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه (كبير) خبر (كأن) مرفوع بالضمة، و (كبير) مضاف و(أناس) مضاف إليه (في بجاد) جار ومجرور متعلق بمزمل، و(مزمل) صفة لكبير، وكان حقه الرفع ولكنه جر بالكسرة لأنه مجاور لبجاد.

(الشاهد فيه) حيث وصف البجاد بأنه مُزَمّل فجرّ مزمّل بالكسرة للمجاورة، والصفة في الحقيقة لكبير، وأراد المصنف أن يستشهد للبصريين لإعمال الثاني لقربه وجواره.

(١) في خ/ هـ: فأولى غير موجود.

(٢) في خ/ هـ: زيادة فأعمل: اقرأوا.

(٣) في خ/ هـ: وهذا.

(٤) البيت للطفيل الغنوي. (اللغة) (الكمت) السواد المخلوط بحمرة.

(المعنى) كأنه يصف خيلاً وأن ألوانها كمتٌ مشوبة بحمرة كأن عليها شعار ذهب والشعار ما يلي الجسد من الثياب والمذهب هاهنا من أسماء الذهب والمدماة الشديدة الحمرة.

الإعراب: (الواو) عاطفة (كمتاً) معطوف منصوب بالفتحة الظاهرة، أو يكون (كمتا) مفعول لفعل محذوف تقديره: امدح كمتاً (مدماة) صفة لكمتاً منصوب بالفتحة الظاهرة (كأن) حرف تشبيه ونصب (متونها) اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة و(متون) مضاف و(هاء) الغائب مضاف إليه (جرى) فعل ماض ولابد فيه من إضمار الفاعل لأنه عمدة ففاعله ضمير مستتر (فوق) ظرف مكان متعلق بالفعل جرى وفوق مضاف وهاء الغائبة مضاف إليه (واستشعرت) الواو عاطفة و(استشعرت) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر جوازاً يعود على الخيل (لون مذهب) لون مفعول به لاستشعرت ولون مضاف، ومذهب مضاف إليه.

(الشاهد فيه) إعمال الثاني «استشعرت» حيث نصب «لون» به وأضمر في «جرى» فاعلا، ولو أعمل الأول لرفع اللون به.

٢٩ – ولكن نصفاً لو سببتُ وسبني   بنو عبد شمس من مناف وهاشم[١]

فرفع بنو بسبني. وقول الآخر:

٣٠ – قضى كل ذي[٢] دين فوفى غريمه   وعزة ممطول مُعَنّى غريمها[٣]

---

[١] هذا البيت ينسب للفرزدق.
(المعنى) يقول: ليس من الانصاف أن أساب مقاعساً بآبائي؛ وذلك لضعفهم وشرفي، ولكن الإنصاف أن أسب أشراف قريش وتسبني، وبنو عبد شمس من أشراف قريش أبوهم عبد مناف بن قصي.
الإعراب: (ولكن) لكن حرف استدراك ونصب (نصفاً) اسم لكن منصوب بالفتحة الظاهرة (أو) حرف مصدري (سببت) فعل وفاعل والجملة من الفعل والفاعل في تأويل مصدر خبر لكن (وسبني) الواو عاطفة (سب) فعل ماض والنون نون الوقاية والياء ضمير المتكلم مفعول به (بنو عبد) (بنو) فاعل «سبني» وبنو مضاف و(عبد) مضاف إليه و(عبد) مضاف و(شمس) مضاف إليه (من مناف) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال (وهاشم) الواو عاطفة و(هاشم) معطوف على عبد شمس لأن عبد شمس وهاشم أخوان توأمان وأباهم عبد مناف.
(الشاهد فيه) حيث أعمل الثاني «سبني» فرفع «بنو»، ولو أعمل الأول لقال: وسبوني؛ لأن التقدير لو سببت بني عبد شمس وسبوني.

[٢] لقائل أن يقول: لا نسلم أن قضى ووفى تنازعا في غريمه؛ لأن التنازع إنما يكون إذا توجه العاملان لمعمول واحد، وقضى غير موجه إلى غريمه؛ إذ لا يقال: قضى غريمه بل دين غريمه أو حقه، ولو قدم المضاف ليكون التقدير حق غريمه لا يكون موفى موجهاً إليه؛ إذ لا يقال وفى حق غريمه، وإذا ثبت أنه لا تنازع فيكون مفعول قضى محذوفاً، والتقدير قضى كلُّ ذي دين دينَ غريمه فوفى غريمه.

[٣] هذا البيت ينسب لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثيِّر عزة.
(اللغة) **(ممطول)** اسم مفعول من قولهم: مطل المدين إذا سوف في قضاء الدين، ولم يؤده **(معنى)** اسم مفعول، من قولهم: عناه الأمر يعنيه بتضعيف عين الفعل، وهي النون: إذا شق عليه، وسبب له العناء.
(الإعراب) : قد اختلف في إعراب هذا البيت وسنعربه على الوجه الذي يتحقق به الاستشهاد هنا فنقول مستعينين بالمولى عز وجل: (قضى) فعل ماض (كل) فاعل و(كل) مضاف و(ذي) مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الخمسة و(ذي) مضاف و(دين) مضاف إليه (فوفى) الفاء عاطفة (وفى) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر تقديره هو و(غريمه) تنازع فيه الفعلان (قضا ووفى) فعمل فيه الفعل الأقرب وهو (وفى)

فنصب غريمه بوفى وغير ذلك من الآيات والأبيات.

(ويختار الكوفيون) اعمال العامل **(الأول[١])** لسبقه وتقدمه؛ إذ قد اعتبرته العرب في قولهم ثلاث من البط ذكور، وثلاثة ذكور من البط، فالبط مؤنث ولفظ ذكور جمع ذكر، وهو مذكر فحيث يسبق[٢] ذكر البط يحذفون الهاء من ثلاثة، ويقولون: ثلاث من البط ذكور؛ لأن هذه قاعدة أسماء العدد حذف الهاء من ثلاثة إلى عشرة حيث المعدود مؤنث، وحيث يسبق لفظ الذكور على البط يثبتون الهاء في ثلاث، كما إذا كان المعدود مذكراً وسيأتي؛ ولأن إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر.

والجواب عن الأول أنه إنما فُعِل ذلك للقرب والجوار وذلك ظاهر، وعلى[٣] الثاني أنه إذا جاز الإضمار قبل الذكر على شريطة التفسير في ضمير الشأن كما يأتي جاز هنا.

(فإن أعملت الثاني) أي: العامل الثاني على رأي: البصريين وكان الأول يقتضي فاعلًا أو اسم مالم يُسَمَّ فاعله، والثاني مفعولًا أو فاعلًا أو اسم مالم يُسَمَّ فاعله **(أضمر الفاعل)** أو اسم مالم يسم فاعله **(في)** العامل **(الأول على وفق)** الاسم **(الظاهر)** الذي هو معمول للعامل الثاني، فإن كان مفرداً مذكراً فالضمير كذلك،

(وعزة) الواو واو الحال (عزة) مبتدأ (ممطول) خبر المبتدأ (معنى) خبر ثان (غريمها) نائب فاعل تنازعه كل من العاملين وهما (ممطول ومعنى) و(غريم) مضاف و(هاء) الغائب مضاف إليه والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال.

(الشاهد فيه) حيث إعمل الثاني «وفى» فنصب «غريمه» وفيه شاهد آخر لم يذكره المؤلف وهو قوله: «ممطول معنى غريمها» حيث تنازع عاملان اسمان وهما قوله: «ممطول ومعنى» معمولاً واحداً وهوقوله: «غريمها»، وقد يقول البعض أنه لا شاهد هنا على أن يقول: إن غريمها مبتدأ، وممطول ومُعَنّى خبران، أو ممطول خبر ومُعَنّى صفة له، أو حال من ضميره.

(١) ومما استدل به المنصور بالله عليه السلام على أن إعمال الأول أولى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١]فأعاد الضمير إلى التجارة للتقدم.

(٢) في خ/هـ: سبق.

(٣) في خ/هـ: وعن.

وإن كان مؤنثاً فالضمير كذلك، وإن كان مثنى أو مجموعاً مذكراً أو مؤنثاً فالضمير كذلك(١) على وفقه؛ لأنه المفسِّر للضمير، ولا يختلف المفسر والمفسَّر.

مثال حيث الأول يقتضي فاعلًا والثاني مفعولًا نحو «ضربني وأكرمت زيداً» «ضربتني وأكرمت هنداً» «ضرباني وأكرمت الزيدَينِ» «ضربتاني وأكرمت الهندين» «ضربوني وأكرمت الزيدِينَ» «ضربنني وأكرمت الهندات»، وحيث الأول يقتضي مفعول مالم يسم فاعله والثاني مفعولًا «ضُرِب وأكرمت زيداً» «ضُرِبت وأكرمت هنداً» «ضُرِبا وأكرَمْتُ الزيدين» «ضُرِبتاوأكرمت الهندين» «ضُرِبوا وأكرمت الزيدين» «ضُرِبْن وأكرمت الهندات» وحيث كل واحد يقتضي فاعلًا «ضَربني وأكرمني زيد» «ضرباني وأكرماني الزيدان»... الخ قال الشاعر:

٣١ - جفوني ولم أجف الأخلاء إنني بغير جميل من خليلي مُهْمَلُ(٢)

---

(١) في نسخة (هـ) «كذلك» غير موجودة.

(٢) لم أقف لهذا البيت على نسبة لقائل معين.

(اللغة) (جفوني) جفا ماض من الجفاء، والجفاء: أن تفعل بغيره ما يسؤه، أو أن تترك مودته، تقول: جفاه يجفوه جفاءة وجفوة (الأخلاء) جمع خليل، وه كالصديق وزنا ومعنى (جميل) هو الأمر الحسن الذي تملك عاقبته، وتحسن آخرته (مهمل) اسم فاعل، فعله أهمل فلان الأمر الفلاني إذا لم يعبأ به، لم يعطه شيئا من عنايته، ولم يلق إليه باله.

(الإعراب) : (جفوني((جفا) فعل ماض وواو الجماعة التي تعود إلى قوله: الأخلاء الآتي فاعل مبني على السكون في محل رفع فاعل والنون للوقاية والياء ضمير المتكلم مفعول به (ولم) الواو عاطفة لم حرف نفي وجزم وقلب (أجف) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا (الأخلاء) مفعول به منصوب (إن) حرف توكيد ونصب والنون للوقاية والياء ضمير المتكلم اسم (إن) (لغير) جار ومجرور متعلق بقوله: مهمل الآتي و(غير) مضاف و(جميل) مضاف إليه (من) حرف جر (خليلي) اسم مجرور بمن وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة و(خليل) مضاف وياء المتكلم مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لجميل و(مهمل) خبر (إن) مرفوع بالضمة الظاهرة.

(الشاهد فيه) قوله: «جفوني ولم أجف الإخلاء» حيث أعمل العامل الثاني وهو قوله: «لم أجف» في المعمول المتأخر وهو قوله: «الأخلاء»، ولما كان «جفا» العامل الأول يحتاج إلى مرفوع أضمر فيه الفاعل، وقد أشار إليه المصنف.

فنصب الأخلاء بأجف ولو أعمل الأول وهو جفوني لرفع الأخلاء وحذف الضمير من جفوني، فلما أعمل الثاني أضمر الفاعل في الأول (دون الحذف) لضمير الفاعل من الأول فلا يجوز؛ لأنه عمدة لا يتم الكلام إلا به (خلافاً[١] للكسائي) فقال: إذا كان الأول يقتضي فاعلًا أو ما يقوم مقامه لم يجز[٢] الإضمار فيه، وإعمال الثاني؛ لأنه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر ولكن يعمل الأول وإلا حذف ضمير الفاعل منه مع إعمال الثاني. وجوابنا على الكسائي أنه لا يجوز حذف

---

(١) قوله: خلافاً للكسائي. . . الخ فإن قيل: قد جاء حذف الفاعل لدون سد شيء مسده نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] حيث حذف بهم، وهو فاعل عند سيبويه ونحو «ماقام وقعد إلا أنا» في الأول وهو الفاعل ونحو «اضربِنّ» حيث حذف الفاعل وهو الياء ونحو «اكرموا القوم» حيث حذف الفاعل وهو الواولفظاً لا لتقاء الساكنين وإن ثبت خطأ؛ لئلا يلتبس الجمع بالواحد ونحو قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤] حيث حذف فاعل المصدر، قلت: إن المصدر ضعيف في العمل لا يجب فيه وجود الفاعل كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ فيكون من باب عدم الفاعل لعدم الإقتضاء في الجوامد لا من باب حذف الفاعل، والأمثلة السابقة من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسياً منسيا. (غاية) وفيه أن المحذوف في باب التنازع لو كان كذلك لزم أن يكون المتعدي مثل: «ضربت وأكرمت زيداً» منزلًا منزلة اللازم فلم يكن من باب التنازع لعدم اقتضاء المفعول ولزم وجود الفعل بلا فاعل في نحو «ماضرب وأكرم إلا زيد» فالأقرب أن يعتذر في البواقي إما عن مثل «ما قام وقعد إلا أنا» فإنه في صورة المستثنى ومن تزيا بزي قوم فهومنهم، وإما عن نحو ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾؛ فلأنه ليس مما ذهب إليه الجمهور ولأنه في زي المفعول بلزوم الجار وكون افعل في صورة يلزم استتار فاعله، وإما عن الآخرين؛ فلأن الضمة والكسرة بعض الواو والياء، فكأن الفاعل غير محذوف لسد الجزء مسد الكل.

قال الرضي في كلام الكسائي فحاله كما قيل:

فكنت كالساعي إلى مثعب   موايلًا من سبل الراعد

(٢) وهو ليس بجيد؛ لأنه قد ثبت في كلامهم الإضمار قبل الذكر ولم يثبت في كلامهم حذف الفاعل. (سعيدي) بل قد ثبت في ما قام وقعد إلا أنا» قال (نجم الدين): ويلزم البصريين أيضاً متابعةُ الكسائي في مذهبه؛ لأنهم يوافقونه في أنه من باب الحذف لا الإضمار. (نجم الدين)

الفاعل ويجوز إضماره قبل الذكر على شريطة التفسير، وقد فُسِّر بالاسم المتأخر؛ إذ قد(١) جاء مثل ذلك في ضمير الشأن ونعم وبئس وفي غيرهما كما سيأتي إن شاء الله تعالى، وحينئذ(٢) جاز إعمال الثاني مع اضمار الفاعل في الأول كما قررنا (خلافاً للفراء) فيما كان الأول يقتضي فاعلاً والثاني مفعولاً، فيقول: إما أُعمل الأول وإلا أُعمل الثاني وأُتِيَ بفاعل الأول ضميرٌ منفصلٍ متأخرٍ بعد الاسم ليعود الضمير إليه؛ لأن في كلام البصريين محذوراً وهو الإضمار قبل الذكر، وفي كلام الكسائي محذوراً أعظم منه، وهو حذف ضمير الفاعل فيقول (في مثل) هذا المثال (ضربني وضربت زيداً) هو«ضربتني وضربت هنداً هي» «ضربني وضربت الزيدَين هما» «ضربتني وضربت الهندين هما» «ضربني وضربت الزيدِين هم» «ضربتني وضربت الهندات هن» فأما إذا كان الفعلان يطلبان فاعلين معاً قال(٣) الفراء في مثل ذلك: يعمل الفعلان معاً(٤) في الاسم الظاهر نحو «ضربني وأكرمني زيد» «ضربتني وأكرمتني هند» «ضربني وأكرمني الزيدان» «ضربتني وأكرمتني الهندان» «ضربني وأكرمني الزيدون» «ضربنني وأكرمنني الهندات» هذه رواية الشيخ(٥) عنه.

(و) إذا أعملت الثاني على كلام البصريين وكان الأول يطلب مفعولاً نحو «ضربت وضربني زيد»... إلى آخر الصور، و«ضربت وأكرمت زيداً» (حذفت(٦)

---

(١) في خ/هـ: «قد» غير موجودة.

(٢) ولا يخفى عليك أن معنى قوله: وجاز على مافي الأمالي هو جواز كل واحد من إضمار الفاعل كما هو المذهب المختار، وحذفه كما هو مذهب الكسائي. (سعيدي) وقوله: خلافاً للفراء أي: في الوجهين.

(٣) في خ/هـ: فإن.

(٤) لأنهما ينصبًا عليه انصبابة واحدة.

(٥) ذكر في (النجم الثاقب) أن الشيخ روي عنه عدم جواز إعمال الثاني وظاهره الاطلاق قال: فأما اعمل الأول وإلا أخرجناه عن باب التنازع بأن يقول: ضربني زيد وضربت زيداً وذكر في (النجم الثاقب) أيضاً أن السيدين أبا القاسم و(نجم الدين) حكيا عن الفراء الإضمار بعد الظاهر مطلقاً، وما ذكره مؤلف الحاشية عن الشيخ جعله في النجم حكاية ابن مالك عن الفراء. (سيدنا أحمد حابس)

(٦) في خ/هـ: زيادة ضمير.

المفعول) من الأول ولا تضمره فلا تقل(١) «ضربته وضربني زيد»؛ لأن المفعول فضلة فلا ملجئ لاضماره قبل الذكر بخلاف الفاعل كما سبق فإنك تضمره؛ لأنه عمدة كما قررنا فلا يجوز(٢) حذفه، وقد ورد أضمار المفعول في قول الشاعر:

٣٢ - إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب   جهاراً فكن في الغيب أحفظ للود(٣)

فأضمر في ترضيه مع اعمال الثاني وهو يرضيك وهو قليل فلا(٤) يعتد به؛ إذ الأرجح عدم إضمار المفعول كما ذكرنا فيحذف (إن استغنى(٥) عنه) أي: عن

---

(١) في خ/هـ: فلا تقول.

(٢) في خ/هـ: فلا يجوز حذفه مقدم على فإنك تضمره.

(٣) لم ينسب هذا البيت لقائل معين.
(اللغة) «جهاراً» بزنة كتاب أي: عياناً ومشاهدة وتقول: رأيته جهراً وجهاراً(و) كلمت فلانا جهراً وجهاراً(كل ذلك في معنى العلن.
(المعنى) إذا كانت بينك وبين أحد صداقة وكان كل واحد منكما يعمل في العلن على إرضاء صاحبه متمسكا بأواصر هذه المحبة في حال غيبة صديقه عنه.
(الإعراب): «إذا» ظرف زمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبني على السكون في محل نصب «كنت» كان فعل ماضٍ ناقص والتاء ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع اسم كان «ترضيه» ترضي فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت والهاء ضمير متصل مبني على الكسر في محل نصب مفعول به، والجملة في محل نصب خبر كان، وجملة كان ومعموليها في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي جملة الشرط و«يرضيك» الواو حرف عطف ويرضي فعل مضارع والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به «صاحب» فاعل يرضي مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والجملة في محل نصب معطوفة على جملة ترضيه «جهاراً» منصوب على الظرفية تنازعه كل من الفعلين السابقين «فكن» الفاء رابطة لجواب الشرط وكن فعل أمر ناقص واسمه ضمير مستتر تقديره أنت «في الغيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال «أحفظ» خبر كان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره «للود» جار ومجرور متعلق بأحفظ.
(الشاهد فيه) قد بينه المصنف فلا فائدة للتكرار.

(٤) في خ/هـ: ولا.

(٥) وذلك فيما كان مفعولاً واحداً أو ثانياً من باب أعطيت مثل «ضربت وضربني زيد» «ضربت وأكرمت زيداً» و«أعطاني وأعطيت زيداً درهماً» وليس من باب علمت.

المفعول كما ذكرنا **(وإلا)** يستغني عنه **(أظهرت)** المفعول ولم(١) تضمره ولم تحذفه وذلك في باب حسب وأخواتها نحو **(حسبني منطلقاً وحسبت زيداً منطلقاً)** «حسباني منطلقاً وحسبت الزيدين منطلقين» «حسبوني منطلقاً وحسبت الزيدين منطلقين» «حسَبَتْني(٢) منطلقاً وحسبت هنداً منطلقة» «حسبتاني منطلقاً وحسبت الهندين منطلقتين» «حسبنني منطلقاً وحسبت الهندات منطلقات» فلا يجوز حذف المفعول(٣) الثاني من الفعل الأول فلا يقال «حسبني وحسبت زيداً منطلقاً»؛ وذلك لأنه في الأصل خبر، والمفعول الأول مبتدأ، ولا يجوز حذف خبر المبتدأ إلا لقرينة ولا قرينة هنا ولا يجوز(٤) إضماره فلا تقول: «حسبني إياه وحسبت زيداً منطلقاً»؛ لأن أضمار المفعول قبل الذكر لا يجوز كما قررنا(٥) **(وإن أعملت الأول)** على اختيار الكوفيين **(أضمرت الفاعل)** في العامل الثاني وفاقاً(٦) حيث كان الثاني يطلب فاعلاً ولا فرق بين أن يقتضي الأول فاعلاً أو مفعولاً تقول: «ضربت وأكرمني زيداً» «ضربت وأكرماني الزيدين» و«ضربت وأكرمت الزيدين» إلى آخره

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

---

(١) في خ/هـ: ولا تضمره.

(٢) فإن قيل: إن أحدهما مذكر والآخر مؤنث فكيف التنازع؟. أجيب بأن التنازع حصل في الصفة التي هي الانطلاق لا بالنظر إلى تذكير وتأنيث.

(٣) أقول: الضابط أنه لا فائدة في التقييد بالمفعول الثاني فإنه لو وقع التنازع في المفعول الأول لكان الحكم كذلك كقولك «حسبت قاعداً وحسبت زيداً قائماً» فإنك إذا أعملت الثاني يجب الإظهار في الأول؛ لأنه لا يجوز الحذف في الأول ولا الإضمار لعين ما ذكره في المفعول الثاني. **(سعد الدين)** أقول: التقييد بالمفعول الثاني يحتاج إليه؛ لأن التقييد به باعتبار المثال والتنازع فيه في المفعول الثاني ولا وجه لهذا القول.

(٤) إذا لم يجز حذفه فليجز إضماره قبل الذكر، وهي امتناع جواز حذفه، قلنا: يمتنع الإضمار قبل الذكر في مطلق المفعول. فإن قيل: فليجز الإضمار بعد الذكر كما هو مذهب الفراء في «ضربني وأكرمت زيداً هو» فتقول هاهنا: «حسبني وحسبت زيداً قائماً إياه» لما ذكره السيرافي. والجواب أن الفصل بين المبتدأ والخبر بالأجنبي قبيح، ولا سيما إذا صارا في تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونهما مفعولاً واحداً حقيقياً لعلمت وبابه. **(نجم الدين)**

(٥) في خ/هـ: كما قُرِّرَ.

(٦) بين البصريين والكوفيين، وبين الفراء والكسائي.

«ضربني وأكرمني زيد» «ضربني وأكرماني الزيدان» «ضربني وأكرموني الزيدون» إلى آخره ولا إضمار هنا قبل الذكر؛ لأن الضمير الذي في العامل الثاني يعود إلى الاسم الظاهر الذي هو معمول العامل الأول، والأصل فيه أن يلي عامله فكأنه مقدم على العامل الثاني فيعود الضمير من العامل الثاني إلى ذلك المعمول ومن هذا قول الشاعر: -

٣٣ - إن الفرزدق صخرة عادية   طالت فليس تنالها الأوعالا(١)

فأعمل طالت، ونصب به الأوعالا كما ترى، وأضمر فاعل تنالها ومفعوله فيه.

(و) كذلك إذا أعملت الأول وكان الثاني يقتضي مفعولًا أضمرته فيه أيضاً وسواء كان الأول يقتضي فاعلًا(٢) أو مفعولًا مثاله «ضربني وأكرمته زيد» «ضربني وأكرمتهما الزيدان».. الخ(٣) «ضربت وأكرمته زيداً» و«ضربت وأكرمتهما الزيدين».. الخ والوجه أنه لا موجب لحذفه؛ إذ لا إضمار قبل الذكر كما قررنا فحينئذ يضمر (المفعول) في العامل الثاني (على المختار(٤)) ومنه قول الشاعر:

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

---

(١) البيت للباج الزنجي
(اللغة) «العادية» القديمة يصفها بالشدة والصلابة. «الأوعال» الجبال الصغار واحدها وعل، ويروى فلا تطيعه الأوعالا، فيكون المراد بالأوعال الحيوان المعروف.
(الإعراب): (إن) حرف توكيد ونصب (الفرزدق) اسمه منصوب بالفتحة الظاهرة (صخرة) خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (عادية) صفة لصخرة (طالت) طال فعل ماض والتاء للتأنيث وفاعله ضمير مستتر جوازاً والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع صفة لصخرة (وليس) ليس فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر (تنالها) تنال فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر والهاء ضمير متصل مفعول به والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس (الأوعالا) مفعول به لطالت. (الشاهد فيه) قد بينه المصنف.

(٢) أو اسم مالم يسم فاعله.

(٣) «ضرب وأكرمته زيد» ضُرِبَ وأكرمتهما الزيدان».. الخ.

(٤) وجه الاختيار أن الثاني أقرب الطالبين إلى المطلوب فالأول إن لم يحض بمطلوبه مع الإمكان أن يشتغل بما يقوم مقامه ويخلفه حتى يترك ذلك المطلوب للأبعد الذي حقه أن لا يعمل مع وجود الأقرب، وحتى يظن بسبب عدم تأثيره فيه مع القرب أنه ليس مطلوبه، وأنه موجه إلى غيره، ويجوز الحذف؛ لأنه فضلة. (نجم الدين)

٣٤ - أساء ولم أجزه عامر فعاد لحلمي به محسناً(١)

وقول الآخر:

٣٥ - إذا هي لم تستك بعود أراكة تُنَخُّل فاستاكت به عود أسحل(٢)

وقد جاء حذفه خلاف المختار في قول الشاعر:

٣٦ - يرنو إليَّ وأرنو من أصادقه في النائبات فأرضيه ويرضيني(٣)

---

(١) لم أطلع على قائله في المصادر التي بين يدي.
(اللغة) «أساء» من الإساءة، وهو فعل مايكره صاحبك «جزى» جزاه بما صنع يجزيه جزاء بمعنى المكافأة على الشيء «عاد» بمعنى رجع.
(المعنى) أنه عامله معاملة حسنة مقابل اساءته.
(الإعراب): (أساء) فعل ماض مبني على الفتح وفاعله عامرٌ الآتي، (الواو) عاطفة (لم) حرف نفي وجزم وقلب (أجزه) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا) والهاء ضمير الغائب مفعول به الفاء عاطفة (عاد) فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر واسمه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو (لحلمي) جار ومجرور متعلق بمحسن و(حلم) مضاف والياء مضاف إليه (به) جار ومجرور متعلق بحلم (محسناً) خبر عاد منصوب بالفتحة الظاهرة.
(الشاهد فيه) حيث أعمل الأول على اختيار الكوفيين وأضمر المفعول في قوله: «ولم أجزه»

(٢) القائل عمرو بن أبي ربيعة، يصف امرأة تستعمل سواك الأراك.
(اللغة) «تنخل» أي: اختير «الإسحل» شجر يشبه الأثل يستاك به ينبت بالحجاز.
(الإعراب): (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه (هي) فاعل بفعل يفسره ما بعده تقديره إذا لم تستك هي لم تستك (لم) حرف نفي وجزم وقلب (تستك) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وفاعله ضمير مستتر جوازاً (بعود) جار ومجرور متعلق بالفعل تستك وجملة تستك لا محل لها مفسرة و(عود) مضاف (اراكة) مضاف إليه والجملة من الفعل المحذوف والفاعل في محل جر بإضافة (إذا) إليها (تنخل) فعل ماض وهو مع نائب الفاعل الآتي في محل جر صفة لعود (فاستاكت) الفاء عاطفة استاك فعل ماضٍ والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر جوازاً (به) جار ومجرور متعلق باستاكت (عودُ) نائب فاعل للفعل تنخل وعود مضاف (اسحل) مضاف إليه.
(الشاهد فيه) رفع عود أسحل بالفعل الأول والتقدير تُنُخِّل عو إسحل فاستاكت به ولو أعمل الثاني لقال تُنُخِّل فاستاكت بعود اسحل.

(٣) (اللغة) «رنا» إليه أدام النظر وبابه سما فهو رانٍ. «النائبات» واحدها نائبة المصيبة.

أي: وأرنو إليه (إلا أن يمنع) من إضمار المفعول(١) (مانع فتظهر) وذلك في باب حسبت وأخواتها حيث كان فعل الفاعل الأول مثنى أو مجموعاً مطلقاً أو مفرداً مؤنثاً، ومفعولاه مفردين مذكرين، وفاعل الفعل الثاني مفرداً، ومفعولاه مثنيين(٢) نحو «حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً(٣)» فالياء في حسبني مفعوله الأول وفاعله الزيدان ومفعوله الثاني منطلقاً، وفي حسبتهما فاعله ومفعوله الأول ومفعوله الثاني منطلقين، فلا يجوز في منطلقين هذا حذفه؛ لأنه خبر في الأصل، ولا يجوز حذفه إلا لقرينة، ولا يجوز إضماره؛ لأنك إن أضمرته مثنى كما كان حال إظهاره يطابق المفعول الأول(٤) خالف المفعول الثاني من الفعل الأول المفسر لهذا المضمر، فيكون المثال «حسبني وحسبتهما إياهما الزيدان منطلقاً» فخالف منطلقاً هذا، وهو مفسره، والمفسَّر لا يخالف المفسِّر، وإن أضمرته مفرداً ليطابق المفسِّر

(الإعراب): (يرنو) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل (إلى) جار ومجرور متعلق بيرنو (وأرنو) الواو عاطفة و«أرنو» معطوف على يرنو وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا (من) اسم موصول فاعل يرنو المتقدم مبني على السكون في محل رفع فاعل (أصادقه) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر وجوباً والهاء ضمير الغائب مفعول به والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة موصول (في النائبات) جار ومجرور متعلق بيرنو (فأرضيه) الفاء عاطفة أرضي فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا والهاء مفعول به (ويرضيني) الواو عاطفة يرضي فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر جوازاً والنون للوقاية والياء مفعول به.

(الشاهد فيه) حيث حذف الجار والمجرور من الفعل الثاني وهو أرنو، ولو أعمل الثاني لقال أرنو إلى من أصادقه؛ لأن أرنو لا يتعدى بنفسه بل بواسطة حرف الجر.

(١) وكذلك الحذف.

(٢) في خ/ هـ: زيادة «أو مجموعان أو مفرد ومؤنث».

(٣) فإن قيل: التنازع إنما يكون حيث يصلح أن يكون الظاهر لكل واحد من الفعلين، والظاهر في هذا المثال لا يصلح للثاني؛ لأنه مفرد ومفعوله الأول مثنى فلا يتحقق التنازع. وأجيب: بأنهما تنازعا في القدر المشترك بين المفرد والمثنى والمجموع والقدر المشترك بينهما غيره قطعاً فلما أعمل الأول أفرد. (سعيدي)

(٤) في خ/ هـ: زيادة من الفعل الثاني.

خالف حاله(١) الأول والذي يعود إليه(٢) وهو الزيدان فما بقي إلا إظهاره وقس على هذا كل ما لم يتطابق فيه المفسّر والمفسَّر والمعود إليه(٣) فأما مع المطابقة كفي حالة إفراد الجميع وتذكيرها نحو «حسبني وحسبته إياه زيد منطلقاً(٤) فتضمره إن شئت(٥) وتظهره إن شئت(٦) فتقول: «حسبني وحسبته منطلقاً زيد منطلقاً» وقس على هذا ففيه كفاية لمن له من ربه بعض هداية. **(وقول امرئ القيس:**

٣٧ - ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة   كفاني ولم أطلب قليل من المال(٧)

---

(١) في حاشية الهندي وهو إن أضمر مفرداً خالف المفعول الأو... الخ. فينظر ما أراد بقوله: خالف حاله الأول.

لانظر؛ لأنك إذا قلت: حسبني وحسبتهما إياه الزيدان منطلقاً، يعني بإفراد الضمير ليطابق منطلقاً الآخر المفسّر خالف إياه حاله الأول، وهو لفظة هما من حسبتهما، وهو خبر له. فتأمل.

(٢) عبارة **(الجامي)** ولو أضمر مفرداً خالف المفعول الأول.: وهي أولى من عبارة السيد فتأمل.

(٣) الحاصل أن المفعول الأول المتصل بالفعل الأول وهو الياء له ست حالات، والمفعول الأول للفعل الثاني وهو له ست حالات، ويحصل إذا ضربت ستة في ستة ستة وثلاثون فالمطابقة في ستة إذا كان المفعول الأول للفعل الأول مفرداً، وفاعله مفرداً أو مثنيين مذكرين، أو مؤنثين، أو مفردين مؤنثين، أو مجموعين مذكرين، أو مؤنثين، والمخالفة في ثلاثين صورة.

(٤) فلا يلزم الإظهار. وفي » الخالدي «ما معناه أنه يجب الإظهار في صورة المطابقة طرداً للباب. والله أعلم وأحكم..

(٥) فاجعله من باب التنازع.. في نسخة (ي) زيادة كما بينا.

(٦) إخراجه من باب التنازع ولا يجوز الحذف لذكر المفعول الأول..

(٧) القائل: امرئ القيس.

(الإعراب): (لو) حرف امتناع لامتناع (أن) حرف توكيد ونصب (ما) مصدرية (أسعى) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا وما المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر اسم أن (لأدنى) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل لفعل محذوف وتقدير الكلام لو ثبت كون سعي لأدنى الخ وأدنى مضاف و(معيشة) مضاف إليه (كفاني) كفا فعل ماض والنون للوقاية والياء ضمير المتكلم مبني على

هذا البيت من أعظم حجج الكوفيين على البصريين(١)؛ لأن الشاعر فصيح وقد أعمل الأول وهو كفاني فرفع به قليل مع ارتكاب خلاف(٢) المختار وهو حذف ضمير المفعول من الثاني فلم يقل أطلبه مع عدم الضرورة الملجئة له إلى اعمال الأول؛ إذ لو أعمل الثاني ونصب قليلًا لم ينكسر البيت، فما فعل ذلك إلا وإعمال الأول هو المختار ؟ فأجاب الشيخ في(٣) هذا بأن قال: (ليس) هذا البيت (منه) أي: من باب التنازع (لفساد المعنى) لوجعلناه تنازعاً، وبيان ذلك أن لو معناها امتناع الشيء لامتناع غيره فإذا وجد في سياقها وسياق جوابها في اللفظ مثبت فهو في المعنى منفي نحو «لوجئتني لأكرمتك» معناه لكن لم تجئني فلم

السكون في محل نصب مفعول به (ولم) الواو عاطفة لم حرف نفي وجزم وقلب (أطلب) فعل مضارع مجزوم وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (قليلٌ) فاعل كفاني (من المال) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقليل.

(الشاهد فيه) قد بينه المصنف بياناً شافياً للمراد.

(١) في خ/هـ: «على البصريين» غير موجود.

(٢) ولو أعمل الثاني لم يلزمه ارتكاب أمر محذور. (سعيدي). وأجاب الإمام المهدي عن الكوفيين بأن هذا البيت من باب «نعم العبد صهيب لولم يخف الله لم يعصه» مما يكون نفي المنفي مع نقيض المقدم أولى من نفيه مع المقدم، فيكون انتفاء الطلب الموجه إلى قليل من المال مع نفي السعي لأدنى معيشة أولى من انتفائه مع ثبوت السعي لأدنى معيشة، فيكون من باب التنازع ولا فساد فيه. وأجاب الفارسي عن الكوفيين بأن الواو للحال في قوله: «ولم أطلب» لا العاطفة فلم يثبت الطلب فلا تناقض حينئذ. ورد المصنف هذا الجواب بأن الواو الحالية أصلها العاطفة. (خالدي) ورد جواب المهدي بأنا منازعون له في كلامه فلا نسلم له ذلك، والمتنازع فيه لا يكون حجة.

اعلم أنه قد يتنازع الفعلان المتعديان إلى ثلاثة خلافاً للجرمي، وذلك لعدم السماع نحو «أعلمت وأعلمني زيد عمراً قائماً» على إعمال الثاني وحذف مفاعيل الأول و«اعلمني واعلمته إياه إياه زيد عمراً قائماً» على إعمال الأول وإضماره مفاعيل الثاني والأولى أن يقال: وأعلمته ذلك» قصداً للاختصار؛ إذ مفعول أعلمت وهو ذلك مضمونه مضمون المفعولين.

(نجم الدين معنى)

(٣) في خ/هـ: «في»(غير موجودة.

أكرمك، وإن وجد في سياقها وسياق جوابها في اللفظ منفي كان في المعنى مثبتاً نحو «لو لم تجئني لم أكرمك» معناه لكن جئتني فأكرمتك، وإن اختلف الذي في سياقها وسياق جوابها نفياً وإثباتاً، كما في البيت، فالذي في سياقها مثبت، وهو قوله: «ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني قليل». والذي في سياق جوابها منفي وهو قوله: «ولم أطلب» فيقدر المثبت منفياً والمنفي مثبتاً، فيكون(١) تقديره: ماسعيت لأدنى معيشة، ولا كفاني قليل، وطلبت القليل وهذه مناقضة ظاهرة، كونه ماسعى لأدنى معيشة، وطلب القليل؛ إذ من طلب القليل فقد سعى لأدنى معيشة، فما بقي إلا أن يقدر أن كفاني موجه إلى قوله: «قليل» وأطلب موجه إلى مفعول محذوف تقديره: وطلبت المجد والرفعة، ويدل على أن هذا مقصده(٢) قوله في البيت الذي بعد هذا:

٣٨ - ولكن ما أسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي(٣)

فحينئذ يخرج من باب التنازع؛ إذ من شرطه أن يتوجه العاملان إلى معمول واحد.

---

(١) في خ/هـ: (فيكون) غير موجودة.

(٢) في خ/هـ: مقصودة.

(٣) (اللغة (المجد) الكرم (مؤثل) التأثل: اتخاذ أصل مال.

(الإعراب): (ولكن) لكن حرف استدراك ونصب و(ما) مصدرية (أسعى) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا والجملة من ما ومدخولها في تأويل مصدر اسم لكن أي: ولكنّ سعيي (لمجد) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لكن (مؤثل) صفة لمجد وصفة المجرور مجرور (وقد) الواو حرف عطف، «قد» حرف تقريب (يدرك) فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة (المجد) مفعول به مقدم (المؤثل) صفة للمجد وصفة المنصوب منصوب (أمثالي) فاعل يدرك مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل الياء وأمثال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه.

هذا البيت شاهد على تقدير مفعول أطلب، كما بينه المصنف.

[مفعول(١) مالم يُسَمَّ فاعله]

هذا من جملة المرفوعات وقد أخرجه من حد(٢) الفاعل فأفرد بالذكر وحقيقته (هو كل مفعول حذف فاعله وأُقيم هو) أي: المفعول (مقامه) أي: مقام الفاعل في إسناد الفعل إليه ورفعه به، وذلك يفعل لأغراض(٣) إما لتعظيم الفاعل كـ «قطع اللصُّ» ولا يذكر الإمام تعظيماً له، أو لتحقير الفاعل نحو «قُتِل عليٌّ عليه السلام» ولا يذكر(٤) ابن ملجم لعنه الله تعالى و«قُتِلَ عمر» ولا يذكر أبا لؤلؤة تحقيراً للفاعل، أو للخوف من الفاعل نحو «قُتِل سعيدُ بن جبير» ولا يذكر الحجاج خوفاً منه، أو للخوف عليه نحو «سُرِق المتاعُ» ولا يذكر السارق خوفاً عليه أن يعرف أو جهلًا به أو للإختصاركقوله تعالى ﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَٰهُمْ﴾ [الرحمن: ٤١](٥) أولتوافق القوافي كقول الشاعر:

٣٩ - وما المال والأهلون إلا وديعة   ولا بد يوماً أن ترد الودائع(٦)

---

(١) أي: فاعل ذلك المفعول وإنما أضيف إلى المفعول لملابسة كونه فاعلًا لفعل متعلق به.. (جامي).

- في (الرضي) أي: مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله. (منه) وقولهم: فعل مالم يسم فاعله أي: فعل المفعول الذي لم يسم فاعله أضيف الفعل إلى المفعول؛ لأنه صيغ له. (نجم الدين) وإنما لم يفصل عن الفاعل، ولم يقل: ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال: ومنها المبتدأ لشرط اتصاله بالفاعل حتى سماه فاعلاً. (جامي)

(٢) بقوله: على جهة قيامه به... الخ.

(٣) أي: عشرة.

(٤) في خ/ هـ: ولا تذكر.

(٥) تقدير الفاعل: يعرف الناس المجرمين، وحذف الفاعل، وهو (الناس) لقصد الاختصاص.

(٦) قبله قوله: -

وما المرء إلا كالشهاب وضوءه   يعود رماداً بعد إذ هو صادع
لكل امرئ أيا أم عمرو - وديعة   وتعرف مابين الرجال الطبايع
طبايع منها ناقص وزيادة   وهل تستوي في الراحتين الأصابع

(المعنى) جعل المال والأهلين كالوديعة، والوديعة لا بد من أن ترد في يوم من الأيام.

أو لإصلاح النظم كقوله:

٤٠ - و إذا شربت فإنني مستهلك   مالي وعرضي وافر لم يكلم(١)

أو لإيثار غرض السامع نحو «هُزِم عدوُّك» أو لتقويم السجع(٢) كقوله تعالى ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٖ تُجۡزَىٰٓ﴾ [الليل - ١٩] أو ليوافق المسبوق السابق(٣) نحو«من

الإعراب: ما نافية ملغاة مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة الواو عاطفة والأهلون معطوف على المال والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الواو والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد أداة استثناء ملغاة خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة الواو حرف عطف لا نافية للجنس بد اسمها مبني على الفتح في محل نصب ظرف زمان متعلق بترد مصدرية فعل مضارع منصوب بأن مبني للمجهول نائب فاعل وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن مقدرة أي: لابد من رد الودائع والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لا النافية.

(الشاهد فيه) قوله: «أن تُردَّ الودائع» حيث أتى بالفعل مبنيا للمجهول لأجل القافية.

(١) ينسب هذا البيت لعنترة.

(الإعراب): «وإذا» الواو حسب ما قبلها و إذا شرطية ظرفية لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه. «شربت» شرب فعل ماض مبني على السكون والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، وهو فعل الشرط في محل جر بإضافة إذا إليها «فإنني» الفاء رابطة لجواب الشرط وإن حرف ناسخ مشبه بالفعل، والنون للوقاية، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم إن «مستهلك» خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وجملة إنني مستهلك لا محل لها جواب الشرط «مالي») مال (مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، ومال مضاف والياء مضافة إليه مبني على السكون في محل جر «وعرضي» معطوف على مالي «وافر» خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يكلم» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وإنما حرك بالكسر لأجل الروي، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازا، تقديره هو، والجملة من الفعل ونائبه في محل رفع خبر ثان.

(الشاهد) في قوله: «لم يكلم» حيث أتى بالفعل مبنيا للمجهول لإصلاح النظم، والأصل لم يكلمه أحد، فحذف الفاعل، وأقام المفعول مقامه لإصلاح الشعر.

(٢) صوابه لتقويم الفواصل. (غاية) لحق الأدب في القرآن؛ إذ السجع في الأصل: هدير الحمام.

(٣) هذا أعم من أن يكون في النظم أو في غيره فلا حاجة إلى قوله: ليوافق القوافي...

طابت سريرته حمدت سيرته» أو غير ذلك من الأغراض(١) **(وشرطه)** أي: شرطه إقامة المفعول مقام الفاعل بعد حذفه **(أن تغير صيغة الفعل)** الماضي **(إلى فُعِلَ)** كضُرِبَ ودُحرِجَ وانطُلِقَ واستُخرِجَ وذلك بأن يضم أوله ويكسر ماقبل آخره ثلاثياً كان أو أكثر كما مثلنا **(و)** في الفعل المضارع إلى **(يُفْعَلُ)** نحو يُضرَب ويُدَحرَجُ ويُستَخرَجُ فيضم أوله، ويفتح ماقبل آخره، على أي: صفة كانت كما مثلنا.

(و) اعلم أنه وإن جاز حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه في هذا الباب فليس ذلك على الإطلاق فإنه **(لايقع)** أي: لا يقام **(المفعول الثاني من باب علمت)** مقام الفاعل مع تغيير صيغة الفعل فلا تقول: «عُلِمَ زيداً قائمٌ» والوجه في ذلك(٢) أن الثاني في الأصل خبر للمبتدأ وهو زيد فدخلت عليهما علمت فنسخت الإبتداء ونصبتهما، فلو أقمنا الثاني مع كونه في الأصل خبراً لصار الآن خبراً(٣) مخبراً عنه، وذلك لا يجوز، فأما الأول فتقيمه(٤) ولا حرج **(ولا)** يقام المفعول **(الثالث(٥))** من

---

(١) أو لإيثار غرض المتكلم كقول الشاعر:

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل

(٢) في خ/هـ: (في ذلك) غير موجودة

(٣) في خ/هـ: (خبرا، ومخبرا عنه، وعنى بقوله: «مخبراً عنه» أي: يصير الآن مسنداً إليه، وهو في الأصل مسند؛ لأنه خبر لمبتدأ).

قال (نجم الدين): وفيما قالوا نظر؛ لأن كون الشيء مسنداً إلى الشيء شيء آخر في حالة واحدة، ولا يضر كما في قولنا: «أعجبني ضرب زيد عمراً» فأعجبني مسند إلى ضرب، وضرب مسند إلى زيد، ولو كان لفظ مسند إلى شيء مسندٌ ذلك الشيء إلى ذلك اللفظ بعينه لم يجز، وهذا كما يكون الشيء مضافاً ومضافاً إليه، بالنسبة إلى شيئين كفرس في قولك: «غلام فرس زيد».

(٤) في خ/هـ: فيقام.

(٥) واعلم أن الثالث من باب أعلمت، والثاني من باب علمت، كما يجيء في بابه، والذي زاد بسبب الهمزة هو المفعول الأول؛ إذ معنى «أعلمت زيداً عمراً فاضلاً» صيرت زيداً يعلم عمراً فاضلاً والثاني والثالث هما مفعولا علمت، فما ثبت لهما ثبت لهما. (نجم الدين). - قال (نجم الدين): إنما لا يقومان مقام الفاعل؛ لأن النائب منابه ينبغي أن يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى، وإن جاز أن لا يذكر لفظاً،

باب أعلمت) وهو قائم مثلاً في قولك «أعلمت زيداً عمراً قائماً» فلا يقال: أُعلِمَ زيداً عمراً قائمٌ» لما ذكرناه في باب علمت فأما الأول منهما و(١) الثاني فتقيمه ولا كلام (و) كذلك لا تقيم(٢) (المفعول له(٣)) مقام الفاعل حيث غيرت صيغة الفعل، فلا يقال: «ضُرِبَ الصبيُّ تأديب» والوجه في ذلك أن الأمر المشعر بكونه مفعولًا له هو النصب فإذا ذهب بإقامته مقام الفاعل زال المشعر بكونه مفعولًا له، وعلل الشيخ منع ذلك بأن المفعول له قد يكون علة لأفعال متعددة نحو «ضربت وشتمت وحبست الصبي تأديباً» فإذا غيرت صيغتها لم يقم(٤) مقام فاعلها جميعاً(٥) وإن أقيم مقام فاعل أحدها بقي ما عداه بلا فاعل، ولا ما يقوم مقامه، والتعليل الأول أصح (و) لا يقام (المفعول معه كذلك) أي: مقام الفاعل مع تغيير صيغة الفعل؛ لأنك إن أقمته مع تبقية واو المعية، و(٦) قلت: جيء وزيد، كان عطفاً على غير معطوف عليه وإن حذفتها وقلت جيء زيد، زال المشعر بكونه مفعولًا معه؛ إذ لولا هي لم

كما أن الفاعل من ضروريات الفعل، ولا شك أن الفعل لا بد له من مصدر؛ إذ هو جزؤه، وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيهما، ولا بد للمتعدي من مفعول به يقع عليه، وأما المفعول له فلغرض؛ إذ رب فعل يفعل بلا غرض، وأما المفعول معه فهو مصاحب، ورب فعل يفعل بلا مصاحب مع أن معه الواو التي هي دليل الإنفصال، والفاعل كجزء الفعل، ولو حذفتها لم يعرف كونه مفعولاً معه.. (منه بالمعنى)، وأما المتأخرون فقالوا: يجوز نيابة عن الفاعل إذا لم يلتبس، كما إذا كان نكرة وأول المفعولين معرفة نحو «ظُنَّ زيداً قائمٌ»؛ لأن التنكير يرشد إلى أنه هو الخبر في الأصل، والذي أرى أنه يجوز قياساً نيابته عن الفاعل معرفة كان أو نكرة، واللبس يرتفع مع لزوم كل من المفعولين مركزه.. (منه).

(١) في خ/هـ: أو الثاني.

(٢) في خ/هـ: لا يقام.

(٣) بلا لام وأم معها فيجوز نحو «ضُرِبَ للتأديب». (جامي)..

(٤) في خ/هـ: فإذا غيرت صيغة الفعل وأقيم المفعول له مقام فاعليها جميعاً.

(٥) إذ الشيء الواحد لا يقوم مقام الجميع؛ لأنه إذا كان فاعلًا للمجموع لم يكن فاعلًا لكل واحد منها بناء على أن المجموع مغاير لكل واحد منها فإذا كان كذلك كان بعض تلك الأفعال خالياً عن الفاعل.. من خط سيدنا صديق رحمه الله..

(٦) في خ/هـ: قلت: بدون واو.

ينصب على المفعول معه (وإذا) تعددت المفاعيل متنوعة و(وجد المفعول به) فيها(١) (تعين له) أي: لإقامته(٢) مقام الفاعل وإن كان معه غيره من المفاعيل؛ لأن الفعل يفتقر في كمال مفهوميته إليه كما يفتقر إلى الفاعل(٣) (تقول: ضُرِبَ زَيْدٌ) ترفعه. لقيامه مقام الفاعل إذ؛هو المفعول به (يوم الجمعة) مفعول فيه, وهو ظرف زمان (أمام الأمير) مفعول فيه ,وهو ظرف مكان (ضرباً) مفعول مطلق (شديداً) صفة للمفعول المطلق (في داره) جار ومجرور (فتعين(٤) زيد) للإقامة مقام الفاعل، ولا يقام غيره من المفاعيل المذكورة مقام الفاعل مع وجود زيد, وهو المفعول به لما ذكرنا(٥) أولاً وهذا مذهب البصريين وأجاز الكوفيون والأخفش اقامة غيره مقامه مع وجوده ومن ذلك قراءة أبي جعفر ﴿لِيُجْزَىٰ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾(٦) فأقام الجار والمجرور وهو«بما» مقام الفاعل مع وجود المفعول به وهو«قوماً» وغير ذلك (فإن لم يكن) المفعول به موجوداً (فالجميع) وهو(٧) الظرفان المذكوران غير لازمي الظرفية، والمصدر، والجار والمجرور (سواء) في إقامة أيها شئت مقام الفاعل؛لعدم المرجح لأحدها على الآخر (والأول من باب أعطيت أولى) بالإقامة (من الثاني) في قولك: «أعطيت زيداً درهماً» فالأولى أن تقول: «أُعطِي زيدٌ درهماً»؛ لأن في الأول ريحاً في الفاعل من حيث أنه الآخذ للدرهم(٨)، ويجوز إقامة الثاني؛ إذ ليس خبراً في الأصل كما في (علمت) وبابه. وفي تهذيب ابن يعيش: لا يجوز إقامة الثاني كما في باب علمت.

---

(١) في خ/هـ: منها.

(٢) في خ/هـ: للإقامة.

(٣) في خ/هـ: زيادة فلذلك.

(٤) في خ/هـ: فيتعين.

(٥) في خ/هـ: ذكرناه.

(٦) من سورة الجاثية من الآية (١٤). وقراءة أبي جعفر ﴿لِيُجْزَىٰ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ ببناء الفعل للمجهول ولم يرفع قوما نائب فاعل له فتعين إقامة الظرف.

(٧) في خ/هـ: وهي.

(٨) في خ/هـ:) «للدرهم» غير موجود.

[المبتدأ والخبر]

(وَمِنْهَا) أي: من المرفوعات **(المبتدأُ والخبرُ فالمبتدأُ هوالاسمُ)**، أو ما في معناه ليدخل نحو تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه أي: سماعُك وقوله تعالى ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾(١) أي: صيامُكم خيرٌ(٢) لكم، وقوله تعالى ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾(٣) أي: الإنذارُ وعدمُه سواءٌ، وذلك كثير. وقوله: **(المجردُ عن العواملِ اللفظيةِ)** وهي: إن وأخواتها ,وكان وأخواتها ,وحسبت وأخواتها, وحروف الجر؛ إذ لو دخل أي هذه عليه تغير(٤) حكمه واسمه، وقد دخل في هذا اللفظ الخبر والصفة الواقعة بعد حرف النفي كما سيأتي.

وقوله: **(مسنداً إليه)** خرج الخبر، وأحد قسمي المبتدأ: وهو الصفة المذكورة أولاً؛ لأنهما مسندان ,فلما أراد أن تدخل(٥) الصفة المذكورة في جملة المبتدأ قال: **(و)** من جملة **(المبتدأُ الصفةُ)** سواء كانت من المشتقات كضارب ومضروب وحسن، أو من غيرها كقرشي ونحوه **(الواقعةُ بعدَ حرفِ النفيِ)** كما، ولا، وإنْ **(وألفِ الاستفهامِ)** ونحوها: كهل، ومن، ومتى، وكيف، وكم، وأين، وأيان، رافعة لظاهر، أو مضمر منفصل، بالفاعلية، أو الاسمية لما لم يسم فاعله ,وهذا الظاهر يسد مسد الخبر **(مثل: زيدٌ قائمٌ)** هذا مثال المبتدأ المسند إليه الخبر(٦)، فزيد مبتدأ مسندٌ إليه الخبر(٧) وهو قائمٌ **(وما قائمٌ أبواك)** هذا مثال الصفة الواقعة بعد حرف النفي رافعة لظاهر فهي مبتدأ، وأبواكَ فاعلُها سادٌ مسدَ خبرِها «وما مضروبٌ العمران» و«ماقرشيٌ قومُك» في غير المشتقة. ومثال الواقعة بعد حرف النفي رافعة لضمير منفصل وهي مبتدأ قول الشاعر:

---

(١) من سورة البقرة من الآية (١٨٤).

(٢) في خ/هـ: خير لكم غير موجود.

(٣) من سورة البقرة من الآية (٦).

(٤) في خ/هـ: لغير.

(٥) في خ/هـ: يدخل.

(٦) في خ/هـ: الخبر غير موجود.

(٧) في خ/هـ: خبره.

٤١ – خليلي ما وافٍ بعهدي أنتما   إذا لم يكونا لي على من أقاطع[١]

فوافٍ مبتدأ, وهو اسم فاعل مثل: قاضٍ وأنتما فاعل ساد مسد الخبر (و) مثال الرافعة لظاهر بعد ألف الاستفهام (أقائمٌ الزيدانِ) و«هلْ مضروبٌ العمران» حيث رفعت الظاهر باسمية مالم يسم فاعله, و«أقرشيٌ قومُك» في غير المشتق,ومثال الصفة المشبهة » أحَسَنٌ الغلامان, وأحَسَنٌ القرشيان «فحيث تفرد الصفة، ويثنى فاعلها، أو يجمع: يكون مبتدأ[٢]، وفاعلها ساد مسد الخبر كما ذكر؛ إذ لا ضمير فيها حينئذ، وحيث تتطابق هي والظاهر بعدها تثنية وجمعاً تكون

---

(١) لم أهتدِ لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين.

(اللغة) «واف» : اسم فاعل من الوفاء، وفعله وفى يفي والوفاء: أن تحافظ على المودة فتكون صديقاً لأصدقاء صديقك وحرباً على أعدائه «أقاطع» من المقاطعة وهو الهجر.

(المعنى) يقول لصديقين له: إنكما إن لم تكونا لي على من أهجره وأقطع حبل مودته فإنكما لا تكونان قد قمتما بما يستلزمه الوفاء بعهود المودة.

(الإعراب) : (خليلي) منادى بحرف نداء محذوف منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً؛ لأنه مثنى، وخليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر و(ما) نافية و (واف) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين (بعهدي) جار ومجرور وعهد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بوافٍ (أنتما) فاعل واف ساد مسد الخبر (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه (لم) حرف نفي وجزم وقلب (تكونا) فعل مضارع ناقص مجزوم وعلامة جزمه حذف النون وألف الاثنين اسم تكون مبني على السكون في محل رفع (لي) جار ومجرور متعلق بتكون (على) حرف جر (من) اسم موصول مبني على السكون في محل جر, والجار والمجرور كتعلق بمحذوف خبر تكون (أقاطع) فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول والعائد إلى الموصول محذوف تقديره أقاطعه.

(الشاهد فيه) قوله: «ما واف أنتما» حيث اكتفى بالفاعل الذي هو قوله: «أنتما» عن خبر المبتدأ الذي هو قوله: «واف» لكون هذا المبتدأ وصفاً أي: اسم فاعل معتمداً على حرف النفي «ما»

(٢) في خ/ هـ: زيادة (وما بعدها).

خبراً، والظاهر بعدها مبتدأ، وحينئذ(١) فيها ضمير يعود إليه, ولو قلنا: إنه فاعل لاجتمع للصفة فاعلان ,وذلك لا يجوز. **(فإن طابقت مفرداً جاز الأمران)** يعني حيث تكون مفردة، والظاهر بعدها مفرداً، وكانت الصفة بعد حرف النفي أو أي آلات الإستفهام كما ذكر أولًا فيجوز أن تجعلها مبتدأ، والظاهرُ بعدها فاعلٌ سادٌ مسد الخبر، ولا يقدر(٢) فيها ضميرٌ، ويجوز أن تجعلها خبراً مقدماً، والضاهر بعدها مبتدأ، ففيها ضمير يعود إلى المبتداء هو فاعل، وذالك نحو: «أقائمٌ زيدٌ »و» ما مضروبٌ عمرٌ» ونحو ذالك.

[الخبر]

(والخبرُ هو المجردُ) عن العوامل اللفظية كما تقدم. يدخل في هذا المبتدأ؛ إذ هو كذلك فقال: **(المسندُ)** خرج المبتدأ إذا كان غير الصفة المذكورة, ودخلت(٣)؛ لأنها مسندة فأخرجها من هذا الحد؛ لتدخل في حد المبتدأ بقوله: **(المغايرُ للصفةِ المذكورةِ)** أولًا أي: من شرط الخبر أن يكون غيرها: لأنها مبتدأ كما سبق **(وأصلُ المبتدإ التقديمُ)** على الخبر؛ لأنه محكوم عليه بالخبر وشرط المحكوم عليه بالخبر أن يعلم قبل الحكم **(ومِنْ ثَمّ)** أي: ومن حيث أن أصل المبتدأ التقديم **(جاز: في دارِهِ زيدٌ)** بإعادة الضمير الذي في داره, وهو الهاء إلى المبتدأ، وهو زيد، فلولا أن رتبته التقديم لما جاز إعادة الضمير إليه؛ إذ لا بد أن يتقدم ما يعود إليه الضمير(٤) الغائب لفظاً ,أو معنًى ,أو حكماً كما سيأتي **(وامتنعَ: صاحبُها في الدارِ)** بإعادةِ الضمير من المبتدأ ,وهوصاحبها المتقدم(٥) لفظاً ورتبة إلى الخبر وهو في الدار المتأخر لفظاً ورتبة فلا يصح هذا، بل يجب تقديم الخبر فتقول: «في الدار صاحبها» **(وقد يكونُ المبتدأُ نكرةً إذا تخصصت بوجهٍ ما)** أي: بوجه، أيّ وجه؛ لأن التخصيص يقرب النكرة من المعرفة؛ إذ من حق المبتدأ أن

---

(١) في خ/هـ: لأن فيها حينئذ ضميراً.

(٢) في خ/هـ: ولا تقدر.

(٣) في خ/هـ: زيادة (هي).

(٤) في خ/هـ: ضمير الغائب بدون أل.

(٥) في خ/هـ: المقدم.

يكون معلوماً كما ذكرنا؛ لأنه محكوم عليه بالخبر ,ولا يحكم على نكرة إلا مخصصة(١) إما بصفة (مثل: وَلَعَبْدٌ) هذا مبتدأ (مُؤمِنٌ) صفة للمبتدأ فقد تخصص عن الكافر وقوله: (خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ) هذا هو الخبر (و أَرَجُلٌ) مبتدأ (في الدار) الخبر (أم امْرَأَةٌ(٢)) معطوف على المبتدأ وهو أَرَجُلٌ وقد تخصص(٣) بكون السائل عارفاً أن أحد الشخصين في الدار وإنما يطلب التعيين؛ فهو أقل جهالة مما لو لم يعلم أن في الدار أحداً. (وَ مَا أَحَدٌ(٤)) مبتدأ (خَيْرٌ مِنْكَ) هذا الخبر، وقد تخصص المبتدأ بنفي الأخيرية عن جميع من يعرف دون المخاطب, فهي ثابتة له ,وهذه المسألة على أصل بني تميم(٥) في عدم إعمال . . . .

---

(١) في خ/هـ: متخصصة.

(٢) لاختصاصها لثبوت أحدهما في الدار. (خبيصي) فكأنه قال أي: الأمرين المعلوم كون أحدهما في الدار كائن فيها.
-فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة.

(٣) قال (نجم الدين) : لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدأ بكونه يعلم أحدهما في الدار لجاز الابتداء بأي: نكرة كانت إذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل إنما يطلب الاختصاص في المبتدأ عند المخاطب على ماذكروا ولو كان المجوز للتنكير في «أرجل في الدار» أم «امرأة» معرفة المتكلم بكون أحدهما في الدار للزم امتناع «أرجل في الدار» و«هل رجل في الدار» أو«امرأة» لعدم لفظة أم الدالة على حصول الخبر عند المتكلم , وعدم شيء آخر يتخصص به المبتدأ. بلفظه.

(٤) لاختصاصه بعموم الشمول المستفادة من النفي بعد أن كان عاما بعموم الأفراد. (خبيصي). - قوله: وما أحد خير منك. .الخ أن وجه التخصص فيه أن النكرة في سياق العموم وقولك أحد أعم جنس الإنس حيث لم يبق أحد فيه خير. فيه نظر وذلك أن التخصص أن يُجْعَلَ لبعض من الجملة شيء ليس لسائر أمثاله, وأنت إذا قلت: ما أحد خير منك فالقصد أن هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد , فلم يتخصص ببعض الأفراد , لأجل العموم بشيء فكيف ذلك؟ والخصوص ضد العموم. بل الحق أن يقال: إنما جاز ذلك؛ لأنك عينت للمحكوم عليه وهو كل فرد, ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعيين المحكوم عليه. (نجم الدين) بلفظه.

(٥) في خ/هـ: الكوفيين.

ما عمل ليس، وَ شَرٌّ(١) مبتدأ (أَهَرَّ) فعل ماض فاعله فيه (ذَا) مفعولُ أهرَّ (نَابٍ) مضاف إليه ،وقد تخصص المبتدأ – هنا – بأنه فاعل في المعنى؛ لأن معناه ماأهر ذا ناب إلا شر على الصحيح(٢) (و في الدارِ(٣)) خبر مقدم (رجلٌ) مبتدأ مؤخر، وتخصص بتقديم حكمه عليه فأشبه(٤) الفاعل (وسلام(٥)) مبتدأ (عليكم) الخبر، وتخصص المبتدأ بالصفة، أو بالإضافة مقدرتين، أي: سلام مني، أو سلامي.

وكذلك كل مصدر أريد به دعاء خيرٍ كما ذكر، أو شرٍ نحو﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾(٦)؛ لأن أصل هذا سلمت سلاماً ،فحذف الفعل؛ لكثرة الاستعمال ،ورفع سلامٌ؛ ليفيد الثبوت والاستمرار؛ إذ لو بقي منصوباً لكان فعله إما ماضياً فيكون السلام قد

---

(١) قال (نجم الدين) : أما قول المصنف في ما التعجبية ،وفي شر أهر ذا ناب: إن ذلك لما كان في المعنى فاعلًا ،والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه، وكذا يختص هذا به أيضاً ،فقد ذكرنا ما عليه، وهو أن المحكوم عليه إذا اختص بعين الحكم فأنت حاكم على غير المختص ،فلا يتم قولهم إذاً في تعليل كون المبتدأ معرفة، أو مختصاً أن الحكم ينبغي أن يكون على مختص ،ولو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتداء بأي: نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها أو تأخر؛ لأن المخصص في الصورتين حاصل عند المتكلم. منه.

(٢) إشارة إلى خلاف بعضهم فقال: إنه متخصص بالصفة تقديره «ما أهر ذا ناب إلا شر عظيم».

(٣) ولا يجوز «قائم رجل» لاتساعهم في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها.وقيل: لأن الظروف متعين للخبرية ولا يصح أن يكون مبتدأ مخصصاً بخلاف غيره فقد يقع مبتدأ. . (رصاص).

(٤) وجه الشبه بالفاعل: أن الفاعل تخصص بتقديم فعله عليه في مثل «قام رجل» ومن حق الفاعل أن يكون معرفة فلما تقدم فعله تخصص به، وهذا مثله بعد التقدير في ما أهر ذا ناب إلا شر ،فهذا المراد بالوجه الذي تخصص به الفاعل.

(٥) أي: مختص بنسبته إلى المتكلم غير مطرد في جميع الأدعية؛ إذ ليس معنى ويل لك ويلي لك؛ لأن معنى ويل الهلاك فالأولى أن يقال: تنكيره لرعاية أصله حتى كان مصدراً منصوباً، ولا تخصيص فيه. (نجم الدين) باختصار.

(٦) سورة المطففين الآية (١).

مضى، أو مضارعاً فيكون السلام في الحال، أو مستقبلًا فيكون السلام مستقبلًا، ومن ثم كان سلام إبراهيم عليه السلام أبلغ من سلام الملائكة حيث قال: (سلامٌ) فقس على هذا موفقاً إن شاء الله تعالى.

(والخبرُ قد⁽¹⁾ **يكونُ جملةً)**؛ لإفادتها ما يفيد المفرد من الأحكام اسميةً **(مثل: زيدٌ أبوه قائمٌ)** فزيدٌ مبتدأ، وأبوه مبتدأ ثانٍ، والهاءُ ضميرُ زيدٍ، وقائمٌ خبرٌ عن أبيه والجملة الاسمية خبرٌ عن زيدٍ **(و) فعليةً**⁽²⁾ خبريةً نحو: **(زيد قام أبوه)** فزيد مبتدأ وقام فعل ماضٍ⁽³⁾ وأبوه فاعله، والهاء ضمير يعود إلى زيد، والجملة الفعلية خبر عنه، وشرطيةً نحو: «زيدٌ إنْ تعطِهِ يشكرْكَ»، وقد تكون طلبيةً نحو: «زيدٌ اضربه»، وقسميةً نحو: قوله تعالى ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ﴾⁽⁴⁾ فالذين مع صلته مبتدأ، وقوله لنهدينهم سبلنا خبره، ولا تكون طلبية إلا على تأويل⁽⁵⁾ خبر محذوف تقديره مقول فيه اضربه، ونحو ذلك، فإذا كان الخبر جملة **(فلا بد من عائد**⁽⁶⁾**)** يربط بين المبتدأ والخبر وهو الضمير، أو نحوه **(وقد يحذف)** العائد للعلم

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

---

(١) قد للتقليل؛ لأن أصل الخبر الإفراد. قيل: التركيب. **(نجم الدين)**. وعبارة **(الجامي)**: ولما كان الخبر المعرّف -فيما سبق- مختصاً بالمفرد؛ لكونه قسماً من الاسم، فلم تكن الجملة داخلة فيه: أراد أن يشير إلى خبر المبتدأ يكون جملة أيضاً، فقال: والخبر. بلفظه.

(٢) ولم يذكر الظرفية؛ لأنها راجعة إلى الفعلية.

(٣) في خ/هـ: «ماض» غير موجود.

(٤) من سورة العنكبوت من الآية (٦٩).

(٥) ذكر **(الرضي)**: أنه لاحاجة إلى التأويل، واعترضه **(الشريف)** بأنه لا عذر عن التأويل؛ لأن الخبر حال من أحوال المبتدأ، وليس الضرب من أحواله في «زيد اضربه» فقدر القول ليكون حالًا من أحواله. ا.هـ:

(٦) إنما قال: لا بد من عائد، ولم يقل: من ضمير؛ لأن العائد أحد أربعة أشياء. الأول: - الضمير نحو: «زيد ضربته»، الثاني: - الإشارة إلى المبتدأ نحو: قوله تعالى ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ﴾ [الاعراف: ٢٦] و﴿الٓمٓ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ [البقرة: ١-٢] على أنه اسم للسورة، الثالث تكرير لفظ المبتدأ نحو قوله تعالى: ﴿ٱلۡقَارِعَةُ مَا ٱلۡقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١-٢] ﴿ٱلۡحَآقَّةُ مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١-٢] وأكثر ما تكون في مواضع التعظيم والتهويل، الرابع: - العموم نحو «نِعمَ الرجلُ زيدٌ». ثاقب.

به نحو: «البرُّ الكرُّ بستين» فالبرُّ مبتدأً أولُ، والكرُّ مبتدأً ثانٍ وبستين خبرٌ عنه والجملةُ خبرٌ عن البرّ والعائدُ محذوفٌ تقديرُه الكرُّ منه بستين وكذلك «السمنُ منوان بدرهمٍ» والكرُّ والمنا مكيالان.

فائدة: واعلم أن الظروف، والحروف، والأفعال، والجمل، إذا وقعت بعد المبتدأ، أو ما في حكمه كانت خبراً، وإن وقعت بعد النكرات كانت نعتاً، وإن وقعت بعد المعرفة كانت حالًا، وإن وقعت بعد الموصولات كانت صلات⁽¹⁾ ذكره ابن يعيش **(وما وقع)** الخبر فيه **(ظرفاً)** أو جاراً ومجروراً⁽²⁾ نحو: «زيد عندك» و«زيد في الدار» **(فالأكثرُ أنه مُقدّرٌ بجملةٍ)**؛ إذ لا بد للظرف، والجار والمجرور، من متعلق، وأصل التعلقات للأفعال⁽³⁾، فيقدر متعلقه فعلًا فيه فاعله ضمير، والفعل مع فاعله جملة أي: زيد استقر عندك أو في الدار، وقال الكوفيون: يقدر مفرد، وهو اسم الفاعل أي: مستقر ونحوه⁽⁴⁾؛ إذ اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة لما سيأتي.

- وكون الخبر تفسيراً للمبتدأ نحو: قوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]. (جامي).

-وإنما احتاجت الجملة إلى الضمير؛ لأن الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصد جعلها جزء الكلام، فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير ونحوه. (رضي). - وقد تحذف للطول كقوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠]؛ لأن التقدير أجرهم لكن حذف لدخولهم في العموم. من (الأسرار).

(١) مثال الأول: - «زيد من الكرام»، ومثال الثاني: - «مررت برجل من الكرام»، ومثال الثالث: - «مررت بزيد على فرس»، ومثال الرابع: - «جاءني الذي في الدار» - (بلفظه) والظروف نحو «مررت بزيد عندك»، والأفعال نحو «مررت برجل يضرب» و«بزيد يضرب»، والجمل نحو «مررت بزيد قائم أبوه» و«مررت برجل أبوه قائم».

(٢) لم يذكره؛ لجريه مجرى الظرف حتى سماه بعضهم ظرفاً اصطلاحاً. (خالدي).

(٣) والصحيح تقدير الفعل؛ لوقوع الاتفاق في أنّ الظرف إذا وقع صلة نحو: «جاءني الذي في الدار» أنه مقدر بالجملة نحو استقر فكذلك هنا أنه يقدر بالجملة؛ لأن الفعل أقوى حملًا على الموصول الذي اتفق عليه. (رصاص).

(٤) في خ/هـ: «ونحوه» غير موجود.

(و) اعلم أنه قد تقدم(١) لك أن أصل المبتدأ التقديم، ويجوز تأخيره, وقد يعرض له أربعة مواضع توجب تقديمه وهي (إذا كان المبتدأ مشتملاً على ماله صدر الكلام مثل: (٢) مَن أبوك؟) فمن مبتدأ وهو اسم استفهام والاستفهام له صدر الكلام ليفهم من أول الأمر، ومن ذلك «أيهم أفضل» فأيهم مبتدأ، وكذلك الشرط نحو: «من يكرمني(٣) فإني أكرمه»، وضمير الشأن مثل: «هو زيد قائم» والقصة ﴿فَإِذَا هِىَ شَاخِصَةٌ أَبْصَـٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَـرُوا۟﴾(٤) وغير ذلك.

القسم الثاني قوله: (أو كانا معرفتين(٥)) مثل: «زيدٌ القائمُ»، و«عمروٌ القاعدُ»، و«بكرٌ المضروبُ»، ونحو ذلك، القسم الثالث قوله: (أو متساويين) رتبة

---

(١) في خ/ هـ: قدم.

(٢) فإن قيل: من نكرة، وأبوك معرفة؛ فلا يجوز أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة. قيل: مَنْ نكرة ظاهراً، ومعرفة معنى؛ لأن معناه أهذا أبوك أم ذاك أو غيرهما؟(غاية) - وإنما قال: مشتملاً ولم يقل: ماله صدر الكلام، لعمومه إذ يكون مشتملا على ماله صدر الكلام وليس بصدر نحو: غلام من ضربت؟. (نجم الدين). وهذا مذهب (سيبويه) , وذهب بعض النحاة إلى أن أبوك مبتدأ؛ لكونه معرفة, ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ، لتضمنه معنى الإستفهام. (جامي).

(٣) قيل: كلمة الشرط مبتدأ، والشرط والجزاء خبر عنه. وقيل: الشرط من تتمة المبتدأ والخبر الجزاء وحده. (شريف). .

(٤) من سورة الأنبياء من الآية (٩٧).

(٥) والضابط في التقديم في المعرفتين أنه إذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف، وعرف السامع اتصافه بأحدهما دون الأخرى، فأيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمه أن يحكم عليه بالأخرى يجب تقديم اللفظ الدال عليه، ويجعله مبتدأ، وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب أن يحكم بثبوته للذات أو انتفائه عنها يجب أن يؤخر اللفظ الدال عليه، ويجعله خبراً فإذا عرف السامع زيداً بعينه واسمه، ولا يعرف اتصافه بأنه اخوه وأراد أن يعرفه ذلك قلت: زيد أخوك فإذا عرف أخا له ولا يعرفه على التعيين وأردت أن تعينه عنده قلت: أخوك زيد ولا يصح زيد أخوك. (شرح تلخيص).

في التخصيص مثل: - «أفضلُ(١) منك أفضلُ مني» فيجب تقديم المبتدأ في الصورتين؛ إذ لو أجزنا تأخيره، لم يحصل لنا القطع بالمبتدأ منهما بل يلتبس المبتدأ بالخبر.

القسم الرابع قوله: **(أو كان الفعل(٢) خبراً له)** أي: فعلًا للمبتدأ مثل: -(٣) «زيدٌ قام» فيجب تقديم زيد وهو المبتدأ؛ لأجل [أن] يتمحض للابتداء، لأنه لا يمكن أن يكون فاعلًا من حيث أن الفاعل لا يتقدم على فعله كما قررنا أولًا فلوأخرناه لكان فاعلًا لفعله قطعاً. وجب تقديمه(٤) أي: تقديم المبتدأ في الأربع الصور المذكورة؛ لما بينا.

---

(١) فإن قيل: ما الفرق بين قولك للقائل أفضل منك أفضل مني وبين قولك: أفضل مني أفضل منك حتى ويجب التقديم في المبتدأ والتأخير في الخبر؟.
قيل: الفرق بينهما واضح، وبيانه أنه ما كان مبتدأ فهو معرفة، وما كان خبراً فهو نكرة لما ثبت أن شرط الخبر أن يكون نكرة؛ ليفيد المخاطب حصول العلم بما جهل، فإذا قيل: أفضل مني أفضل منك، فهو خطاب من علم بمن هو أفضل من المتكلم، ولم يعلم أنه أفضل منه، فأخبر بما جهل وهو أن الممدوح زائد على المخاطب في الفضل، وبالعكس - أيضاً - إذا قيل: أفضل منك أفضل مني فهذا اخباره بزيادة فضل الممدوح على نفسه، ولم يعلم بزيادة فضل المتكلم. **(مسالك)**.
- وإنما صح الابتداء بأفضل منك، وإن لم يكن معرفة؛ لأن من في أفعل التفضيل قائمة مقام اللام فاعرف. **(شرح رصاص)**.

(٢) لأنه لو كان فعلًا لغير المبتدأ جاز تقديم الخبر نحو: - «زيد قام أبوه» فيجوز «قام أبوه زيد». **(خبيصي)**.

(٣) وهذا حيث كان فيه خبر مستكن, وأما إذا كان فيه ضمير بارز نحو: «الزيدان قاما»، فإنه يجوز فيه التأخير نحو: «قاما الزيدان». **(خبيصي)** - قال في **(شرح التسهيل)**: فإن قلت: إن تقديم الخبر في نحو «قاما الزيدان» يوهم فاعلية المبتدأ على لغة أكلوني البراغيث. قلت: لا يمنع ذلك من التقديم؛ لأن تقديم الخبر أكثر من تلك اللغة، فالعمل على الأكثر راجح. ولعل الصحيح إذا كان الخبر فعلًا للمبتدأ، وجب تقديم المبتدأ؛ إذ تأخيره يلتبس بالفاعل, وهو إذا كان مفرداً. **(رصاص)**.

(٤) ومما يجب فيه تأخير الخبر إذا اقترن بالفاء نحو: «الذي يأتيني فله درهم» نظراً إلى أصل الفاء الذي رتبته التعقيب؛ وأيضاً لكونه فاء الجزاء، وهو عقيب الشرط الذي له صدر

وهذه أربعة مواضع⁽¹⁾ عكس تلك فيجب - هنا⁽²⁾ - تقديم الخبر **(و) هي (إذا تضمن الخبر المفرد)** احتراز من أن يكون الخبر جملة مصدرة بما له صدر الكلام؛ فإنه يتقدم المبتدأ نحو: «زيد من أبوه؟» فإن «من» قد وقع في صدر جملته، ولا يضره تقديم⁽³⁾ زيد عليه، فاحترز عن هذا بقوله: المفرد **(ماله صدر الكلام مثل: - «أين زيد⁽⁴⁾ ؟»)** هذا المبتدأ و(أين) الخبر، ووجب تقديمه؛ لأنه استفهام، وقد مر الوجه في ذلك **(أو كان)** تقديم الخبر **(مصححاً له)** أي: للمبتدأ مثل: «في الدار» هذا الخبر «رجل» هذا هو⁽⁵⁾ المبتدأ، وهو نكرة، فلولا تقديم الخبر لم يصح الابتداء بالنكرة كما مر. **(أو لمتعلقه⁽⁶⁾)** أي: لمتعلق الخبر **(ضمير في المبتدأ مثل «على التمرة مثلها زبداً»)** فعلى التمرة الجار والمجرور متعلق بالخبر المحذوف وهو استقر كما قدمنا، حيث قلنا: الأكثر أنه مقدر بجملة، و(مثلها) هو المبتدأ، و(الهاء) فيه ضمير يعود إلى متعلق الخبر وهو (على التمرة)، فوجب تقديم ذلك المتعلق؛ ليعود الضمير إلى متقدم لفظاً متأخر رتبة، ولو أخر فقيل:

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الكلام؛ لاستحقاق أداته صدر الكلام ويجب - أيضاً - تأخير الخبر إذا جاء بعد إلا لفظاً أو معنًى نحو «ما زيد إلا قائم» و«إنما زيد قائم»؛ لأنك إن قدمته من غير إلا انعكس المعنى كما ذكرنا في تقديم الفاعل وتأخيره ولا يجوز التقديم مع إلا لمايجيء في باب الاستثناء، ويجب أيضاً تأخير الخبر إذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء نحو «لزيد قائم» أو كان ضمير الشأن للزوم تصدرهما. (نجم الدين).

(١) في خ/هـ: «صور».

(٢) في خ/هـ: «هنا(غير موجود.

(٣) في خ/هـ: تقدم.

(٤) فإن قيل: كيف قلتم إن أين خبر مقدم مفرد مع قولكم: وما وقع ظرفاً فالأكثر أنه مقدر بجملة؟. فالجواب: أنه خبر مفرد صورة واقع موقع الجملة فلا منافاة. (نجم الدين).

(٥) في خ/هـ: «هو» غير موجود.

(٦) فإن فتح لام متعلقه يراد به مجموع ما وقع خبراً لفظاً وهو على التمرة في مثالنا نظراً إلى أن الخبر في الحقيقة استقر أو مستقر الذي هو مقدر، وإن كسر يراد به المرجوع إليه وهو التمرة خاصة، نظراً إلى أنه جزء الخبر وهو على التمرة. (سميدي).

مثلها على التمرة زبداً، عاد الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة وذلك لا يجوز،(١) وإن حذف الضمير وقيل: مثل زبد على التمرة بإضافة مثل إلى مميزه وهو زبد، فسد المعنى؛ إذ المراد الإخبار بأن على التمرة مثل جرمها من الزبد (أو يكون) الخبر المقدم (خبراً عن أن المفتوحة) المشددة التي تسبك الجملة بعدها مصدراً، وتكون هي وجملتها مبتدأ (مثل: عندي) هذا هو الخبر (أنك منطلق) هذه الجملة هي المبتدأ؛ لأنها في تأويل انطلاقك، فيجب تقديم الخبر أهنا - للفرق بين هذه وبين إنَّ المشددة المكسورة التي لا يتقدم شيء مما في حيزها عليها، أو لئلا تلتبس هذه(٢) بإن المكسب (٣) ، أو لئلا تكون عرضة(٤) لدخول إن المكسورة عليها، فحينئذ (وجب تقديمه(٥)) أي: تقديم الخبر في الأربع الصور للوجوه التي ذكرنا.

(وقد(٦) يتعدد الخبر) وجوباً وجوازاً، فالجواز حيث المبتدأ غير متعدد لا لفظاً ولا معنًى مثل: - (زيدٌ عالمٌ عاقلٌ فاضلٌ) ، ومثل قوله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾(٧) ، ويجوز الاقتصار على واحد من هذه الأخبار،

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

---

(١) فأما لو كان الضمير في صفة للمبتدأ نحو: «على التمرة زبد مثلها» جاز تأخير الخبر بأن يتوسط بينه وبين صفته نحو «زبد على التمرة مثلها» إذ الفصل بين الصفة والموصوف وهو زبد.

(٢) صوابه لئلا يلتبس بأن المفتوحة التي بمعنى لعل كالتي في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩] أي: لعلها. (خالدي)؛ لأنها لا تكون إلا في صدر الكلام فخالفوا بينهما.

- إما في الكتابة أو باعتبار الغفلة في اللفظ عن حركة الهمزة. (شريف).

(٣) في خ/ هـ: بزيادة المفتوحة المشددة التي بمعنى لعل.

(٤) فتكون معمولة، وهم يكرهون اجتماع حرفين بمعنى واحد فكرهوا ما يؤدي إليه. (سعيدي).

(٥) وكذا فيما كان تقديمه دالا على مالا يفهم بالتأخير كالتعجب في: «لله درك» إذ لولا تقديمه لالتبس الإنشاء التعجبي بالاخبار المراد الأنشاء. (خبيصي).

(٦) إنما جاز تعدد الخبر؛ لأن الخبر حكم والمتكلم قد يحكم بحكم واحد وقد يحكم بأحكام متعددة كما في الصفات فإنه قد يصف الشيء بصفات متعددة. . (سعيدي). .

(٧) من سورة البروج من الآية (٦).

وتستعمل[1] بالعطف أيضاً، فتقول: «زيدٌ عالمٌ وعاقلٌ وفاضلٌ» ويتعدد الخبر وجوباً[2] حيث المبتدأ متعدد لفظاً نحو قوله:

٤٢ - يداك يد خيرها يرتجى   وأخرى لأعدائها غائظة[3]

فقوله[4]: «يد» و (أخرى) . . . .

---

(١) في خ/هـ: ويستعمل.

(٢) لفظاً ومعنى..

(٣) البيت لطرفة بن العبد
(اللغة) (يداك) مثنى يد مضاف إلى ضمير المخاطب. (يد خيرها يرتجى) الرجاء الأمل (وأخرى لأعدائهاغائظة) أراد أنه شجاع يغيظ الأعداء بما ينزله بهم من البلاء.
(المعنى) وصف رجلا بأنه كريم جواد ،وبأنه شجاع لا يهاب الأخرين , وبأنه نفاع لأحبابه وقاصدي معروفه،برار لأعدائه ومن يناوِه.
(الإعراب): (يداك) مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى، ويدا مضاف وكاف الخطاب مضاف إليه (يدٌ) مبتدأ ثان مرفوع بالضمة (خير) مبتدأ ثالث مرفوع وخير مضاف وهاء الغائبة مضاف إليه (يرتجى) فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو والجملة من الفعل ونائبه في محل رفع خبر المبتدأ الثالث وجملة المبتدأ الثالث وخبره خبر المبتدأ الثاني وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول و(أخرى) الواو عاطفة أخرى مبتدأ (لأعدائه) جار ومجرور متعلق بغائظة وأعداء مضاف والهاء مضاف إليه (غائظة) خبر أخرى والجملة خبر ثان عن قوله يداك.
والبعض من النحويين أعرب البيت هكذا: (يداك) مبتدأ و(يدٌ) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة (خيرها) خبر مبتدأ وضمير الغائبة مضاف إليه (يرتجى) فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً وجملة الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع صفة ليد و(أخرى) الواو عاطفة (أخرى) معطوف على يد مرفوعة بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر (لأعدائها) جار ومجرور متعلق بقوله غائظة الآتي وأعداء مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه (غائظة) نعت لأخرى.
(الشاهد فيه) قد وضحه المصنف. وهو(يداك يد. . . . وأخرى) حيث جاء الخبر متعددالتعدد المخبر عنه؛ ولذلك وجب العطف بالواو.

(٤) في خ/هـ: «فقوله: يد وأخرى خبران عن يداك(غير موجود.

خبران عن يداك، [١] وحيث يتعدد المبتدأ معنى يجب تعدد الخبر كذلك[٢] كقوله:

٤٣ - والعيش شح وإشفاق وتأميل[٣]

فالعيش مبتدأ متعدد معنى، والأخبار ما بعده، فلا يجوز الإقتصار - هنا - على واحد، ولا تستعمل بغير عطف، وأما المتعدد فيه الخبر لفظاً لا معنى، مثل[٤] «هذا

---

(١) وتحقيق الكلام فيه أن يداك مبتدأ ويد مبتدأ ثان وخيرها مبتدأ ثالث وقوله: يرتجى(خبر عن خبرها والجملة خبر عن (يد) وكل ذلك خبر عن (يداك)، وأخرى لأعدائها غائظة، أخرى مبتدأ وغائظة خبره والجملة خبر ثان عن قوله: (يداك) ولعل هذا مراد السيد.

(٢) يعني يتعدد لفظاً لكن كلام السيد لا يحتمله كما ترى.

(٣) صدر البيت في خ/هـ: «المرء يسعى لشيء ليس يدركه
هذا عجز بيت أوله:-

والمرء ساعٍ لأمر ليس يدركه والعيش شح واشفاق وتأميل

وهو لعبدة بن الطبيب.

(اللغة) (العيش) :الحياة(الشح) : البخل مع حرص.(الإشفاق) يقال ولي عليه شفقة وشفق: رحمةورقة ,وخوف منحلول المكروه به مع نصح.(تأميل) تأمل الشيء نظر إليه مستبيناله ,والأمل الرجاء.

(الإعراب): (والمرء) الواو بحسب ما قبلها و (المرء) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (ساعٍ) خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة (لأمر) جار ومجرور متعلق بساعٍ (ليسَ) فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر واسمه ضمير مستتر جوازاً (يدركه) يدرك فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازاً، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل جر صفة لأمر (والعيش) الواو حرف عطف و(العيش) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (شحٌ) خبر المبتدأ (واشفاق) الواو عاطفة، وإشفاق معطوف عليه (وتأميل) الواو عاطفة تأميل معطوف أيضا كذلك، والمعطوف على المرفوع مرفوع.

الشاهد فيه قوله: (والعيش شح واشفاق وتأميل) حيث تعدد الخبر بالواو؛ لأن المبتدأ وهو قوله: العيش متعددٌ في المعنى، وإن كان مفرداً في اللفظ.

(٤) في خ/هـ: كهذا.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

حلوٌ[١] حامضٌ» أي: مزٌ[٢] فلا يجوز[٣] الإقتصار أهنا - على واحد ولا يستعمل بعطف[٤] ويقوم مقامهما واحد تقول: هذا مز (وقد يتضمن[٥] المبتدأ معنى الشرط[٦]) فيصح حينئذ دخول الفاء في الخبر، ولا يجب بخلاف ما إذا كان المبتدأ شرطاً والخبر جملة فيجب[٧] الفاء نحو: «من يأتني فله[٨] درهم» فيجب الفاء هنا،

---

(١) فإن قيل: فإذا كان كل واحد ليس بمستقل خبراً لفظاً ومعنى ففي أيهما يكون الضمير الراجع إلى المبتدأ؟. إن قيل: في الأول أو في الثاني فلا اختصاص، وإن قيل: منهما جميعاً أدى إلى أن كل واحد منهما خبر على انفراده ولا يصح، بل يختل المعنى؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الشيء حلواً غير حلو، قلنا: يكون الضمير في الذي هما بمعناه وهو ممزوج..

(٢) في خ/هـ: أي: مز) غير موجود.

(٣) في خ/هـ: فلا يصح.

(٤) في خ/هـ: بالعطف. لأن مجموعه بمنزلة مفرد, فلو استعمل فيه العطف لكان كعطف بعض الكلمة على بعض وعليه مذهب (ابن مالك) وذهب (أبو علي) و(نجم الدين) إلى جوازه لدلالة كل واحد منهما على معنى كما في زيد عالم عاقل.

(٥) وجه التضمن: أن الذي فيه إبهام هو الفعل الذي هو صلته[ر] سبب لما بعده فإن الإتيان سبب لأخذ الدرهم فاستدعى
في خ/هـ: أي: مز) غير موجود.
في خ/هـ: فلا يصح.

(٦) حقيقة الشرط: توقف أمر على أمر إذا حصل الأول حصل الثاني, وهو كون الثاني ملزوماً للأول, وقيل: كون الأول سبباً للثاني ويرد عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] فإن قوله: (وما بكم) مبتدأ متضمن لمعنى الشرط وقوله: (فمن الله) خبره أي: ماحصل بكم من نعمة فهي صادرة من الله مع أن النعمة التي حصلت بالمخاطبين ليست سبباً لصدور النعمة من الله تعالى بل الأمر بالعكس فإن صدورها من الله سبب لإيصالها وإلصاقها بهم، إلا أن يراد السببية؛ ليحكم به أو الإخبار عنه أي: ما حصل بكم من نعمة فيحكم أو فيخبر أنهما صادرة من الله، ولا شك أن النعمة لو حصلت بهم لكانت سبب الحكم، أو الإخبار بكونها صادرة من الله. (غاية تحقيق).

(٧) في خ/هـ: فتجب.

(٨) اعلم أن دخول الفاء على ثلاثة أوجه واجب وهو مع (أما) نحو«أما زيد فقائم» ولا يحذف

وأما إذا لم يكن شرطاً حقيقة، فيجوز دخولها، ويجوز حذفها؛ لئلا يستوي المشبه والمشبه به **(وذلك الاسم**(١) **الموصول بفعل**(٢)**)** يصلح للشرطية كأن يقصد به العموم أو ظرف كذلك، أو جار ومجرور (و) الاسم **(النكرة الموصوفة**(٣) **بهما)** أي: بفعل أو ظرف يقصد بهما العموم **(مثل: - «الذي يأتيني فله درهم»)** هذا مثال المبتدأ وهو (الذي) الموصول بفعل وهو (يأتيني) قصد به العموم أي: جميع من أتى لا أنه رجل معهود؛ فالخبر جملة وهو قوله: فله درهم، فيجوز دخول الفاء؛ إذ هذا يشبه «من يأتني فله درهم» ويجوز حذفها؛ إذ ليس بشرط حقيقة ومن ذلك قوله تعالى: -(٤) ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾(٥) وذلك كثير. **(والذي في الدار**(٦) **فله درهم)**(٧) وهذا مثال الموصول بظرف يصلح للشرطية كما تقدم. ومثال الموصول بجار ومجرور نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ

إلا في الضرورة كقولهم: «أما القتال لا قتال لديكم ولكن سيراً في عراض المراكب» أو لإضمار القول كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ﴾ [آل عمران: ١٠٦] أي: فيقال لهم: أكفرتم؟وجائز في مثل هذا المثال أي: فله درهم وممتنع فيما عدا ذلك لا تقول «زيد فقام». (هطيل).

(١) وإنما قال: الاسم لا الفعل ليخرج الحرف الموصول باسم الفاعل والمفعول؛ لأنك لا تقول: «القائم فله درهم» وأجازه المبرد والكوفيون: ثاقب.
- وفي حكم الاسم الموصول الاسم الموصوف به: **(جامي)**.

(٢) لأن الشرط لا يكون جملة اسمية وذلك؛ لشدة أداة الشرط للأفعال، وأما الجزاء فلبعده عنها جاز وقوعه جملة اسمية: **(نجم الدين)**.

(٣) ولقائل أن يقول: ينبغي أن يقول: والنكرة الموصوفة به؛ لأن العائد إلى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة أو يُفْرِدُ نحو: **(زيد أو عمرو قائم)** ولا يقال: قائمان إلا أن يحمل على حذف المضاف من الضمير أي: الموصوف بأحدهما أي: بأحد المذكورين. **(غاية)**.

(٤) في خ/هـ: بزيادة **(على قراءة غيرنافع)**.

(٥) من سورة الشورى من الآية (٣٠).

(٦) ويدل على أنها موصولة , وليست شرطية سقوط الفاء في قراءة **(نافع)** و**(ابن عامر)**. ا. هـ: **(عقيل)**.

(٧) في خ/هـ: هذا المثال غير موجود.

ٱللَّهِ﴾(١) (وكل رجل يأتيني) فله درهم، ف: (كل) مبتدأ نكرة مضاف إلى) رجل و (يأتيني) فعل(٢) قصد به العموم وهوصفة لرجل و(فله درهم) الخبر (أو) كل رجل (في الدار فله درهم) هذا مثال النكرة الموصوفة بظرف يصلح للشرطية كما تقدم(٣).

(وليت(٤) ولعل) إذا دخلا على المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط فإنهما (مانعان) من دخول الفاء في الخبر(٥) (باتفاق) بين سيبويه(٦) والأخفش، لكن قال سيبويه: إن العلة في منع الفاء أن ليت ولعل لهما صدرا الكلام، والمبتدأ إذا كان متضمناً لمعنى الشرط استحق صدر الكلام، ولا يدخل ذو تصدير على مثله فما بقي إلا حذف الفاء وإخراج المبتدأ عن(٧) معنى الشرط لذلك.

وقال الأخفش: إن العلة(٨) أن ليت ولعل لإنشاء التمني والترجي، والمبتدأ

---

(١) من سورة النحل من الآية (٥٣).
في خ/هـ: هذه الآية مقدمة على قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾ [الشورى: ٣٠].

(٢) الصواب أن يقال: إن لفظ كل لفظ قصد به العموم وأما يأتيني فلا عموم؛ لأن الفعل لا يوصف بعموم ولا خصوص.

(٣) في خ/هـ: كما مثلنا.

(٤) اعلم أنَّ إنَّ وأخواتها من نواسخ المبتدأ وقد ذكرناها-هاهنا - أن المبتدأ إذا كان موصولاً بفعل أو ظرف أو نكرة موصوفة بأحدهما دخلت الفاء في الخبر قيل: فهل يصح أن تدخل إن وأخواتها على المبتدأ الذي تدخل الفاء في خبره أم لا؟. فقال الشيخ: ليت. . . الخ. (رصاص). - وجميع نواسخ المبتدأ تمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور إلا ما استثني وهو) إنَّ(عند بعضهم وكذا) أن(و) لكن (وذلك؛ لأنه إنما دخلت الفاء؛ لمشابهة المبتدأ كلمة الشرط فلزمها التصدير ولا تدخلها نواسخ المبتدأ؛ لأن تلك النواسخ تؤثر معنى في الجملة وما كان كذلك لا يدخل على جملة مصدرة بما له صدر الكلام كالتمني والترجي. ١.٥: (مطيل)

(٥) في خ هـ / الخبر غير موجود.

(٦) فلا يقال: ليت الذي يأتيني فله درهم ,وكذا لعل؛ لأن خبرهما لا يحتمل الصدق والكذب.

(٧) في خ هـ / (من) مكان عن.

(٨) في خ هـ / إن العلة غير موجودة.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

المتضمن لمعنى الشرط للخبر المحض(١) فمع دخولهما يخرج عن معنى الشرط فلا تدخل الفاء.

(والحق بعضهم (إنَّ) بهما) والملحق هو سيبويه؛ لأنه(٢) علل بالتصدير وإنَّ كذلك لها صدر الكلام فمع دخولها على ذلك المبتدأ يخرج عن معنى الشرط فيمتنع(٣) الفاء. وقال الأخفش: تدخل الفاء في خبر إنَّ؛ إذ لا تنافي بينهما وبين المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط، إذ كلاهما للإخبار المحض؛ لأنه علل في ليت ولعل بالإنشاء كما مر، وحجة الأخفش قوله تعالى ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾(٤) ونحو ذلك كثير، وتدخل الفاء في خبر أنَّ المفتوحة كقوله:

٤٤ - علمت يقيناً أنما حم كونه فسعي امرء في صرفة غير نافع(٥)

---

(١) أي: العلة يريد أن خبر ليت ولعل لا يحتمل صدقا ولا كذبا؛ لأن لعل للترجي، وليت للتمني والذي يقع بعد الفاء خبر محض يحتمل الصدق والكذب، فكان في اجتماعهما تناقض فما بقي إلا حذف الفاء؛ ليكون ما بعدها خبرا.

(٢) في خ هـ / بزيادة الذي.

(٣) في خ هـ / فيمنع

(٤) من سورة الجمعة من الآية (٨).

(٥) لم أطلع على قائله

(اللغة): **(حُمّ)** أي: قدر **(والكون)** بمعنى الحدوث والوجود، فيكون يقيناً مصدراً للنوع من غير لفظ الفعل إن كان العلم بمعنى حصول صورة الشيء في العقل وإن كان بمعنى اليقين، وهو اعتقاد جازم مطابق للواقع يكون للتأكيد **(والمعنى)** علمت يقيناً أن الذي قدر الله وقوعه وحدوثه فسعي كل امرئ في صرفه غير نافع.

(الإعراب): **(علمت)** فعل وفاعل **(يقيناً)** صفة لمصدر محذوف تقديره علماً يقيناً فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه **(أن)** حرف مصدري ونصب **(ما)** اسم موصول مبني على السكون في محل نصب اسمه **(حُمّ)** فعل ماض مبني للمجهول **(كون)** نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره و**(كون)** مضاف و**(الهاء)** مضاف إليه والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول **(فسعي)** الفاء رابطة لتضمن أنَّ معنى الشرط **(سعي)** مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وسعي مضاف و**(امرئ)** مضاف إليه **(في صرفه)** جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لامرئ وصرف مضاف والهاء مضاف إليه **(غيرُ)** خبر المبتدأ وغير مضاف و**(نافع)** مضاف إليه وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر أن، والجملة من أن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر ساد مسد مفعولي علم.

ولكن كذلك كقوله:

٤٥ - فو الله ما فارقتكم قالياً لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون[١]

وكأن كذلك.

(وقد يحذف المبتدأ لقيام[٢] قرينة) حالية أو مقالية، جوازاً ووجوباً، فالجواز (كقول المستهل[٣] : الهلال والله[٤]) أي: هذا الهلال، وقول من شم طيباً: المسك أي: هذا المسك، وهذا في القرينة الحالية، ومثال القرينة المقالية من سئل

(محل الشاهد) قوله: فسعي امرئ... الخ حيث دخلت الفاء على خبر (أن) لتضمنه معنى الشرط.

[١] ينسب هذا البيت للأفوه الأردي

(اللغة) (فارق) فارق بين الشيئين من باب نصر أي فصل (قاليا) القلى البغض تقول قلاه يقليه قلىوقلاء بالفتح والمد ويقلاه لغة طيء.

(الإعراب): (فوالله): الواو حرف قسم وجر ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو والجار والمجرور متعلق بفعل القسم المحذوف (ما) نافية (فارقتكم) فارق فعل ماض والتاء ضمير المتكلم فاعل والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الضم في محل نصب، والميم حرف دال على الجمع (قالياً) حال منصوب بالفتحة الظاهرة لكم جار ومجرور متعلق بقالياً (ولكن) الواو عاطفة (لكن) حرف استدراك ونصب (ما) اسم موصول مبني على السكون في محل نصب اسم لكن (يقضى) فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً يعود إلى ما والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (فسوف) (الفاء) رابطة لتضمن لكن معنى الشرط (سوف) حرف دال على التنفيس (يكون) فعل مضارع تام وفاعله ضمير مستتر جوازاً يعود إلى ما والجملة من يكون وفاعله في محل رفع خبر لكن.

الشاهد فيه قوله: (فسوف يكون) حيث دخلت الفاء في خبر لكن لتضمنها معنى الشرط

[٢] أي وقت قيام قرينة.

[٣] المستهل: طالب الهلال، كما يقال لطالب الفهم مستفهم.

في خ هـ / زيادة المبصر للهلال.

[٤] وإنما أتى بالقسم إما جريا على قاعدة العرب، وإما لبيان ضمة لام الهلال. فإن لم يجعل من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا قيل: لأن المقصود نفس الهلال لا تعيينه بالإشارة. (سعيدي).

«كيف أنت؟» فقال(١) : صحيح أي: أنا صحيح، و«متى سفرك؟» فقال: غداً أي: سفري غدٌ، و«كم دراهمك؟» فقال: عشرون أي: دراهمي عشرون، ومثال حذفه وجوباً كما يأتي(٢) في قطع الصفات(٣) نحو: «الحمد لله الحميد» أي: هو الحميد و«أعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين» أي: هو عدو المؤمنين ونحو قولهم: «سمع(٤) وطاعة» أي: أمري سمع وطاعة وكقول الشاعر:

٤٦ - قالت: حنان ما أتى بك ها هنا أذو نشب أم أنت بالحي عارف(٥)

---

(١) في خ هـ / فقلت.

(٢) مراده كما يأتي في كثير من الكلام لأن المقصود أنه سيأتي في موضع معروف.

(٣) قال السيد شريف: ووجه حذف المبتدأ أن المرفوع بالمدح أو الذم مثلًا وصف لما قبله خولف فيه الإعراب للافتنان، والغرض من هذا الإفتنان إظهار الاهتمام للمذكور من جهة أن فيه زيادة إيقاظ للسامع، وتحريك رغبته في الاستماع، وذلك الاهتمام إنما يكون لمدح أو ذم ونحوهما مما يقتضيه المقام، ولما بينه وبين ما قبله من شدة الاتصال التزموا حذف المبتدأ ليكون في صورة متعلق من متعلقات ما قبله، ذكره في (**حاشية الكشاف**) و في (**الرصاص**) فإن قلت إن حذف المبتدأ في هذه المواضع واجب وقد قلتم: إنما حذف وجوباً فلا بد فيه من قرينة، وعوض من المحذوف؟ قلنا: نعم يجب ذلك إلا أن يكون المحذوف أورد سماعاً فإنه يكون واجبا وإن يكن قرينة وعوض نحو (**سقياً ورعياً**) في المصادر و(**أهلًا وسهلًا**) في المفعول به فإن ذلك يجب فيه حذف الفعل سماعاً ولا يعرف فيه قرينة ولا عوض. (منه). يفهم من كلام (**الرصاص**) أن حذف المبتدأ في نحو: (**الحمد لله الحميد**) سماعٌ وقد صرح الشيخ (**لطف الله**) بأنه قياس.

(٤) الأصل فيه النصب لأنه مصدرٌ جيء به بدلًا من الفعل، والتزم حذف ناصبه لئلا يجمع بين البدل والمبدل منه، ثم رفع ليفيد الثبوت فحمل الرافع على الناصب في التزام الحذف. (**ابن عقيل**).

(٥) البيت لمنذر بن درهم الكلبي

(**اللغة**) (**الحنان**) الرحمة (**النشب**) بفتحتين المال والعقار، وقد ورد في غير هذا الموضع بالسين (**نسب**) ولعله أنسب

(**المعني**) وصف أنه التقي بمحبوبته على غير ترقب منها فأنكرته، وأنها خافت عليه صولة قومها فلقنته الجواب الذي يذكره إن سأله أحد عن سبب مقدمه.

أي: أمري حنان، وغير ذلك⁽¹⁾ (و) يحذف⁽²⁾ **(الخبر جوازاً)** حيث وجدت قرينة تدل عليه **(مثل: «خرجت فإذا السبع»)** فحذف الخبر تقديره فإذا السبع موجود أوحاصل أو كائن، ونحو ذلك من المتعلقات العامة⁽³⁾؛ لأن إذا الفجائية تدل على الخبر⁽⁴⁾؛ إذ لا يأتي بعدها إلا مبتدأ والخبر غالباً⁽⁵⁾ (و) قد **(يحذف الخبر وجوباً فيما)** وجدت فيه القرينة **(والتزم في موضعه)** أي: في موضع الخبر المحذوف **(غيره)** أي: وجد عوض عنه يقوم مقامه **(نحو لولا زيد لكان كذا)** ولولا علي لهلك عمر؛ وذلك لأن لولا تدل على المتعلقات العامة، وهي الحصول، والوجود،

(الإعراب): (فقالت) : قال فعل ماض والتاء تاء التأنيث والفاعل ضمير مستتر جوازاً **(حنانٌ)** خبر مبتدأ محذوف تقديره: أمري حنان، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول **(ما)** اسم استفهام مبتدأ **(أتى)**، أتى فعل ماض وفاعله ضمير مستتر جوازاً **(بك)** جار ومجرور متعلق بالفعل أتى **(هاهنا)** **(ها)** حرف تنبيه**(هنا)** ظرف مكان مبني على السكون في محل نصب، والعامل فيه أتى، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر ما **(أذو نسب)** الهمزة للاستفهام **(ذو)** خبر مبتدأ محذوف تقديره أأنت ذو نسب، مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وذو مضاف و**(نسب)** مضاف إليه **(أم)** عاطفة **(أنت)** ضمير منفصل مبتدأ **(بالحي)** جار ومجرور متعلق بعارف الآتي **(عارف)** خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة.
(الشاهد فيه) رفع حنانٌ بتقدير مبتدأ أي: أمري حنانٌ.

(١) في خ هـ / بزيادة قول الشاعر:
سأشكر عمراً إن تراخت منيتي   أيادي لم تمنن وإن هي جلت.
فتى غير محجوب عن صديقه   ولا مظهر الشكوى إذا النعل زلت

(٢) في خ هـ / يحذف غير موجودة.

(٣) سميت عامة؛ لأنه لا يخلو الفعل عن كل منها..

(٤) لما فيها من الدلالة على الوجود؛ إذ لا يفاجأ الشيء إلا بعد وجوده، فإن كان وجوداً خاصاً من قيام أو قعود لا يحذف..

(٥) إذ قد تليها الها الجملة الفعلية نحو «خرجت فإذا قد قام زيد» حكاه الأخفش عن بعض العرب. هندي، ومعنى عبارة **(الخبيصي)** فإن كان خاصاً لا دليل عليه فواجب الاتيان به لقوله ﷺ «لولا قومك.. الخ الحديث وإن كان خاصاً مدلولاً عليه جاز الأمران كقوله: فلولا الغمد.. الخ اهـ:

والثبوت والكون والاستمرار، وجوابها(١) يقوم(٢) مقام الخبر أي: لولا علي موجود لهلك عمر، وهذا(٣) فيما كان الخبر فيه عاماً بحيث(٤) تدل عليه لولا فلو كان غير عام بحيث لا تدل عليه لولا لم يجب(٥) الحذف كقوله ﷺ لعائشة: (لولا قومك حديثوا عهد بالكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم) عليه السلام فجاء بالخبر وهو حديثوا عهد إذ (لولا) لا تدل عليه وكذلك قول الشاعر:

٤٧ - اذاب الرعب منه كل عضب … فلولا الغمد(٦) يمسكه لسالا(٧)

---

(١) في خ/هـ: زيادة أي: لولا.

(٢) ولا يجوز أن يكون جوابها خبر المبتدأ؛ لكونه جملة خالية عن الضمير في الأغلب نحو «لولا علي لهلك عمر». .

(٣) في خ/هـ: (وهذا) غير موجود.

(٤) في خ/هـ: (بحيث) غير موجود.

(٥) يجب حذف المبتدأ في ثلاثة مواضع، في قطع الصفات نحو قولك: «يابن زيد الكريم العاقلُ» برفع العاقل على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو العاقل، الثاني قولهم: «لا سواء» تقديره ولا هما سواء، فهما مبتدأ واجب حذفه وسواء خبره، الثالث في نعم وبئس إذا قلت: «نعم الرجل زيد» فنعم فعل مدح والرجل فاعله وزيد خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو زيد وهذا أحد القولين، والقول الثاني أن زيداً مبتدأ ونعم الرجل خبر مقدم. والله أعلم.

(٦) المختار أن هذا البيت مما يجوز فيه الأمران لدلالة الغمد والسيلان على الإمساك بخلاف قوله ﷺ: «لولا قومك. . . الخ. فلا دليل عليه فوجب الإتيان بالخبر. .

(٧) هذا البيت لأبي العلاء المعري أحمد بن عبد الله بن سليمان، نادرة الزمان، وأوحد الدهر حفظاً وذكاء وصفاء نفس، وهو من شعراء العصر الثاني من الدولة العباسية، فلا يحتج بشعره على قواعد النحو والتصريف، ولعل المصنف جاء به للتمثيل لا للإحتجاج والإستشهاد.

(اللغة «أذاب » الإذابة: إسالة الحديد ونحوه من الجامدات (الرعب) الفزع والخوف (عضب) هو السيف القاطع (الغمد) قراب السيف وجفنه.

التمثيل به «فلولا الغمد يمسكه) حيث ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لولا وهو جملة (يمسك)؛ لأن ذلك الخبر كون خاص قد دل عليه الدليل، وخبر المبتدأ الواقع بعد لولا يجوز ذكره كما يجوز حذفه إذا كان كوناً خاصاً وقد دل عليه الدليل عند قوم، والجمهور على أن الحذف

فجاء بالخبر وهو) يمسكه (إذ) لولا(لا تدل عليه ونحو ذلك كثير.

(و) مما يحذف(١) فيه الخبر وجوباً (نحو(٢) «ضربي زيداً قائماً») وهو كل مصدر أضيف إلى فاعله أو مفعوله أو إليهما(٣) بعده حال منهما، أو من أحدهما، فضربي مصدر مضاف إلى فاعله وهو ياء المتكلم وزيداً مفعوله والخبر محذوف تقديره حاصل والظرف أيضاً محذوف وهو إذا كان(٤) والحال وهو قائم ساد مسد الخبر(٥)؛ إذ أصل المثال ضربي زيداً حاصل إذا كان(٦) قائماً فحذف منه ماذكر(٧)

واجب، وذلك بناء منهم على ما اختاروه من أن خبر المبتدأ الواقع بعد لولا لا يكون إلا كوناً عاماً.

والبيت لأبي العلاء المعري ولم يأت به للاحتجاج وإنما جاء به للتمثيل.

(الإعراب): (يذيب) : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة (الرعب) فاعل يذيب (منه) جار ومجرور متعلق بيذيب (كل) مفعول به ليذيب وكل مضاف و(عضب) مضاف إليه (فلولا) حرف امتناع لامتناع (الغمد) مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (يمكسه) : فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير مستتر جوازاً والهاء ضمير الغائب مفعول به مبني على الضم في محل نصب والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ (لسالا) (اللام) واقعة في جواب لولا (سال) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر جوازاً يعود إلى السيف والجملة من سال وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لولا.

التمثيل به في قوله: (لولا الغمد يمسكه) حيث أتى بخبر المبتدأ الواقع بعد لولا مذكوراً.

(١) في خ/هـ: حذف.

(٢) في خ/هـ: مثل.

(٣) في خ/هـ: (إليهما) غير موجود.

(٤) وكان تامة وحذف الظرف لدلالة الحال عليه. (خبيصي).

(٥) والقرينة الدالة على تعيين الخبر، وهو حاصل هو الإخبار عن الضرب بكونه مقيداً بالقيام؛ لأنه لا يمكن تقييده إلا بعد حصوله فقد حصل بشروط وجوب الحذف. (خالدي) والله أعلم.

(٦) قال (نجم الدين) : هذا ما قالوه، وفيه تكلف كثير، وهي حذف إذا مع الجملة المضاف إليها، ولم يثبت في غير هذا المكان إلى غير ذلك، فالأولى أن يقدر ضربي زيداً يلابسه قائماً، وضربي زيدٌ يلابسني قائماً.

(٧) في خ/هـ: ذكرنا.

للإيجاز[١]، ومن ذلك تضاربنا قائمين، حيث أضيف المصدر إلى فاعله ومفعوله، وبعده حال منهما ففيه ذلك التقدير المذكور[٢] وكذلك[٣] حيث أضيف أفعل التفضيل، وهو مبتدأ إلى المصدر[٤] المذكور نحو «أكثر شربي السويق ملتوتاً» ففيه التقدير المذكور أولًا[٥] (و) مما يحذف فيه الخبر وجوباً **(مثل كل رجل وضيعته[٦])** مما كان المبتدأ معطوفاً عليه مبتدأ آخر بواو المعية كالمثال المذكور، تقديره: كل رجل مقرون وضيعته مقرونة، فحذف الخبر الأول وهو مقرون وجوباً لسد وضيعته مسده[٧]، والثاني وهو مقرونة جوازاً لدلالة واو المعية عليه، ولم يسد مسده شيء، وهذا كلام نجم الدين.

(و) مما يحذف فيه الخبر وجوباً **(مثل لعمرك[٨] لأفعلن كذا)** فلعمرك مبتدأ والخبر محذوف أي: قسمي أو يميني، فحذف الخبر المذكور لدلالة المقسم به عليه ولسد جواب القسم وهو لأفعلن كذا[٩] مسده.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

---

(١) في خ/هـ: بزيادة (ومثال إضافته إلى المفعول ضربي زيد قائماً)

(٢) في خ/هـ: الأول.

(٣) في خ/هـ: (كذلك) غير موجود.

(٤) فإن إضافة أفعل التفضيل إلى المصدر توجب معنى المصدرية فيكون مثل «ضربي زيداً قائماً»: (سعيدي).

(٥) في نسخة (هـ: بزيادة قول الشاعر:-

خير اقتراني من المولى حليفه مني   وشر بعدي وهو غضبان

(٦) فإن قيل: فهلا نصب وضيعته إذا كان الواو بمعنى مع، قلنا: إنما ينصب الواو بمعنى مع إذا كانت مصاحبة لمعلول فعل أو معنى فعل وهاهنا ليس في اللفظ فعل ولا معنى فعل فلم يصح نصبه. «رصاص».

(٧) ولدلالة واو المعية عليه إذ هي تدل على المقارنة.

(٨) العُمر والعَمر بمعنى واحد، ولا يستعمل مع اللام إلا المفتوح؛ لأن القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله. (جامي).

(٩) في خ/هـ: (كذا) غير موجود.

[خبر إن]

(خبر إن) أي: ومن جملة المرفوعات خبر[١] إن (وأخواتها) أنَّ وكأن ولكن وليت ولعل وتسمى المشبهة بالفعل (هو المسند) يعم كل مسند كخبر المبتدأ وكان وغيرهما[٢] (بعد دخول هذه الحروف[٣]) خرج ماعدا خبرها (مثل إن زيداً قائم) وعلمت أن زيداً في الدار، وكأن عمراً أسدٌ، وكذلك سائرها.

ووجه شبهها[٤] بالفعل من حيث كون أن المفتوحة على وزن ضَرَبَ ثلاثة أحرف مفتوحة كلها، وحمل عليها سائر أخواتها فعملت العمل الفرعي من الفعل، وهو الذي يتقدم منصوبه[٥] على مرفوعه، ولم تعمل العمل الأصلي، وهو أن الأصل في الفاعل أن يلي فعله، وذلك لئلا يستوي المشبه والمشبه به (وأمره[٦]) أي: أمر خبر إن وأخواتها (كأمر خبر المبتدأ) في أقسامه من وقوعه مفرداً نحو «إن زيداً قائم» وجملة نحو «إن زيداً أبوه قائم» ونكرة كما ذكرنا، ومعرفة نحو «إن زيداً القائم» وفي أحكامه من وقوعه متحداً كما ذكرنا ومتعدداً نحو «إن الله غفور رحيم» ومثبتاً كما ذكرنا ومحذوفاً كقول الشاعر:

---

(١) في خ/هـ: (خبر إن) غير موجود.

(٢) في خ/هـ: (وغيرها) بزيادة (فقال) بعدها.

(٣) هذا فيه نظر؛ لأنك تقول: إن زيداً القائم أبوه قاعدٌ) فقوله: القائم مسند إلى قوله: أبوه بعد دخول إن فكان عليه أن يقول: الذي كان خبراً في الأصل بعد دخول هذه الحروف. (نجم الدين).

(٤) أما لفظاً فلإنقسامها كالفعل إلى الثلاثي والرباعي والخماسي ولبنائها على الفتح مثله، وأما معنى؛ فلأن معانيها معاني الأفعال مثل أكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت. (جامي).

(٥) فشبه منصوبها بالمفعول به.

(٦) أي: أمره وشأنه، والمراد أمره كأمره بعد أن صح كونه خبراً لوجود شرائطه وانتفاء موانعه، ولا يلزم من ذلك أن كل مايصح أن يكون خبراً للمبتدأ يصح أن يكون خبراً لباب) إن(حتى يرد أنه لا يجوز أن يقال: «أين زيد؟» و«من أبوك؟» ولا يجوز أن يقال: «إن أين زيد» و«إن من أبوك؟» لاستحقاقها الصدر. (جامي).

٤٨ - إن محلًا وإن مرتحلًا   وإن في السفر إذ مضوا مهلا(١)

أي: إن لنا محلًا، وإن لنا مرتحلًا، وفي شرائطه من أنه إذا كان جملة، فلا بد من عود الضمير كما قدمنا، وقد يحذف للعلم -كما تقدم- نحو: «إن البر الكر بستين» أي: منه.

(**إلا في تقديمه**(٢)) يعني: فلا يجوز تقديمه على اسمها، وإن كان مبتدأ وخبراً في الأصل، والسبب في عدم جواز تقديم خبرها ما قررناه أولًا من أنها عملت عمل الفعل الذي عمله فرعي، من حيث أنه يتقدم منصوبه على مرفوعه، ولو أجزنا تقدم خبرها على اسمها المنصوب أشبهت(٣) الفعل الذي يعمل العمل الأصلي إلا في بعض الحالات وهو (**إلا إذا كان خبرها ظرفاً**(٤))، أو جاراً ومجروراً، نحو «إن عندك زيداً» و«إن في الدار زيداً» قال الله تعالى ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ

---

(١) البيت للأعشى.

(اللغة) (**محلًا**) مصدر ميمي من أحل أي: أقام (**مرتحلًا**) مصدر ميمي من ارتحل أي: سافر (**السفر**) المسافرين (**مهلًا**) تأخيراً وتمهلاً.

(المعنى) إن حللنا وأقمنا وإن ارتحلنا ومتنا فإن في المسافرين قبلنا عبرة وإمهالاً لنا لنتعظ

(الإعراب): (**إن**) حرف توكيد ونصب (**محلًا**) اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة حذف خبره أي: إن لنا محلاً (**وإن**) الواو عاطفة (**إن**) حرف توكيد ونصب (**مرتحلًا**) اسم إن منصوب وخبرها محذوف تقديره و(**إن**) لنا مرتحلاً وإن الواو عاطفة (**في السفر**) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن (**إذ**) حرف تعليل (**مضوا**) مضى فعل ماض والواو ضمير الغائبين فاعل (**مهلًا**) اسم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(الشاهد فيه): (**إن محلًا وإن مرتحلًا**) حيث حذف خبر إن وهو ظرف لقرينة والتقدير إن لنا في الدنيا محلاً وإن لها عنها مرتحلاً.

(٢) فإن تقدم خبرها على اسمها بطل عملها, ورفعت الاسم والخبر على أصل المبتدأ والخبر تقول: إن قائمٌ زيدٌ(برفعهما. (رصاص).

(٣) صوابه لساوت؛ لأن الشبه حاصل..

(٤) وتقديمه مع تعريف الاسم جوازاً ومع تنكيره وجوباً نحو قوله - ﷺ -: (**إن من البيان لسحراً وإن من الشعر لحكمة**). (**جامي**)

- هذا إذا كان اسم (إن) ظاهراً، وأما إذا كان ضميراً فلا يجوز التقديم مطلقاً نحو: - «إن»

ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾(١) والعلة في جواز ذلك أنهم اتسعوا في الظرف(٢) مالم يتسعوا في غيره(٣) فأجازوا تقديمه(٤) على عامله المعنوي(٥) كما سيأتي فكذا هنا.

[خبر لا التي لنفي الجنس]

(خبر لا(٦)) هو(٧) من جملة المرفوعات (التي لنفي الجنس) تخرج التي بمعنى ليس، والفرق بينهما، أن هذه تنصب الاسم وترفع الخبر، وتلك عكسها، وأن هذه لنفي الجنس كله، إذا قلت: «لارجلَ في الدار» فقد نفيت جنس الرجال الواحد، والاثنين، والجماعة؛ لتأكيدها للنفي، وتلك لنفي مادخلت عليه دون ما عداه نحو «لارجلٌ في الدار(٨)» فقد نفيت المفرد فقط، وأما الاثنان والجماعة فلا.

في الدار إياك» بل يجب اتصال الضمير بعامله نحو: - «إنك في الدار» وقد ذكر ذلك في المضمرات. .

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

(١) من سورة الغاشية الآية (٢٥) و(٢٦).

(٢) في خ/ هـ: الظروف.

(٣) في خ/ هـ: في غيرها.

(٤) لكثرة وقوعه في كلامهم، وقوة حاجة غير الظروف إليها؛ لأنها أوعية لجميع الأشياء فهي كالمحارم حيث لا يدخل غيرها لشدة الحاجة إليها، وأجري الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهما؛ إذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور. (نجم الدين)

(٥) وذلك نحو: - «أكل يوم لك ثوب جديد» وعلى المنفي بما في قول بعض الصحابة: «نحن عن فضلك ما استغنينا» دون غيره. (خبيصي).

(٦) لا فرق بين لا رجلَ، ولا رجلٌ في إفادة الاستغراق، وإنما الفرق بينهما أن لا رجلَ نص في إفادة الاستغراق, ولا يحتمل التخصيص، وأما لا رجلٌ فيحتمل التخصيص بأن يقول: بل رجلان ذكر معناه (الرضي) قال: ؛ لأن النكرة في غير الموجب كالنفي والنهي والإستفهام تفيد العموم فلا فرق بينهما إلا بما ذكر، وإنما كان لا رجلَ نصاً في الاستغراق لتضمنه (من) الاستغراقية بخلاف لارجلٌ وهو مثل قولك «جاءني من رجل» و«ما جاءني رجل» في كون الأول نصاً في الاستغراق والثاني غير نص ذكر معناه (الرضي).

(٧) في خ/ هـ: (هو) غير موجود.

(٨) في خ/ هـ: زيادة (ولا امرأتان)

(هو المسند) يعم كل مسند **(بعد دخولها)** خرج ما عداها[١] **(مثل: لا غلامَ رجل ظريف فيها[٢])** فالخبر ظريف، ورفع خبرها حملًا لها[٣] على « إنَّ «من حيث إنها لتأكيد الإثبات، ونقيضة لها من حيث أن هذه للنفي وتلك للإثبات، والنقيض يحمل على النقيض كما يحمل النظير على النظير[٤] **(ويحذف)** خبر لا حذفاً **(كثيراً)** جوازاً؛ وذلك حيث وجدت قرينة نحو قولك: «لا رجل» جواباً للقائل: «هل من رجل في الدار؟ » و«لا بأس للشاكي» أي: عليك، و«لا إله[٥] إلا الله» أي: لا إله في الوجود إلا الله، ولا سيف إلا ذو الفقار، ولا فتى إلا عليّ عليه السلام أي: لا سيف[٦] موجود، وذلك للعلم به، وطلباً للتخفيف.

(و) قال الشيخ: (بنو تميم لا يثبتونه[٧]) في كلامهم رأساً إما للعلم به وهو

---

[١] أي: ماعدا خبرها. .

[٢] قوله: فيها أي: في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال، لأن الظرافة لا تتقيد بالظروف ونحوه، وإنما أتى به لئلا يلزم الكذب، وليكون مثالًا لنوعي خبرها. .

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

[٣] في خ/هـ: (لها) غير موجود.

[٤] والحاصل أن علة حمل «لا» على «إن» هو النفي؛ لأنه من حمل النقيض على النقيض إذ «إن» لتأكيد الإثبات و«لا» لتأكيد النفي فالتأكيد هو الجامع بينهما، والنقيضان هما النفي والإثبات، وحينئذ عرفت أن « لا «عملت لأجل النفي، وأن النفي علة تامة للحمل فيها، وأما «ما» فهي محمولة على ليس من حمل النظير على النظير؛ إذ هي نظيرة ليس من وجهين الدخول على الاسمية؛ والثاني النفي، فالنفي في عمل ما جزء علة وهو علة منحصرة.

[٥] مسألة إذا قلت: لاإله إلا الله، ولا فتى إلا علي، ولا سيف إلا ذو الفقار، فارتفاع هذه الألفاظ وهي الله، وعلي، وذو الفقار إما على الصفة على المحل أو على البدل، وإما لأنها خبر وتقدير الخبر: الله إله، فقدّم إله للاهتمام به فقيل: إله الله، فأريد الحصر فأدخل النفي فقيل: لاإله إلا الله، وأما من يجعله بدلًا أو صفة والخبر محذوف؛ فالتقدير: لا إله موجود إلا الله، وهو أحسن من قولهم: لاإله لنا إلا الله؛ لأنه لا يفيد على هذا، ولا يصح أن يكون هذا الاستثناء هو الخبر؛ لأنه لم يذكر إلا لتبيين الحصر والمراد العموم. .

[٦] في خ/هـ: (لاسيف) غير موجود.

[٧] قال (نجم الدين) : - بنو تميم لا يلفظون به إلا إذا كان ظرفاً. قال (الأندلسي) : لا أدري من أين نقله ؟ولعله فاسد. قال: والحق أن بني تميم يحذفونه وجوبا إذا كان جواباً أو

مراد-كالذي يأتي - لا مع اسمها، فيه جواباً لسؤال كما سبق، وإما لإغناء النفي(١) عنه كما سبق نحو: - «لا إله إلا الله» و«لا سيف إلا ذو الفقار». . الخ»، ولكنه يقال: لا يجب الحذف عندهم إلا إذا ظهر المعنى فلا يحمل كلام الشيخ على إطلاقه، ويجعلون ظريف صفة لرجل(٢) على المحل. ومنه قول حاتم الطائي التميمي(٣) :

٤٩ - إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها   ولا كريمَ من الولدان مصبوح(٤)

فيحتمل أن مصبوح صفة على المحل ويحتمل أنه تكلم بلغة أهل الحجاز.

قامت قرينة , وأما إذا لم تقم؛ فلا يجوز حذفه رأساً؛إذ لا دليل عليه بل بنو تميم كأهل الحجاز في إيجاب الإثبات , فعلى هذا القول يجب إثباته. .

(١) والاستثناء.

(٢) بل لغلام.

(٣) اللغة لا النسب.

(٤) ينسب هذا البيت لحاتم بن عبد الله الطائي.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

(اللغة) (اللقاح) جمع لقوح وهي الناقة الحلوب (أصرتها) جمع أصرار وهو خيط يشد به الضرع؛لئلا يرضعها ولدها.(مصبوح) اسم مفعول من صبحته بتخفيف الباء إذا سقيته الصبوح وهو الشرب بالغداة.

: (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه (اللقاح) اسم لغدا محذوفاً يدل عليه المذكور بعده، وخبره محذوف يدل عليه ما بعده أيضاً، والتقدير إذا غدت اللقاح ملقى أصرتها، والجملة من الفعل غدا واسمه وخبره في محل جر بإضافة إذا إليها (غدت) (غدا) فعل ماض ناقص بمعنى صار و(التاء) للتأنيث واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى اللقاح (ملقى) خبر غدا وهو اسم مفعول (أصرة) نائب فاعل لملقى وأصرة مضاف و(الهاء) ضمير الغائبة مضاف إليه و(لا) نافية للجنس (كريمَ) اسمها (من الولدان) جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريم (مصبوحٌ) خبر لا ويجوز أن يكون مصبوح نعتاً لكريم على موضعه والخبر محذوف تقديره موجود.

(الشاهد فيه) قوله: (مصبوح) حيث ذكر خبر لا؛ لأنه لم يكن مما يعلم فإذا لم يعلم يجب ذكره ويجوز أن يكون مصبوح نعتاً لاسمها محمولاً على الموضع والخبر محذوف؛ لعلم السامع تقديره موجود.

[اسم ما ولا]

(اسم ما ولا) هو من جملة المرفوعات **(المشبهتين بليس)** ووجه الشبه أنهما للنفي كهي، وأنهما يدخلان على المبتدأ والخبر كهي، و «ما» أكثر شبهاً بليس من «لا» من حيث أنها تكون لنفي الحال كليس بخلاف(١) «لا» فلذلك دخلت «ما» على المعارف ودخلت في خبرها الباء(٢) كليس تقول: «ما زيدٌ بقائم» كما تقول: «ليس زيدٌ بقائم» وقد حد الشيخ اسمهما بقوله: **(هو المسند إليه)** يعم كل مسند إليه **(بعد دخولهما)** أي: دخول «ما» و«لا» خرج ما عدا اسمهما **(مثل: - مازيد قائماً)** فزيد اسم «ما» وقائماً خبرها وهذا مذهب أهل الحجاز، وبه ورد التنزيل قال تعالى ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾(٣) ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾(٤) وأما بنوتميم فلا يعملونهما بل يرفعون ما بعدهما على الابتداء والخبر كما يأتي، ومثال إعمال (لا) قوله: «لارجل» هذا اسمها «أفضل منك» خبرها وهو في (لا) شاذ أي: إعمال (لا) عمل ليس شاذ لضعف شبهها بليس إلا إذا اتصلت بها التاء كقوله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾(٥) فالتاء(٦) اسمها ومابعدها الخبر أي: وليس الحين حين مناص، وقد ورد اعمال (لا) شاذاً في نكرة كقوله:

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

٥٠ - فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلًا عن سواد ابن قارب(٧)

---

(١) فإنها لنفي المستقبل إذا دخلت على المضارع ولنفي الحال إذا دخلت على الاسم ذكر معناه في الغاية.

(٢) على الاطراد وإلا فقد دخلت الباء في خبر لا في قول الشاعر: - فكن لي شفيعاً... البيت، وتدخل لا على المعارف كما في قوله: وحلت سواد القلب... الخ ولكن ليس على الاطراد.

(٣) من سورة يوسف من الآية (٣١).

(٤) من سورة المجادلة من الآية (٢).

(٥) من سورة ص من الآية (٣).

(٦) في كلام المصنف نظر فإن التاء ليست اسماً ,وإنما هي حرف فلعله خطأ من الناسخ والصحيح حذف أحد جزأيها فحذف هنا الاسم وبقي الخبر منصوباً والتقدير) ولات الحين حين مناص(.

(٧) البيت لسواد بن غارب الأسدي الدوسي - يخاطب فيه رسول الله ﷺ.

وفي معرفة كقوله:

٥١ - وحلت سواد القلب لا أنا باغياً   سواها ولا في حبها متراخيا[1]

وغير ذلك[2].

[المنصوبات]

(المنصوبات) وقد تقدم وجه جمعها بالألف والتاء، والكلام على ما،

(اللغة) «فتيلاً» هو الخيط الرقيق الذي يكون في شق النواة.

(الإعراب) (فكن) فعل أمر ناقص واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (لي) جار ومجرور متعلق بقوله شفيعاً الآتي (شفيعاً) خبر كن (يوم) منصوب على الظرفية الزمانية ناصبه قوله شفيعاً (لا) نافية عاملة عمل ليس (ذو) اسمها مرفوع بالواو نيابة عن الضمة و(ذو) مضاف و(شفاعة) مضاف إليه (بمغن) الباء حرف جر زائد (مغنٍ) خبر لا، وهو اسم فاعل فعله متعد يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً، وفاعله ضمير مستتر، وجملة لا ذو شفاعة بمغن في محل جر بإضافة يوم إليها،(فتيلاً) مفعوله (عن سواد) جار ومجرور متعلق بمغن (ابن) صفة لسواد و(ابن) مضاف و(قارب) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

(الشاهد فيه) قوله: «ذو شفاعة» حيث ورد اعمال لا شاذاً في نكرة

(١) هذا البيت للنابغة الجعدي: وهو عبد الله بن قيس من بني جعدة العامريين، ولد بالفلج جنوبي نجد، ولما شب اضطرب فيما يضطرب فيه قومه من حروب، ويقال: إنه ظل ثلاثين عاماً في الجاهلية لا ينطق الشعر، ثم تفجر على لسانه، فسمي النابغة لنبوغه فيه، ويقال: إن نبوغه فيه إنما كان في الإسلام.

(اللغة) (حلت) حلَّ بالمكان من باب رد (باغياً) أي: طالباً (متراخياً) أي: متباطئاً.

(الإعراب) (وحلت): (حل) فعل ماض و(التاء) للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي (سواد) مفعول به لحلت وسواد مضاف والقلب مضاف إليه (لا) نافية تعمل عمل ليس و(أنا) اسمها (باغياً) خبرها وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً (سواها) مفعول به لباغ و(سوى) مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (ولا) (الواو) عاطفة و(لا) نافية (في حبها) جار ومجرور متعلق بقوله متراخياً الآتي و(حب) مضاف وضمير المؤنثة الغائبة مضاف إليه و(متراخياً) معطوف على قوله باغياً السابق.

الشاهد فيه) قوله: «لا أنا باغياً» حيث ورد إعمال (لا) في معرفة.

(٢) وإنما لم يذكر الشيخ اسم كان وأخواتها في المرفوعات بناء منه أنه قد دخل في حد الفاعل عند البصريين. وأما عند الكوفيين فهو باق مرفوع بالفاعلية..

وتذكير هو، فخذه من هنالك موفقاً إن شاء الله تعالى **(هو ما**⁽¹⁾ **اشتمل على علم المفعولية)** لتدخل المفاعيل الخمسة⁽²⁾، وما أشبهها، ولما كانت المفاعيل الخمسة هي الأصل⁽³⁾ أخذ في تعدادها وتحديدها فقال: **(فمنه المفعول المطلق)** وسمي مطلقاً؛ لأن لفظ المفعول يطلق عليه من غير ضميمة⁽⁴⁾ بخلاف سائرها فيقال: مفعول به.. الخ، ولأنه يطلق⁽⁵⁾ على الفعل لتأكيده أو نحوه⁽⁶⁾؛ ولهذا قُدِّم على غيره⁽⁷⁾، ويسمى المصدر كما سيأتي **(و)** شرع في حده بقوله: **(هو اسم)** يحترز به من نحو «ضَرَبَ ضَرَبَ»، فضرب الثاني تأكيد للأول، وليس مفعولاً مطلقاً **(ما)** أي: اسم المفعول الذي **(فِعْلُه فاعِلُ فِعْلٍ)** يحترز من المحال⁽⁸⁾ والقديم تعالى فإنهما اسمان ولم يفعلهما فاعل **(مذكور**⁽⁹⁾**)** احتراز مما لو لم يذكر فعل المفعول المطلق⁽¹⁰⁾ نحو: «أعجبني القيام» فإن القيام اسم⁽¹¹⁾ لقمت⁽¹²⁾، وقمت لم يذكر، وكذا «أعجبني إعجابك» فإن إعجابك اسم⁽¹³⁾ فعله فاعل فعل، لكن ذلك

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

---

(١) أي: اسم.

(٢) في خ/هـ: (خمسة) غير موجود.

(٣) في خ/هـ: (هي الأصل) غير موجود.

(٤) صوابه من غير تقييد بالباء أو في أو مع؛ لأنه قد يطلق عليه ضميمة، وهو مفعول مطلق كحمداً له وغير ذلك..

(٥) أي: يستعمل معه.

(٦) كالنوع والعدد.

(٧) ولأنه فعل الفاعل حقيقة.

(٨) إذ المحال غير مقدور لأحد، وأما القديم تعالى فلو كان مفعولاً لكان محدثاً.

(٩) لفظاً أو حكماً.

(١٠) إذ يصير مصدراً لا مفعولاً مطلقاً.

(١١) أي: مصدر.

(١٢) صوابه فإن القيام اسم لحدث فعله فاعل فعل: وهو قمت لم يذكر ذلك الفعل؛ إذ لا معنى لقوله: أن القيام اسم لقمت فتأمل. وأخصر من هذا لو قال: اسم لفعل لم يذكر.

(١٣) في خ/هـ: بزيادة «ما».

الفعل لم يذكر(١)، ولا يقال: إعجابك(٢) فعل لفاعل الفعل؛ لأنا نقول: فاعل أعجبني هو الإعجاب، والإعجاب فاعله المخاطب، فليس فاعلهما واحداً، وقوله: (بمعناه(٣)) أي: يكون الفعل بمعنى المفعول المطلق احتراز من نحو «كرهت قيامي»، فإن قيامي اسم لفعل وهو قمت، والكراهة ليست بمعنى القيام، ولا بد أن يكون الفعل المذكور بلفظ المفعول المطلق نحو «ضربت ضرباً» أو بمعناه نحو «قعدت جلوساً» (و) إذا جمع(٤) الشروط فإنه (يكون) أي: المفعول المطلق لأحد ثلاثة معان وهي قوله: (للتأكيد) وحقيقته ما لا تزيد دلالته على دلالة الفعل، فإن ضرباً في «ضربت ضرباً» لا يدل إلا على حدوث الضرب، والفعل كذلك مع زيادته بالدلالة على الزمن، وإنما أُتِيَ بالمصدر؛ لتأكيد الحدث فقط.

(و) الثاني (النوع) وهو الذي يدل على نوع من الفعل خاص.

(و) الثالث (العدد) وهو الذي يدل على مقدار من العدد(٥)، وقد بينها حيث قال: (مثل: «جلست جلوساً») هذا مثال التأكيد (وجِلسةً) بكسر الجيم هذا مثال النوع، وكذا إذا أضيف المصدر أو وصف نحو: «سرت سير البريد» و«ركبت ركوب الأمير» و«ضربت ضرباً شديداً» ونحو ذلك، و«رجع القهقرى(٦)» فإن هذا للنوع لدلالته على نوع مخصوص كقول امرئ القيس:

---

(١) وهو أعجبت فلاناً مثلاً.

(٢) يعني أنه لم يفعله فاعل الفعل الذي هو أعجب، لأن فاعله إعجابك، وهو لا يفعل نفسه. (نجم الدين) معنى.

(٣) وليس المراد به أن الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم، فإن معنى الاسم جزء معناه، بل المراد أن معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء. (جامي).

(٤) في خ/هـ: (إذا جمع الشروط) غير موجود.

(٥) في خ/هـ: من الفعل.

(٦) القهقرى مصدر بنفسه عند سيبويه ويكون من النوع الأول، وقال المبرد: هو في الأصل صفة لمصدر أي: الرجوع القهقرى، وعد بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وإن لم يستعمل؛ فكأنه يقهقر القهقرى، وعدم سماع وقوع هذه الأسماء وصفاً لشيء، وعدم سماع أفعالها يضعف المذهبين؛ إذ هي إثبات حكم لا دليل عليه.

٥٢ - حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما إن حديث ولا صالي(١)

وجَلْسَة (وجَلْستين) بفتح الجيم فيهما هذا مثال العدد، وهو الذي يدل على عدد مقدر كما ترى (فالأول) وهو المصدر التوكيدي(٢) (لا يثنى ولا يجمع)؛ لأنه جنس يشمل القليل والكثير، ويطلق على الجنس الواحد، والجنسين، والأجناس، فلا تأتي تثنيته وجمعه إلا تكثير الحروف، وهذا خلاف موضوع العربية (بخلاف أخويه(٣)) وهما النوع والعدد؛ لأن لتثنيتهما وجمعهما ثمرة وهو التكثير؛ إذ لا يفهم فيهما قبل التثنية إلا نوع واحد(٤) وذلك ظاهر. . . . .

---

(١) البيت لامرئ القيس.

(اللغة) : (الفاجر) : الكذوب و(من حديث) : إما على حذف مضاف أي: من ذي حديث أو على جعل الحديث بمعنى: المحادث كالعشير بمعنى المعاشر و(الصالي) : المصطلي وهو الذي يتدفأ بالنار قوله: ولا صالي: أي: موقد للنار.

الإعراب: - (حَلَفْتُ) (حلف) فعل ماض، و(التاء) ضمير المتكلم مبني على الضم في محل رفع فاعل حلف (بالله) جار ومجرور متعلق بحلف (حِلْفَة) مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة و(حلفة) مضاف و(فاجر) مضاف إليه (لناموا) (اللام) واقعة في جواب القسم و(ناموا) (نام) فعل ماض و(الواو) ضمير الغائبين فاعل والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب القسم (فما) (ما) نافية (إن) زائدة (من) حرف جر زائدة (حديث) مبتدأ مجرور لفظاً مرفوعٌ محلاً (ولا) (الواو) عاطفة ولا نافية (صالي) معطوف على حديث والخبر محذوف.

(الشاهد فيه) قوله: (حِلْفَة فاجر) حيث أتى بالمفعول المطلق المبين للنوع وفي البيت شاهدان آخران أولهما قوله: «لناموا» حيث حذف قد قبل الفعل الماضي وذلك بعد القسم شذوذاً وثانيهما: - حذف خبر ما المكفوفة عن العمل تشبيها بلا والتقدير فما حديث ولا صال (مُتَنَبِّه) إلى ذي حديث.

(٢) إذ المراد بالتأكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه، ولم يتضمن الفعل إلا الماهيه من حيث هي هي، والقصد إلى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها، والتثنية والجمع لا يكونان إلا مع النظر إلى كثرتها فيتناقضان. :

(٣) يعني: النوع والعدد وذلك؛ لأن النوع قد يكون نوعين فصاعداً، والعدد قد يكون اثنين فصاعداً. (نجم الدين).

(٤) في خ/هـ: بزيادة (وعدد واحد)

(وقد[١] **يكون)** المفعول المطلق **(بغير لفظه)** أي: بغير لفظ الفعل مع اتحاد المعنى **(مثل: «قعدت**[٢] **جلوساً»)** و«حبست منعاً» ومنه قول امرئ القيس:

٥٣ - ويوماً على ظهر الكثيب تعذرت عـليَّ وآلـت حـلفـةً لـم تـحـلل[٣]

(وقد يحذف الفعل) أي: فعل المفعول المطلق **(لقيام قرينة)** حالية أو مقالية تدل على الفعل المحذوف، ويكون ذلك الحذف **(جوازاً كقولك لمن قدم: خير مقدم)** أي: قدمت خير مقدم، وإنما كان خيرُ مصدراً بالإضافة إلى المصدر وهو مقدم فأخذ حكمه[٤]، وقيل: إن قوله: «خير مقدم» صفة لمصدر محذوف تقديره قدمت قدوماً خير مقدم، وهذا مثال القرينة الحالية، ومثال القرينة المقالية أن تقول لشخص: «أيما ضربٍ ضربت فلاناً» فيقول: ضرباً مبرحاً أي: ضربته ضرباً مبرحاً ونحو ذلك[٥] **(و)** قد يحذف فعل المصدر **(وجوباً سماعاً)** وهو مالم يعلم له ضابط

---

[١] وفائدة التصريح بهذا الحكم مع أنه قد علم من قوله: بمعناه في حد المفعول المطلق بيان قلته، ذكر معناه في (الغاية)..

[٢] هذا الحكم خاص للتأكيد, وأما النوع والعدد فلا يجوز أن يكون إلا بلفظه.

[٣] القائل امرئ القيس وقد ورد في بعض الشواهد بلا نسبة.
(اللغة) «الكثيب» التل من الرمل جمعه أكثبة وكثب وكثبان «آلت» حلفت «لم تحلل» لم تستثن. والمقسم عليه محذوف.
(الإعراب) (ويوما) (يوما) منصوب على الظرفية الزمانية والعامل فيه تعذر (على ظهر) جار ومجرور متعلق بتعذر و(ظهر) مضاف و(الكثيب) مضاف إليه (تعذر) فعل ماض والتاء للتأنيث وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هي (عليّ) جار ومجرور متعلق بتعذر (وآلت) (الواو) عاطفة (آلى) فعل ماض و(التاء) للتأنيث (حِلفَةً) مفعول مطلق والعامل فيه الفعل آلى لأن آلى بمعنى حلف منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (لم) أداة جزم (تحلل) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، وإنما حرك بالكسر لأجل الروي، والفاعل ضمير مستتر تقديره هي وجملة تحلل جواب القسم لا محل لها من الإعراب.
الشاهد فيه قوله: حلفة حيث نصب المصدر وهو (حلفة) بفعل من معناهو (آل)

[٤] لأن اسم التفضيل له حكم ما أضيف إليه. (جامي).

[٥] في خ/ هـ: (ونحو ذلك) غير موجود.

باستقراء(١) لغتهم (مثل: سقياً) لزيد(٢) (ورعياً) له، هذا مثال الدعاء بالخير فحذف الفعل وهو سُقِيت ورُعِيتَ وجوباً سماعاً ومنه قوله:

٥٤ - سقياً لقوم لدينا هُمْ وإن بعدوا   وخيبةً للأولى وجْدانُهم عَدَمُ(٣)

(وخيبة) لزيد (وجدعاً) له، هذا مثال الدعاء بالشر من خاب أمله خيبة، وجدع الله أنفه جدعاً (وحمداً) لله أي: حمدت (وشكراً) لله أي: شكرت (وعجباً) لزيد أي: عجبت(٤)، وهذه الثلاثة أخبار لا دعاء قال الشاعر:

٥٥ - نور الخمار ونور وجهك تحته   عجباً لوجهك كيف لم يتلهب(٥)

---

(١) أي: تتبع.

(٢) في خ/هـ: (لزيد) غير موجود.

(٣) لم أطلع على قائله.
(اللغة) «سقياً» دعاء لهم بالسقي «خيبة» أي: خاب خيبة إذا لم ينل ماطلب.
(الإعراب) (سقياً) مفعول مطلق حذف فعله وجوباً (لقوم) جار ومجرور متعلق بالعامل في سقياً (لدينا) ظرف زمان و(لدى) مضاف و(نا) مضاف إليه والظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم (هم) مبتدأ مؤخر والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر صفة لقوم (وإن) (إن) حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه (بعدوا) (بعد) فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة وهو فعل الشرط و(واو) الجماعة فاعل وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام (وخيبة) (الواو) عاطفة و(خيبة) معطوف على سقياً (للأولى) جار ومجرور متعلق بالعامل في خيبة (وجدانهم) (وجدان) مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (وجدان) مضاف و(هم) مضاف إليه (عدم) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.
(الشاهد فيه) حيث أتى بقوله: «سقياً» مفعولاً مطلقاً محذوف الفعل، وهذه من المصادر السماعية التي يجب فيها حذف الفعل

(٤) فإنه لم يوجد في كلامهم استعمال الأفعال أي: العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعاً، قيل: يرد عليه قد قالوا: «حمدت الله حمداً، وشكرته شكراً، وعجبت عجباً» فأجاب بعضهم بأن ذلك ليس من كلام الفصحاء، وبعضهم بأن وجوب الحذف إنما هو في ماستعمل باللام نحو حمداً له، وشكراً له، وعجباً له. (جامي).

(٥) لم أطلع على قائله.

ولا يجب(١) حذف فعل هذه المصادر إلا إذا كان معمولها مجروراً باللام(٢) لوروده في السماع كذلك بينا، وإنما حذفت أفعالها؛ لأن العرب كأنهم علموا بالحدس(٣) أنه يكثر دورانها على الألسنة فلم ينطقوا بها إلا محذوفة الأفعال للتخفيف(٤).

(و) قد يحذف فعل المفعول المطلق وجوباً (قياساً) وهو ماعلم له ضابط كلي باستقراء لغتهم وذلك (في مواضع منها) أي: من المصادر المحذوفة أفعالها وجوباً قياساً (ما وقع) المصدر (مثبتاً(٥)) يحترز مما وقع المصدر منفياً من أول الأمر نحو: «ما زيد يسير سيراً» فيذكر الفعل، ولا بد من كون الإثبات (بعد نفي)

(اللغة) «الخمار» كل ماستر شيئاً «يتلهب» لهب النار لسانها وكني أبو لهب بذلك لجماله والتهبت النار أي: أتقدت وألهبها غيرها أو قدها.

(الإعراب) (نورُ الخمار) (نور) خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا و(نور) مضاف و(الخمار) مضاف إليه مجرور بالإضافة وعلامة جره الكسرة الظاهرة (ونور) الواو عاطفة و(نور) معطوف على نور الخمار و(نور) مضاف و(وجه) من وجهك مضاف إليه مجرور بالكسرة و(وجه) مضاف و(الكاف) مضاف إليه (تحته) (تحت) منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف حال و(تحت) مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، ويحتمل قوله: (نور وجهك) أن الواو واو الحال، ونور مبتدأ ونور مضاف ووجه من وجهك مضاف إليه، ووجه مضاف وكاف الخطاب مضاف إليه، تحته منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر، وتحت مضاف وهاء الغائب مضاف إليه، والجملة الاسمية في محل نصب حال (عجباً) منصوب على المصدرية لفعل محذوف وجوباً (لوجهك) جار ومجرور متعلق بأعجب المحذوف و(وجه) مضاف و(الكاف) مضاف إليه (كيف) اسم استفهام منصوب على الحال مبني على الفتح (لم) حرف نفي وجزم وقلب (يتلهب) فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر جوازا يعود إلى الوجه.

(الشاهد فيه) قوله: «عجباً» حيث أتى به مصدراً ويراد به الإخبار.

(١) في خ/هـ: (يجب) غير موجودة.

(٢) أو بمن نحو «عجباً من زيد».

(٣) التقدير والفهم.

(٤) قال (نجم الدين): وكان القياس أن يكون مما حذف فيه الفعل قياساً، وهو عند استعمالها باللام. .

(٥) لأن الاستثناء بعد النفي للإثبات. (سعيدي).

احتراز مما وقع مثبتاً من غير نفي نحو «زيد[(١)] سيراً» فلا يجب حذف الفعل. **(أو)** كان المصدر مثبتاً بعد **(معنى نفي)** فإنه يجب حذف الفعل؛ ليدخل في هذا «إنما أنت سيراً»؛ لأن إنما بمعنى ما وإلا، إذ هي تفيد الحصر ويكون الإثبات بعد نفي **(داخل)** ذلك النفي **(على اسم)** فلو دخل على فعل كان هو الناصب للمصدر نحو: «ما سرت إلا سيراً» فلذلك قال: على اسم، ومن شرط ذلك الاسم الذي دخل عليه النفي أن **(لا)** يصلح أن **(يكون)** المصدر **(خبراً[(٢)] عنه)** أي: عن الاسم وذلك بأن يكون الاسم الذي دخل عليه النفي من أسماء الأعيان[(٣)] أو ضمائرها[(٤)] كما ذكره في المثال إذ لا يصح أن يخبر بأسماء المعاني عن أسماء الأعيان نحو: «زيد سيراً»؛ إذ لا يكون زيد هو السير إلا على جهة المبالغة فيصح ذلك نحو: «زيد صوم[(٥)]» فيحترز بالقيد المذكور في الكتاب مما لو كان الاسم الذي دخل عليه النفي اسم معنى نحو: «ماسيري إلا سير شديد» فإنه يصح أن يخبر بسير عن سيري؛ فلا يجب النصب فإذا لم يجب فلا فعل محذوف وجوباً.

(أو) لم يقع المصدر خبراً بعد نفي وإثبات كما ذكرنا بل **(وقع[(٦)])** المصدر **(مكرراً)** بعد اسم لا يصح أن يقع المصدر خبراً عن ذلك الاسم فهذا شرط لا بد منه **(مثل: «ما أنت إلا سيراً»)** هذا مثال ماجمع القيود، وهو مصدر توكيدي **(وما أنت إلا سير البريد[(٧)])** مصدر نوعي **(وإنما أنت سيراً)** هذا مثال معنى النفي **(وزيد ضرباً**

---

(١) في خ/هـ: (زيد يسير سيراً)

(٢) وإنما وجب الحذف في الجامع الشروط؛ لوجود القرينة والساد فالساد النفي وحرف الاستثناء، والقرينة انتصاب المصدر بعد اسم لايصح أن يكون خبراً.

(٣) نحو: زيد.

(٤) نحو: أنت أو هو.

(٥) في خ/هـ: (نحو: - زيد صوم) غير موجود.

(٦) وإنما جمع بين الضابطتين؛ لا شتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبراً عنه. (جامي).

(٧) وإنما مثل بمثالين تنبيهاً على أن الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم إلى النكرة والمعرفة ,أو إلى ماهو فعل للمبتدأ, أو إلى ما يشبه به فعله او إلى مفرد ومضاف. (جامي).
- أما القرينة في الضابطة الأولى: فهي ما المشبهة بليس فإنها تقتضي خبراً، ولا يصلح خبراً إلا فعل هذا المصدر، وأما الساد مسد هذا المحذوف فهي إلا التي للاستثناء، وأما القرينة في

ضرباً(١)) هذا مثال المكرر، فأما لو كرر المصدر بعد فعل فهو الناصب له نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾(٢)

(ومنها) أي: من المصادر المحذوف أفعالها وجوباً قياساً (ما وقع المصدر فيه (تفصيلًا) يحترز من قوله «مننت مناً» فإن مناً ليس بتفصيل (لأثر) أي: لفائدة (بمضمون جملة) يحترز(٣) من وقوعه تفصيلًا لنفس المضمون كقولك: «زيد سافر سفراً قريباً أو بعيداً(٤) » (متقدمة(٥)) على المصدر (نحو فشدوا الوثاقَ) هذه جملة من فعل أمر وفاعل ومفعول كما ترى ومضمونها شد الوثاق فبين أثرها وهو فائدتها التي تتعقبها بقوله: ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا(٦) بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾(٧) ومثل هذا «زيد سافر إما

الثانية فهي المبتدأ فإنه يقتضي خبراً ولا يصلح خبراً إلا فعل هذا المصدر، وأما الساد فالتكرير قائم مقامه وعوضاً عنه. (غاية تحقيق).

- فإن قيل: فليس زيد هو الفعل فكيف صح أن يكون خبراً عن زيد؟ قلنا: إن قولك: «زيد يسير» بمعنى سائر. (رصاص).

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

(١) في خ/هـ: (زيد سيراً سيراً)

(٢) من سورة الفجر الآية (٢١).

(٣) في خ/هـ: (من قوله: يحترز من وقوعه تفصيلًا إلى قوله: (زيد سافر سفراً قريباً أو بعيداً) غير موجود.

(٤) في بعض النسخ بزيادة (ومضمون الجملة مصدرها مضافاً إلى الفاعل, أو المفعول, وأثر المضمون فائدته ومقصوده والغرض منه صح.

(٥) يحترز من المتأخرة نحو: (إما يتأدب زيد بالضرب تأديباً , أو يهلك هلاكاً فا ضربه، وإما تمنون مناً، أو تفدون فداه فشدوا). هندي.

(٦) قوله: فإما منا. . .الخ أي: تمنون مناً أو تفدون فداء فحينئذ يجب حذف أفعال هذه المصادر لقيام القرينة، وهي الجملة التي هذه هي فوائدها والت زموها؛ لأن الأول قد وقع موقع الفعل لفظاً, فاستغنى عنه لفظاً ومعنىً، ألا ترى أن شد الوثاق متضمن لفوائد وجودية من مَنٍّ أو استرقاق, أو قتل, أو فداء, فلما ذكرت تلك المعاني بألفاظ المصادر لم تذكر أفعالها استغنى بهذه الجملة عما تقدم. (هطيل).

- واعلم أن ضابط هذا القسم: أن تذكر جملة طلبية أو خبرية يتضمن مصدراً يطلب منه فوائد وأغراض, فإذا ذكرت تلك الفوائد والأغراض بألفاظ مصادر منصوبة عل أنها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة. وجب حذف أفعالها. (نجم الدين الرضي).

(٧) من سورة محمد من الآية (٤).

ربحاً وإما خسارة» فلو فسر نفس المضمون لقال: إما رخواً وإما وثيقاً، ولقال: في المثال المذكور: إما قريباً[1] وإما بعيداً، فلا يجب حذف الفعل في مثل هذا.

(ومنها) أي: ومن المصادر المحذوف أفعالها وجوباً قياساً **(ما وقع للتشبيه[2])** يحترز مما لم يقع للتشبيه نحو «لزيد صوت صوت حسن»، وقوله: **(علاجاً[3])** في تلك الحال احتراز مما لم يقع علاجاً في تلك الحال نحو قولك: «لزيد علم علم الفقهاء» و«هدي هدي الصلحاء» وقوله: **(بعد جملة)** أي: إذا وقع المصدر بعد جملة كما يأتي لا إذا وقع بعد مفرد نحو قولك: «الصوت صوت[4] حمار» ومن شرط الجملة أن تكون **(مشتملة على اسم)** احتراز من نحو: «مررت به فإذا هو يصوت صوت حمار» فلم يحذف الفعل كما ترى وقوله: **(بمعناه)** أي: من شرط ذلك الاسم الذي اشتملت عليه الجملة أن يكون بمعنى المصدر يحترز من نحو: «مررت بزيد فإذا له ضرب صوت حمار» فإن ضرب ليس بمعنى الصوت وقوله: **(وصاحبه)** يحترز من نحو: «في الدار صوت صوت حمار» فلم يذكر صاحب الصوت وهو المصوت **(مثل: مررت به فإذا له صوت صوت حمار)** هذا

---

(١) الأولى إما قرباً وإما بعداً؛ لأن قريباً وبعيداً صفة مشبهة لا مصدر.

(٢) فأما إذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفاً نحو: «فإذا له صوت صوت حسن» فقال سيبويه: يجب رفعه على أنه بدل من الأول أو وصف له، وإنما حكم فيه بالبدل لا التأكيد اللفظي كما في «جاءني زيد زيد»؛ لأن الثاني مع وصفه صار كاسم واحد مفيد ما لم يفده الأول، ولو لم يكن الصفة لكان تأكيداً لاغير، ومن جعله وصفاً مع أن الوصف ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد، وإنما اختار سيبويه في المصدر الموصوف الاتباع دون النصب على المصدرية؛ لكونه لفظ الأول ومعناه فالأولى أن يجعل الثاني مع تابعه تابعاً للأول.

(٣) أي: حال كونه دالاً على فعل من أفعال الجوارح واحترز به من نحو: «لزيد زهد زهد الصلحاء»؛ لأن الزهد ليس من أفعال الجوارح (جامي).

(٤) كان من حقه أن يقول: غير صالح لنصبه، وإلا ورد عليه: «مررت بزيد فإذا هو مصوت صوت حمار» فإن مصوت ناصب صوت حمار. (ثاقب)

مثال ما جمع القيود فيحذف(١) فعله وجوباً قياساً(٢) كما ذكر **(وصراخ(٣) صراخ الثكلى(٤))** وهي: المرأة الحزينة.

(ومنها) أي: ومن المصادر المحذوف(٥) أفعالها وجوباً قياساً **(ما وقع)** المصدر فيه **(مضمون جملة)** يحترز من وقوعه مضمون مفرد نحو: «ضربت ضرباً»(٦) **(لا محتمل لها)** أي: للجملة **(غيره)** أي: غير المصدر **(نحو: «له علي ألف درهم اعترافا»)** فمضمون الجملة - وهي له علي ألف درهم -(٧) الاعتراف بذلك القدر وقوله: اعترافاً توكيد لنفس مضمون الجملة كما ذكرنا. **(ويسمى هذا المصدر توكيداً لنفسه)** أي: لنفس مضمون الجملة.

(ومنها) أي: ومن المصادر المحذوف أفعالها وجوباً قياساً **(ما وقع)** أي: المصدر فيه **(مضمون جملة(٨) لها)** أي: للجملة **(محتمل غيره)** أي: غير ذلك المصدر، يعني: أن الجملة ذات محتملين الحق والكذب **(نحو: - زيد قائم)** فهذه

---

(١) وإنما وجب الحذف عند اجتماع القيود؛ لوجود قرينة المحذوف, ولسد شيء مسده، أما الأول: فالنصب المشعر بحذف الفعل لا سيما والعلاج دال على الحدث المقتضي لكون المصدر مفعولاً مطلقاً، وأما الثاني: فالجملة المتقدمة وقد عرفت الشرط في وجه سدها عن المحذوف.

(٢) في خ/هـ: قياساً غير موجود.

(٣) . وإنما مثل بمثالين؛ لأن الأول اسم مصدر,والثاني مصدر حقيقية، وقيل: إن المصدر الأول مضاف إلى النكرة والثاني إلى المعرفة. (غاية تحقيق) - وتقدير الفعل يصوت صوت حمار، ويصرخ صراخ الثكلى، فحذف الفعل للاستغناء عنه بما في قولك: صوت من الدلالة عليه ووقع موقعه لفظاً فأغنى عنه لفظاً ومعنى. (هطيل).

(٤) الثكلى: التي مات ولدها وليس معها غيره.

(٥) وإنما وجب حذف الفعل الناصب للمؤكد لنفسه ولغيره؛لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه أي: الفعل فلا يجوز تقدم المصدر على الجملتين؛ لكونهما كالعامل الضعيف, ولا يمتنع التوسط نحو «زيد حقاً قائم». (رضي).

(٦) فإن ضرباً مضمون مفرد وهو الفعل وحده دون فاعله. :(رضي).

(٧) في خ/هـ: بزيادة (هو).

(٨) في خ/هـ: بزيادة يحترز من رجع القهقرى فإنه مضمون المفرد.

جملة خبرية تحتمل الصدق(١) والكذب، والمصدر وهو قوله: **(حقاً)** أكد أحد المحتملين كما ترى ولذلك قال: **(ويسمى)** المصدر **(توكيداً(٢) لغيره)** أي: لغير الكذب،(٣) بل أكد الحق هذا كلام الشيخ في شرح المفصل، وقال ركن الدين: يعني أنه توكيد لغير مضمون الجملة؛ إذ مضمونها نسبة القيام إلى زيد، وقوله: حقاً توكيد لغير مضمون الجملة، وكذا في الخبيصي، وهو الأقرب عندي.

(ومنها «أي: ومن المصادر المحذوف أفعالها وجوباً قياساً (ما وقع) لفظ(٤) المصدر فيه **(مثنى(٥) مثل لبيك وسعديك)** وحنانيك وهذاذيك ودواليك معناه ألبيك تلبية(٦) بعد تلبية، وأسعدك اسعاداً بعد اسعاد، وأتحنن لك تحنناً بعد تحنن،

---

(١) قوله: يحتمل الصدق والكذب، وليس المراد أن الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق، بل المراد أنه يحتمل الكذب من حيث العقل أي: لا يمتنع عقلًا أن يكون مدلول اللفظ ثابتاً. **(نجم الدين)** الرضي.

(٢) أي: لدفع احتمال غيره. **(جامي)**.

(٣) فيه نظر؛ لأنه لم يتقدم ما يعود إليه الضمير وهو الكذب، وقد وجه بأن الضمير يعود إلى حقاً وأن اللام للتعليل أي: أتي به لأجل يدفع احتمال غيره وهو الكذب. (سيدنا صديق)، وتحقيق هذا أنه أتى بالمصدر توكيداً للفعل الذي هو أحق وهو غير الجملة التي هي زيد قائم لفظاً ومعنى.

(٤) لا معناه.

(٥) قال **(نجم الدين)**: ليس وقوعه مثنى من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ﴾ [الملك: ٤] أي: رجعاً كثيراً مكرراً أو كان لغير التكرير مثل «ضربته ضربتين» أي: مختلفتين، بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وأمثاله إضافته إلى الفاعل أو المفعول كما ذكرنا. (بلفظه).

(٦) من ألب على كذا إذا أقام بالمكان فكأن المعنى أدوم دواماً بعد دوام على طاعتك. (هطيل). فإن أصله لباً لباً وسعداً سعداً ثم ثني فقيل: لبيك وسعديك، وحذفت نون التثنية للإضافة إلى الكاف، وفي ذلك ونحوه جهة سماعية وجهة قياسية، فجهة السماع أن تثنية المصدر سماع لا يقاس عليها، فلا يقال: ضربيك وقتليك، ومعناه للتكثير، بل يوقف على ماسمع من العرب، والقياسية وهي كل مصدر سمع مثنى فإنه يجب حذف فعله قياساً. «رصاص». إذا أريد التكرير وأما إذا لم يرد فجائز وذلك حيث لم يرد التثنية. وفي (الجامي) أصله ألب لك إلبابين أي: أقيم بخدمتك وامتثال أمرك ولا أبرح عن مكاني

وأداولك مداولة بعد مداولة، وأهذ في طاعتك هذاً بعد هذٍ أي: أسرع، ومنه قول الشاعر:

٥٦ - أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا حنانيك بعض الشر أهون من بعض[1]

وقول الآخر:

٥٧ - إذا شق مرد شق بالبرد مثله دواليك حتى كلنا غير لا بس[2]

اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه ورد إلى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول وأضيف المصدر إليه، ويجوز أن يكون من لبَّ بالمكان بمعنى ألب فلا يكون محذوف الزوائد. :

[1] هذا البيت ينسب لطرفة بن العبد.
(اللغة) «التحنن» الرحمة والخير فمعنى قول القائل: حنانيك تحنناً بعد تحنن، أي: كلما كنت في رحمة وخير فلا تقطعن ذلك وليكن موصولاً بآخر من رحمتك.
(الإعراب) (أبا) منذر منادى بحرف نداء محذوف منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة وأبا مضاف و(منذر) مضاف إليه (أفنيت) أفنى فعل ماض وتاء المخاطب فاعله (فاستبق) استبق فعل أمر مبني على حذف حرف العلة وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت (بعضنا) بعض مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وبعض مضاف ونا المتكلم مضاف إليه (حنانيك) مصدر منصوب بالياء وحنان مضاف والكاف مضاف إليه بعض مبتدأ مرفوع بالابتداء وبعض مضاف و(الشر) مضاف إليه (أهونُ) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة من حرف جر بعض اسم مجرور بمن والجار والمجرور متلق بأهون.
الشاهد فيه: نصب حنانيك على المصدر النائب عن الفعل، وقد ثنى حنانيك لإرادة التكثير لان التثنية أول مراتب التكثير.
(الشاهد فيه) حيث نصب «حنانيك» على المصدر النائب عن الفعل وقد ثني حنانيك لإرادة التكثير؛ لأن التثنية أول مراتب التكثير.

[2] هذا البيت ينسب للشاعر عبد بني الحسحاس.
(اللغة) «البرد» هو الثوب (شق البرد) تمزيقه (البرد) بضم فسكون الكساء(دوالك) مأخوذ من مدالة الشيء المناوبة.
(المعنى) كان من عادة العرب إذا أرادت عقد تأكيد المودة بين الرجل والمرأة لبس كل منهما برد الآخر ثم تداول على تخريقه هذا مرة وهذه مرة فهو يصف تداولهما على شق البرد حتى ألا يبقى فيه ملبس.

فلا فعل لهذه المصادر من جنسها، وأما لبيك فمأخوذ من لفظ لبيك(١) كسبحل من سبحان سبحان الله، وجعل ما فيها من التثنية التي هي أول ألفاظ تكثير العدد يقوم مقام الفعل فحذف وجوباً قياساً، وأما لفظ التثنية فيها فهو سماع.

[المفعول به]

(المفعول به) هذا هو القسم الثاني من المفاعيل (و) حقيقته (هو ما وقع عليه فعل(٢) الفاعل) ونعني بالوقوع هو تعلق الفعل بما يتوقف تمام

(الإعراب) (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان فيه معنى الشرط (شق) فعل ماض مبني للمجهول وهو فعل الشرط لا محل له من الإعراب (برد) نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها (شق) فعل ماض مبني للمجهول جواب الشرط وهو العامل في إذا النصب لا محل له من الإعراب (بالبرد) جار ومجرور متعلق بشق (مثله) مثل نائب الفاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ومثل مضاف وهاء الغائب مضاف إليه (دواليك) مصدر في موضع الحال منصوب بالياء لأنه مثنى، والكاف للخطاب (حتى) ابتدائية (كلنا) كل مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وكل مضاف، ونا المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (غير) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وغير مضاف و(لابس) مضاف إليه.

(الشاهد فيه) حيث نصب «دواليك» على المصدر الموضوع موضع الحال، وثنى؛ لأن المداولة من اثنين والكاف للخطاب لا يتعرف ماقبلها بها، فلذا يصح وقوعه حالاً.

(١) وفي (الخبيصي) وأما لبى يلبي فمأخوذ من لفظ لبيك. وهو الأولى لأن لبيك ليس من جنس لبيك وإنما الذي من جنسه لبى.

(٢) قوله: فعل الفاعل، والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر إسناده إلى فاعل حقيقة أو حكماً، يخرج زيدٌ في ضُرِبَ زيدٌ على صيغة المجهول فإنه لم يعتبر إسناده إلى فاعل ولا يشكل بمثل: «أُعطِيَ زيدٌ درهماً» فإنه يصدق على (درهماً) أنه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر إسناد الفعل إليه، فإن مفعول مالم يُسَمَّ فاعله في حكم الفاعل، وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يَرِدُ أنه لو قال: ما وقع عليه فعل لكان أخصر.
والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف جر، فإنهم يقولون في «ضربت زيداً»: إن الضرب وقع على زيد، ولا يقولون في «مررت بزيد»: إن المرور وقع عليه بل متلبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة. (جامي) وخرج الحال؛ لأن تعلق الفعل به بواسطة حرف في المعنى فمعنى «ضربت زيداً قائماً» في حال القيام وخرج المستثنى والتميز بما خرج به. عصام.

فائدته(١) **عليه ليدخل في هذا المفعول حقيقة (نحو ضربت زيداً) وقتلت عمراً، وشتمت خالداً، وخلق الله العالم**(٢) **(و) المفعول مجازاً نحو المفعول الأول من باب (أعطيت زيداً درهماً) ونحو: لم أضرب بكراً (وقد يتقدم**(٣)**) المفعول به (على الفعل)**(٤) **إذ الفعل قوي التصرف فيعمل في مفعوله متقدماً**(٥) **ومتأخراً نحو: «زيداً**

---

(١) قوله: تمام فائدته . . الخ يَرِدُ عليه «مررت بزيد» فإنه قد تعلق به الفعل، ولا يعقل بدونه مع أنه لا يسمى مفعولًا به اصطلاحاً. قال في النجم الثاقب: فالأولى أن يقول في الحد: ما تعلق به الفعل المتعدي خاصة . .

(٢) هذا عند الجمهور أعني: أن خلق الله العالم مفعول به، وعند الجرجاني، والزمخشري، وابن الحاجب، ورجحه ابن هشام أنه مفعول مطلق، قالوا: لأن المفعول ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه، ثم أوقع الفاعل به فعلا، والمفعول المطلق ما كان بإيجاد الفاعل. (فاكهي معنى).

(٣) ليس حكماً مختصاً بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه على سواء إلا المفعول معه وذلك لمراعاة أصل الواو إذ هي الأصل للعطف لموضوعها أثناء الكلام. (نجم الدين).

(٤) في خ / هـ بزيادة (لوجود قرينة جوازا لفظية أو معنوية فاللفظية (زيدا ضرب عمرو) والمعنوية (أكل الكمثرى موسى) ومن اللفظية مثل (ما أراد زيد أخذ) ويجب تأخير المفعول به عن الفعل إذا كان الفعل صلة الحرف نحو (من البر أن تكف لسانك) أو مقرونا بلام الإبتداء مثل (وإن الله مع المحسنين) والقسم نحو (والله لأقولن الحق) ولا يجوز فيها تقديم المفعول به استفهاما أو شرطا أو مضاف إلى الاستفهام أو الشرط مثل (من رأيت) و(أيهم لقيت) و (من تكرم أكرم) و(أيهم تدع أحبك) والمضاف إليه نحو (غلام من رأيت) و(فعل أيهم استحسنت) أو كان جوابا لأما مثل قوله تعالى ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ٩-١٠]).

(٥) جوازاً ووجوباً أما جوازاً مثل: «الله أعبد» ووجه الحبيب أتمنى» وأما وجوباً فما تضمن معنى الإستفهام أو الشرط مثل «من رأيت؟» و«من تكرم أكرم» هذا إذا لم يمنع مانع من التقديم كوقوعه في حيِّز أن نحو «من البر أن تكف لسانك» اه: (جامي). وكذلك يمتنع تقديم المفعول إذا أُكِّد الفعل بنون التوكيد وأما قوله: «والله فاعبد» فللضرورة. نجم معنى والله أعلم وأحكم . .

ضربت» وقوله: **(و قد يحذف(١) الفعل)** الناصب للمفعول به **(لقيام قرينة)** تدل عليه حالية أو مقالية حذفاً **(جوازاً مثل «زيداً» لمن قال: «من أضرب؟»)** أي: اضرب زيداً ونحو ذلك **(و)** مثال القرينة الحالية أن ترى شخصاً متهيئاً للحج فتقول: مكة أي: تريد مكة، ومنه قوله:

٥٨ - لن تراها(٢) ولو تأملت إلا ولها في مفارق الرأس طيباً(٣)

أي: وأنت(٤) ترى لها طيباً في مفارق الرأس **(وقد يحذف الفعل)** الناصب للمفعول به **(وجوباً في أربعة أبواب الأول)** منها أي: من الأربعة الأبواب **(سماعي**

---

(١) قال (نجم الدين): واعلم أن المفعول به يحذف كثيراً إلا في أفعال القلوب كما يجيء في بابها أن شاء الله تعالى، وكذا المتعجب منه فإنه لا يحذف إلا مع قيام القرينة على تعيينه نحو «ما أحسنك وأجمل» ولا يحذف المجاب به نحو «ضربت في جواب: من ضربت؟(إذ هو مقصود الكلام وكذا إذا كان مستثنى نحو «ماضربت إلا زيداً».

(٢) وذلك لأنه لما أثبت بعد النفي ونصب بعد الإثبات علم أن المراد إثبات الفعل المنفي وهو ترى. هطيل.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

(٣) هذا البيت ينسب لابن قيس الرقيات.
(اللغة «المفارق» جمع مفرق وهو حيث يتفرق الشعر.
(الإعراب) (لن) حرف نفي ونصب واستقبال. (تراها) ترى: فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت والهاء ضمير الغائبة في محل نصب مفعول به (ولو) الواو في قوله ولو اعتراضية و لو شرطية (تأملت) فعل ماض والتاء ضمير المخاطب مبني على الفتح في محل رفع فاعل (إلا) أداة استثناء (ولها) الواو للحال و لها جار ومجرور متعلق بترى المحذوف (في) حرف جر (مفارق) اسم مجرور والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من قوله: طيباً ومفارق مضاف و(الرأس) مضاف إليه (طيباً) مفعول به لترى محذوف والتقدير: لن تراها إلا وأنت ترى طيباً. والجملة المحذوفة في محل نصب حال، ولا بد من تقدير أنت قبل الفعل المحذوف؛ لئلا يدخل الواو على المضارع المثبت؛ إذ لا يكون إلا بالضمير وحده فتكون الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر في محل نصب حال.
(الشاهد فيه) حيث نصب طيباً بفعل رأيت دل عليه ما قبله.

(٤) وفائدة تقدير أنت لئلا تدخل واو الحال على المضارع المثبت، إذ لا يكون إلا بالضمير وحده.

نحو امرءً ونفسه(١) أي: اترك امرءاً ونفسه ﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾(٢) أي: انتهوا عن قولكم الله ثالث ثلاثة، واقصدوا خيراً لكم وهو التوحيد وقيل(٣) إنه صفة لمصدر محذوف أي: انتهوا انتهاءً خيراً لكم، وقيل(٤) : إنه خبر لكان(٥) مقدرة أي: انتهوا يكون الانتهاء خيراً لكم (وأهلًا وسهلًا) أي: أتيت أهلًا لا أجانب، ووطئت سهلًا من الأرض لا حَزناً، وقيل: إنهما مصدران محذوف فعلهما أي: أهلت أهلًا وسهلت سهلًا، وكذلك(٦) مرحباً أي: أتيت مرحباً.

[المنادى]

(الثاني) من الذي يجب حذف فعله **(المنادى)** وهو الأول مما يحذف فعله(٧) قياساً **(و)** حقيقته **(هو المطلوب إقباله)** يدخل في هذا أنا طالب إقبالك ويخرج بقوله: **(بحرف نائب(٨) مناب أدعو(٩))** ونعني بالنائب حروف النداء وهي «يا وهيا وأي: والهمزة » على ما يجيء، وقد خرج من الحد المندوب؛ لأنه غير مطلوب الإقبال عند المصنف، وليس بمنادى بل متفجع عليه وكذا خرج المتوجع منه نحو «الويل والثبور» **(لفظاً)** ذلك الحرف، وذلك نحو «يازيد» أي: أدعو زيداً **(أو**

---

(١) والواو تحتمل أن تكون بمعنى مع وهي الناصبة نفسه ويحتمل أن تكون عاطفة أي: دع امرءاً ودع نفسه على المبالغة. :

(٢) من سورة النساء من الآية (١٧١) - دليل الحذف عدم جواز إعمال انتهوا كما لا يخفى.

(٣) الفراء.

(٤) الكسائي.

(٥) وليس بوجه؛ لأن كان لا تقدر قياساً. .

(٦) في خ/هـ: (كذلك مرحباً، أي: أتيت مرحباً) غير مرجود.

(٧) في خ/هـ: (فعله) غير موجود.

(٨) يحذف الفعل هنا؛ لأن حرف النداء قائم مقام الفعل فلم يجمع بين النائب والمنوب عنه هذا إذا كان الحرف ملفوظاً به ولم يجز أيضاً ذكر الفعل عند حذف حرف النداء لئلا يلتبس بالأخبار. ركن الدين - ولدلالته عليه وإفادته فائدته. (نجم الدين).

(٩) الأولى أن يقدر بلفظ الماضي أي: دعوت أو ناديت؛ لأن الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي. .

تقديراً) نحو قوله تعالى ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾(١) أي: يا يوسف وقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾(٢) فالتقدير(٣) أدعو يوسف.

(و) اعلم أن المنادى يبنى ويعرب وقد بينهما الشيخ بقوله: (**يبنى على مايرفع**(٤) **به**) من ضمة أو ألف أو واو (**إن كان مفرداً**) يحترز من المضاف والمشبه به وسيأتي (**معرفة**) يحترز من النكرة غير المقصودة والمبني (**مثل يازيد**) هذا مثال المتعرف بالعلمية في الأصل(٥) (**ويارجل**) هذا مثال المتعرف بحرف النداء؛ لأجل قصده بالخطاب(٦)(٧) (**ويازيدان**(٨)) مثال المثنى وهو الذي يرفع بالألف (**ويا زيدون**) مثال المجموع الذي يرفع بالواو، ويارجال مثال جمع المكسر المتعرف بحرف النداء لكنه يقال: لِمَ بني هذا؟. ولم خص بالضم؟. ولِمَ بني على الحركة ولم يُبْنَ على السكون كما هو أصل المبنيات؟. قلنا: وجه بنائه أنه وقع موقع المضمر(٩) إذ «يا» بمثابة أدعو، وزيد بمثابة الكاف، كأنك قلت: أدعوك، وخص(١٠) بالضم إذ

---

(١) من سورة يوسف، من الآية (٢٩).

(٢) من سورة يوسف، من الآية (٤٦).

(٣) في خ/هـ: (**فالتقدير أدعو يوسف**) غير موجود.

(٤) هذا أولى من قولهم: يبنى على الضم؛ لأنه لو قال: مابني على الضم لخرج عنه المثنى نحو «يا زيدان» والمجموع نحو «يا زيدون».

- وقدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتهما بالنسبة إلى النصب ولطلب الاختصار بالتقديم في بيان النصب بقوله: وينصب ما سواهما. (جامي).

(٥) وأما الآن فقد جرد عن ذلك وعرف بحرف النداء إذ لا يجتمع تعريفان..

(٦) فيكون التعريف لمجموع الأمرين وهو حرف النداء وقصده بالخطاب..

(٧) في خ/هـ: بزيادة (**كقوله**)

قالت هريرة لما جئت زائرها   ويلي عليك وويلي منك يارجل

(٨) فإن قيل: إن العَلَمَ إذا بني أو جمع لزم فيه اللام فكيف يصح «يازيدان» و«يازيدون» بلا لام، قيل: إن صح ذلك لقيام حرف النداء مقامه وكونها في حكمها في إفادة التعريف ولو استعمل مع اللام هنا يلزم اجتماع التعريف وهو محذور..

(٩) في خ/هـ: (الضمير) - وكونه مثله في الإفراد والتعريف والخطاب. موشح.

(١٠) الأجود أنه خص بالضم؛ لأنه في الأصل معرب فلما شابه الضمير بني فخص بأشرف الحركات وهي الضمه؛ لأنها أشرف حركات الإعراب فتأمل..

لو بني على الفتح التبست حركة البناء بحركة الإعراب في الممتنع في «يا أحمد»⁽¹⁾، و«حمل» حيث يفرق بينهما التنوين، ولو بني على الكسر التبس في بعض الأحوال بالمضاف إلى ياء المتكلم المحذوفة ياؤه، وبقيت الكسرة لتدل عليها نحو «يا إسحاق» وبني على الحركة ليدل على أن بناءه عارض لا أصلي.

(و) يعرب المنادى حين أن (حين أن يخفض بلام الإستغاثة⁽²⁾) لأنه لام جر، ولا يجوز إلغاؤه⁽³⁾ لكنه مفتوح في المستغاث به؛ لأنه وقع موقع الضمير واللام مع المضمر مفتوحة نحو «لك» و«له» فكذلك فيما وقع موقع المضمر (مثل: يالَزيد لعمرو) وتكون مع المستغاث له مكسورة نحو «يا لَلّه لِلمسلمين» فرقاً بين المستغاث به والمستغاث له، وكذلك تكون في المستغاث به بعد واو العطف نحو

---

(١) الأولى في التمثيل بنحو أحمر؛ لأنه لو بني على الفتح وقيل: يا أحمر لم يعلم هل هو نكرة مقصودة مبني على الفتح أو غير مقصودة، وهو ممتنع، فتلتبس حركة البناء بحركة الإعراب، بخلاف أحمد فإنه لا يلتبس إلا في حالة حذف حرف النداء هل هو مبني أو منصوب بفعل. (املاء).

- ولقائل أن يقول: التباس حركة البناء بحركة الإعراب حاصل أيضاً مع الضم، كما إذا قلت: يا أحد، وذهل السامع عن حرف النداء التبس عليه هل الحركة التي على أحد حركة بناء وأنك قلت: يا أحد أم حركة إعراب وأنك قلت: جاءني أحد، فالأجود ما ذكر أولاً في الحاشية. .

(٢) وهذه هي لام التخصيص دخلت علامة الإستغاثة، وإنما خصت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناه؛ إذ المستغاث مخصوص من بين أمثاله بالدعاء، فاللام معد لأدعو المقدر عند سيبويه أو لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد إلى المفعول وجاز ذلك مع أن أدعو متعدٍ بنفسه لضعفه بالإضمار أو لضعف النائب منابه. (نجم الدين). واعلم أنه لا يستعمل من حروف النداء والإستغاثة والتعجب إلا (يا) وحدها؛ لكونها أشهر في النداء فكانت أولى بأن يتوسع فيها باستعمالها في المنادى والمستغاث به والمتعجب منه كقول الشاعر:

- يا ما أميلح. . . الخ.

(٣) فإن قلت: إنما يمنع الجار في المعربات والمنادى هاهنا مبني والعامل لا يظهر في البناء، قلت: حرف النداء مقتض للبناء، واللام مقتض لأن يعمل فيه، وكان أقرب من حرف النداء فأعمل فيه لأجل القرب.

«يالَزيد ولِعمرو[١] ولبكر» فاللام مع المعطوف مكسورة أيضاً حيث لم تكرر «يا» نحو قوله:

٥٩ - يـا لَعـطَـافِـنـا ويـا لَرِيَـاح وأبي الـحـشـرج الـفـتـى الـنـفـاح[٢]
يا لَقومي من للعلى والمساعي يـالَقـومـي مـن لـلـنـدى والـسـمـاح

(و) إذا لحقت ألف الإستغاثة بالمستغاث به فإنه (**يفتح لإلحاق ألفها**) أي: ألف الاستغاثة (**فلا لام**) يدخل المستغاث به (**حينئذ**)؛ لأن اللام تقتضي جر آخر

---

(١) بكسر اللام إذا لم يُعَدْ معه حرف النداء، فإن أعيد فتح كما في البيت، وإنما كسرت في المعطوف مع أنه منادى آخر؛ لأن المعطوف يجب أن يكون مغايراً للمعطوف عليه معنى فكُسِر اللام لتدل المغايرة اللفظية على المغايرة المعنوية، وقيل: لضعف الواو النائبة عن العامل. سيد شريف.

(٢) هذان البيتان مما لم أطلع على قائل لهما. يرثي رجالاً من قومه هذه أسماؤهم يقول: لم يبق للعلى والمساعي من يقوم بهما بعدهم.
(**اللغة**) «عطافنا - رياح - أبي الحشرج» أسماء رجال من قومه «النفاح» كثير العطاء، ويروى «الوضاح» من الوضح وهو البياض كأنه أبيض الوجه لكرمه. «العلى» بالضم جمع عُليا وهي صفة رفيعة «المساعي» هي مآثر أهل الشرف والفضل ومكرماتهم واحدها) مسماة(«السماح» الجود.
(**المعنى**) يقول: لم يبقَ للعلى والمساعي من يقوم بهما بعدهم.
(**الإعراب**) (**يا**) حرف نداء واستغاثة (**لعطافنا**) اللام حرف جر وعطاف اسم مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة وعطاف مضاف ونا مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بيا عند ابن جني لأنها حرف من حروف المعاني أشرِبَ معنى الفعل ومتعلق بالفعل المحذوف الذي دلت عليه يا عند ابن الصائغ وابن عصفور تبعاً لشيخ النحاة سيبويه (**ويا**) الواو عاطفة ويا حرف نداء واستغاثة واللام جارة والرياح اسم مجرور باللام والجار والمجرور متعلق بيا أو بالفعل المحذوف على نحو ما تقدم (**وأبي**) الواو عاطفة وأبي معطوف على ما تقدم وهو مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة وأبي مضاف و(**الحشرج**) مضاف إليه (**الفتى**) صفة له مجرور بكسرة مقدرة (**النفَّاح**) صفة أيضاً مجرور بالكسرة الظاهرة.
(**الشاهد فيه**) إدخال لام الإستغاثة على المستغاث به مفتوحة وهو قوله: «يالَعطافِنا - يالَرياح - يا لَقومي»

الاسم، والألف تقتضي فتحه، ولا يكون مفتوحاً مجروراً في حالة واحدة فحذفنا اللام وأبقينا الألف؛ لأن فيه تطويلًا للصوت فتقول: يازيدا، وحركة الاسم مع الألف حركة بناء لبقاء علة البناء فيه(١) وإنما فتح لأجل الألف، ولك أن تلحق بالألف ها السكت فتقول: **(يا زيداه ويعرب وينصب ما سواهما)** أي: ماسوى المبني والمجرور بلام الاستغاثة وذلك المضاف **(مثل: يا عبد الله)** و«يا غلام زيد» و«ياصاحب عمرو» و«يا ذا المال» و«يا أخا العرب» **(و) المشبه**(٢) **بالمضاف** من كل اسمين ارتبط أحدهما بالآخر على غير جهة الإضافة بأن يكون الثاني معمولًا للأول **(نحو يا طالعاً جبلًا)** فجبلًا مفعول لطالع، أو يكون الثاني متعلقاً بالأول نحو «يارفيقاً بالعباد» أو معطوفاً عليه نحو «يا ثلاثة وثلاثين» اسم رجل، لا إذا قصد نداء عدد ثلاثة وحدهم وثلاثين وحدهم فإن الإسمين هنا مبنيان؛ لأن كل واحد منهما منادى مفرد على انفراده، ومن جملة ما ينصب لشبهه بالمضاف الاسم الموصوف بجملة كقول الشاعر:

٦٠ - أيا شاعراً لا شاعر اليوم مثله ... جرير(٣) ولكن في كليب تواضع(٤)

---

(١) وهو وقوعه موقع المضمر وكونه مثله في الإفراد والتعريف والخطاب..

(٢) وضابط المشبه بالمضاف كل اسم لا يتم معناه إلا بانضمام آخر إليه. (جامي) -ووجه المشابهة من ثلاثة أوجه: الأول: أن الأول عامل في الثاني كالمضاف في المضاف إليه، والثاني: أن الثاني بتمام الأول كما أن المضاف إليه من تمام المضاف، والثالث: أن الأول مختص بالثاني كتخصيص المضاف بالمضاف إليه.

(٣) يرفع جرير على أنه بدل من شاعر وتنوينه للضرورة، وإن نصب فعلى أنه عطف بيان.

(٤) هذا البيت ينسب للصلتان العبدي.

(المعنى) كان الصلتان قد دُعي ليحكم بين الفرزدق وجرير ففضل جريراً في الشعر والفرزدق في الشرف.

(الإعراب) **(أيا)** شاعراً أيا حرف نداء و شاعراً منادى منصوب بالفتحة الظاهرة والسبب في نصبه أنه وصفَ بالجملة بعده **(لا)** نافية للجنس **(شاعرَ)** اسم لا مبني على الفتح في محل نصب **(اليومَ)** ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بخبر **(لا مثله)** خبر لا مرفوع بالضمة الظاهرة ومثل مضاف وهاء الضمير مضاف إليه مبني على الضم في محل جر **(جريرٌ)** خبر مبتدأ محذوف **(ولكن)** الواو عاطفة و لكن حرف استدراك **(في)** حرف جر **(كليب)** اسم

وقول الآخر:

٦١ - أعبداً حل في شعبى غريباً   ألـؤمـاً لا ابـاً لـك واغـتـرابـا[(١)]

وكذلك الموصوف بظرف كقوله:

٦٢ - أداراً بحزوى هجت للعين عبرة   فـمـاء الـحـيـاء يـرفَـضُ أو يـتـرقـرق[(٢)]

مجرور بفي وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم **(تواضع)** مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة وجملة لا شاعر اليوم مثله في محل نصب صفة لشاعر

(الشاهد فيه) قوله: (أبا شاعراً) حيث نصب المنادى من قبيل التشبيه بالمضاف لأنه موصوف بجملة.

(١) هذا البيت ينسب لجرير.

(المعنى) جرير يُعَيِّر العباس بن يزيد الكندي بحلوله في شعبى لأنه كان حليفاً لبني فزارة، وشعبى من بلادهم، والحلف عار عند العرب، جعله عبداً لئيماً نازلاً في غير أهله فأنكر عليه أن يجمع بين اللؤم والغربة.

(الإعراب) **(أعبداً)** الهمزة للنداء و عبداً منادى منصوب بالفتحة الظاهرة **(حَلَّ)** فعل ماض مبني على الفتح وفاعله ضمير مستتر تقديره هو والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة لعبد **(في شعبى)** جار ومجرور متعلق بحل **(غريبا)** حال من الضمير المستتر في حلَّ منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة **(ألؤماً)** الهمزة للاستفهام و لؤماً مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة حذف فعله وجوباً **(لا أبا)** لا نافية للجنس و أبا اسمها منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة **(ولك)** اللام زائدة وكاف الخطاب مجرور باللام الزائدة وأبا مضاف وكاف الضمير مضاف إليه وخبر لا محذوف **(واغترابا)** الواو عاطفة واغتراباً منصوب على أنه مفعول مطلق عامله محذوف والتقدير وتغترب اغتراباً وجملة الفعل المحذوف معطوف على جملة ألؤماً.

(الشاهد فيه) قوله: (أعبداً حلَّ) حيث نصب المنادى لأنه موصوف بالجملة بعده وفيه شاهد آخر وهوقوله: (ألؤماً واغتراباً) فقد اشتملت هذه العبارة على مصدر واقع بعد همزة دالة على التوبيخ والعامل في هذا المصدر محذوف وجوباً.

(٢) هذا البيت ينسب لذي الرمة.

وفي خ/هـ: فماء الهوى يرفض أو يترقرق.

(اللغة) «حزوى» جبل من جبال الدهناء. قال الأزهري: وقد نزلت به «العبرة» الدمعة «ما

وقول الآخر:

٦٣ - ألا يا نخلة من ذات عرق   عليك ورحمة الله السلام(١)

الهوى» هو الدمع لأن الهوى يبعثه «يرفض» ينصب متفرقاً «يترقرق» أن يجيء ويذهب فترى له حركة وتلألأ.

(الإعراب) (أداراً) الهمزة حرف نداء و داراً منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (بحزوى) الباء حرف جر و حزوى اسم مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر والجار والمجرور في محل نصب صفة لدار (هجت) هاج فعل ماض والتاء للمخاطبة فاعل مبني على الكسر في محل رفع فاعل (للعين) جار ومجرور متعلق بهجت (عبرةً) مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة (فماء) الفاءحرف عطف ماء مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وماء مضاف و(الحياء) مضاف (يرفض) فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ (أو) عاطفة (يترقرق) معطوف على يرفض، وفاعل يترقرق ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، والجملة معطوف على جملة لها محل من الإعراب فهي في محل رفع.

في البيت شاهدان أولهما قوله: (أداراً) حيث نصب المنادى النكرة المقصودة بالنداء، والقياس فيه البناء على الضم، ومسوغ نصبه أنه منكورٌ في اللفظ لاتصافه بالمجرور، ووقوعه موقع صفته فكأنه قال: أداراً مستقراً بحزوى فجرى لفظه على التنكير وإن كان معرفة مقصوداً بالنداء وثانيهما قوله: (حزوى) حيث صحت الواو فيه لكونه اسما لا وصفاً.

(١) هذا البيت ينسب للأحوص.

(اللغة) «نخلة» كناية عن المرأة، كما كني عنها الآخر بالسرحة في قوله:-

أبى الله إن سرحة مالك. «ذات عرق» موضع بالحجاز أحد مواقيت الحج المكانية.

(المعنى) يقول لهذه المرأة: أيتها المرأة الموجودة في المكان المسمى بذات عرق ومكنى عنها بالنخلة السلام عليك ورحمة الله.

(الإعراب) (ألا) أداة استفتاح (يا) حرف نداء (نخلة) منادى مشبه بالمضاف منصوب بالفتحة الظاهرة لأنه تعلق به شيء من تمام معناه وهو الوصف المتعلق عليه تمام المعنى (من ذات) من حرف جر ذات اسم مجرور بمن وذات مضاف و(عرق) مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بمحذوف في محل نصب صفة لنخلة (عليك) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (ورحمة الله) الواو عاطفة و رحمة الله معطوف على السلام، وقدم عليه للضرورة، أو الواو للمعية، ورحمة الله مفعول معه عند ابن جني و(السلام) مبتدأ مؤخر.

ونحو قوله ﷺ «ياعظيماً يرجى لكل عظيم»(١)

(و) مما يعرب بالنصب النكرة غير المقصودة نحو (يارجلًا لغير معين) وياملاحاً احملني قال الشاعر:

فيا راكباً إما عرضت فبلّغن نداماي: من نجران أن لا تلاقيا(٢)

وفي البيت (شاهدان) أولهما قوله: (يا نخلةً من ذات عرق) حيث نصب المنادى لأنه نكرة موصوفة بالجار والمجرور وثانيهما قوله: (عليك ورحمة الله السلامُ) يريد عليك السلام ورحمة الله فقدم المعطوف بالواو على المعطوف عليه وقال ابن جني: أن ورحمة الله معطوف على الضمير في عليك.

(١) ميزان الإعتدال في نقد الرجال ج: ٦ ص: ٢٥٦
عن عائشة قالت افتقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الليل فالتمسته فإذا هو ساجد كالثوب الطريح وهو يقول سجد لك خيالي وسوادي وآمن بك فؤادي هذه يدي بما جنيت على نفسي يا عظيما يرجى لكل عظيم اغفر الذنب العظيم

(٢) هذا البيت ينسب لعبد يغوث، وهذا البيت من قصيدة له هي آخر شعره، قالها حين جهز للقتل بعد أن أسرته بني تميم في يوم الكلاب الثاني، ويشبهه قول مالك بن الريب من قصيدة تشتبه على الناس بقصيدة عبد يغوث وهو:-

فياراكباً إما عرضت فبلغن بني مالك والريب أن لا تلاقيا

(اللغة) «عرضت» أتيت العروض بالفتح وهي مكة والمدينة وما حولها، وقيل: واليمن أيضاً «نداماي» جمع ندمان بمعنى النديم.

(الإعراب) (فيا راكباً) يا حرف نداء و راكباً منادى منصوب بالفتحة الظاهرة (إما) كلمة مركبة من إن وما فإن شرطية وما زائدة (عرضْتَ) عرض فعل ماض فعل الشرط وتاء المخاطب فاعله (فبلغن) الفاء واقعة في جواب الشرط، وبلغ فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (نداماي) مفعول أول لبلغ منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وندامى مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه (من نجران) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من نداماي (أن) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير شأن محذوف والتقدير أنه أي: الحال والشأن (لا) نافية للجنس (تلاقيا) اسم لا مبني على الفتح في محل نصب وألفه للإطلاق وخبر لا محذوف والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن المخففة، وأن المخففة، وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب مفعول ثان لبلغاً.

(الشاهد فيه) قوله: (أيا راكباً) حيث جاء بالمنادى منصوباً لفظاً لكونه نكرة غير مقصودة.

(وتوابع[١] **المنادى)** يحترز من توابع غير المنادى فستأتي **(المبني)** يحترز من توابع المضاف، والمشبه به، والنكرة غير المقصودة، والمستغاث المجرور فإنها معربة لإعراب متبوعها **(المفردة**[٢]**)** يحترز من التوابع المضافة[٣] فإنها منصوبة ولو كان المتبوع مضموماً وهذه التوابع المذكورة محدودة[٤] هنا هي **(من التأكيد**[٥]**)** نحو «يا تميم أجمعون» **(والصفة)** نحو «يا زيد العاقل» **(وعطف البيان)** نحو «يا غلامُ بشرٌ[٦] » يعني أن اسم الغلام بشر **(والمعطوف بحرف)** نحو «يا زيد والحسن» ومن شرط المعطوف بحرف أن يكون من النوع **(الممتنع**[٧] **دخول يا)** وسائر

---

[١] كان عليه أن يقول: توابع المنادى المبني غير المستغاث الذي في آخره زيادة الإستغاثة فإن توابعه لا ترفع نحو «يا زيداه وعمراه» و«يا تميماً أجمعين» و«يازيداه أخا عمرو»؛ لأن المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا تكون إلا مجرورة تقول: «يا لزيد وعمرو» ولا يجوز رفعها ونصبها لظهور إعراب المتبوع. (نجم الدين).

[٢] حقيقة أو حكماً، وقيد التوابع لكونها مفردة؛ لأنها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكماً كانت مضافة بالإضافة المعنوية، وحينئذ لا يجوز فيه إلا النصب، وإنما جعلنا المفردة أعم من أن تكون مفردة حقيقة بأن لا يكون مضافاً معنوياً، ولا لفظياً، ولا شبه مضاف، أو حكماً بأن يكون مضافاً لفظياً، أو مشبهاً بالمضاف فإنهما لما انتفت فيهما الإضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضاف بالإضافة اللفظية والمشبه بالمضاف؛ لأنهما كالتوابع لمفرد في جواز الرفع والنصب نحو «يازيدُ الحسنُ الوجه» «والحسنَ الوجه» و«ويا زيدُ الحسنُ وجهُهُ» و«الحسن وجهَه». (جامي). وينبغي أن يزيد أن لا يكون المبني أياً، واسم الإشارة من قولك: «يا أيها الرجل» و«يا هذا الرجل» فليس يجوز في ذلك إلا الرفع وسيأتي ولعل عذره أنه سيذكره..

[٣] إضافة معنوية.

[٤] في خ/هـ: (محدودة) غير موجودة.

[٥] المعنوي لأن التأكيد اللفظي حكمه في الأغلب حكم الأول إعراباً وبناء وقد يجوز إعرابه رفعاً ونصباً قال الشاعر:-

إني وأسطار سطرن سطراً   لقائل يانصرُ نصرُ نصراً

وكان المختار عند المصنف ذلك. (ع)

[٦] وتنوين بشرٌ دليل على أنه عطف بيان لا بدل.

[٧] وإنما قال: الممتنع دخول (يا) عليه ولم يقل: المعرف اللام لئلا يرد «يامحمد» و«الله» فإنه لا ينصب. (سعيدي).

حروف النداء **(عليه)** أي: على المعطوف وذلك حيث هو معرف بحرف التعريف نحو «يا زيد والحارث» إذ لا يجوز دخول حرف النداء على الألف واللام لئلا يجمع بين تعريفين فلا يقال: «يا الحارث» فأما إذا كان المعطوف غير معرف باللام فإنه يجوز دخول حرف النداء كما سيأتي فله حكم غير هذا فهذه التوابع المذكورة **(ترفع على لفظه**[١]**)** أي: على لفظ المتبوع وهو المنادى؛ لأن حركته أشبهت حركة الإعراب لعروضها فجعلت حركة التابع وإن كان معرباً مماثلة لحركة المتبوع في الصورة **(وتنصب)** هذه التوابع المذكورة **(على محله)** أي: على محل المتبوع؛ لأنه مفعول في الأصل وقياس توابع المبنيات أن تتبع على المحل[٢] كما يأتي وذلك **(مثل يا زيد العاقلُ)** بالرفع على اللفظ **(والعاقلَ)** بالنصب على محل المنادى إذ هو مفعول به في الأصل ومنه قوله:

٦٥ - فما سعد بن مامة وابن قيس بأكرم منك ياعمر الجوادا[٣]

---

(١) لأنه لما كانت الضمة التي هي حركة البناء تحدث بحدوث حرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وحروف النداء كالعامل وكذا فتحة) لارجلَ. **(نجم الدين)**.

(٢) وهو القياس لأن التوبع الخمسة إنما وضعت تابعة للمعرب في إعرابه لا المبني في بنائه ألا ترى أنك لا تقول: «جاءني هؤلاء الكرام» بجر الصفة على اللفظ بل يجب الرفع فيها على المحل..

(٣) هذا البيت ينسب لجرير بن عطية يمدح فيه عمر بن عبد العزيز بن مروان، وفي رواية أخرى يروى البيت «في كعب بن مامه» وفي خ/ هـ:) «وابن أروى» بدلًا من «وابن قيس». **(الإعراب)** **(فما)** ما نافية حجازية عاملة عمل ليس **(كعب)** اسم ما مرفوع بالضمة الظاهرة **(ابنُ)** نعت لسعد وابن مضاف و**(أمامة)** مضاف إليه **(وابنُ)** الواو عاطفة وابن معطوف على اسم ما والمعطوف على المرفوع مرفوع وابن مضاف و**(قيس)** مضاف إليه **(بأكرم)** الباء حرف جر زائد أكرم خبر ما الحجازية **(منك)** جار ومجرور متعلق بأكرم **(يا)** حرف نداء **(عمر)** منادى مبني على الضم في محل نصب **(الجوادا)** نعت لعمر باعتبار محله ونعت المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق، وقد روي يا عمرَ بفتح الراء، فيكون عمر منادى مبنياً على الفتح لأنه منعوت بالجواد المنصوب أو مبنياً على ضم مقدر منع من ظهوره فتح الإتباع، والجواد نعت لعمر على اللفظ.

(الشاهد فيه) قوله: «الجوادا» فإنه صفة لعمر، وعمر منادى مبني على الضم، وقد ورد في

ومثال التأكيد على هذا «ياتميم أجمعين» وعطف البيان «يا غلام بشراً» والمعطوف بحرف «يا زيد والحارث» وقوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَ(١)﴾ واعلم أنه لا خلاف بين النحاة أن الأمرين سواء فيما عدا المعطوف المذكور فأما هو فقد بينه الشيخ بقوله: **(والخليل)** بن أحمد في المعطوف **(يختار الرفع)**(٢)؛ لأن حرف العطف يقوم مقام العامل وهو حرف النداء فكأنه باشر الاسم وكأن الألف واللام نزعا **(وأبو عمرو)** بن العلاء القاري المشهور في رواية نجم الدين والجرمي(٣) في رواية ركن الدين يختار في المعطوف المذكور **(النصب(٤))**؛ لأنه لا يجوز دخول حرف النداء على مافيه الألف واللام كما سبق والإتباع على محل المبني أولى **(وأبو العباس)** وهو المبرّد(٥) فصّل وقال: **(إن كان)** المعطوف المذكور **(كالحسن)** والفضل والعلاء والحارث، وكل ما كان في أصله صفة أو

البيت بنصب الجواد بدليل قوافي القصيدة كلها، فدل ذلك على أن نعت المنادى المبني إذا كان مقترناً بأل جاز فيه النصب مراعاة لمحل المنادى.

(١) الأولى في التمثيل بقول الشاعر:-

ألا يا زيد والضحاك سيرا   فقد جاوزتما خمر الطريق

إذ الآية تحتمل أن يكون نصب والطير مفعولا معه، والخمر كل ما يستر الإنسان من شجر وغير معناه سيرا فقد جاوزتما موضع المخافة في الطريق * من سورة سبأ من الآية (١٠).

(٢) مع تجويزه النصب؛ لأن المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي أن يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة وما يقوم مقامها لكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة إعراباً فصارت رفعاً. **(جامي)**.

(٣) نسبة إلى جرم) قبيلة(.

(٤) جرياً على القياس في إعراب توابع المبني «كضربت هؤلاء الرجال». **(خبيصي)**.

(٥) قال الرضي: ومذهب المبرد ليس على ما أحال عليه المصنف، ولا يدل عليه كلامه، وذلك أنه قال: إن كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل؛ لأن الألف واللام لامعنى لهما فيه، ولا يفيدان التعريف بل يلمح بهما الوصفية الأصلية فقط، وكأنه مجرد عنهما، لأن تعريفه بالعلمية. قال: وإن كانت اللام في الجنس اخترت مذهب أبي عمرو؛ لأن اللام إذاً تفيد التعريف، فليس الاسم كالمجرد عنها، فعلى مذهب المبرد في الحسن والصعق معاً اختيار الرفع؛ لأن اللام لا تفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف ما ذهب إليه المصنف.

مصدراً (**فكالخليل**) في اختيار الرفع لجواز تقدير حذف اللام ومباشرة حرف النداء للمعطوف، إذ حرف العطف قائم(١) مقام حرف النداء ولام التعريف في ذلك غير لا زمة بل يجوز حذفها، وإن لا يك:ون كذلك بل كانت اللام لازمة(٢) لا يجوز حذفها كالصعق(٣) والنجم للثريا(٤) فكأبي عمرو في اختيار النصب(٥) وهذا التفصيل الأقرب (و) لما فرغ من ذكر التوابع غير المضافة أراد أن يبين التوابع (**المضافة**) فقال(٦) : المضافة إلى اسم بعدها إذا كان ذلك من باب الإضافة (**المعنوية**) لا اللفظية(٧) مثل: «يا زيد الحسن الوجه» فالحسن مضاف إلى الوجه إضافة لفظية فيجوز فيه الوجهان(٨)؛ لأنها لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً فإضافتها

---

(١) في خ/هـ: (يقوم)

(٢) ويحتاج هاهنا - إلى معرفة لزوم اللام في الأعلام وعروضها، وذلك بأن ننظر إلى العلم فإن كان غالباً أي: كان في الأصل اسم جنس وصار لكثرة الاستعمال علماً له كانت اللام في مثله لازمة؛ لأنه لم يصر علماً إلا مع اللام فصارت كبعض حروف ذلك العلم، وذلك في الأسماء كالبيت، والنجم، والكتاب، وأما في الصفة كالصعق، وأما أن تكون منقولا من الصفة أو المصدر أو لا، والمنقول من أحدهما كالعباس، والحسن، والحسين، والفضل، والعلا، تكون اللام فيه عارضة غير لازمة؛ لأنها لم تصر مع اللام أعلاماً حتى تكون كأحد أجزائها بل إنما دخلت اللام في مثلها بعد العلمية وإن لم يكن العلم محتاجاً إلى التعريف وذلك للمح الوصفية الأصلية، ومدح المسمى بها إن كانت متضمنة للمدح كالحسن، والحسين، وكذا إن كانت في الجنس فإنها لازمة؛ لأن اللام إذاً تفيد معنى التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها. (نجم الدين) والله أعلم.

(٣) اسم رجل، وهو خويلد بن نوفل، سمي بذلك لاحتراقه بالصاعقة..

(٤) في خ/هـ: بزيادة (والبيت) للبيت الحرام، و(الكتاب) كتاب سيبويه

(٥) لامتناع جعله منادى مستقلاً..

(٦) في خ/هـ: (فقال) غير موجودة.

(٧) يعني: فحكمها حكم المفردات؛ لأن إضافتها كلا إضافة.

(٨) وفيه سؤال وهو أن يقال: إن الحسن الوجه لو دخل عليه حرف النداء لكان منصوباً؛ لأنه مضاف فكذلك إذا كان تابعاً، فكان قياسه أن لا يجوز الرفع، ولا يحفظ له جواب، فينظر في ذلك، ولعل الجواب: أنه يجوز في التوابع مالا يجوز في المتبوعات..

دون المعنوية في القوة(١) وأيضاً فالمنادى معرفة فلا يوصف إلا بمعرفة والإضافة اللفظية بمجردها لا تفيد تعريفاً كما مر فلا بد فيها من اللام؛ لتتعرف كموصوفها، ومع دخول اللام فيها لا يصح مباشرة حرف النداء لها فكأن فيها الوجهين، ذكره ركن الدين، فأما إذا كانت إضافة التوابع المذكورة معنوية، وهي ما أفادت تعريفاً أو تخصيصاً فإنها **(تنصب)** مثل: «يا تميم كلهم(٢) وكلكم» في التأكيد و«يا زيد ذا الجمة(٣) » و«يا بكرُ صاحب المال» في الصفة و«يا زيد أبا عبد الله» و«يا عمر أبا حفص» في عطف البيان و«يا زيد وعبد الله» و«يا عمرو وغلام زيد» في المعطوف بحرف(٤)، وذلك لأن المتبوع إذا كان منادى مضافاً نصب، وكذا التابع؛ لأن حرف النداء كأنه مباشر له لعدم المانع.

و(رأما البدل) مطلقاً(٥) **(والمعطوف غير ماذكر)** وهو الذي لا يمتنع دخول (يا) عليه نحو: «يا زيد وعمرو» فهذا كله **(حكمه حكم المستقل(٦))** بنفسه **(مطلقا(٧))** في إفراد وإضافة في تابع أو متبوع مثال البدل «يا زيد أخانا - يا أخانا زيد» فهذا في بدل الكل، وبدل الغلط: «يا زيدُ عبدَ الله» و«يا عبد الله(٨) زيد» ومثال

---

(١) فأشبهت المفرد ولذا قيل: إنها مفردة حكماً..

(٢) بالغيبة في كلهم؛ لأن الاسم الظاهر موضوع على الغيبة وإنما جاز كلكم؛ لأن الياء دليل الخطاب.

(٣) بالضم مجتمع شعر الرأس، وبالفتح الشيء الكثير..

(٤) ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول (يا) عليه مضافاً لأن اللام يمتنع دخولها على المضاف بالإضافة الحقيقية. (جامي).

(٥) سواء كان بدل الكل أو بدل البعض أو بدل الاشتمال أو الغلط..

(٦) وذلك لأن البدل هو المقصود بالذكر والأول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقية ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدراً فيه. (جامي).

(٧) قوله: مطلقاً أي: سواء كانا باللام أم لا، وقال الهندي: أي: سواء كانا مفردين أم مضافين أو مضارعين للمضاف أو نكرتين أو مختلفين نحو «يا زيد طالعاً جبلًا» و«يا زيدُ رجلًا صالحاً»..

(٨) ومثال بدل البعض «يا قريش بني هاشم» و«يا بني آدم قريش»..

المعطوف المذكور هنا: «يا زيدُ وعبد الله» و«يا عبد الله وزيد» و«يا زيد وعمرو» و«يا عبد الله وأخا زيد(١) » فتعامل كل واحد من هذه معاملة المنادى المستقل إذا كان مضافاً نصب وإن كان مفرداً بني على ما يرفع به من غير نظر إلى تابع أو متبوع **(والعلم(٢) الموصوف بابن)** أو ابنة(٣) . . الخ **(مضافاً إلى علم(٤) يختار فتحه)** ويجوز ضمه نحو: «يا زيد بن عمرو» و«يا بكر بن خالد» و«يا هند بنت عاصم» و«يا فاطمة بنت بكر» فمتى كان الاسم المنادى المفرد علماً موصوفاً بابن أو ابنة والابن(٥) مضافاً إلى علم فإنه يختار(٦) فتح المنادى المفرد حينئذ إتباعاً(٧) لحركته حركة الابن؛ للتخفيف لكثرة نداء الأعلام، ودوران ذلك على ألسنتهم، فإن كان الأول غير علم نحو: - «يا رجل ابن زيد» فالضم فيه لا غير إلا أن يكون مضافاً أعرب(٨) وكذلك لو كان الذي أضيف إليه الابن أو نحوه غير علم نحو: - «يا زيد بن أخينا(٩)» و«يا هند بنت عمنا» فالضم في المنادى فقط حيث كان مفرداً

---

(١) أو«يا زيد ورجلاً» إذا أردت التنكير أو«يا زيد ورجل» إذا قصدت التعريف. (نجم).

(٢) المنادى المبني على الضم إما كونه مبنياً على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه عن جواز الضم، فإن جواز الضم لا يكون إلا في المبني على الضم. (جامي).

(٣) في نسخة (ه: بزيادة (دون بنت)

- وأما بنت فليس مثلهما أي: ابن وابنة في النداء ذكره (نجم الدين). .

(٤) لم يفصل بينهما فاصل فأما إذا فصل لم يصح ولو بصفة أخرى نحو: «يا زيد الظريف ابن عمرو» فإنه يرفع؛ لأنه غير كثير استعماله. (نجم الدين). .

(٥) في خ/هـ: بزيادة (أو الابنة).

(٦) والضم هو الأصل؛ لأنه منادى مفرد، وأما ابن فإنه منصوب؛ لأنه صفة مضافة فيجب نصبها.

(٧) يعني: باتباع حركة المنادى حركة الصفة وإنما فعل هذا دون العكس لوجهين أحدهما أن حركة الإعراب لمعنى، وحركة البناء لغير معنى، والدال على المعنى أحق بأن يكون متبوعاً. الثاني: أن حركة الصفة ما يستحقه الموصوف في الأصل وهو النصب. .

(٨) في خ/هـ: (أعرب) غير موجودة.

(٩) وإنما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعاً لها فخففوه لفظاً بفتحة، وخففوه خطاً بحذف ألف ابن وابنة. (نجم).

والإعراب حيث كان مضافاً أو في حكمه(١) (و) لما فرغ من تبيين نداء غير المعرف باللام أخذ في بيان المعرف به فقال: (إذا نودي) الاسم (المعرف(٢) باللام) قيل: (يا أيها الرجل، ويا أيهذا الرجل، ويا هذا الرجل) يعني: أنه لا يجوز دخول حرف النداء على لام التعريف، فإذا أرادوا نداء ما فيه اللام وضعوا وصلة إلى نداء ذلك وهي) أي(وجعلوا هاء التنبيه(٣) عوضاً عما تضاف إليه) أي(في المثال الأول، وأي: موصوفة بالإشارة في المثال الثاني، واسم الإشارة وحده في المثال الثالث كما ترى بناء على أن المنادى في اللفظ هو(٤) الوصلة والمعرف باللام صفة له، وفي التحقيق أنه المنادى المقصود، ولا يقال: يجب نصب أي: كالمنادى المضاف إذ هاء التنبيه واسم الإشارة قائمان مقام ما تضاف إليه أي: وهي لا تستعمل إلا مضافة؛ لأنا نقول: ليس القائم مقام المضاف إليه كهو سلمنا(٥) فالأرجح عندي كلام الحسن الأخفش أن أي: الموصول مبنية على الضم لحذف صدر صلتها(٦)، وذا اللام خبر مبتدأ محذوف وهو صدر الصلة كما قد جاء(٧) في ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾(٨) وقد رجح هذا الإمام يحي بن حمزة عليه السلام واستدل له بوجوه كثيرة. قلت: ومن أعظم مرجحاته سلامته عن

---

(١) نحو«يا ثلاثة وثلاثين وابن أخينا»

(٢) سواء كان المعرف جنساً كالمثال أو موصولاً نحو ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ وأما إذا كان علماً كالفرزدق، والصعق، والثريا، فلا يدخل حرف النداء عليه بل تقول: «يا من هو الفرزدق» ولا يجوز أن يتوصل إليه بما ذكر من أي: وهاء التنبيه إلا إذا كان اسم جنس يعلم ذلك؛ والعلة في ذلك أن المعرف باللام صفة لأي: والأعلام لا تقع صفة. ذكره ابن حيان.

(٣) لأنك إذا أتيت بأي: لزمت هاء التنبيه؛ لأن التنبيه مناسب النداء لأن مابعدها هو المقصود، وإنما خصت دون أخواتها لأنها أقل حروفاً. (نجم ثاقب).

(٤) في نسخة أخرى (هي).

(٥) تسليم جدل.

(٦) تقديره «يا الذي هو الرجل».

(٧) أي: البناء على الضم وحذف صدر الصلة.

(٨) من سورة مريم من الآية (٦٩).

الاشكالات(١) الواردة على التزام رفع ذي اللام وتوابعه مع القول بأن حركتها حركة إعراب، **(و)** هذا جواب عن سؤال مقدر يقال: إذا كان المعرف باللام صفة لهذه الوصلة التي دخل عليها حرف النداء فأجيزوا فيه الوجهين الرفع على اللفظ والنصب على المحل كما تقدم. فقال الشيخ مجيباً عن هذا: قد **(التزموا)** يعني العرب **(رفع(٢) الرجل)** ولم يجيزوا فيه النصب وذلك **(لأنه المقصود بالنداء)** في الحقيقة وإنما وضع المتبوع وصلة كما ذكر **(و)** رد سؤال آخر فقيل: فأجيزوا في تابع الرجل الوجهين نحو: «يا أيها الرجل العالم» كما قلتم في توابع المنادى المبني. فأجاب الشيخ بأن قال: والتزموا رفع **(توابعه لأنها توابع معرب(٣))** إذ الضمة التي في الرجل حركة إعراب إذ قد بَعُد عن حرف النداء وليست بحركة بناء كما في «يا زيد العاقل» **(وقالوا: يا الله خاصة)** يعني: بإدخال حرف النداء على ما فيه الألف(٤) واللام، وذلك خاص في اسم الله؛ لأن اللام لازمة فيه فصارت

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

---

(١) منها أن الرجل إذا كان منادى فهي ضمة بناء، وإن كان صفة منادى جاز فيه الوجهان، وأيضاً فكيف يكون الضمة إعراباً وهي جملة المفاعيل، وأيضاً إذا كان حركة الرجل إعرابية فلا عامل لها إلا على الوجه الذي ذكرنا. .

(٢) وإنما قال: رفعه ولم يقل ضمه؛ لبعده عن حرف النداء فلما بعد عن حرف النداء صار معرباً، فلما كان مقصوداً جلبت له صورته، وأما توابعه فلا بد فيها من الإعراب لأنها تابعة لمعرب.

(٣) فصار الرجل في نحو: - «يا أيها الرجل» كالنعامة قال الشاعر:

مثل النعامة إن قيل احملي لحقت بالطير أو طُيِّرت صارت مع الابل

إن قيل: لم وجب الرفع؟. قيل: هو كالمنادى المفرد الذي باشره حرف النداء لكونه مقصوداً دون موصوفه، فإن قيل: إذاً يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم، قيل: هو ليس نفس المنادى المضموم بل مثله. « خالدي ».

(٤) لأن اللام لازمة وعوض بخلاف «الناس» فهي عوض عن الهمزة؛ لأن أصله الأناس وليست لازمة؛ لأنه يقال: ناس هي سعة الكلام و«النجم» لازمة وليست بعوض فلا يقال: «يا الناس ويا النجم».

كالجزء من الكلمة لكونها عوضاً من(١) همزة إله، وأيضاً فقد كثر دورانه في دعاء(٢) الناس له تعالى فاغتفر في ذلك ما لم يغتفر في غيره، وأما قوله:

٦٦ - فيا الغلامان اللذان فرا   إياكما أن تكسباني شراً(٣)

وقول الآخر:

٦٧ - من أجلك يا التي تيمت قلبي   وأنت بخيلة بالوصل عني(٤)

---

(١) في خ/هـ: (عن)

(٢) في خ/هـ: ودعاؤه.

(٣) هذا البيت من الشواهد التي لم يعثر لها على نسبة إلى قائل معين.
(الإعراب) (يا) حرف نداء (الغلامان) منادى مبني على الألف لأنه مثنى في محل نصب اللذان صفة لقوله: الغلامان باعتبار اللفظ (فرّا) فعل ماض و(ألف الاثنين) فاعل والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (إياكما) منصوب على التحذير بفعل مضمر تقديره أحذركما (أن) مصدرية (تكسباني) فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون و(ألف الاثنين) فاعل و(النون) للوقاية و(الياء) مفعول أول (شراً) مفعول ثان. وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن مقدرة.
الشاهد فيه قوله: (فيا الغلامان) حيث جمع بين حرف النداء وأل في غير اسم الله تعالى وذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

(٤) هذا البيت من الأبيات التي لا يعرف قائلها
(اللغة) «تيمت قلبه» ذللته واستعبدته «عني» أي: على من نيابة الحرف عن الحرف.
ورد هذا البيت بلا نسبة.
(الإعراب) (من أجل) : جار ومجرور و(أجل) مضاف و(كاف المخاطبة) مضاف إليه والجار والمجرور علة لمحذوف أو خبر لمبتدأ محذوف (يا) حرف نداء (التي) اسم موصول منادى (تيمت) (تيم) فعل ماض و(التاء) تاء المخاطبة مبني على الكسر في محل رفع فاعل (قلبي) مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة و(قلب) مضاف و(ياء) المتكلم مضاف إليه والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول و(أنتِ) ضمير منفصل مبتدأ (بخيلةٌ) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (بالوصل) جار ومجرور متعلق ببخيلة (مني) (من) حرف جر و(ياء) المتكلم مجرور مبني على السكون في محل جر والجار والمجرور متعلق بالوصل.

فقليل(١).

(ولك في مثل(٢)) قول جرير:

٦٨ - (يا تيم تيم عدي) لا أبا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر(٣)

وقول الآخر:-

٦٩ - يا زيد زيد اليعملات الذبّل تطاول الليل عليك فانزل(٤)

(الشاهد فيه) قوله: «يا التي» نداء ما فيه أل تشبيها بقولهم: «يا الله» وقال (السيرافي): كان (أبو العباس) لا يجيز) يا التي(ويطعن على البيت، و(سيبويه) غير مُتَّهم فيما رواه، ومن أصحابنا من يقول: أن قوله: «يا التي تيمت قلبي» على الحذف كأنه قال: «يا أيتها التي تيمت قلبي» فحذف وأقام الصفة مقام الموصوف.

(١) صوابه فشاذ، والفرق بين القليل والشاذ: أن القليل يقاس عليه والشاذ لا يقاس عليه..

(٢) يعني بمثله المنادى المفرد إذا تكرر لفظه وولي الاسم الثاني اسم مجرور بالإضافة فالثاني واجب النصب ولك في الأول الضم والنصب..

(٣) (اللغة) «السوءة» الفعلة القبيحة أراد يمنعونه من هجائي حتى تأمنوا أن ألقيكم في بلية.
(الإعراب) (يا) حرف نداء (تيم) منادى ويجوز فيه الضم على اعتباره مفرداً علماً ويجوز نصبه بتقدير إضافته إلى ما بعد الثاني كما هو رأي: سيبويه أو تقدير إضافته إلى محذوف مثل الذي أضيف إليه الثاني (تيم) منادى منصوب على أنه منادى بحرف نداء محذوف أو على أنه تابع بدل أو عطف بيان أو توكيد للأول باعتبار محله إذا كان الأول مضموماً، أو باعتبار لفظه إذا كان منصوباً، أو على أنه مفعول به لفعل محذوف و(تيم) مضاف و(عدي) مضاف إليه (لا) نافية للجنس (أبا) اسم لا (لكم) اللام حرف زائد و(الكاف) مجرورٌ باللام الزائدة وأبا مضاف والكاف مضاف إليه، وخبر لا النافية محذوف (لا) ناهية ويحتمل أن تكون لا نافية (يلقينكم) فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم بلا الناهية وضمير المخاطبين مفعول به مقدم مبني على الضم في محل نصب والميم علامة الجمع (في سوءة) جار ومجرور متعلق بيلقي (عمرُ) فاعل يلقي مرفوع بالضمة الظاهرة.
(الشاهد فيه): إقحام تيم الثاني بين تيم الأول وما أضيف إليه فعامل الثاني في منع التنوين للإضافة معاملة الأول.

(٤) هذا البيت ينسب لعبد الله بن رواحة.
(اللغة) «اليعملة» الناقة القوية «الذبّل» جمع ذابل من شدة السير وطول السرى.

(الضم(١)**)** في تيم وزيد الأولين على أن كل واحد منهما منادى مفرد **(والنصب)** على أن الأول مضاف إلى عدي محذوف دل عليه المذكور، وأصله يا تيم عدي تيم(٢) عدي، أو أن تيماً الأول مضاف إلى عدي المذكور وتيم الثاني مؤخر بعد لفظ عدي فأقحم بينه وبين الاسم الأول للتأكيد، وأصله «يا تيم عدي تيم» وكذلك في «يا زيد زيد اليعملات» (و) المنادى(٣) **(المضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه)** خمس لغات فصيحة وهي **(يا غلامي)** بإثبات ياء المتكلم وإسكانها للتخفيف **(و يا غلاميَ)** بإثباتها مفتوحة وهذا هو الأصل على الصحيح لأن ياء المتكلم اسم على حرف واحد فقوي بالفتحة(٤) **(ويا غلامِ)** بحذف الياء وتبقية

(الإعراب) (يا) حرف نداء (زيدُ) منادى مبني على الضم في محل نصب أو منصوب بالفتحة الظاهرة كما تقدم في البيت قبله (زيدَ) منصوب لا غير على أنه تابع للسابق أو منادى وزيد مضاف و(اليعملات) مضاف إليه (الذبل) صفة لليعملات (تطاول) فعل ماض مبني على الفتح (الليل) فاعل تطاول مرفوع بالضمة الظاهرة (عليك) جار ومجرور متعلق بتطاول (فانزل) (الفاء) استئنافية و (انزل) فعل أمر مبني على السكون والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت.

(الشاهد فيه) قوله: «يازيد زيد اليعملات» لك في زيد الأول الضم على تقديره منادى مفرداً، وزيد الثاني إما منادى سقط منه حرف النداء، وإما عطف بيان، وإما مفعولاً بتقدير أعني، ولك في زيد الأول النصب وذلك على أن الأصل «يا زيد اليعملات زيد اليعملات».

(١) أما الضم في الأول فلأنه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر، والنصب على،» مضاف إلى عدي المذكور وتيم الثاني تأكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف إليه، وذلك مذهب سيبويه، أو مضاف إلى عدي المحذوف لقرينة المذكورة، وذلك مذهب المبرد، والسيرافي أجاز الفتح مكان النصب على أن يكون في الأصل «يا تيمُ» بالضم تيم عدي بالفتح إتباعاً لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو، وتعين النصب في الثاني لأنه إما تابعُ مضافٍ أو تابعُ مضاف. . .

(٢) وهو الظاهر والدليل عليه أنا لو قلنا: إن المضاف إلى عدي هذا هو الأول أدى إلى محذورين أحدهما: التقديم والتأخير من دون فائدة والثاني: الفصل بين المضاف والمضاف إليه. .

(٣) في خ/هـ: (المنادى) غير موجود.

(٤) وأما سكون الواو في ضربوا فلثقل الفتحة عليها بعد الحركة. .

الكسرة لتدل عليها (ويا غلاما) بقلب الياء ألفاً والكسرة فتحة؛ لأن الألف أخف كما قلبت في قوله تعالى: ﴿يَحَسْرَتَنَا﴾ (وبالهاء(١) وقفاً) نحو «غلاماه» وتسمى هاء السكت وإنما أتي بها لبيان الألف وفيه لغتان غير ذلك «يا غلامَ» بفتح الميم بعد حذف الألف و«يا غلامُ» بالميم(٢) مضمومة لكن استضعفهما(٣) الشيخ فتركهما (وقالوا: يا أبي ويا أمي) بالخمسة الوجوه المذكورة في باب غلامي (و) زادوا على ذلك (يا أبت ويا أمت) بإبدال(٤) الياء بتاء(٥) التأنيث إذ قد يوقف على هذا بالهاء فيقال: يا أبه (فتحاً) للتاء لإبدالها عن حرف مفتوح وهو ياء المتكلم إذ فتحه هو الأصل كما قدمنا (وكسراً) للتاء لمناسبة أصلها وهي الياء(٦) (و) قالوا: يا أبتا وأمتا (بالألف) مع التاء وجعلوهما عوضاً عن الياء (دون الياء) فلم يأتوا بها مع التاء ويقولوا: يا أبتي ويا أمتي لئلا يجمعوا بين العوض والمعوض عنه(٧) (وقالوا) في نوع من المضاف(٨) إلى المضاف إلى ياء المتكلم وهو (يا ابن أمَّ ويا ابن عمَّ) خاصة مثل باب غلامي مطلقاً فأجازوا فيه الخمس اللغات المذكورة أولاً قال الشاعر:

---

(١) في الأوجه كلها وقوله: وقفاً أي: في حال الوقف تقول: «يا غلاميْه، يا غلاميَه، وياغلاميه ويا غلاماه، فرقاً بين الوقف والوصل..

ليس لغة خامسة كما ذكر السيد وإنما قوله: وبالهاء وقفاً عائد إلى الأربع وفي إعادة السيد إلى قوله: ياغلاماه نظر، وذلك ظاهر والله أعلم ذكره الشيخ لطف الله و(الجامي)، وقد سبق السيد هذا (السعيدي) وعبارة المرشح تقتضي الأمرين.

(٢) في خ/هـ: بالضم

(٣) ووجه ضعفهما أنها حذفت ياء المتكلم ولم يوجد عوض لها، ولا قرينة تدل عليها.

(٤) في خ/هـ: من قوله: (بابدال الياء) إلى قوله: (فيقال: ياأبه) غير موجود.

(٥) قال (نجم الدين): وإنما أبدلت تاء التأنيث عن الياء؛ لأن تاء التأنيث تدل على التفخيم في بعض المواضع نحو علّامة ونسّابة والأب والأم مظنتا التفخيم يعني: أنهما أصل التفخيم ومنهما يكتسب المكارم فلذلك دخلت تاء التأنيث..

(٦) وفي (الغاية) لكونها بدلاً من حرف يناسبه الكسرة..

(٧) وأما الجمع بين الألف والتاء فغايته أنه جمع بين عوضين وهو جائز. (سعيدي)

(٨) وكان الأصوب أن يقال: وقالوا: في نوع من المضاف إليه المضاف إلى ياء المتكلم، أو قالوا: في نوع من المضاف إلى ياء المتكلم..

٧٠ - يا ابنة عما لا تلومي واهجعي   ألـم يـك يـبـيَـضّ لـو لـم يـصـلـع[١]

والوجه كثرة دوران هذا على ألسنتهم دون ابن خال وابن جد وابن أخ وابن أخت[٢] فلا يثبت فيه هذا الحكم لقلة دورانه.

وزادوا في هذا لغة سادسة فصيحة هنا للتخفيف لأجل كثرة الإضافات ضعيفة في باب غلامي كما تقدم لعدم ما ذكرناه هنا، وهي يا ابن أمَّ، ويا ابن عمَّ بحذف الألف وفتح الميم خاص.

---

(١) هذا البيت ينسب لأبي النجم العجلي، واسمه الفضل بن قدامة، ويروى عجز البيت:
(فليس يخلو عنك يوماً مضجعي)
(اللغة) «ابنة» تاؤه للتأنيث وتقلب هاء للوقف «تلومي» اللوم مصدر لامه يلومه إذا عذله، «اهجعي» بمعنى النوم بالليل فهو خاص بنوم الليل، ولعل المراد هنا لازمه وهو السكوت فأن النوم يلازمه السكوت «الصلع» ذهاب الشعر.
(المعنى) أن الشاعر يقول: أن زوجتي تدعي علي ذنباً وهو الكبر والشيخوخة، والحال إني لم أصنع شيئاً من ذلك الذنب، وكأنه يقول لها: لا تلوميني على هذا فإني لولم أصلع لشاب رأسي، والشيب عند النساء قريب من الصلع في الكراهة.
يروى عجز البيت هكذا مكان ألم يك.. الخ فليس يخلو عنكِ يوماً مضجعي
(الإعراب) (يا) حرف نداء (ابنة) منادى مضاف منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف و(عما) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل الياء المنقلبة ألفاً، وهو مضاف والياء المنقلبة ألفاً مضاف إليه (لا) ناهية (تلومي) فعل مضارع مجزوم بلا وعلامة جزمه حذف النون وياء المؤنثة ضمير متصل في محل رفع فاعل (واهجعي) الواو عاطفة اهجعي فعل أمر مبني على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعل (ألم) الهمزة للاستفهام (يك) فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة واسمه ضمير مستتر جوازاً (يبيض) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر جوازاً، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر يكن (لو) شرطية (لم) أداة جزم ونفي وقلب (يصلع) فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وإنما حرك بالكسر لأجل الروي وجواب لو محذوف دل عليه الكلام ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو.
(الشاهد فيه) إثبات الألف في (عما) وإبدالها من الياء إذ أصله يا ابنة عمي.

(٢) فلا يكون فيه إلا اثبات الياء مفتوحة أو ساكنة..

[ترخيم المنادى]

(و) لما فرغ من ذكر المنادى(١) أخذ في بيان (ترخيم المنادى) فقال: وهو (جائز) مطلقاً لما سيأتي، والترخيم في أصل اللغة بمعنى التحسين كقول الشاعر:

٧١ - لها بشر مثل الحرير ومنطق   رخيم الحواشي لا هرا ولا نزر(٢)

أي: حسن الحواشي، وبمعنى القطع يقال: رخمت الدجاجة بيضها أي: قطعتها وهو المراد هنا (و) قوله: والترخيم (في غيره) أي: غير المنادى(٣) (ضرورة(٤)) في الشعر لا في السعة(٥) كقول الشاعر:

---

(١) ولا ترخيم إلا في المنادى المضموم، ولا يرخم العلم المنادى المفتوح لوقوعه موصوفاً بابن أو ابنة مضافاً إلى علم ذكره (صاحب الكشاف)، وإنما لم يكن الترخيم إلا في المضموم؛ لأن المفتوح مع الصفة بمن: زلة اسم واحد كالمركب ولا ترخيم في وسط الكلمة، أو لأن في ترخيم المفتوح إخلالاً بالفتحة المجتلبة للتناسب والاتباع. (**منهل صافي**).

(٢) هذا البيت ينسب لذي الرمة. واسمه غيلان بن عقبة.

(**اللغة**) «لها» أي: لمية «البشر» ظاهر جلدها «هرا» بضم الهاء هو الكلام الكثير الذي ليس له معنى «نزر» بفتح النون وسكون الزأي: المعجمة. القليل.

(**المعنى**) يصف امرأة بعذوبة المنطق ولين الكلام، وذلك مستحب في النساء.

(**الإعراب**) (**لها**) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (**بشرٌ**) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (**مثلُ**) صفة لبشر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ومثل مضاف و(**الحرير**) مضاف إليه (**ومنطق**) الواو عاطفة و(**منطق**) معطوف على بشر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره (**رخيم**) صفة لمنطق مرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ورخيم مضاف و(**الحواشي**) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل (**لا**) نافية (**هرا**) صفة أيضا لمنطق مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر (**ولا**) الواو عاطفة لا نافية (**نزر**) معطوف على ما قبله والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

(**الشاهد فيه**) قوله: «رخيم الحواشي» بمعنى الحسن واللين.

(٣) في خ/هـ: (**غيرالمنادي**) غير موجود.

(٤) بالنصب مفعولًا لأجله وبالرفع خبر.

(٥) في خ/هـ: لا في سعة الكلام.

٧٢ - ألا أضحت حبالكم رماماً   وأضحت عنك شاسعة أماما[١]

وقول الآخر:

٧٣ - ديار ميَّةَ إذ ميٌّ تساعفنا   ولا يرى مثلها عُجم ولا عرب[٢]

---

[١] ينسب هذا البيت لجرير.

(اللغة) «الحبال» هنا يراد بها حبال الوصل وأسبابه «الرِّمام» جمع رميم، وهو الخلف البالي «الشاسعة» البعيدة.

(المعنى) أن أواصر المحبة والألفة قد رمت، وأصبحت أمامة بعيدة عنك بعداً شاسعاً، لا سبيل إلى عودتها.

البيت لجرير.

(الإعراب) (ألا) أداة استفتاح (أضحت) (أضحى) فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر و(التاء) تاء التأنيث (حبالكم) (حبال) اسم أضحى مرفوع بالضمة الظاهرة وحبالُ مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه مبني على الضم في محل جر والميم علامة الجمع (رماما) خبر أضحى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (وأضحت) الواو عاطفة وأضحى فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر والتاء تاء التأنيث (عنك) جار ومجرور متعلق بشاسعة (شاسعةً) خبر أضحى مقدم (أماما) اسم أضحى مرفوع بضمة على التاء المحذوفة للضرورة.

(الشاهد فيه) قوله: «أماما» حيث رَخَّمَ في غير النداء للضرورة وترك الميم على لفظها مفتوحة وهي في موضع رفع.

[٢] هذا البيت لذي الرمة. واسمه غيلان بن عقبة.

(اللغة) «تساعف» تؤاتي، ويروى مساعفه، ورخم «مية» فقال: «مي» في غير النداء ضرورة، وقيل كانت تسمى ميٌّ ومية.

(المعنى) اذكر ديار مية عندما كانت مواتية وعندما لم يكن لها نظير في العرب ولا في العجم

(الإعراب) (ديارَ) مفعول به لفعل محذوف تقديره اذكر منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وديار مضاف و(مية) مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث (إذ) ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب (ميٌّ) مبتدأ مرفوع بضمة على التاء المحذوفة (تساعف) فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير مستتر تقديره هي ونا ضمير متكلم مبني على السكون في محل نصب والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة إذ إليها (ولا) الواو للحال أو العطف (لا)

وقول الآخر:

٧٤ - لنعم الفتى تعشوا إلى ضوء ناره طريف بن مال ساعة الجوع والخصر(١)

أي: ابن مالك، وأمامة، ومية، وذلك كثير (و) الترخيم (هو) حذف (في آخره) أي: في آخر المنادى (تخفيفاً(٢)) . . . .

نافية (يرى) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر (مثلها) مثل مفعول به مقدم منصوب بالفتحة الظاهرة ومثل مضاف وهاء الغائبة مضاف إليه (عجمٌ) فاعل يرى مرفوع بالضمة الظاهرة (ولا) الواو عاطفة لا نافية (عرب) معطوف على عجم والمعطوف على المرفوع مرفوع والجملة الفعلية في محل نصب حال.

الشاهد فيه: (إذ مي) حيث حذف التاء منه للضرورة وفيه شاهد آخر وهو قوله: ديارَ حيث نصبه بفعل مقدر تقديره اذكر وهذا الفعل كثير الحذف في كلام العرب.

(١) ينسب هذا البيت لامرئ القيس.

(اللغة) «تعشو» يقال: عشا إلى النار وعشاها واعتشى بها رآها ليلاً على بعد فقصدها مستضيئاً بها ليصل إلى الضيافة. «الخصَر» بالتحريك شدة البرد.

(المعنى) يمدح طريف بن مالك لأنه رجل كريم وأنه يوقد النيران ليلا ليراها السائلون فيقصدوا نحوها

البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي.

اللغة: تعشو ترى ناره من بعيد فتقصدها. الخصر: بالتحريك شدة البرد.

(الإعراب) (لَنعم) اللام للتوكيد (نعم) فعل ماض دال على إنشاء المدح (الفتى) فاعل نعم (تعشو) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال من فاعل نعم (إلى ضوء) جار ومجرور متعلق بتعشو و(ضوء) مضاف و(ناره) مضاف إليه ونار مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه (طريف) خبر لمبتدأ محذوف وجوباً أي: هو طريف، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره جملة نعم الفتى (ابن) نعت لطريف و(ابن) مضاف و(مال) مضاف إليه وأصله مالك فحذف آخره ضرورة (ساعةَ) ظرف زمان متعلق بتعشو وساعة مضاف و(الجوع) مضاف إليه (والخصر) الواو عاطفة والخصر معطوف على الجوع.

الشاهد فيه قوله: (مال) حيث رُخمَ من غير أن يكون منادى ضرورةً.

(٢) قال (نجم الدين): يعنون بالحذف التخفيف مالم يكن له موجب كما في باب قاض وعصا، وإلا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف، ويقولون لهذا أيضاً: حذف بلا علة،

لا للإعلال كحذف[١] واو أخ وأب ونحوهما كما سيأتي.

(وشرطه) أي: شرط الترخيم (أن لا يكون[٢]) المنادى (مضافاً[٣]) نحو «يا عبد الله»؛ لأنه إن رخم الاسم الأول كان الترخيم في وسط الكلمة، وإن رخم الثاني فهو غير منادى، وقد جاء قوله:

٧٥ - خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا أواصلنا والرحم بالغيب يذكر[٤]

وحذف الإعتباط، مع أنه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة، فهذا اصطلاح منهم، قلت: وظاهر هذا أن الحذف الإعلالي ما كان له موجب سواء كان الموجب قياساً كباب قاضٍ وباب عصا، أو غير قياس كحذف لام يد ودم فإنه واجب غير قياس، وهذا أي: كون حذف لام يد ودم من باب الحذف الإعلالي ظاهر كلام (نجم الدين) في شرح الكافية وكلام (الخبيصي)، وأما ابن الحاجب فجعله من باب الحذف التخفيفي.

- والإعتباط من قولهم: عبط الناقة واعتبطها إذا ذبحها وليس بها علة. ذكره الجوهري.

[١] إذا كان مثالاً للحذف الإعلالي فغير مستقيم لنصهم أنه حذف تخفيفاً وإن كان مثالاً للتخفيف فمستقيم. سيدنا أحمد حابس رحمه الله.

[٢] قال في (الجامي) : «لم يذكر الشيخ المندوب؛ لأنه غير داخل في المنادى عنده»، وماوقع في بعض النسخ فغلط من الناسخ.

[٣] حقيقة أو حكماً فدخل فيه المشبه بالمضاف أيضاً؛ إذ لا يمكن الحذف من الأول؛ لأنه ليس آخر أجزائه نظراً إلى المعنى ولا من الثاني لأنه اليس آخر أجزائه نظراً إلى اللفظ فامتنع الترخيم فيها بالكلية.

[٤] ينسب هذا البيت لزهير بن أبي سُلمى.

(اللغة) «آل عكرم» عكرمه بن حفصة بن قيس بن عيلان بن مضر «خذوا حظكم» أي: نصيبكم من ودِّنا «الأواصر» وهي القرابات. الواحد) آصرة(

(المعنى) : نالوا حظكم من مودتنا يا آل عكرمة وانتبهوا لما يجمعنا من علاقات فالقرابة تذكر من الغيب.

هو لزهير بن أبي سلمى.

(الإعراب) (خذوا) فعل أمر مبني على حذف النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل (حظكم) حظ مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وحظ مضاف والكاف مضاف إليه مبني على الضم في محل جر والميم علامة الجمع (يا) حرف نداء (آل) منادى منصوب بالفتحة الظاهرة وآل مضاف (عكرم) مضاف إليه (واذكروا) الواو عاطفة واذكروا

فحذف الهاء من عكرمة ورخم الاسم الآخر كما ترى (و) أن (**لا**) يكون (**مستغاثاً**) نحو يا زيداه(١) (**ولا مندوباً**) نحو: «وا زيداه»؛ لأن المطلوب فيهما تطويل الصوت، ومدة الحذف ينافيه (و) أن (**لا**) يكون (**جملة**) نحو «تأبط شراً» و«برق نحره» لأن الجملة إذا سمي بها تحكى على حالها(٢) ولا تغير (**ويكون**) المرخم (**إما علماً**(٣)) ليعلم(٤) ما حذف منه، ولكثرة نداء الأعلام والتخفيف بالحذف يناسبه(٥) ويكون (**زائداً على ثلاثة أحرف**) نحو جعفر، وحارث فيحذف الحرف الرابع، ويبقى الاسم على أقل الأصول وهي ثلاثة، فأما على ثلاثة أحرف نحو «زيد وعمرو وبكر» لم يرخم، إذ لو حذف منه حرف بقي الاسم المتمكن(٦) على أقل من ثلاثة(٧)، ولا بد من بقائه على أقل الأصول (**وإما بتاء تأنيث**(٨)) يعني

فعل أمر مبني على حذف النون وواو الجماعة فاعل (**أواصلنا**) أواصل مفعول به لخذوا منصوب بالفتحة الظاهرة وأواصل مضاف وناء المتكلم مضاف إليه (**والرحم**) الواو واو الاستئناف والرحم مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (**بالغيب**) جار ومجرور متعلق بتذكر (**تذكر**) فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هي والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

(**الشاهد فيه**) قوله: (**يا آل عكرم**) حيث رخم المنادى المضاف والأصل يا آل عكرمة.

(١) صوابه يا جعفراه.

(٢) وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها. نجم

(٣) لأنه لعلميته يناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع أنه مع شهرته يكون فيما أبقي دليل على ما ألقي، ولزيادته على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم على أبنية العرب بلا علة موجبة.

(٤) في خ/ هـ: من قوله: (**ليعلم**) إلى قوله: (**بالحذف يناسبه**) غير موجود.

(٥) عبارة (**الخبيصي**) يناسبها.

(٦) المعرب.

(٧) وقال (**الأخفش والفراء**): إنه يجوز ترخيم العلم الثلاثي المتحرك الوسط، وعن الكوفيين مطلقاً.

(٨) وإن لم يكن علماً ولا زائداً على ثلاثة أحرف؛ لأن وضع التاء على الزوال فيكفيه أدنى مقتض للسقوط، فكيف إذا وقع موقعاً يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي؟ ولم يبالوا ببقائه على أقل من ثلاثة لأن بقاءه كذلك ليس لأجل الترخيم بل مع التاء أيضاً كان ناقصاً عن ثلاثة، إذ التاء كلمة أخرى برأسها. (**نجم الدين**).

فإنه إذا كان الاسم بتاء التأنيث لم يشترط فيه العلمية، ولا الزيادة على الثلاثة فتقول: «يا ثب» في ثبة و«ياشا» في شاه و«يا جاري» في جارية كقول الشاعر:

٧٦ - جاري لا تستنكري عذيري(١) سيري واشفاقي على بعيري(٢)

أي: يا جارية، والحجة في ذلك أن تاء التأنيث زائدة على بنية الكلمة فلا فرق بين حذفها وتركها، وسيبويه، وركن الدين يشترطان فيما فيه تاء التأنيث العلمية أيضاً، لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث مع التنكير(٣)، والعلم يعلم ما حذف منه **(فإن كان في آخره)** أي: آخر الاسم المنادى **(زيادتان في حكم(٤) الزيادة الواحدة كأسماء ومروان)** فإن كلًا من ألفي التأنيث والألف والنون في حكم الزيادة الواحدة

فإن قلت: المنادى المرخم مبني والأسماء المبنيات تكون على أقل من ثلاثة أحرف نحو «من، وما» قلت: البناء فيه عارض وهو في حكم المعرب. (نجم الدين).

(١) عذيري «مبتدأ» خبره مابعده.

(٢) القائل لهذا البيت [العجاج بن رؤبة]

(اللغة): **(لا تستنكري)** لا تعديه أمراً منكراً يجب تغييره **(العذير)** الحال التي يحاولها المرء يعذر عليها قاله **(الجواهري)**.

: - **(جاري)** منادى حذف منه حرف النداء أي: يا جارية مبني على الضم في محل نصب **(لا)** ناهية **(تستنكري)** فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون وياء المخاطبة فاعل **(عذيري)** مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل الياء وعذير مضاف وياء المتكلم مضاف إليه **(سيري)** خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل الياء وسير مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ويصح أن يكون عذيري مفعول به للفعل تستنكري **(وإشفاقي)** الواو عاطفة وإشفاق معطوف على سيري وإشفاق مضاف وياء المتكلم مضاف إليه **(على بعيري)** جار ومجرور متعلق بإشفاق وبعير مضاف وياء المتكلم مضاف إليه.

(الشاهد فيه) ترخيم «جارية» حيث حذف منه التاء وهو غير علم.

(٣) يعني على لغة من يجعل المحذوف في حكم المنسي، إذ لو قيل: «يا قائم» بالضم في قائمة لم يدرِ هل هو مذكر أو مؤنث، وهذا يخالف ما ذكره الإمام المهدي عليه السلام؛ لأنه قال: إن الصفات التي على فاعله لا يجوز فيها إلا بقاء الفتحة إتفاقاً. والله أعلم وأحكم.

(٤) إحتراز من نحو أرطاة، فإن التاء والألف زيدتا ولكنهما في حكم الواحدة؛ لأن الألف زيدت أولًا للإلحاق ثم زيدت التاء للتأنيث فلا يقال: يا أرطا.

يكون الألفين علامة التأنيث، وزيدتا في حالة واحدة ولا تجامعهما تاء التأنيث، والألف والنون للتذكير وزيدتا معاً، ولا تلحقهما التاء أيضاً فأشبها بذلك ألفي التأنيث وغيره(١) كما تقدم(٢) **(أو)** كان الآخر من الحرفين اللذين في آخر الاسم**(حرف صحيح قبله مدة)** وهي الحرف الذي قبله حركة من جنسه وهي واو أوألف أو ياء نحو «عمار، ومنصور، ومسكين» **(وهو)** أي: ذلك الاسم الذي فيه ما ذكر **(أكثر من أربعة أحرف(٣))** ليبقى على أقل الأصول، فإذا كان كذلك **(حذف منه حرفان)** تقول: «يا اسمَ» قال الشاعر:

٧٧ - يا أسمَ صبراً على ماكان من حدث   إن الحوادث ملقي ومنتظر(٤)

---

(١) من وجوه الشبه.

(٢) في خ/هـ: (كما تقدم) غير موجود.

(٣) وأما نحو فرعون مما كان قبل واوه فتحة أو قبل يائه فتحة كغرنيق ففيه خلاف، فمذهب الفراء والجرمي أنهما يعاملان معاملة مسكين ومنصور فيقولان: «يا فرع» و«يا غرن» ومذهب غيرهما من النحويين عدم جواز ذلك فيقولان: يا فرعو ويا غرني.

(٤) هذا البيت ينسب للبيد بن ربيعة.

(اللغة): **(اسم)** اصله أسماء فرخم بحذف حرفين من آخره وهو من أسماء النساء **(حدث)** بفتح الحاء والدال جميعاً هو النازلة من نوازل الدهر، والأمر الطارئ من طوارئه وجمعه أحداث **(ملقى)** اسم مفعول من لقي يلقى **(منتظر)** مرتقب متوقع النزول.

(المعنى) الشاعر يخاطبها اصبري على الحوادث فإنها مترادفة على الناس منها مانزل وحلّ ومنها ماهو منتظر لم يقع بعد.

(الإعراب) **(يا)** حرف نداء **(اسم)** منادى مبني على الضم في محل نصب **(صبراً)** مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً **(على)** حرف جر **(ما)** اسم موصول مبني على السكون في محل جر والجار والمجرور متعلق بالفعل المحذوف تقديره اصبري **(كان)** فعل ماض تام وفاعله ضمير مستتر جوازاً يعود إلى ما **(من حدث)** جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما والجملة من كان التامة وفاعلها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول **(إن)** حرف توكيد ونصب **(الحوادث)** اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة **(ملقيٌ)** خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة **(ومنتظر)** الواو عاطفة ومنتظر معطوف على ما قبله مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

(الشاهد فيه) قوله: **(يا اسمُ)** فإن أصله يا أسماء فرخمه بحذف الهمزة وحذف الألف قبلها.

و«يا مرو» قال الشاعر:

٧٨ – يا مرو إن مطيتي محبوسة   ترجو الحباء وربها لم ييأس(١)

و«يا عم» في عمار و«يامسك» في مسكين و«يا منص» في منصور، فلو كان أربعة أحرف نحو «حبلى(٢) ط» و«عمار» و«غوث» و«رشيد» و«أبان» إذا سمي به لم يحذف منه إلا حرف واحد فقط لما ذكر، وكذلك لو كان الحرف غير مَدَّة كنهور وسنوَّر علمين فلا يحذف منه إلا حرف واحد فقط، وإنما حذفت المدة؛ لأنه حذف الصحيح من آخر الاسم، وحرف العلة أحق بالحذف.

(وإن كان) الاسم المنادى **(مركبا(٣) حذف الاسم الأخير)** منهما نحو «بعلبك» و«حضرموت» و«قالي قلا» و«معد يكرب» والوجه في ذلك أن الاسم

---

(١) ينسب هذا البيت للفرزدق.
(اللغة): **(يا مرو)** أراد يا مروان فرخمه بحذف حرفين **(مطيتي)** المطية: الراحلة مأخوذ من المطو وهو الإسراع لأنها تسرع في سيرها أو من المطا وهو الظهر لأن راكبها يقتعد ظهرها **(محبوسة)** أراد أنها ممنوعة من العود إلى منازل صاحبها **(الحباء)** بكسر الحاء بزنة الكتاب العطاء **(ربها)** صاحبها **(لم ييأس)** لم يقطع الأمل.

(الإعراب) **(يا)** حرف نداء **(مرو)** منادى مرخم مبني على الضم في محل نصب **(إن)** حرف توكيد ونصب **(مطيتي)** مطية اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ومطية مضاف وياء المتكلم مضاف إليه **(محبوسة)** خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة **(ترجو)** فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هي والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر ثان لإن ويحتمل أن تكون الجملة في محل نصب حال **(الحباء)** مفعول به لترجو **(وربها)** الواو واو الحال ورب مبتدأ ورب مضاف والهاء مضاف إليه **(لم)** حرف نفي وجزم وقلب **(ييأس)** فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وإنما حرك بالكسر لأجل الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

(الشاهد فيه) قوله: **(يا مرو)** فإن أصله يا مروان فرخمه بحذف النون وحذف الألف قبلها.

(٢) وجه التشكيل أن حبلى ليس آخره حرف صحيح قبله مدة.

(٣) يعني المركب ما ليس بمضاف ولا جملة؛ لأن المركب الذي هو مضاف أوجملة قد استغنى بما تقدم لامتناع الترخيم فيه. (سعيدي).

الأخير بمثابة تاء التأنيث(١) الزائدة على بنية الكلمة بدليل حذفه في التصغير(٢) والنسبة كهي فتقول: يامعيدي ويا معدي **(وإن كان غير ذلك**(٣)**)** أي(٤) غير ما ذكره الشيخ **(فحرف واحد)** يعني يحذف حرف واحد كما تقدم ويأتي وهو أي: المحذوف في حكم الثابت على كلام الأكثر من العرب والنحاة فيقال: «ياحارِ» بكسر الراء المهملة كما كانت عليه قبل حذف(٥) الثاء من حارث و«يا ثمو» بحذف الدال من ثمود، وتبقية الواو ساكنة تدل على الدال المحذوفة و«يا كروَ» بحذف الألف والنون الزائدتين من «كروان» وتبقية الواو مفتوحة كما كانت من قبل.

(وقد يجعل) مابقي من الاسم بعد الحذف **(اسماً برأسه)** والمحذوف في حكم المعدوم(٦) بل يذهب نسياً منسياً **(فيقال: «يا حارُ»)** بضم الراء المهملة في حارث **(ويا ثمي)** إذ أصله بعد الحذف للدال «ثمو» تطرفت الواو ساكنة وقبلها ضمة فاستثقلوا ذلك فقلبوا الضمة كسرة، إذ هي أخف فانقلبت الواو ياء لتناسب الكسرة **(و ياكرا)** لأنه بعد حذف الألف والنون يبقى «كرو» فتحركت الواو وانفتح ما قبلها

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

---

(١) اعلم أن تاء التأنيث لا تحذف أصلًا في التصغير، ولا تحذف ألف التأنيث المقصورة إذا كانت رابعة نحو «حبيلى» في تصغير (حبلى) ولا يحذف الممدود مطلقاً سواء كانت رابعة أم خامسة فصاعداً بل يثبت بثبوت الاسم الثاني في تصغير المركب من اسمين نحو «بعلبك ونحو: «حميراء» و«خنيفساء» في تصغير حمراء وخنفساء ذكره ركن الدين. فقول السيد: بدليل حذفه في التصغير كهي غير مستقيم، وكان الأحسن في العبارة ما ذكره صاحب (الخبيصي).

(٢) هذا فيه نظر؛ لأن الاسم الأخير يثبت في التصغير فيقال: بعلبك كما ذكر ابن الحاجب في الشافية، وأما في النسب فمستقيم؛ لأن المركب ينسب إلى صدره. والله أعلم.

(٣) يعني لم يكن فيه زيادتان ولا آخره حرف صحيح ولا هو مركب حذف منه حرف واحد. (رضي).

(٤) في خ/هـ: (أي: غير ما ذكره الشيخ) غير موجود.

(٥) في خ/هـ: (حذف) غير موجود.

(٦) حتى كأن الاسم بني على هذه الحروف الباقية فلذلك عاملوه معاملة الاسم المستقل. (سعيدي).

فقلبت ألفاً، إذ تلك قاعدتهم في الواو إذا كانت متطرفة(١) كما يأتي **(وقد استعملوا صيغة النداء(٢) في المندوب)** يعني(٣) كما ادخلوا حرف النداء في المنادى أدخلوه في المندوب، وإن كان المنادى مطلوباً إقباله وليس كذلك المندوب، لكن جمع بينهما كون كل منهما مخصوصاً في قومه **(وهو)** أي: المندوب **(المتفجع(٤) عليه «بيا»)** نحو «يا زيدا» **(أو«وا»)** نحو «وازيداه» **(واختص)** المندوب **(بوا)** ولا يدخل المنادى، وذلك إذا قصدوا النصوصية على المندوب من أول وهلة. **(وحكمه)** أي: حكم المندوب **(في الإعراب)** حيث كان مضافاً أو مشبهاً(٥) به فقط **(والبناء)** حيث كان مفرداً معرفة **(حكم المنادى(٦))** في بناء المفرد المعرفة على ما يرفع به من ضمة أو ألف أو واو، ونصب المضاف والمشبه به وذلك لأنهم لما أدخلوا عليه حرف النداء وشبهوه بالمنادى من حيث أنه مخصوص في قومه عاملوه معاملة المنادى في أحكامه **(ولك زيادة الألف(٧))** أي: ألف الندبة **(في آخره)** أي: في آخر

---

(١) لأن الواو إذا تحركت وانفتح ماقبلها تقلب ألفاً بشرط أن لا يكون بعدها ما يقتضي فتحها فمع اعتبار المحذوف لا تقلب بعدها الألف، ولا تقتضي فتحها، ومع عدم اعتباره تقلب لعدم ما يقتضي فتحها.

(٢) وهي ياء خاصة؛ لأنه لا يدخل عليه ماسواه لكونه أشهر صيغها فكانت أولى بأن يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى. (جامي) - وكل منادى يدخله معنى من المعاني كالإستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه إلا حرف النداء المشهور أعني (يا) كما ذكرنا دون أخواتها؛ لأنها أمها فتصرفت ودخلت على الجميع من أنواعه. (رضي)

(٣) في خ/ هـ: من قوله: (يعني كما أدخلوا) إلى قوله: (كون كل منهما مخصوصاً في قومه) غير موجود.

(٤) وجوداً أو عدماً، والمتفجع عليه عدماً ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب، والمتفجع عليه وجوداً ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدماً كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت.

(٥) ولا يعرب بالكسر؛ لأنه لا يكون مستغاثاً فيخفض بلام الإستغاثة.

(٦) وأما في غير حكم الإعراب والبناء فليس حكمه حكم المنادى فلا يرخم. :

(٧) فيه نظر إذ يلتبس المندوب بالمنادى المستغاث به عند دخول الألف في آخر المندوب؛ إذ يقع الألف في آخر المستغاث به، ولكن الفارق القرينة.

المندوب؛ لأن المقصود إظهار التفجع، ومع كثرة الحروف يحصل ذلك الغرض وهي جائزة، ومع الغرض المذكور واجبة مع «يا» لذلك مع قصد(١) التمييز بين المنادى والمندوب، وسواء كان المندوب مفرداً نحو «يازيداه» أو مضافاً نحو «يا أمير المؤمنينا» **(فإن خفت اللبس)** يعني: إن خفت أن يلتبس المندوب المقصود بمندوب آخر جئت عوض الألف بما يجانس حركة آخر الاسم الذي تلحقه علامة الندبة من حروف المد، إن كان آخر الاسم كسرة أتيت بياء عوض الألف، وإن كان مضموماً أتيت بواو عوض الألف، فإذا أردت ندبة «غلام امرأة» وخشيت أن يلتبس بندبة «غلام رجل» جعلت عوض ألف الندبة «يا» لتناسب كسرة كاف المخاطبة المؤنثة و **(قلت: واغلامكيه)** إذ لو قلت: «واغلامكاه» التبس بندبة غلام الرجل، وإن أردت ندبة غلام جماعة مذكرين قلت: **(واغلامكموه)** بتعويض الواو عن ألف الندبة ليناسب ضمة ميم الجمع؛ إذ هي مضمومة في الأصل، وإنما أسكنت في بعض اللغات؛ إذ لو ألحقت الألف بالميم التبس بندبة غلام المثنى، وكذلك إذا ندبت غلام غائب قلت: «واغلامهوه» إذ لو ألحقت ألف الندبة «بالهاء» التبس بغلام الغائبة وقس على ذلك موفقاً إن شاء الله تعالى.

(ولك الهاء(٢)) أي: هاء السكت **(في الوقف(٣))** بياناً للألف فتقول:

---

(١) ليس ماقاله من التمييز بمطرد، إذ يلتبس بالمنادى المستغاث بالألف والمضاف إلى ياء المتكلم المقلوبة ألفاً نحو «يا غلاما» قال (نجم الدين): والأولى أن يقال: إن دلت قرينة حالية على الندبة كنت مخيراً مع (يا) أيضاً وإلا وجب الإلحاق معها تقول: «يا محمد، يا علي» بلا إلحاق، وظاهر الحاجبية أنه يجوز إلحاق الألف ولا يجب سواء كان مع واو أو ياء قال في التسهيل: ويتعين إيلاؤه عند خوف اللبس.

(٢) ويستغنى عن هاء السكت وعن الألف في ما آخره ألف وهاء، فلا يقال في عبد الله «وا عبد اللاهاه» لما فيه من الثقل، وصرح المغاربة بجواز ذلك، وإطلاق غيره من النحاة يقتضيه ذكره ابن عقيل.

(٣) وأما في الوصل فلا تثبت هذه الهاء وربما ثبتت فيه في الشعر، إما مكسورة للساكنين، أو مضمومة بعد الألف والواو، وبعضهم يفتحها بعد الألف لمناسبة الألف قبلها، وإثباتها في الوصل لإجراء الوصل مجرى الوقف، والكوفيون لا يثبتونها وصلاً ووقفاً في الشعر وفي غيره. (نجم الدين).

«وازيداه» وقس على هذا. (ولا يندب) من الأسماء (إلا المعروف(١) فلا يقال: «وارجلاه»)؛ لأن المقصود بالندبة التفجع وإقامة العذر، ومن فعل ذلك على غير معروف لامه العقلاء. (وامتنع) إلحاق علامة الندبة بصفة المندوب، إذ الصفة جيء بها بعد كمال الموصوف للتخصيص أو التوضيح فهي غيره(٢) فلا يقال: (وازيد الطويلاه خلافاً ليونس(٣)) فأجاز ذلك لأنه قد ورد «واجمجمتي الشاميتيناه» ولأن الصفة والموصوف كالمضاف والمضاف إليه(٤)، وقد جاز «واغلام زيداه» قلنا: المضاف إليه كجزء المضاف(٥) بخلاف الصفة، وأما قولهم: «وامن حفر بئر زمزماه» بإلحاق علامة الندبة بآخر الصلة فهو بمنزلة «واعبد المطلباه(٦) »، وهذا(٧)

---

(١) أي: المشهورر المعلوم وهو الذي يعرف ذاته ومسماه سواء كان علماً أو غير علم، فلو كان علماً غير معروف لم يجز ندبته، ولو كان معروفاً غير علم جاز. (غاية تحقيق).
– قال (نجم الدين): هذا في المتفجع عليه، وأما المتفجع منه فإنك تقول: وامصيبتاه، وليست بمعروفة. (خالدي)

(٢) بدليل الاقتصار عليه بخلاف المضاف.

(٣) حكى في شرح مسلم أنه يجوز في نون يونس الثلاث الحركات، وكذلك في سين يوسف. حكى يونس: أن رجلًا ضاع له قدحان فقال: «واجمجمتي الشاميتيناه»، والجمجمة القدح. (جامي).

(٤) فإنه يجوز إلحاق علامة الندبة بآخر صفة المندوب فإن اتصال الموصوف بالصفة وإن كان في اللفظ أنقص من الاتصال بين المضاف والمضاف إليه إلا أنه أتم منه من جهة المعنى لاتحادهما ذاتاً، فإن الطويل هو زيد لا غيره بخلاف المضاف والمضاف إليه فإنهما متغايران.

(٥) وذلك أن المضاف والمضاف إليه تركبا وصارمدلولهما واحداً فصار كل واحد منهما كالزاي: من زيد حتى لو أنك فصلت أحدهما عن الآخر لم يفهم المدلول أصلًا وليس كذلك الصفة والموصوف. (سعيدي)

(٦) هذا يشعر بأن المراد اشتراك الصلة والموصول، والمضاف والمضاف إليه في جواز إلحاق علامة الندبة بالآخر منهما، وقد ذكر ابن هطيل في شرح المفصل أن المراد بايراده رفع توهم ندبة غير المعروف لما فيه من الإبهام فقال: إن الصلة قد أوضحته لاشتهار عبد المطلب بأنه الذي حفر بئر زمزم. والله أعلم وأحكم.

(٧) في خ/هـ: من قوله: (وهذا رجوع من الشيخ) إلى قوله: (فقال) غير موجودة.

رجوع من الشيخ إلى تبيين شيء من أحكام المنادى فقال: **(ويجوز**(١) **حذف حرف**(٢) **النداء)** من المنادى للتخفيف(٣) **(إلا مع اسم الجنس**(٤)**)** نحو رجل على نية يارجل؛ لأنه لا يعلم ما حذف منه بخلاف(٥) العلم **(والإشارة**(٦)**)** فلا يقال: هذا على نية يا هذا لأن أصله يا أيهذا فيؤدي إلى حذف) أي(وحرف(٧) النداء، ولئلا تلتبس الإشارة بالنداء، هذا رأي: البصريين وخطأوا(٨) المتنبي في قوله:

٧٩ - هذي برزت لنا فهجت رسيساً ثم انثنيت وما شفيت نسيسا(٩)

---

(١) وإنما جاز حذف حرف النداء؛ لأنه نائب مناب الفعل فكما أنه يجوزحذف الفعل فكذلك حرف النداء. (إسماعيل).

(٢) واعلم أنه يجوز حذف حرف النداء من خمسة أشياء وهي العلم والمضاف وشبهه والموصول وأي، أما العلم فلأنه كثير الاستعمال في النداء فلما حذف لم يلتبس بغير النداء، وأما المضاف وشبهه، والموصول، وأي: فلكونها مشابهة للعلم في عدم وقوعها صفة لأي، أما الموصول فغير مسلم إذ هو يقع صفة لأي: مثل ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ اللَّهُمَّ إلا أن يراد بالموصول غير الذي والتي ونحو كمن ونحوه فمسلم. والله أعلم وأحكم.

(٣) في خ/هـ: **(للتخفيف)** غير موجود

(٤) والمراد باسم الجنس ماكان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء نحو «يا رجل» أو لم يتعرف نحو «يارجلاء» لأن ندائه لم يكثر كثرة نداء العلم، فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن إلى أنه منادى. (جامي)

(٥) في خ/هـ: **(بخلاف العلم)** غير موجود.

(٦) لأن إطلاق اسم الإشارة على المخاطب خلاف الأصل فاحتاج إلى علامة ظاهرة تدل على تغييره عن أصله، وجعله مخاطباً وهي حرف النداء. (خالدي)

(٧) والأولى في التعليل ما علل به الرضي من أن اسم الإشارة موضوع لما يشارإليه فيكون بين كون الاسم مشاراً إليه وكونه مخاطباً تنافر ظاهر. (منقح).

(٨) ليس بعربي حتى يُخَطَّأ وإنما هو مولد فيصح. قلت: إنما خطيء لذلك إذ لو كان عربياً لما صحت تخطئته.

(٩) للمتنبي

(اللغة) «برزت» برز بمعنى خرج «هجت» هاج الشيء ثار وبابه باع «رسيساً» الرسُّ ابتداء الشيء ومنه: رَسُّ الحمى ورسيسها، والرسيس: الشيء الثابت «انثنيت» الثنى مقصوراً

وأجازه الكوفيون وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾(١) وقول الشاعر:

٨٠ - ذا ارعواء فليس بعد اشتعال الر   أس شيباً إلى الصبا من سبيل(٢)

وغير ذلك (والمستغاث والمندوب) لأن المقصود(٣) فيهما تطويل الصوت

الأمر يعاد مرتين «نسيساً» النسيس: الجوع الشديد وغاية جهد الإنسان، والخليقة وبقية الروح.

(الإعراب) (هذي) منادى حذف منه حرف النداء أي: يا هذي (برزت) برز فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك وتاء المخاطبة فاعل مبني على الكسر في محل رفع (لنا) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير المخاطبةأو متعلق بالفعل برز (فهجت) الفاء عاطفة وهجت فعل وفاعل (رسيسا) مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة (ثم) عاطفة (انثنيت) فعل وفاعل (وما) الواو عاطفة وما نافية (وشفيت) شفى فعل ماض وتاء المخاطبة فاعل (نسيسا) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(الشاهد فيه) قوله: (هذي) حيث حذف منه حرف النداء وقد لحن المتنبي في قوله هذا وأجيب بأن هذي مفعول مطلق أي: برزت هذه البرزة.

(١) من سورة البقرة من الآية (٨٥).

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها.

(اللغة): (ارعواء): انكفافاً و(تركاً) للصبوة و(أخذاً) بالجد ومعالي الأمور.

(الإعراب) (ذا) اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف أي: يا هذا (ارعواء) مفعول مطلق لفعل محذوف وأصل الكلام ارعوِ ارعواءً (فليس) الفاء للتعليل و ليس فعل ماض ناقص (بعد) ظرف متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه وبعد مضاف (واشتعال) مضاف إليه واشتعال مضاف و(الرأس) مضاف إليه (شيباً) تمييز (إلى الصبا) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال (من سبيل) الآتي وكان أصله نعتاً له فلما تقدم أعرب حالاً على قاعدة أن صفة النكرة إذا تقدمت صارت حالاً ضرورة أن الصفة لا تتقدم على الموصوف بسبب كون الصفة تابعاً، ومن شأن التابع أن لا يسبق المتبوع (من) زائدة (سبيل) اسم ليس تأخر عن خبره مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

(الشاهد فيه) حيث حذف منه حرف النداء الداخل على اسم الإشارة (ذا)

(٣) في خ/هـ: (لأن المطلوب منهما).

ومده والحذف ينافيه، وإنما يجوز ذلك فيما كان (مثل) ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾(١) ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾(٢) أي: يا يوسف و ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾(٣) أي: يارب و«من(٤) لا يزال محسناً أحسن إلي» (وأيها(٥) الرجل) وأيتها المرأة (وشذ أصبح ليلُ) ووجهه أنه حذف حرف النداء من اسم الجنس، وهذا من كلام امرأة امرئ القيس حين طال عليها الليل مع بغضها إياه(٦) فجعلت تخاطبه أصبح يافتى فلم يذهب عنها فعادت إلى خطاب الليل فقالت: أصبح ليل، فقال في هذا المعنى:

٨١ - فباتت تقول أصبح ليل حتى   تجلى عند صرعته الظلام(٧)

(افتد(٨) مخنوق) أي يا مخنوق، فحذف من اسم الجنس، وهذا مثل يضرب

---

(١) من سورة يوسف من الآية (٤٦).

(٢) من سورة يوسف من الآية (٢٩).

(٣) من سورة الأعراف من الآية (١٤٣).

(٤) أي: «يامن».

(٥) لأن صورة أيها تقتضي النداء. (غاية تحقيق).

(٦) لما فيه من الرائحة الضعيفة؛ لأنه رضع من كلبة فإذا عرق ظهرت عليه رائحة الكلاب. :

(٧) القائل امرئ القيس.

(اللغة) «تجلى» تكشف «صرعته» الصرع ويكسر الطرح على الأرض وقد صرعه كمنعه، ورجل صُرَعة بوزن هُمَزة أي: يصرع الناس.

(الإعراب) (فباتت): بات فعل ماض ناقص والتاء تاء التأنيث الساكنة واسمه ضمير مستتر تقديره هي (تقول) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر تقديره هي والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر بات (اصبح) فعل أمر مبني على السكون والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت (ليلُ) منادى حذف منه حرف النداء والأصل يا ليل والجملة من اصبح وفاعله في محل نصب مقول القول (حتى) حرف غاية (تجلى) فعل ماض مبني على فتح مقدر (الظلام) فاعل تجلى مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة والجملة من تجلى وفاعله في تأويل مصدر مجرور بحتى.

(الشاهد فيه) قوله: (اصبح ليل) حيث حذف منه حرف النداء والأصل يا ليل.

(٨) وأصله أن رجلًا وقع على سليك وهو نائم فخنقه وقال: افتد مخنوق فقال: الليل طويل وأنت مقمر. أي: وأنت آمن مني فلِمَ تستعجل؟. ثم ضغطه سليك فضرط الرجل فقال: أضروط وأنت الأعلى؟. . فذهبت أمثالًا كلها. «نجم الدين».

في الحث على التخلص من الشدائد **(واطرق كرا)** أي: ياكروان(١)، وفيه ثلاثة شذوذات حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيمه والعلمية معتبرة فيه وقلب الواو ألفاً والقياس تركها كما تقدم **(وقد يحذف المنادى)** ويترك حرف النداء وذلك **(لقيام قرينة(٢))** تدل على المحذوف حذفاً **(جوازاً مثل: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾(٣))** في قراءة الكسائي بتخفيف ألا(٤) على أنها حرف تنبيه وحذف المنادى أي: ألا يا قوم اسجدوا فحذفت همزة فعل الأمر للدرج وألف) يا(لالتقاء الساكنين ومن ذلك قول الشاعر:

٨٢ - يا لعنة الله والأقوام كلهم   والصالحين على سمعان من جار(٥)

---

(١) وقيل: يقال للكروان: «اطرق كرا» فإنك لن ترى فيظن أنه لم يره أحد فيلصق بالأرض ولا يطير فيأخذه الصائد. (موشح).
- وأصله أن كروان إذا اصطيد اضطرب ويقال أطرق كرا: أطرق كرا، إن النعام في القرا.

(٢) كوقوع الأفعال والمصادر ونحوها بعد حرف النداء فإذا وقعت بعد حرف النداء علم أن المنادى محذوف؛ لأن الأفعال والمصادر والحروف لا تنادى.

(٣) من سورة النمل من الآية (٢٥).

(٤) ومن قرأ (ألّا يسجدوا) بتشديد اللام فأن ناصبة للمضارع أدغمت نونها في لام لا، ويسجدوا فعل مضارع تسقط نونه بالنصب أي: فهم لا يهتدون لأن يسجدوا، ولا زائدة، ويجوز أن يكون بدلاً من أعمالهم أي: فزين لهم الشيطان أن لا يسجدوا ويجوز أن يكون ألا يسجدوا بدلاً من السبيل فصدهم عن السبيل. «نجم الدين معنى».

(٥) هذا البيت لم يعرف قائله.
(المعنى) يدعو على سمعان جاره أن تناله لعنة الله والناس أجمعين؛ لأنه لم يرعَ حق الجوار.
البيت لم يعرف له قائل.
(الإعراب) (يا) حرف نداء والمنادى محذوف أي: يا قوم (لعنة) مبتدأولعنة مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه (والأقوام) الواو عاطفة والأقوام معطوف على لفظ الجلالة (كلهم) تأكيد كل تأكيد وكل مضاف والضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه (الصالحين) يروى بالرفع والجر فالرفع على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه تقديره: ولعنة الله ولعنة الصالحين أو على العطف على محل لفظ الجلالة؛ لأنه فاعل في المعنى (على سمعان) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وقوله: (من جار) في محل نصب على أنه تمييز للجملة.

وقول الآخر:

٨٣ - يا بؤس للحرب التي   وضعت أراهط فاستراحوا[١]

وقول الآخر:

٨٤ - ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى   لازال منهلًا بجرعائك القطر[٢]

وذلك كثير.

(الشاهد فيه): حذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه، والمعنى: يا هؤلاء، أو ياقوم لعنة الله على سمعان، ولذا رفع لعنة بالابتداء ولو وقع النداء عليها لنصبها.

(١) ينسب هذا البيت لسعد بن مالك.

(اللغة) «بؤس» البأس العذاب، وهو أيضاً الشدة في الحرب تقول: منه «بؤس» الرجل بالضم فهو«بئيس» كفصيل أي: شجاع، وعذاب بئيس أيضاً أي: شديد. «أراهط» مفرده) رهط(ورهط الرجل قومه وعشيرته.

(الإعراب) (يا) حرف نداء فيه معنى التعجب والمنادى محذوف تقديره ياقوم (بؤس) مصدر منصوب (للحرب) اللام حرف جر والحرب مجرور بها والجار والمجرور متعلق ببؤس أو بؤس منادى بحرف نداء محذوف للحرب، اللام حرف جر زائد، والحرب مجرور بها، والأصل يا بؤس الحرب (التي) صفة للحرب مبني على السكون في محل جر (وضعت) وضع فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر جوازاً يعود إلى الحرب (اراهط) مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، والجملة الفعلية لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (فاستراحوا) الفاء عاطفة استراح فعل ماض مبني على الضم و(واو الجماعة) فاعل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

(الشاهد فيه) قوله: (يا بؤس للحرب) حيث حذف المنادى وفي البيت شاهد آخر وهو للحرب حيث أقحم اللام بين المضاف والمضاف إليه.

(٢) ينسب هذا البيت لغيلان بن عقبة «ذي الرمة».

(اللغة) «البِلى» بكسر الباء وفتح اللام وتقول: بلى الثوب يبلى بلى، إذا رث جديده. «منهلاً» اسم فاعل من قولك: انهل المطر، إذا انسكب وانصب. «جرعائك» بفتح الجيم وسكون الراء - رملة مستوية لا تنبت شيئاً. «القطر» المطر.

(المعنى) يدعو لدار حبيبته «مي» بأن تسلم من عوادي الزمان، وبأن يدوم نزول المطر عليها؛ لأن في المطر حياة الأرض والنبات، ويقصد أن تظل عامرة آهلة بأهلها.

(الإعراب) (ألا) أداة استفتاح وتنبيه (يا) حرف نداء، والمنادى محذوف، والتقدير: يا هذه

[الاشتغال]

(الثالث) مما يحذف فيه فعل المفعول به وجوباً وهو الثاني من القياسي **(ما)** أي: المفعول الذي **(اضمر**(١) **عامله على شريطة التفسير)** أي: على شريطة أن يفسّر ذلك العامل المحذوف بفعل مذكور **(وهو كل اسم بعده فعل**(٢)**)** احتراز من اسم بعده اسم(٣) نحو: «زيد قائم» أو جملة(٤) نحو: «زيد قام أبوه» **(أو شبهه**(٥)**)** أي: بعده شبه الفعل كاسم الفاعل نحو: «زيداً أنت ضاربه» **(مشتغل)** ذلك الفعل(٦) **(عنه)** أي: عن العمل في ذلك **(بضميره)** أي: بضمير الاسم المتقدم؛ إذ

مثلا **(اسلمي)** فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل **(يا)** حرف نداء **(دار)** منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ودار مضاف و**(مي)** مضاف إليه **(على البلى)** جار ومجرور متعلق باسلمي **(ولا)** الواو عاطفة ولا حرف دعاء **(زال)** فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر **(منهلاً)** خبر زال تقدم على اسمه **(بجرعائك)** الباء حرف جر وجرعاء اسم مجرور بالكسرة وجرعاء مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بقوله منهلاً وذلك لأن الوصف كالفعل يتعلق به الظرف وشبهه **(القطر)** اسم زال تأخر عن الخبر.

الشاهد فيه قوله: ألا يا اسلمي حيث دخل حرف النداء على منادى محذوف. والتقدير ياهذه.

(١) معنى الإضمار هنا حذف العامل مع بقاء عمله، بخلاف الإضمار في الأسماء فهو وضع المضمر موضع المظهر.

(٢) ولا يريد أن يليه الفعل أو شبهه متصلاً به، بل أن يكون الفعل أو شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو: - «زيداً عمرو ضربه» و«زيداً أنت ضاربه». **(جامي)**

(٣) أو حرف نحو: - «زيد في الدار» أو ظرف نحو: - «زيد عندك».

(٤) فيه نظر فإن «زيداً قام أبوه» اسم بعده فعل بلاشك وإنما يخرج من قوله: لو سلط عليه لنصبه؛ لأنه لو سلط عليه قام لم ينصبه.

(٥) يعني: اسم الفاعل، واسم المفعول ليس إلا، فاسم الفاعل قد ذكر، واسم المفعول نحو: «زيداً أنت محبوس عليه» أي: لابسته. **(نجم معنى)**.

(٦) في خ/هـ: بزيادة **(أو شبهه)**.

قد صار(١) مفعولا للفعل أو شبهه **(أو متعلقه(٢))** أي: متعلق ذلك الاسم السابق كما يأتي، ومن شرط ذلك الفعل المفسر للمحذوف أن يكون **(لو سلط(٣) عليه)** أي: على ذلك الاسم السابق هو، أي: الفعل **(أو مناسبه)** أي: مناسب ذلك الفعل المفسر للفعل المحذوف **(لنصبه(٤))** أي: نصب ذلك الاسم السابق **(مثل: «زيداً ضربته(٥)»)** هذا مثال ماجمع القيود، فإن زيداً اسم بعده فعل وهو ضربته، وذلك الفعل مشتغل بضمير زيد وهو الهاء، ولو سلط على زيد لنصبه نحو أن تقول: «ضربت زيداً» و«زيداً ضربت» **(وزيداً مررت به(٦))** هذا مثال لو سلط عليه مناسبه وهو جاوزت على الاسم السابق لنصبه؛ إذ المرور بمعنى المجاوزة **(وزيداً ضربت غلامه)** هذا مثال اشتغال الفعل بمتعلق الاسم السابق؛ إذ الغلام متعلق به تعلق

---

(١) أي: ضميره.

(٢) والمتعلق ما أضيف إلى الضمير، أو وصل بما فيه الضمير أو وصف بما فيه الضمير، أو عطف على بما فيه الضمير مثل «زيداً ضربت غلامه» و«زيداً ضربت الذي يحبه» و«زيداً ضربت رجلًا يحبه و«زيداً ضربت عمراً أخاه». (خالدي)

- وضابط التعلق: أن يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوبات بالمفسر. «نجم الدين».

(٣) احترز المصنف بهذا القيد الأخير من كل اسم توسط بينه وبين الفعل كلمة واجبة التصدير كأنَّ وأخواتها، نحو زيداً إني ضربته» وكم الخبرية نحو «زيداً كم ضربته» وكذلك كم الاستفهامية، وحرفا الاستفهام نحو «زيداً أضربته» وزيداً هل ضربته» وغير ذلك مما يستحق التصدير كما هو مذكور في (الخالدي) وغيره من كتب الفن والله أعلم.

(٤) احترز به من الاسم الذي بعده فعل لا يصح أن يعمل هو ولا مناسبه، وذلك إذا كان الفعل بعد ماله صدر الكلام كالإستفهام نحو «زيد هل ضربته» والنفي نحو «زيد ماضربته» ونحو ذلك مما لايعمل مابعده فيما قبله هـ «رصاص».

(٥) وإنما وجب إضمار الفعل هاهنا؛ لأن المفسر كالعوض من الناصب، ولايؤتى به إلا عند تقدير الناصب فإظهار الفعل يغني عن تفسيره فحكم الناصب حكم الرافع في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦] كما ذكرنا في باب الفاعل.

(٦) مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف، فإنَّ مررتُ بعد تعديته بالباء مرادفٌ تجاوزتُ.

الملك بمالكه **(وزيداً حبست(١) عليه)** أي: لابست زيداً وصاحبت زيداً حبست عليه **(بنصب زيد)** ونحو في هذه الأمثلة ونحوها على جهة الجواز **(بفعل يفسره ما بعده أي: «ضربت»)** هذا إلى آخره تفسير للفعل المحذوف وجوباً قياساً، المفسر بالفعل المشتغل بالضمير ونحوه وتقديره «ضربت زيداً» **(وجاوزت)** زيداً **(وأهنت)** زيداً إذ من قد ضربت غلامه فقد أهنته غالباً(٢) **(ولا بست)** زيداً **(ويختار الرفع(٣) بالابتداء عند عدم قرينة خلافه)** أي: خلاف الرفع وهي قرينة النصب؛ إذ النصب خلاف الرفع فعند أن تعدم قرينة(٤) النصب الآتي ذكرها يختار الرفع كما في الأمثلة السابقة لسلامته من الحذف والتقدير(٥)، وحيث ينصب الاسم الجامع للشروط في هذا الباب فهو الذي أضمر عامله ويدخل في المفعول به المحذوف فعله وجوباً قياساً(٦) وسواء كان النصب(٧) جائزاً، والرفع المختار كالأمثلة السابقة ونحوها، أو النصب المختار، أو يستوي الأمران، أو يجب النصب كما سيأتي، وحيث يرفع الاسم السابق فهو من باب غير(٨) هذا إلا أنه أطرد الباب في أطراف الكلام

---

(١) هذا مثال المشتغل بالضمير مع تقدير ما يناسبه باللزوم، فإن حبس الشيء على الشيء يلزم ملابسة المحبوس عليه. (جامي).

(٢) يخرج ما كان بأمره أو كان عاصياً أو تأديباً.

(٣) بدأ المصنف بما يختار رفعه لعدم احتياج الرفع إلى عامل محذوف، وقوله: بالابتداء تبيين لعامل الرفع في كل مايجوز فعله في هذا الباب، لئلا يظن أن رافعه مثل ناصبه. (خالدي).

(٤) وهي حرف الشرط والتحضيض والعطف على جملة فعلية أو استواء الأمرين.

(٥) ولأن الجملة مع الرفع لها محل من الإعراب؛ لأنها خبر ولا موضع لها مع النصب لأنها مفسرة. (نجم ثاقب).

(٦) في خ/هـ: (قياساً) غير موجود.

(٧) فإن قيل: في المثال الذي ذكرتم أعني «زيداً ضربته» قرينة خلاف الرفع، أعني قرينة النصب موجودة وهي ضربته فإنه مفسر للمقدر الناصب فيكون قرينة النصب قلت: أراد بقرينة خلاف الرفع قرينة النصب المختار، والواجب والقرينة المستوية بين الأمرين، ولا وجود لهذه القرائن في هذا المثال. (سعيدي).

(٨) بل من باب المبتدأ والخبر.

وجمعها(١) بناء منه على أنه أخصر وأيسر فافهم. **(أو)** يختار الرفع أيضاً **(عند وجود)** قرينة نصب لكن وجدت معها قرينة رفع **(أقوى منها)** أي: من قرينة النصب كإما إذا كانت **(مع غير الطلب)** نحو: قام زيد وعمرو، فأما زيد فأكرمته وأما عمرو فضربته، فإنك إذا نصبت زيداً بعد أما كان ناصبه فعلاً مقدراً(٢) بعد فاء العطف فتكون الجملة المعطوفة فعليه، لأنها مصدرة بالفعل المقدر فتناسب الجملة الأولى المعطوفة هي عليها، وهي قام زيد، والتناسب مقصود مهم في اللغة فهذه قرينة النصب إلا أنها وجدت قرينة رفع أقوى منها وهي أما؛ إذ لا يأتي بعدها إلا المبتدأ غالباً مع كون وجه الرفع سالماً من الحذف والتقدير فاختير الرفع مع جواز النصب وهذا إذا لم تكن أما للطلب، فأما إذا كانت للطلب فالنصب(٣) نحو: فأما زيداً فأكرمه، وأما عمراً فلا تهنه، ومن ذلك(٤) قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾(٥) **(و)** كذلك يختار الرفع بعد **(إذا للمفاجأة)** نحو: «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو» فإنها وإن وجدت فيه قرينة النصب وهو العطف على الجملة الفعلية كما قررناه في أما فإذا للمفاجأة قرينة رفع أقوى من قرينة النصب؛ إذ يتحتم

---

(١) كان الأولى في العبارة: إلا أنه جمع الأقسام ويقتصر على هذا.

(٢) تقديره أما زيداً فأكرمته أكرمته بتقدير المفعول لإلتزامهم وجود فاصل بين إما والفاء صرح بمعناه التفتازاني في الشرح الصغير، وصرح به ابن الحاجب فيما سيأتي، وهو قوله: وعوض بينها وبين فائها.. الخ.

- اعلم أنه إذا نصب بعد أما فإنه يقدر الناصب بعد الاسم قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت: ١٧] على قراءة النصب تقديره: فأما ثمود هدينا هديناهم؛ لأن قبله أما لأن أما لا يليها الفعل. قاله ابن الحاجب في شرح المفصل. (سعيدي).

(٣) لأن الرفع يقتضي أن يكون الطلب خبراً، وهو لايكون خبراً إلا بتأويل. (جامي) تقديره: مقول فيه أكرمه. «رصاص» والنصب أرجح، ويكون التقدير «أكرم زيداً أكرمه»؛ لأن أما لا تقوى بمقاومة الطلب الذي هو من قرائن النصب.

(٤) أي: مما كانت فيه أما للطلب وإن لم يكن مما أضمر عامله على شريطة التفسير. سيدنا أحسن سيلان والله أعلم وأحكم.

(٥) من سورة الضحى الآية (٩) (١٠).

المبتدأ بعدها غالبا(١)، ذكره نجم الدين، مع سلامة الرفع من الحذف والتقدير كما مر، فاختير الرفع(٢) حينئذ، وأما إذا كانت شرطية اختير النصب كما سيأتي. **(ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية(٣) للتناسب)** بين المعطوف والمعطوف عليه، إذ التناسب مقصود مهم نحو: «جاء زيد وعمراً أكرمته» فإذا نصبت عمراً قدرت له فعلًا ينصبه فتكون الجملة المعطوفة فعلية؛ إذ قد صدرت بالفعل المقدر، وتعطف على جملة فعلية وهي جاء زيد، ويجوز الرفع في «عمرو» هنا على الابتداء، ويكون عطف جملة اسمية لكونها مصدرة باسم على جملة فعلية، وفيه سلامته من الحذف والتقدير، ولكن التناسب مرجح على هذا الغرض(٤).

(و) يختار النصب (بعد حرف(٥) النفي) نحو «مازيداً ضربته ولا عمراً أهنته» ونحو ذلك ومنه قول الشاعر:

٨٥ - فلا حسباً فخرت به لتيم ولا جداً إذا ازدحم الجدود(٦)

---

(١) يحترز مما رواه الأخفش عن بعض العرب؛ إذ قد يأتي بعدها الجملة الفعلية إذا صدرت بقد نحو «خرجت فإذا قد خرج الأمير».

(٢) في خ/هـ: بزيادة (مع جواز النصب)

(٣) وكذلك العطف على شبه جملة فعلية نحو «مررت برجل ضارب عمراً وهنداً يقتلها» وكذا يختار بعد حتى ولكن، وإن كانت مع دخولها على الجملة حرف ابتداء تشبيها لها بحالها عاطفة. (شيخ لطف الله رحمه الله).

(٤) لأن الحذف وإن كان خلاف الأصل هو كثير غير مكروه. بخلاف المخالفة بين الجمل المعطوفة بعضها على بعض.

(٥) لأن النفي في الحقيقة لمضمون الفعل فإيلاؤه لفظاً أو تقديراً لما ينفي مضمونه أولى، وليس لم ولما ولن من هذه الجملة؛ إذ هي عاملة في المضارع، ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل.

(٦) ينسب هذا البيت لجرير.

(المعنى) يخاطب جرير عمر بن لجأ التيمي من تيم عدي يقول: لم تكسب لهم حسباً يفخرون به، وليس لك جد شريف تعتز به إذا ازدحم الناس للمفاخرة، يعني: ليس لك قديم ولا حديث، وقيل: الجد هنا بمعنى الحظ، أي: ليس لتيم حظ في علو المرتبة وجميل الذكر.

(وبعد ألف الاستفهام) نحو: «أزيداً ضربته» **(و)** بعد **(إذا الشرطية[1])** نحو: «إذا زيداً تجده فأكرمه» **(و)** بعد **(حيث)** نحو «حيث زيداً تجد فأكرمه» **(وفي الأمر)** نحو: «زيداً اضربه» وفي حكمه الدعاء نحو: «اللهم زيداً فاغفر[2] له ذنبه» وقول الشاعر:

٨٦ - أميران كانا أحيياني كلاهما   فكلًا جزاه الله عني بما فعل[3]

(الإعراب) **(فلا)**: لا نافية **(حسباً)** مفعول به لفعل محذوف تقديره فلا ذكرت حسباً **(فخرت)** فخر فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك وتاء المخاطب فاعل والجملة لا محل لها من الإعراب تفسيرية **(به)** جار ومجرور متعلق بالفعل فخر **(لتيم)** جار ومجرور متعلق بفخر **(ولا)** الواو عاطفة ولا نافية **(جداً)** معطوف على حسباً **(إذا)** ظرف فيه معنى الشرط **(ازدحم)** فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وهو فعل الشرط **(الجدود)** فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام.

(الشاهد فيه) قوله: **(حسباً)** حيث نصبه بفعل يدل عليه الفعل المفسر، والتقدير ولا ذكرت حسباً.

[1] قوله: إذا الشرطية على مذهب سيبويه والأخفش، وإنما اختار بعدها الفعل؛ لأن الشرط بالفعل أولى كالنفي والاستفهام، وإنما لم يوجبا الفعل بعدها كما فعل المبرد؛ لأنها ليست عريقة في الشرط كإن ولو. بل هي متضمنة معناه.

[2] تقديره «اللّهُمَّ فارحم زيداً فاغفر له ذنبه.

[3] ينسب هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي.

(المعنى) ذكر أميرين من أمراء قريش صاحباه وأحسنا إليه فدعا لهما بحسن الجزاء.

(الإعراب) **(أميران)** خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالألف لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد **(كانا)** كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، وضمير التثنية اسمه **(أحيآني)** أحيا فعل ماض وضمير التثنية فاعل والنون نون الوقاية وياء المتكلم مفعول به والجملة الفعلية في محل نصب خبر كان، والجملة من كان واسمها وخبرها صفة لأميران، أو يكون أميران مبتدأ لأن فيه معنى الوصف، وجملة كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر له **(كلاهما)** كلا تأكيد لأميران أو لضميرهما مرفوع بالألف، وكلا مضاف وهما مضاف إليه **(فكلًا)** كلاً مفعول به لفعل محذوف تقديره**(جزاه)** جزى الله كلاً جزى فعل ماض والهاء ضمير الغائب مفعول به مقدم و**(الله)** لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمة **(عني)**

(و) كذلك (النهي) نحو «زيداً لا تضربه» (إذ هي مواقع الفعل(١)) يعني من قوله: بعد حرف النفي إلى هنا. فلا تدخل هذه الأشياء في الأغلب إلا على الأفعال، وأيضاً لو رفعنا الاسم مع الأمر والنهي كانا خبرين، والخبر لا يكون إنشاء إلا بتأويل كما تقدم. (و) قال الشيخ: ويختار النصب

(عند خوف لبس(٢) المفسر) للفعل المحذوف وهو الفعل المذكور بعد الاسم (بالصفة) للاسم المذكور لو رفعناه (مثل) قوله تعالى ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾(٣) فيختار النصب في كل؛ لأنه يقدر له فعل ينصبه فتفيد الآية العموم(٤) إذا قلت: خلقنا كل شيء بقدر فيكون معناها أن الله خلق كل شيء بقدر، وإذا رفعنا كل بالابتداء احتمل أن يكون خلقناه الذي هو مفسر للفعل المحذوف خبراً، وبقدر حال، وتقديره: إنا كل شيء مخلوق لنا حال كونه بقدر منا، فتفيد الآية العموم كوجه النصب، ويحتمل أن يكون خلقناه صفة لشيء، وبقدر خبر كل فلا تفيد الآية العموم؛ إذ يصير تقديره إنا كل شيء مخلوق لنا فهو بقدر منا، وأما ما خلقه غيرنا

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف تقديره جزاه الله جزاء عني (بما) الباء حرف جر وما اسم موصول والجار والمجرور متعلق بجزى (فعل) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود على ما الموصولة، وجملة فعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف تقديره بما فعله.

(الشاهد فيه) : (فكلًا) حيث نصب كلاً بإضمار فعل يفسره ما بعده.

(١) أي: ما بعد حرف الاستفهام والنفي وإذا الشرطية وما قبل الأمر والنهي. (غاية).

(٢) فإن قلت: مراده من التباس المفسر بالصفة إما الإلتباس في حال النصب أو في حال الرفع، والأول باطل؛ لأن المفسر لا محل له من الإعراب فكيف يلتبس بالصفة؟! وكذا في الثاني إذ في حال الرفع لا تحقق للمفسر أصلًا فإنه خبر أو صفة. قلت: أراد ما هو المفسر في حال النصب مما يلتبس حال الرفع بالصفة. (سعيدي).

(٣) من سورة القمر آية (٤٩).

(٤) إن أراد الشيخ بقوله: إنه يفيد العموم في المخلوقات الصادرة عن قدرته فهو مسلم ولا غبار عليه، وهو الذي سيقت الآية من أجله، وإن أراد أفعال العباد فلا حباً ولا كرامة وهو ممنوع؛ لأنها واردة مورد التمدح، ولا مدح في إضافة كل قبيح إلى الله تعالى، وهو منزه عنها لقيام برهان الحكمة على ذلك.

كأفعال العباد مثلًا فليس(١) بقدر منا.

قال الإمام يحي بن حمزة - عليه السلام - وهذا نظر من الشيخ إلى مذهبه وهو الجبر، إذ لا يثبتون للعباد فعلًا، ونحن نثبت أفعال العباد، ونحمل الآية في حالة الرفع على الوجه(٢) الآخر.

القسم الثالث قوله: **(يستوي الأمران)** وهما الرفع في المعطوف والنصب، فأما المعطوف عليه فالرفع لازم فيه في المثال المذكور وذلك **(في مثل زيد قام وعمرو أكرمته(٣))** فإن رفعت عمراً فعلى العطف على زيد، ويكون عطف جملة اسمية كبرى، وهي عمرو أكرمته، على جملة اسمية كبرى وهي زيد قام، وفي هذا قوة من حيث سلامته من الحذف والتقدير، وضعف من حيث بعد المعطوف وهو

---

(١) فيفسد المعنى عند المصنف، لا عندنا فهذا هوالمعنى الصحيح، والنصب لا يوجب العموم، وإذاً الفعل يختص بأفعال العباد لصدورها عنهم على حسب إرادتهم.

(٢) قال في بعض حواشي ابن الحاجب: النصب واجب، وليس فيه تقدير فعل، بل النصب على البدل من ضمير المتكلم، وهو اسم إن المتصل بها متفق عليه، وتقدير الفعل مختلف فيه، فلا حجة لهم في ذلك على خلق الأفعال لعدم العموم، ويكون البدل بدل اشتمال ويكون خبر إن محذوف قول مقدر، وخلقناه في موضع الجر صفة لشيء وتقديره إن كل شيء مخلوق لنا بقدر منا أي: مقدر بحسب المصلحة والإستحقاق فافهم ذكر معناه في (النجم الثاقب).

(٣) ولقائل أن يقول: هذه المعارضة غير مستقيمة فإنا لا نسلم البعد على تقدير الرفع، وإنما يكون كذلك لو عطفت مفردات الجملة الثانية على مفردات الجملة الأولى، وأما لو كانت الجملة برأسها معطوفة على الجملة فلا يتحقق بعد أصلًا، االلّهمّ إلا أن يقال: بتقدير النصب يتعين القرب، وبتقدير الرفع لا يتعين لجواز أن يكون حينئذ من عطف المفردات.

- فإن قيل: إنك إذا عطفت الجملة الصغرى وهي (قام) فهي خبر عن زيد وفيها ضمير له، و إذا عطفت «وعمرو أكرمته» عليه كان حكمه حكمه في لزوم ضمير يعود على زيد وليس فيه ضمير فكيف يصح ذلك. «رصاص»

- واعتذر لسيبويه بأعذار أشفها وأحسنها قول (السيرافي)، وهو أن غرض سيبويه لم يكن بصحيح المثال بل تصير جملة اسمية الصدور فعلية العجز معطوف عليها أو على الجزء منها، وتصحيح المثال عليك بزيادة ضمير فيه نحو «عمراً أكرمته لأجله» وإنما سكت سيبويه عن هذا اعتماداً على علم السامع؛ لأنه لا بد للخبرإذا كان جملة من ضمير. «نجم الدين».

عمرو من المعطوف عليه وهو زيد إذ قد فصل بينهما بقام، وإن نصبت عمراً كان التقدير و«أكرمت عمراً»، فتعطف جملة فعلية وهي أكرمت عمراً على جملة فعلية وهي قام، لأنه مع فاعله المستكن فيه جملة، وقوة هذا قرب المعطوف من المعطوف عليه، وضعفه الحذف والتقدير فاستوى الأمران.

القسم الرابع قوله: **(ويجب النصب بعد حرف[1] الشرط وحرف التحضيض نحو «إن زيداً ضربته ضربك، ولو زيداً أكرمته أكرمك)**؛ لأن حرف الشرط لا يدخل إلا على فعل وإن لم يذكر كان مقدراً من جنس المفسر[2] له فينصب الاسم المذكور بعد الحرف ومنه قول الشاعر:

٨٧ - لا تجزعي إن منفساً أهلكته   فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي[3]

---

(١) إن ولو دون أما؛ لأن الرفع معها مختار مع غير الطلب، والنصب مختار معها مع الطلب. (جامي).

(٢) وقد يقع الفعل بعد حرف الشرط غير مفسر نحو «إن سيفاً فسيف» ونحو «اطلبوا العلم ولو بالصين» أي: إن كان ولو كان.

(٣) ينسب هذا البيت للنمر بن تولب. يجيب امرأته وقد لامته على التبذير

(اللغة) «لا تجزعي» يريد لا تحزني ولاتخافي، والجزع هو ضعف المرء عن تحمل ما ينزل به من البلاء «منفس» المراد به ها هنا المال الكثير «أهلكته» أراد أنفقته «هلكت».

(المعنى) لامته زوجته على اتلاف ماله خشية الفقر فأجابها لا تجزعي فإني كفيل بإخلافه بعد التلف مادمت حياً، فإذا مت فاجزعي على موتي؛ لأنك لن تجدي بعدي من يكفيك مهمات الحياة كما أكفيكها.

(الإعراب) (لا) ناهية (تجزعي) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون وياء المخاطبة فاعل مبني على السكون في محل رفع (إن) حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه (منفساً) مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده والتقدير إن أهلكت منفساً وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط (أهلكته) أهلك فعل ماض وتاء المتكلم فاعل والهاء ضمير الغائب العائد على نفس مفعول به والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب لأنها مفسرة وجواب (إن) الشرطية محذوف دل عليه محذوف دل عليه ما قبله (فإذا) الفاء عاطفة وإذا ظرف ظرف متضمن معنى الشرط (هلكت) فعل وفاعل والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها (فعند) الفاء زائدة وعند ظرف

(وألا زيداً ضربته) و«هلا عمراً أكرمته» هذا مثال حرف التحضيض، والوجه أنه لا يدخل إلا على الفعل كحرف الشرط (وليس مثل أزيد ذهب(١) به منه) أي: ليس من هذا الباب الذي أضمر عامله على شريطة(٢) التفسير، وإن كان بعد الاسم هنا فعل مشتغل عنه بضميره لكنه لو سلط عليه لجره فقيل: «ذُهِبَ بزيد» إذ ذهب لازم فلا يتعدى إلا بحرف الجر أو نحوه(٣)، ولو سلط على الاسم مناسبه وهو أُذهب لرفعه فخرج من هذا الباب فلذلك قال الشيخ (فالرفع) للاسم بالابتداء (لازم وكذلك) الآية الكريمة وهي قوله تعالى ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾(٤) فليست من هذا الباب، وإن كان كل شيء اسماً بعده فعل وهو (فعلوه) مشتغل عنه

متعلق باجزعي، وعند مضاف و(ذا) من ذلك اسم إشارة مجرور محلاً بإضافة عند إليه مبني على السكون في محل جر، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب (فاجزعي) الفاء واقعة في جواب الشرط و اجزعي فعل أمر مبني على حذف النون وياء المخاطبة فاعل والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا.

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

(الشاهد فيه) قوله: (إن منفساً) حيث نصب الاسم الواقع بعد أداة الشرط على تقدير فعل يعمل فيه من جهة أن أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل.

(١) والفرق بينه وبين «زيداً حبست عليه» مع أن كلاهما مبني للمفعول أن القائم مقام الفاعل في ذهب به الجار والمجرور فيعمل في ضمير زيد رفعاً لا نصباً، بخلاف حبست فإن القائم مقام الفاعل ضمير المتكلم، وأما الجار والمجرور أعني (عليه) فهو منصوب محلاً، وتحقيقه أن حبست يستلزم ملابسة فاعلها المتكلم ومفعولها زيد، وأما ذُهِبَ فإنه يقتضي ملابسة أو ذهاباً لم يعلم فاعلها، فالأول يستلزم فعلاً معلوماً ينصب زيداً إذا سلط عليه، والثاني يستلزم فعلاً مجهولاً يرفعه إذا سلط عليه. (شريف).

قال في (الجامي) مالفظه: فإن قلت: لا ينحصر المناسب في أُذهِب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل «لابس أو اذهَبَ على صيغة المعلوم فيكون تقديره «زيد يلابسه الذهاب به أو أذهبه أحد» قلنا: المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور أو يلازمه مع اتحاد ما أسند إليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود.

(٢) في خ/هـ: (على شريطة التفسير) غير موجود.

(٣) كالهمزة والتضعيف.

(٤) من سورة القمر الآية (٥٢).

بضميره(١) لو سلط على كل لنصبه لكنه ليس من هذا الباب لاختلال المعنى إذ يصير تقدير الآية الكريمة لو نصبنا (كل) فعلوا كل شيء في الزبر، فتصير الزبر وهي صحائف الملائكة التي تكتب فيها أعمال العباد أو الكتب السماوية المنزلة على الأنبياء عليهم السلام على الخلاف في ذلك ظرفاً لأفعال بني آدم وحركاتهم وتصرفاتهم، وذلك مما لا يصح ومن شرط هذا الباب - وإن جمع القيود - أن لا يختل المعنى فما بقي إلا رفع كل شيء على أنه مبتدأ مضاف إلى شيء، وفعلوه صفة لشيء، وفي الزبر خبر المبتدأ، أي: كل شيء مفعول لهم مكتوب في الزبر فيخرج عن هذا الباب (ونحو(٢)) قوله تعالى (﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا﴾)(٣) ظاهر هذه الآية الكريمة أنهامن هذا الباب لأن الزانية اسم عطف عليه والزاني، وبعدهما فعل أمر أيضاً لو سلط على الاسم السابق لنصبه، لكن لما اتفق القراء السبعة على الرفع أرشدنا ذلك إلى أن المراد خلاف الظاهر فحينئذ اختلف في توجيه الآية، وقد بينه الشيخ بقوله: (فالفاء) التي في قوله فاجلدوا (بمعنى الشرط عند المبرد) على أن الألف واللام في الزانية والزاني بمعنى الذي والتي، وهو مبتدأ متضمن لمعنى الشرط مثل «الذي يأتيني فله درهم» وقوله: فاجلدوا(٤) الخبر، والفاء للجزاء ولا يعمل مابعد فاء الجزاء فيما قبلها(٥)، والتأويل الثاني أن في الآية حذفاً وتقديراً (و)

---

(١) وهو الهاء.

(٢) المراد بنحو الزانية والزاني: ما صدر بصفة ذات لام بعدها أمر مع الفاء مسلط على ما يتعلق بضميره مشتغل عنه بمتعلقه؛ لأن يجلد مسلط على كل واحد منهما، وكل واحد موصوف بقوله: منهما، وهو ضمير للاسم.

(٣) من سورة النور، من الآية (٢).

(٤) وهو ضعيف من حيث جعل الإنشاء خبراً، وكلام سيبويه ضعيف لكثرة الحذف، وقوي حيث لم يجعل الإنشاء خبراً. (نجم ثاقب).

(٥) هذا إذا لم تكن غير زائدة كالآية إذ هي واقعة موقعها، فأما حيث تكون زائدة فيعمل ما بعدها فيما قبلها كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ [النصر: ١].. إلى قوله ﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ﴾ [النصر: ٣] أو وقعت في غير موقعها لغرض كما في قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ﴾ [المدثر: ٣]، ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ﴾ [الضحى: ٩]. من تعليق الكشاف. إنما امتنع عمل مابعد فاء الجزاء فيما قبلها اجراء لجملتها مجرى أختها التي هي إن الشرطية،

هي **(جملتان)** أحدهما منفصلة عن الأخرى تقديره، ومما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني، فهذه جملة من مبتدأ وهو حكم الزانية والزاني، وخبر مقدم وهو مما يتلى عليكم، فهذا كلام مستقل مع قطع النظر عن قوله: فاجلدوا؛ لأنه جملة مستقلة فعلية أمرية أتي بها تبييناً للحكم الموجود بذكره، فحينئذ لا يجوز تسليط(١) جملة على جملة أخرى مستقلة وهذا **(عند سيبويه وإلا)** فإنها لو لم ترد بالرفع قراءة السبعة **(فالمختار النصب)** لكون الفعل فعل أمر، والمختار مع الأمر النصب كما تقدم، وقد ورد النصب في قراءة شاذة.

[التحذير]

(الرابع) مما يجب فيه حذف فعل المفعول به وجوباً وهو ثالث القياسي **(التحذير)** أي: المحذر والمحذر منه، فهو مصدر في موضع اسم المفعول **(وهو(٢) ضمير)** يخرج الاسم الظاهر، والقياس دخوله لوروده نحو: - «ماز رأسك والسيف» **(فتفصل)** يخرج الضمير المتصل إذ هو معمول لما اتصل به غالبا(٣) **(معمول)** . . . .

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

فإن معنى الشرط إنما يتم بالجملتين فكما لا يعمل من الجملة الأولى شيء فيما قبل الأداة الداخل عليها أعني: قبل أداة الشرط، فكذا لا يعمل من الجملة الثانية شيء فيما قبل الأداة الداخلة عليها، وهي فاء الجزاء. (سعيدي).

(١) عبارة (الجامي) لأنه لا يجوز تسليط جزء جملة على جزء جملة؛ إذ لا يسلط ما في جملة على مافي جملة.

(٢) الأولى في حد التحذير أن يقال: كل محذر معمول لاحذر أوبعد أو شبههما مذكور بعده ما هو المحذر منه إما بواو العطف أو بمن ظاهرة أو مقدرة يجب إضمار عامله، وكذا كل محذر منه مكرر معمول لبعد، والمحذر إما ظاهر أو مضمر، والظاهر لا يجيء في الأغلب إلا مخاطباً، وقد يجيء متكلماً، و إذا كان معطوفاً على المحذر جاز أن يكون ضميراً غائباً نحو «إياك وإياه من الشر». » خالدي).

- وفي (الغاية) وهو معمول بتقدير اتق.. الخ ولم يذكر قوله: ضمير منفصل، وهو أولى لدخول ماز رأسك والسيف.

(٣) يحترز من الضاربك على رأي: من جعله مضافاً، وعلى قول من يقول: إن العامل في المضاف إليه غير المضاف؛ إذ العامل فيه أمر معنوي.

منصوب(١) (بتقدير اتق(٢)) واحذر، وباعد، أو جانب أو اجتنب، يخرج الضمير المنصوب بتقدير غير ذلك نحو: «إياك»، جواباً للقائل «من أضرب» ونحو ذلك (تحذيراً مما بعده) يحترز مما ليس تحذيراً كإياك جواباً للقائل: «من أتقي؟(٣)» أو لم يكن ضميراً منفصلا بل (ذكر المحذر منه مكرراً) فإن تكريره يقوم مقام العامل فيجب حذفه (مثل إياك والأسد(٤)) هذا مثال ماجمع القيود، وأصله اتقك، وهم لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول(٥) لشيء واحد(٦) فعدلوا(٧) إلى ذكر النفس فقالوا: اتق نفسك، ثم حذفوا الفعل لكثرة ذلك في كلامهم، فزال الموجب للإتيان بالنفس فحذفوها فبقي الكاف لا يجد ما يتصل به فجعلوه ضميراً منفصلًا، وهذا المثال حيث كان المحذر منه بعد الواو اسماً وإياك وأن تحذف، وهذا المثال الذي المحذر منه بعد الواو فعل مع أن المصدرية، لأنها تسبكه(٨) اسماً إذ معناه إياك وحذف الصيد بالعصا، فإنه إذا مات بالصدم حرم أكله، وإذا مات بالخرق حل، ومنه قول عمر «إياى: وأن يحذف أحدكم الأرنب» أي: إياي: والحذف

---

(١) في خ/ هـ: (منصوب) غير موجود.

(٢) وتقدير (اتق) فيه بعض مسامحة من حيث المعنى إذ يصير المعنى اتق نفسك من الأسد، ولا يقال: اتقيت زيداً من الأسد، أي: تجنبته، ولو قال: بتقدير نح أو بعِّد لكان أولى. (نجم الدين).

(٣) فإنه ليس تحذيراً مما بعده؛ لأنه ليس بعد الضمير المنفصل شيء يكون محذراً منه.

(٤) فإن قلت: المعطوف في حكم المعطوف عليه، وإياك محذر، والأسد محذر منه، وهما متخالفان، فكيف جاز العطف؟. فالجواب: أنه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه إلا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه إلى عامله، وجهة انتساب إياك إلى عامله كونه مفعولًا به، أي: متعدياً وكذلك الأسد إذ المعنى إياك بعد وبعد الأسد. (نجم الدين).

(٥) اعلم أنهم قد جمعوا بين ضميري الفاعل والمفعول في أفعال القلوب كما سيأتي إن شاء الله تعالى نحو «علمتني منطلقاً».

(٦) في خ/ هـ: بزيادة (في غير أفعال القلوب).

(٧) عن ضمير المفعول.

(٨) لكونها مع الجملة التي بعدها بتأويل الاسم، فلما طال لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد أجازوا فيه التخفيف قياساً.

للأرنب، وهذا إما نهي للمحرم، وإما تعليم للصائد (**والطريق الطريق**) هذا مثال حيث ذكر المحذر منه مكرراً ومثل: «الأسد الأسد» ومنه قول الخطيب: «الله الله عباد الله» ونحو ذلك (**و**) **لك في التحذير وجه آخر**، وهو أن تذكر المحذر منه بعد من وتحذف الواو وتعلق من بالفعل المحذوف (**تقول: «إياك من الأسد»**) أي: باعد نفسك من الأسد فتعلق الجار والمجرور بباعد (**وإياك من أن تحذف**) أي: باعد من الحذف، ولك وجه ثالث مع أن والفعل خاصة، وهو أن تحذف من وتقول: (**إياك أن تحذف**) وذلك بتقدير من مع أن لأنها تحذف معها كما يأتي قياساً مستمراً لطول الكلام وأن تدل عليها(١) (**ولا تقول إياك الأسد لامتناع تقدير من**) في هذا المثال إذ لا دليل على حذفها فلا بد من ذكر الواو أو ذكرها، فأما قول الشاعر:

٨٨ - فإياك إياك المراء فإنه   إلى الشر دَعّاء وللشر جالب(٢)

---

(١) لأن حرف الجر لا يحذف إلا مع حرفي المصدر وهما أنْ وأنَّ، وحذف حرف الجر مع غيرهما سماعاً نحو «استغفرت الله ذنباً» أي: من الذنب. ذكر معناه (**نجم الدين**).

(٢) ينسب هذا البيت للفضل بن عبد الرحمن القرشي، يقوله لابنه القاسم.

(**اللغة**) : (**المراء**) : بكسر الميم بزنة الكتاب هو: أن تدفع الحق ولا تذعن له مع أنه واضح جلي وهو أيضا - الجدال ومن أهل اللغة من يزعم أن المراء لا يكون إلا اعتراضا أما الجدال فهو أعم فقد يكون ابتداءً وقد يكون اعتراضاً (**دعاء**) صيغة مبالغة من قولهم: دعا فلان فلاناً إذا طلب حضوره (**جالب**) مسبب له.

(**المعنى**) ينصح الشاعر بعدم المراء؛ لأنه مسبب للشر

(**الإعراب**) (**إياك**) : ضمير منفصل منصوب بفعل محذوف على التحذير (**إياك**) تأكيداً له (**المراء**) معطوف بحرف عطف محذوف على إياك أو منصوب على نزع الخافض أي: من المراء وسيبويه ينصبه بفعل غير الذي نصب إياك (**فإنه**) الفاء: للتعليل إنَّ: حرف توكيد ونصب وهاء الغائب اسمها مبني على الضم في محل نصب (**إلى الشر**) جار ومجرور متعلق بدعاء الآتي (**دعاء**) خبر إن مرفوع (**وللشر**) الواو عاطفة و(**للشر**) جار ومجرور متعلق بجالب الآتي (**جالب**) معطوف على دعاء مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره.

(**الشاهد فيه**) قوله: (**المراء**) حيث نصبه بعد إياك مع حذف حرف العطف ضرورة وقال المازني: لما كرر إياك مرتين كان أحدهما عوضاً من الواو.

فإنه شاذ عند سيبويه(١).

[المفعول فيه]

(المفعول فيه(٢) **هو ما فعل فيه فعل)** يدخل في هذا نحو: - «يوم الجمعة حسن» فإنه يفعل فيه الأفعال قطعاً **(مذكور)** خرج «يوم الجمعة حسن» إذ لم يذكر فيه الفعل **(من زمان أو مكان)** يعني: أنه ينقسم إلى قسمين كما ذكرنا هنا، وكل واحد ينقسم إلى قسمين مبهم ومعين كما يأتي **(وشرط نصبه)** أي: نصب المفعول فيه **(تقدير**(٣) **في**(٤)**)** إذ لو ظهرت لخفضت بها **(وظرف الزمان كلها)** مبهمها

---

* قال (نجم الدين): إما لضرورة الشعر، وإما لأن إياك من باب «الأسد الأسد» والمراء منصوب باحذر على قول (سيبويه). منه.

(١) قال (نجم الدين): قد ترك المصنف باباً آخر مما يجب حذف فعله قياساً وهو باب الإغراء، وضابطه: كل مغرى مكرر أو معطوف عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو قوله:

أخـاك أخـاك إن مـن لا أخـا لـه كساع إلى الهيجاء بغير سلاح

والذي مع المعطوف نحو «شأنك والحج» ونفسك وما يعنيها، والعامل فيهما إلزم ونحوه، والطريق الطريق إذا أردت إغراءه بسلوك الطريق المستقيم، والتقدير: اسلك، ويعرف التحذير من الإغراء بالقرائن.

(٢) وقدمه على المفعول له؛ لأن معناه الزمان والمكان ولا بد لكل فعل منهما بخلاف المفعول له؛ لأن معناه الغرض، وكثيراً من الأفعال ما يكون عبثاً. **(شيخ لطف الله)**.

(٣) قال (نجم الدين): لو قال: هو المقدر بفي من الزمان والمكان لكان أولى؛ لأن اصطلاحهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب لا على المجرور. (منه). وأما المجرور بها فإنه مفعول به بواسطة حرف لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور أيضاً مفعولاً فيه. **(جامي)**.

(٤) والمصنف جعل تقدير في شرطاً في نصبه لا في تسميته فاقتضى كلامه تسميته مفعولا فيه مع ظهورها، وهذا عند المصنف حيث عرف المفعول فيه على نمط يدخل فيه ذلك، وذهب الجمهور إلى أن تقدير في شرط في المفعول فيه، وإذا ظهرت كان مفعولاً به بواسطة حرف الجر لا مفعولاً فيه. **(غاية تحقيق)**.

(٥) وسواء حسن اظهارها نحو «صليت اليوم» أو لم يحسن «كعدت عندك». «نجم ثاقب».

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

كالدهر والحين والوقت والحُقُب والساعة، ومعينها كاليوم والأسبوع والشهر والسنة (**تقبل**[1] **ذلك**) أي: يقبل النصب بتقدير في؛ لافتقار الفعل إلى الزمان مبهمة ومعينة[2] فهو كالمصدر[3] تقول: «سرت دهراً وحيناً وأسبوعاً ويوماً» ونحو ذلك (**وظرف المكان إن كان مبهماً**) كالجهات الست ونحوها، كما يأتي قَبِل النصب بتقدير في، وإلا يكن مبهماً بل محدوداً كالدار والمسجد والبيت ونحوها لم تقبل النصب بتقدير في، بل لابد من ظهورها، وذلك لأن الفعل إنما يحتاج إلى مكان غير معين يفعل فيه (**وقد فسر المبهم**) من المكان (**بالجهات الست**) وهي فوق وتحت وأمام وخلف ويمنة ويسره؛ لأن خلف زيد يتناول ما يسامته من وراء ظهره إلى منقطع الأرض وكذلك سائرها فتقول: «سرت خلفك وأمامك» ونحو ذلك (**وحمل عليه**) أي: على المبهم وهو الجهات الست كما مر(**عند**[4] **ولدى وشبههما**) كلدن وحول ونحوه لإبهامهما وما أشبههما لأنك إذا قلت: «جلست عندك» يتناول جميع الأمكنة التي حول المخاطب، قال ركن الدين: والمبهم من

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

---

(١) أي: تقبل النصب بتقدير في؛ لأن المبهم منهاجزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر، والمحدود منها محمول عليه لاشتراكهما في الزمانية نحو «صمت دهراً» و«أفطرت اليوم»، وظرف المكان إن كان مبهما قبل بتقدير في حملاً على الزمان المبهم لاشتراكهما في الإبهام نحو «جلست خلفك» وإلا أي: وإن لم يكن مبهماً بل كان محدوداً لم تقبل بتقدير في إذ لم يمكن حَمْلهُ على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتاً وصفة نحو «صليت في المسجد». (جامي). ولا ظرف الزمان المعين وإن اتفقا في الصفة لكونه محمولاً على أخيه ولا على ظرف المكان المبهم لاتفاقهما ذاتاً؛ لأنه أيضاً محمول فلو حملناه على أحدهما كان كالعارية من المستعير والسؤال من الفقير وذلك لا يجوز. (سعيدي).

(٢) أما افتقاره إلى الزمان المعين ففيه نظر؛ لأن الفعل لا يدل على يوم الجمعة بخصوصه حتى ينصبه.

(٣) يعني أن ظرف الزمان كالمصدر، فكما ينصب الفعل المصدر معرفة ونكرة ينصب الزمان مبهماً أو معيناً؛ لأنه يدل عليه بصيغته وضرورته.

(٤) هي ظرف مكان، ولا يدخلها الرفع بحال ولا الجر إلا بمن فقط دون سائر حروف الجر قال تعالى: ﴿مِّنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٨٢].

هذا كثير فالأولى أن يقال في حد المبهم⁽¹⁾ من المكان: هو كل ما كان له اسم باعتبار أمر غير داخل في مسماه فإن خلف⁽²⁾ زيد له اسم، وهو خلف باعتبار أمر وهو زيد غير داخل زيد في مسمى الخلف. والمحدود ماكان له اسم باعتبار أمر داخل في مسماه فإن الدار له اسم وهو ما ذكره باعتبار أمر وهو الجدر ونحوها داخل ذلك الأمر في مسمى الدار كما ذلك معروف؛ إذ لا يقال: دار إلا لما له جدر وحيطان.

(و) يلحق بالمبهم **(لفظ مكان)** إما **(لكثرته)** إذ يكثر استعمال هذا في لغتهم وإما لإبهامه إذ قولك «جلست مكان زيد» لا يتناول مكاناً معيناً غالباً⁽³⁾ (و) أجري مجرى المبهم **(ما بعد دخلت)** ونزلت وسكنت من الظروف المحدودة لكثرة استعمال ذلك مع هذه الثلاثة الأفعال فأجري مجرى المبهم تخفيفاً نحو «دخلت الدار» «وسكنت البلد»، و«نزلت المسجد» دون سائر الأفعال كسرت وخرجت واضطجعت ونمت في الدار، فلا بد من ذكر «في» إذا جعلت الدار ظرفاً لهذه الأفعال **(على الأصح⁽⁴⁾)** من القولين وهو قول سيبويه واختاره المصنف؛ لأن هذه الأفعال لازمة لا تتعدى⁽⁵⁾ إلى مفعول به بدليل أنه إذا وقع بعد دخلت غير المكان لزم ظهور في في نحو «دخلت⁽⁶⁾ في الأمر»، «وفي ولاية فلان» مع أنه قد ورد دخول في في الأمكنة أيضاً نحو قوله تعالى: ﴿وَسَكَنتُمْ فِي مَسَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾⁽⁷⁾ (و) يأتي في المفعول فيه ما أتى في المفعول به من أنه **(ينصب بعامل**

---

(١) من المكان.

(٢) في خ/هـ: فإن خلف في قولك: خلف زيد اسم.

(٣) يحترز من أن يكون له مكان معين كمكان القاضي.

(٤) وعن (الجرمي) أن مابعد دخلت مفعول به نظراً إلى أنه متعد، والباقون على أنه لازم ولذلك قال على الأصح قد يكون من هذا الباب. :

(٥) قوله: لاتتعدى إلى مفعول به وهذا محل تأمل فإن الفعل لا يطلب المفعول فيه إلا بعد تمام معناه ولا شك أن الدخول لا يتم بدون الدار. (جامي). وبعد تمام معناه بها طلب المفعول فيه كما إذا قلت: (دخلت الدار في البلد الفلاني) فالظاهر أنه مفعول به لا مفعول فيه. (منه).

(٦) ولو كان مفعولا به كما قال الجرمي لتعدى إليه بنفسه ولم يحتج إلى ظهور في.

(٧) من سورة إبراهيم من الآية (٤٥).

مضمر) محذوف جوازاً لقيام قرينة حالية أو مقالية نحو «يومَ الجمعة» جواباً للقائل متى سرت؟. فتقدم سؤال السائل قرينة مقالية أي: «سرت يوم الجمعة» ومثال الحالية أن تعرف من شخص أنه يريد السفر ولما يعين وقته فتراه مهتماً فتقول: يوم الخميس إن شاء الله تعالى أي: أتسير يوم الخميس؟. ونحو ذلك، ويأتي في هذا ما أتي في باب ما أضمر عامله من النصب **(على شريطة التفسير)** للعامل المحذوف بالعامل المذكور بعد الظرف، ولذلك أربع صور، صورة يجوز فيها النصب ويختار الرفع بالابتداء نحو «يوم الجمعة سرت فيه» وصورة يختار فيها النصب نحو «أيومُ الجمعة سرت فيه» و«ما يومَ الجمعة سرت فيه» مع جواز الرفع في هذا، وصورة يستوي الأمران نحو «يوم الخميس سار فيه زيد» و «يوم(١) الجمعة سار فيه بكر» ففي كل واحد من رفع يوم الجمعة ونصبه ضعف وقوة كما سبق في باب ما أضمر عامله. وصورة يجب فيها النصب نحو «إن يوم الجمعة سرتَ فيه، سرت فيه» ونحو(٢) ذلك.

[المفعول له]

(المفعول له(٣) هو ما فعل لأجله فعل) يدخل في هذا نحو: «أعجبني التأديب»، و«كرهت التأديب» فإنه يفعل للتأديب فعل لاشك في ذلك وقوله: **(مذكور(٤))** خرج ما ذكر أولًا لأن الفعل الذي فعل للتأديب لم يذكر، والذي جمع القيود **(مثل: «ضربته تأديباً»)** فإن تأديباً مفعول له فعل مذكور وهو ضربته والتأدب علة في وقوع الضرب (و) كذلك **(قعدت عن الحرب جبناً)** فجبناً مفعول لأجله

---

(١) المثال الصحيح ما قاله (نجم الدين) «زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه» ولا بد أن يقال: معه أو في صحبته حتى يصح المثال، لأن مثال السيد يجوز فيه النصب مع أن الرفع لازم في المعطوف عليه كما تقدم فافهم.

(٢) ومثال ليس المفسر بالصفة «كل يوم صمت فيه في الصيف». (نجم الدين).

(٣) وقدم المفعول له على المفعول معه؛ لأن الفعل الذي لا علة له ولا غرض قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب فإنه أكثر منه مع المصاحب، وأيضاً يصل الفعل إليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل.

(٤) حقيقة أو حكماً كما إذا قلت تأديباً في جواب من قال: ضربت زيداً. (جامي).

لفعل مذكور وهو القعود، وإنما مثل بمثالين؛ لأن الأول فعل الفعل؛ باختياره والثاني بغير اختياره(١) إذ لا يود أحد أن يكون جباناً (خلافاً للزجاج فإنه عنده مصدر) ولا يسميه مفعولًا له بل يجعله مصدراً نوعياً من غير لفظ الفعل؛ إذ معناه «ضربته ضرب تأديب» وقعدت عن الحرب قعود جبن(٢) » (وشرط نصبه تقدير اللام(٣)) إذ لو وجدت لجر بها، إذ حروف الجر لا تلغى (وإنما يجوز حذفها) أي: حذف اللام (إذا كان) المفعول له (فعلًا) أي: مصدراً (لفاعل الفعل المعلل) كالمثالين المذكورين، فلو لم يكن فعلًا لفاعل الفعل المعلل لم يجز

حذف اللام سواء كان فعلا لغيره نحو: «جئتك لإكرامك زيداً» أو لم يكن فعلا نحو: «جئتك للسمن» ومنه قول الشاعر:

٨٩ - وإني لتعروني لذكراك هزة   كما انتفض العصفور بلله القطر(٤)

---

(١) وفي «الرصاص» وإنما مثل بمثالين؛ لأن الفعل المعلل قد يكون سبباً للمفعول له في الخارج نحو «ضربته تأديباً» فإن الضرب سبب التأديب، وقد لا يكون سبباً للمفعول له نحو «قعدت عن الحرب جبناً» فإن القعود ليس سبباً للجبن وإنما الجبن سبب القعود. منه.

(٢) وقيل: إنه حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. :(رضي)

(٣) يعني: أن تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لاشرط كون الاسم مفعولًا له، فنحو للسمن ولإكرامك الزائر في قولك: جئتك للسمن ولإكرامك الزائر مفعول له على مايدل عليه حده، وهذا كما قال في المفعول فيه: إن شرط نصبه تقدير في، وما ذهب إليه في الموضعين، وإن كان صحيحاً من حيث اللغة لأن السمن فعل له المجيء لكنه خلاف اصطلاح القوم فإنهم لا يسمون المفعول له إلا المنصوب الجامع للشرائط. (رضي)

(٤) ينسب هذا البيت لأبي صخر الهذلي.

(اللغة) «تعروني» تن: زل بي، وتصيبني «ذكراك» الذكرى بكسر الذال التذكر والخطور بالبال «هزة» الهزة بكسر الهاء: حركة واضطراب «انتفض» تحرك وانتفض «القطر» المطر.

(المعنى) يصف ما يحدث له عندما يذكرها، فيقول: إنه لين: زل به حركة واضطراب يشبه الاضطراب الذي يحدث للعصفور عندما ين: زل المطر عليه فيبلل جسده.

(الإعراب) (وإني) إن حرف توكيد ونصب وياء المتكلم اسمه (لتعروني) اللام هي المزحلقة وتعرو فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، والنون للوقاية

ففاعل تعروني «هزة» والذكرى من المتكلم فأدخلت اللام كما ترى، والشرط الثاني: أن يكون الفعل **(مقارناً له)** أي: للمفعول له **(في الوجود**(١)**)** كما ذكر في المثالين المذكورين، فلو لم يتقارنا لم يجز حذف اللام نحو «جئتك اليوم لقولي لك أمس» ومنه قول الشاعر:

٩٠ - فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضل(٢)

فلم يتقارن تنضية الثياب والنوم فدخلت اللام كما ترى.

والياء مفعول به **(لذكراك)** اللام حرف جر و ذكرى مجرور باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر والجار والمجرور متعلق بتعرو، وذكرى مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه، والإضافة من إضافة المصدر إلى مفعوله **(هزةٌ)** فاعل تعروني والجملة من تعرو فاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن **(كما)** الكاف حرف جر وما مصدرية **(انتفض)** فعل ماض **(العصفور)** فاعل انتفض وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لهزة **(بلله)** بلل فعل ماض والهاء ضمير الغائب العائد إلى العصفور مفعول به **(القطرُ)** فاعل بلل والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب حال من العصفور على تقدير قد.

(الشاهد فيه) قوله: «لذكراك» فإن اللام حرف جر دال على التعليل، والتذكر علة لعرو الهزة، ووقت التذكر هو وقت عرو الهزة، لكن لما كان العامل الذي هو تعروني له فاعل غير فاعل التذكر وجب جر العلة بحرف التعليل، ولم يجز أن ينصب على أنه مفعول لأجله؛ لأن من شرط نصبه على ذلك أن يكون فاعله وفاعل عامله واحد.

(١) وأن يكون من غير لفظ الفعل؛ لأنه لو كان من لفظه لكان مصدراً نحو «قعدت قعوداً». اسماعيل

- وإنما اشترط في جواز حذف اللام الشرطين المذكورين؛ لأن المفعول له إذا حصل فيه الشرطان المذكوران أشبه المصدر الذي من لفظ الفعل نحو «ضربته ضرباً» فإن ضرباً فعل لفاعل ضربته، ومقارناً له في الوجود فكما يتعدى الفعل إلى المصدر بنفسه من دون لام فكذا المفعول له. وقال الشيخ في شرحه: اشتراط ذلك لأنه يشعر بالتعليل فاستغنى عن اللام. «رصاص».

(٢) ينسب هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي.

(اللغة) «نضت» بالضاد المعجمة مشددة أو مخففة - أي: خلعت «لدى» أي: عند «لبسة المتفضل» يريد غلالة رقيقة هي التي يبقيها من يتبذل.

[المفعول معه]

(المفعول معه(١) هو الاسم المذكور بعد الواو) يحترز من المذكور بعد مع فإنه مجرور بها نحو «جئت مع زيد» وقوله: **(لمصاحبة(٢) معمول فعل)** يحترز مما ذكر بعد الواو لا لمصاحبة معمول فعل نحو «كل رجل وضيعته» فقوله: وضيعته بعد واو المعية لكنه مصاحب للمبتدأ، وهو كل رجل، فلم يكن مفعولاً معه فإذا

(المعنى) يقول: إنه جاء عندها في الوقت الذي خلعت فيه ثيابها وتهيأت لأن تنام.

(الإعراب) **(جئت)** فعل وفاعل **(وقد)** الواو واو الحال وقد حرف تحقيق **(نضت)** نض فعل ماض والتاء تاء التأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي والجملة في محل نصب حال **(لنوم)** جار ومجرور متعلق بنض **(ثيابها)** ثياب مفعول به لنض، وثياب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه **(لدى)** ظرف مكان متعلق بنض منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ولدى مضاف و**(الستر)** مضاف إليه **(إلا)** أداة استثناء **(لبسة)** منصوب على الاستثناء ولبسة مضاف و**(المتفضل)** مضاف إليه.

(الشاهد فيه) قوله: «لنوم» فإنه علة لخلع الثياب، وفاعل الخلع والنوم واحد لكن زمانهما غير واحد؛ لأنها تخلع ثيابها قبل النوم؛ فلذلك وجب جره باللام الدالة على التعليل، ولم يجز فيه أن يكون منصوباً، لأن شرط نصبه اتحاده مع عامله في الزمن، وهو منتف هنا كما علمت.

(١) إنما أخر المفعول معه عن المفعول له؛ لأنه لايجوز فيه ترك الواسطة أصلاً لفظاً مع أنه مقصور على السماع عند بعضهم. :

(٢) ونعني بالمصاحبة كونه مشاركاً لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في «سرت وزيداً» مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد، وفي قولك: «سرت أنا وزيد» بالعطف مشارك له في السير، لكن لايلزم كون السير في وقت واحد أو مكان واحد نحو «لوتركت الناقة وفصيلها لرضعها». **(جامي)**.

ومعمول الفعل قد يكون فاعلاً مثل «جئت وزيداً» وقد يكون مفعولاً نحو «حسبك وزيداً درهم» وبعض النحاة ذكر أن الفعول معه لا يصاحب إلا فاعلاً نظراً إلى أن عمراً في قولك: «ضربت زيداً وعمراً» مفعول به لا غير، معطوف اتفاقاً لا مفعول معه. **(نجم الدين)**.

- وينتقض ما قاله بقولك: «حسبك وزيداً درهم» فإن الكاف مفعول في المعنى، والمعنى يكفيك. **(خالدي)**.

جمع القيود المذكورة فلا فرق بين أن يكون الفعل **(لفظاً)** لجئت ونحوه **(أو معنى)** فعل كالجار والمجرور **(فإن كان الفعل لفظياً)** وفاعله ضمير مرفوع متصل وأكد بمنفصل **(وجاز العطف)** لأجل التأكيد المذكور **(فالوجهان[1])** جائزان، وهما عطف الاسم الذي بعد الواو على الضمير المؤكد ونحوه، والنصب على المفعول معه، وذلك لقوة الفعل، فيعمل على كل حال ومنه قول الشاعر:

٩١ - فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال[2]

(مثل «جئت أنا وزيد) بالعطف **(وزيداً)** بالنصب على المفعول معه **(وإن لم يجز)** العطف، وذلك حيث لم يؤكد الضمير المتصل بمنفصل أو نحوه والفعل لفظي **(تعين النصب[3])** لعدم جواز عطف كلمة مستقلة على ما هو كالجزء من

---

[1] قال **(ابن هطيل)**: لا يخلو إما أن يصح العطف أو لا، إن صح العطف جاز الوجهان على سواء نحو «خرجت أنا وزيد، وزيداً» ولكل واحد منهما معنى، قال أبو البقاء: الفرق بين واو مع وواو العطف يظهر في نحو قولك: «قم أنت وزيداً» إن رفعت زيداً كنت آمراً لهما بالقيام؛ لأن ذلك حكم العطف، وإن نصبت كنت آمراً للمخاطب أن يتابع زيداً في القيام، وليس أمراً لزيد، فلو لم تقم لم يلزم المخاطب القيام. **(هطيل)**.

[2] هذا البيت لم ينسب إلى قائل معين.

(المعنى) الشاعر يحضهم على الائتلاف والتقارب في المذهب وضرب لهم مثلاً بقرب الكليتين من الطحال واتصال بعضهما ببعض.

(الإعراب) **(كونوا)** فعل أمر ناقص مبني على حذف النون، وواو الجماعة اسمه مبني على السكون في محل رفع **(أنتم)** ضمير منفصل مؤكد للضمير المتصل **(وبني)** الواو واو المعية بني مفعول معه منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم وبني مضاف و**(أبيكم)** مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة وأبي مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه والميم علامة الجمع مكان ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر كونوا و**(مكان)** مضاف و**(الكليتين)** مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد **(من الطحال)** جار ومجرور متعلق بمكان لأن فيه رائحة الفعل.

(الشاهد فيه) حيث نصب «بني» بالفعل الذي قبله الذي قوته الواو النائبة عن «مع».

[3] وليس بشيء؛ لأن النص على المصاحبة هو الداعي إلى النصب، فالأولى أن يقال: إن قصد النص على المصاحبة وجب النصب وإلا فلا. **(نجم الدين)**.

الكلمة، وهو الضمير المرفوع المتصل (مثل: «جئت وزيداً») وهذا مذهب البصريين وسيأتي بيانه في العطف إن شاء الله تعالى (وإن كان) الفعل (معنى وجاز العطف) وذلك حيث يكون المجرور المعطوف عليه اسماً ظاهراً (تعين العطف[1] مثل: «ما لزيد وعمرو)؛ لأن عامله قوي وهو حرف العطف؛ لأنه بمثابة تكرير العامل، والعامل المعنوي وهو الجار ضعيف لا يقوى على نصب مفعول معه إلا أن لا يوجد أقوى منه رجع إليه على سبيل الإلجاء (وإلا) يجز العطف (تعين النصب) مثل: «مالك وزيداً» ومنه قول الشاعر:

٩٢ - فمالك والتردد حول نجد   وقد غصت تهامة بالرجال[2]

فلم يجز العطف، إذ لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار خشية أن يعطف اسم برأسه على ما هو كالجزء من الكلمة وسيأتي بيان ذلك، وهذا مثال

---

(١) وإنما تعين عمرو في المثال المذكور للعطف؛ لأن أصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف وإنما يُعْدَل ما بعده إلى النصب نصاً على المعنى المراد من المصاحبة؛ لأن العطف في «جاءني زيد وعمرو» يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء، ويحتمل مجيء أحدهما قبل الآخر والنصب نص في المصاحبة وفي قولك: «ضربت زيداً وعمراً» لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الأصل أظهر. (نجم الدين).

(٢) ينسب هذا البيت للمسكين الدارمي.

(اللغة) «التردد» الذهاب والمجيء حيرة «غصت» تملأت، وأصل الغصص الإختناق بالطعام.

(المعنى) ما لك تقيم بنجد وتتردد فيها مع جدبها، وتترك تهامة وقد غصت بمن فيها لخصبها وطيبها.

(الإعراب) (ما) اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره ما تصنع (لك) جار ومجرور والتردد الواو واو المعية (والتردد) مفعول معه منصوب بالفتحة الظاهرة (حول) ظرف مكان متعلق بالتردد وحول مضاف و(نجد) مضاف إليه (وقد) الواو واو الحال قد حرف تحقيق (غصت) غص فعل ماض، والتاء علامة التأنيث (تهامة) فاعل غص مرفوع بالضمة الظاهرة (بالرجال) جار ومجرور متعلق بغص، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال.

(الشاهد فيه) قوله: (والتردد) حيث نصبه بتقدير الملابسة.

حيث المعطوف عليه المجرور بحرف الجر (و) مثال المجرور بالإضافة **(ما شأنك وعمراً)** وإنما نصب المفعول معه هنا بإعمال الجار والمجرور فيه **(لأن المعنى)** في الجار والمجرور في مالك، وما شأنك **(ما تصنع[1])** وتصنع فعل فذلك بمعناه.

[الحال]

(الحال[2]) يذكر ويؤنث يقال حال حسن، وحال حسنة، وله شبه عام بالمفاعيل من حيث أنه فضلة[3] بعد تمام الجملة وشبه خاص بالمفعول فيه من حيث أنه يقدر بفي، ويعرف بأن يستفهم عنه بكيف، وحقيقتها **(ما يبين هيئة[4])** احتراز من التمييز فإنه لتبيين الذات، فإن درهماً في عشرين درهماً بيّن ذات العشرين بأنها دراهم وقوله: **(الفاعل والمفعول به)** يحترز من الصفة أيضاً فإنها لتبيين هيئة الفاعل أو المفعول به وغيرهما[5]، وقد يكون الفاعل **(لفظاً أو معنى)** كما سيأتي **(مثل: «ضربت زيداً قائماً)** فهذا يصلح أن يكون حالاً من الفاعل اللفظي

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

---

[1] وما يماثله فمعنى «شأنك وزيداً» ما تصنع وزيداً، ومعنى «ما لك وزيداً» ما تصنع وزيداً، ومعنى مالزيد وعمرو مايصنع زيد وعمرو.

- وذلك لأن «ما» تطلب الفعل؛ لأنها استفهامية وبعدهاالجار والمصدر وفيهما معنى الفعل فتضافرا على الدلالة على الفعل حتى كأنه قيل ما تصنع أو ما تلابس. هطيل.

[2] قدم الحال على سائر الملحقات؛ لأنه لا يكون إلا منصوباً مع أنه بمعنى الظرف. **(غاية تحقيق)**.

[3] يقال: قوله: فضلة بعد تمام الجملة لا يطرد له ذلك، فإن الحال التي بعد المصادر التي تكون مبتدأة فإنها يتم بها الكلام نحو قولك: «ضربي زيداً مبطوحاً» و«أكثر شربي السويق ملتوتاً» وقد سدت الحال مسد الخبر المحذوف كما مر، وهذه الحال تسمى متممة لما حذف الخبر الذي تتم به الفائدة، وهذا قياس لما جرى مجرى هذه المسألة. **(تهذيب ابن يعيش)**.

[4] عند وقوع الفعل عليه بخلاف صفة الفاعل أو المفعول فإنها لم تبين الهيئة عند صدور الفعل عنه أو وقوعه بل مطلقاً.

[5] كالمبتدأ.

وهو تاء المتكلم، والمفعول اللفظي وهو زيداً، وقد يكون الحال منهما معاً(١)، فإن اختلفت هيئتهما كان الحال مفرقاً نحو: «ضربت زيداً باكياً ضاحكاً»، والأرجح أن الحال الأول من الصاحب الآخر الذي يليه، والحال الثاني من الصاحب الأول كما مثلنا، لئلا يفرق بين الحالين وصاحبيهما جميعاً، ومن ذلك «لقيته مصعداً منحدراً» أي: ضربت زيداً وهو باك وأنا ضاحك، ولقيته في حال كونه مصعداً وفي حال كوني منحدراً، ويجوز أن يكون الحال الأول من الصاحب الأول والثاني من الثاني، وأما إذا اتفقت هيئتهما كان الحال منهما مجتمعاً كقول عنترة:

٩٣ - متى ما تلقني فردين ترجف   روانف إليتيك وتستطارا(٢)

---

(١) اعلم أن الحال قد يكون من الفاعل وحده «كجاء زيد راكباً» ومن المفعول وحده نحو «ضربت زيداً مجرداً عن ثيابه» فإذا قلت: «لقيت زيداً راكباً» فإن هناك قرينة حالية أو مقالية تبين صاحب الحال جاز ان تجعلها لما قامت له من الفاعل أو المفعول، وإن لم تكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه إلى جنب صاحبه لإزالة اللبس نحو «لقيت راكباً زيداً»، وإن لم تقدمه فهو عن المفعول، وأما إذا جاء حالاً عن الفاعل والمفعول معاً فإن كانا متفقين فالأولى الجمع بينهما فإنه أخصر نحو «لقيت زيداً راكبين» ولا منع من التفريق نحو «لقيت راكباً زيداً راكباً» و«لقيت زيداً راكباً راكباً» وإن كانا مختلفين فإن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف كانا، نحو: «لقيت هنداً مصعداً منحدرة» وإن لم يكن فالأولى جعل حال كل حال بجنب صاحبه نحو «لقيت منحدراً زيداً مصعداً» ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه، وتأخير حال الفاعل، إذ لا أقل من كون أحد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد منهما بجنب صاحبه. (نجم الدين).

(٢) (اللغة) «ترجف» الرجفة الزلزلة، وقد رجفت الأرض من باب نصر و (الرجفان) بفتحتين الاضطراب الشديد «روانف» جمع رانفة، والرانفة أسفل الإلية، وطرفها مما يلي الأرض من الإنسان إذا كان قائماً.

(المعنى) يخاطب قرينه، ويصف نفسه بالشهامة.

(الإعراب) (متى) اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه وهو ظرف زمان والعامل فيه قوله ترجف (ما) زائدة (تلقني) تلق فعل مضارع مجزوم بمتى وهو فعل الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت

أي: أنا فرد وأنت فرد، وقس على ذلك موفقاً. (وزيداً في الدار قائماً) وقوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾(١)(٢) في الحال عن الفاعل المعنوي مع العامل المعنوي، وهو الجار والمجرور إذ معناه استقر في الدار، فصاحب(٣) الحال الضمير المستكن في استقر ونحو ذلك (وهذا زيد قائماً(٤)) في الحال عن المفعول المعنوي إذ معناه أشير إلى زيد في حال قيامه.

واعلم أن الحال يفتقر إلى عامل وصاحب، وقد بينهما الشيخ بقوله: (وعاملها الفعل) كالمثال المذكور(٥) أولًا (أو شبهه(٦)) كاسم الفاعل نحو «زيد

والنون نون الوقاية والياء ضمير المتكلم مفعول به (فردين) حال من الفاعل والمفعول منصوب بالياء لأنه مثنى (ترجف) فعل مضارع جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون (روانفُ) فاعل ترجف مرفوع بالضمة وروانف مضاف (إليتيك) إليتي من إليتيك مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وإليتي مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه و(تستطارا) يحتمل وجوهاً أحدها: أن يكون مجزوما بحذف النون، والأصل تستطاران، فالضمير للروانف وعاد إليها الضمير بلفظ التثنية وإن كان جمعا، لأنها تثنية في المعنى، والثاني: أن يكون عائداً إلى الاليتين والثالث: أن يكون الضمير عائداً إلى المخاطب، والألف بدل من نون التوكيد والأصل تستطارن فأبدل من النون ألفا كما في قوله: «ولا تعبد الشيطان واللهَ فاعبدا». (الشاهد فيه) قوله: «فردين» حيث أتى حالاً من الفاعل والمفعول، أي: أنا فرد وأنت فرد.

(١) أي: أي: شيء بدا لهم فجاوزوا التذكرة معرضين. من حاشية المفصل. فحذف الفعل وهو جاوز وانتقل الضمير إلى عن التذكرة.

(٢) من سورة المدثر آية (٤٩).

(٣) قال (نجم الدين): وفيه نظر؛ لأن قائماً حال من الضمير في الظرف وهو فاعل لفظي؛ لأن الفاعل المستكن كالملفوظ فهو كقولك: «زيد خرج راكباً» فلا كلام في كون راكباً حال من الفاعل اللفظي.

(٤) وهذا لا يستقيم أن يكون حالًا من اسم الإشارة الذي هو مبتدأ، ولا من زيد الذي هو خبر؛ لأنه لا يكون إلا بعد تمام الجملة، فينبغي أن يكون حالًا من الضمير في الفعل المقدر وهو أشير إليه في حال كونه قائماً. (هاية).

(٥) في خ/هـ: نحو «ضرب زيد عمراً قائماً»

(٦) يعني: بشبه الفعل مايعمل عمل الفعل، وهو من تركيبه كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، ونعني بمعنى الفعل: ما يستنبط من الفعل، ولا يكون من صيغته

ضارب عمراً قائماً» واسم المفعول نحو «زيد مضروب قائماً» والصفة المشبهة نحو «زيد حسن وجهه ضاحكاً» والمصدر نحو «ضربي[١] زيداً قائماً» واسم التفضيل نحو «هو أكفاهم ناصراً» (أو معناه) كالجار والمجرور كما تقدم نحو «زيد في الدار قائماً» واسم الإشارة كما تقدم نحو «هذا زيد قائماً» وقوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[٢]، وحرف النداء نحو «يازيد قائماً» والتمني نحو «ليتك[٣] طعندنا مقيماً» والترجي نحو «لعله[٤] رجل راكباً» والتشبيه نحو «كأنه أسد صائلاً» و«هو زهير[٥] شعراً» قال الشاعر:

٩٤ - كأنه خارجاً من جنب صفحته   سفود شرب نسوه عند مفتأد[٦]

كالظرف والجار والمجرور وحروف التنبيه واسم الإشارة نحو: «ذا زيد قائماً» وحرف النداء، وحرف التشبيه وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه نحو: «زيد عمرو مقبلاً» والمنسوب نحو «أنا قرشي مفتخراً» واسم الفعل نحو «عليك زيداً راكباً». (نجم الدين) باختصار.

(١) فيه نظر؛ لأن العامل كان التامة المحذوفة كما تقدم في المبتدأ والخبر، والأولى في التمثيل «يعجبني ضربكم قائما».

(٢) من سورة هود من الآية (٧٢).

(٣) وجه التشكيل أن حروف التمني والترجي ليسا بمقيدين بالحال، بل العامل هو الظرف الموجود على ماهو مذهب الأخفش لكون مضمونه هو المقيد، ذكره (نجم الدين).

(٤) عبارة (الخبيصي) «لعله في الدار قائماً» اه:

(٥) أي: كزهير، وهو مثال التشبيه بعد حذف حرفه تقديره «وهو كزهير شاعراً» وهو الأولى؛ لأن شعراً تمييز.

(٦) البيت للنابغة الذبياني.

(اللغة) «سفود» الحديدة التي يشوى بها اللحم وفأدت اللحم وافتأده إذا شويته «الشرب» جمع شارب كصحب وصاحب، والشرب الجماعة «مفتأد» والمفتأد المستوي أو المطبخ.

(الإعراب) (كأنه) كأن حرف تشبيه ونصب والهاء ضمير متصل اسمها مبني على الضم في محل نصب (خارجاً) حال من اسم كأن والعامل في الحال كأن لما فيها من معنى الفعل (من جنب) جار ومجرور متعلق بخارجاً، وجنب مضاف وصفحة من صفحته مضاف إليه و(صفحة) مضاف وضمير الغائب مضاف إليه سفود خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة و(سفود) مضاف و(شرب) مضاف إليه (نسوه) نسي فعل ماض والواو ضمير الغائبين فاعل والهاء ضمير الغائب مفعول به مبني على الضم في محل نصب، والجملة من الفعل والفاعل

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

وقول النابغة:

٩٥ - تعيرنا أننا عالة ونحن صعاليك أنتم ملوكاً[١]

أي: نحن في حال تصعلكنا مثلكم في حال ملككم، ومن عمل حرف النداء في الحال قول الشاعر:

٩٦ - يا أيها الربع مبكياً بساحته كم قد بذلت لمن وافاك أفراجاً[٢]

في محل رفع صفة لسفود (عند) ظرف متعلق بالفعل نسي وعند مضاف و(مفتأد) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

(الشاهد فيه) قوله: **(كأنه خارجاً)** حيث عملت كأن في الحال لوجود معنى التشبيه فيها فخارجاً حال من الفاعل المعنوي لكأن.

[١] البيت لم ينسب إلى قائل معين.

(اللغة) «تعيرنا» التعيير التوبيخ «عالة» العيلة والعالة الفاقة، يقال: عال(**يعيل**) عيلة(و) عيولاً(**إذا افتقر فهو**) عائل(**ومنه قول تعالى**: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً﴾ [التوبة: ٢٨] **«صعاليك»** الصعلوك الفقير و**«التصعلك»** الفقر.

(الإعراب) **(تعيرُنا)** تعير فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت و(نا) ضمير المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب **(أننا)** **(أن)** حرف مصدري ونصب و(نا) اسمه مبني على السكون في محل نصب و**(عالةٌ)** خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب على نزع الخافض، وبعضهم أعربه مفعولا ثانياً لتعير و**(نحن)** ضمير مبتدأ مبني على الضم في محل رفع **(صعاليك)** حال من نحن منصوب بالفتحة الظاهرة **(أنتم)** خبر المبتدأ نحن **(ملوكاً)** حال من أنتم والعامل في الحالين معنى التشبيه المستفاد من إسناد أنتم إلى نحن فالعامل فيهما الكاف المقدرة قبل أنتم، وجاز التقديم في صعاليك للضرورة.

(الشاهد فيه) قوله: **(ونحن صعاليك أنتم ملوكا)** حيث قدم الحال وهو قوله: صعاليك على العامل المضمن تشبيها وهو قوله: أنتم لما في أنتم من معنى التشبيه.

والمعنى نحن في صعلكتنا مثلكم في ملككم.

[٢] القائل النابغة الذبياني.

(اللغة) «الربع» الدار والمن: زل. «بساحته» الساحة الناحية «بذلت» أعطيت «أفراجاً» الفرج الكشف.

(وشرطها) أي: شرط الحال **(أن تكون**[1] **نكرة)** لئلا تلتبس بالصفة في بعض الأحوال نحو «رأيت زيداً الراكب» ولكونها حكماً من الأحكام، والأصل فيها التنكير **(وصاحبها**[2] **معرفة)** لشدة الحاجة إلى بيان أحوال المعارف ولئلا يلتبس بالصفة في بعض الأحوال[3] نحو «لقيت رجلًا راكباً» ولكون الصاحب محكوماً عليه، وتعقل المحكوم عليه قبل الحكم واجب، وقد جاء نكرة

(الإعراب) (يا) حرف نداء (أيها) أي: منادى مبني على الضم في محل نصب والها للتنبيه (الربع) صفة لأي: (مبكياً) حال من الربع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره (بساحته) بساحة جار ومجرور متعلق بمبكياً، وساحة مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر (كم) مبتدأ مبني على السكون في محل رفع (قد) حرف تحقيق (بذلت) بذل فعل ماض وتاء المخاطب فاعله والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ (لمن) اللام حرف جر، ومن اسم موصول مجرور باللام مبني على السكون في محل جر والجار والمجرور متعلق بالفعل بذل (وافاك) وافى فعل ماض وفاعله ضمير مستتر جوازاً يعود على من وكاف المخاطب مفعوله والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (أفراحا) مفعول به للفعل بذلت منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

(الشاهد فيه) قوله: (يا أيها الربع مبكيا) حيث أتى الحال وهو مبكيا من الربع، والعامل فيه يا لما فيها من معنى الفعل.

(١) قوله: أن تكون نكرة؛ لأن التعريف بالمعروف هذر؛ لأن المقصود بالحال إنما هو بيان الهيئة، وذلك يحصل بالنكرة كما يحصل بالمعرفة، وكان النكرة أولى لخفتها لفظاً وتقديراً، أما اللفظ فلأن قولك قائم أخف من القائم، وأما التقدير فلأن أصل الأسماء التنكير، وما كان أصلًا كان أخف. من (شرح ابن هطيل).

(٢) قوله وصاحبها معرفة. . . . الخ، وإنما كان الغالب في صاحبها التعريف؛ لأنه إذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها من بين أمثالها أعني وصفها أولى من ذكر ما يفيد الحدث المنسوب إليها أعني حالها لأن الأولى أن يبين الشيء أولًا ثم يبين الحدث المنسوب إليه ثم يبين قيد ذلك الحدث. (نجم الدين).

– واعلم أنه يجوز حذف صاحب الحال مع قيام القرينة نحو «الذي ضربت مجرداً زيد» أي: ضربته. (نجم الدين).

(٣) لو كان صاحبها نكرة منصوبة. :

موصوفة[١] «كمررت برجل عالم قائماً» أو مضافة «كمررت بغلام رجل قائماً» أو في سياق نهي كقول الشاعر:

٩٧ - لا يركنن أحد إلى الإحجام   يوم الوغا متخوفا لحمام[٢]

أوفي سياق نفي في الاستثناء نحو «ماجاءني رجل[٣] إلا راكباً» ونحو ذلك ولذلك قال الشيخ: (غالباً[٤]) يحترز مما ذكر فهذا الاحتراز راجع إلى تنكير صاحبها لا إلى تعريفها، (و) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل قلتم: إن من شرط الحال أن تكون نكرة، وقد وردت معرفة في:

---

[١] وكذا إذا شارك النكرة في حالها معرفة نحو «جاءني زيد ورجل قائمين». (خالدي). - وكذا إذا كانا نكرتين معاً نحو إذا قلت: «جاء رجل ورجل مسرعين». تهذيب ابن يعيش.

[٢] ينسب هذا البيت إلى قَطَرِيّ بن الفجاءة.
(اللغة) «الإحجام» التأخر والنكول عن لقاء العدو، والركون إليه: الميل إليه والاعتماد عليه «الوغى» الحرب «الحمام» بكسر الحاء: الموت.
(المعنى) لا ينبغي لأحد أن يميل إلى الإعراض عن اقتحام الحرب، ويركن إلى التواني خوفاً من الموت.
(الإعراب) (لا) ناهية ويجوز أن تكون لا نافية ولكن الظاهر أنها للنهي (يركنن) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم (أحدٌ) فاعل يركن مرفوع بالضمة الظاهرة (إلى الأحجام) جار ومجرور متعلق بالفعل يركن (يومَ) ظرف زمان منصوب والعامل فيه النصب يركن ويومَ مضاف و(الوغى) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر (متخوفاً) حال من أحد (لحمام) جار ومجرور متعلق بمتخوف.
(الشاهد فيه) قوله: «متخوفاً» حيث وقع حالاً من النكرة «أحد» والذي سوغ مجيء الحال من النكرة هنا وقوعها في حيز النهي بلا، فإن قوله: «أحد» فاعل يركن المجزوم بلا.

[٣] لأن لفظة إلا تقطع ما قبله عما بعده فلا يصح أن يكون وصفاً لانقطاعه عنه. والله أعلم.

[٤] قال (نجم الدين): وقوله: غالباً... الخ راجع إلى تعريف صاحبها لا إلى تنكيرها؛ لأن تنكيرها واجب. قال ركن الدين: وصاحبها إعرابه الرفع، ولا يجوز جره بالعطف على الهاء في شرطها؛ لأن كون صاحبها معرفة ليس بشرط. «رصاص».

٩٨ - (أرسلها العراك) ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال(١)

فإنه معرف باللام (ومررت به وحده) معرف بالإضافة (ونحوه) كطلبته جهدك وطاقتك، وكلمته» فاه إلى فيّ، وجاءوا قضّهم بقضيضهم «وغير ذلك، فأجاب الشيخ بأن قال ذلك (متأول) بأحد تأويلين إما إنها معارف في مواضع النكرات أي: معتركة ومنفرداً وجاهداً(٢) ومطيقاً ومشافهاً ومجتمعين، وهذا عند سيبويه(٣)، أو أن هذه معمولات(٤) لأفعال مقدرة، وتلك الأفعال هي الأحوال أي: تعترك العراك، وينفرد وحده، ويجتهد جهدك وأشافهه فاه(٥) إلى فيّ، . . . .

---

(١) ينسب هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري.
(اللغة) «العراك» ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الإبل «يذدها» يطردها «يشفق» يرحم «ينغص» مصدر نغص الرجل-بكسر الغين - إذا لم يتم مراده، ونغص البعير إذا لم يتم شربه «الدخال» أن يداخل بعيره الذي شرب مرة مع الإبل التي لم تشرب حتى يشرب معها ثانية.
(المعنى) الشاعر يصف حماراً وحشياً ألجأ أتنه إلى أن ترد الماء مجتمعة يدفع بعضها بعضاً.
(الإعراب) (أرسلها) أرسل فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحمار الوحشي والضمير البارز المتصل الذي يرجع إلى الاتن مفعول به لأرسل (العراك) حال (ولم) الواو عاطفة ولم حرف نفي وجزم وقلب (يذدها) يذد فعل مضارع مجزوم بلم والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو وهاء مفعول به والجملة معطوفة على جملة فأرسلها (ولم) الواو عاطفة ولم حرف نفي وجزم وقلب (يشفق) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل أرسل والجملة معطوفة على جملة أرسلها (على نغص) جار ومجرور متعلق بيشفق ونغص مضاف و(الدخال) مضاف إليه.
(الشاهد فيه) قوله: «العراك» حيث وقع حالاً مع كونه معرفة والحال لا يكون إلا نكرة، وإنما ساغ ذلك لأنه مؤول بالنكرة أي: أرسلها معتركة، يعني مزدحمة.

(٢) في خ/هـ: أو مجتهداً.

(٣) في خ/هـ: (وهذا عند سيبويه) غير موجود.

(٤) أي: منصوبات.

(٥) عبارة (الخبيصي) جاعلاً فاه إلى فيّ، وهي أولى؛ إذ يشكل على عبارة السيد اعمال فاه إلى فيّ كما لا يخفى وجعل في (الخبيصي) بدل قول السيد أفعال في قوله: معمولات لأفعال. . . .الخ أحوال.

ويجتمعون قضهم[١] بقضيضهم ونحو ذلك وهذا[٢] عند أبي علي الفارسي (فإن كان) صاحبها (نكرة وجب تقديمها) لئلا يلتبس الحال بالصفة في بعض الأحوال وذلك حيث يكون صاحبها منصوباً نحو «رأيت رجلًا راكباً» فإذا قدمت ذهب ذلك اللبس؛ إذ لا تتقدم الصفة على موصوفها، وطرداً للباب حيث لا لبس نحو قول الشاعر:

٩٩ - لعزة موحشاً[٣] طلل قديم عفاه كل اسحم مستديم[٤]

---

(١) الأصل أن يكون قضهم مبتدأ وبقضيضهم خبره، ومعناه: كافة فلما قامت الجملة مقام المفرد أعرب ما قبل الإعراب منها وهو الجزء الأول إعراب المفرد. :

(٢) في خ/هـ: (وهذا عند أبي علي الفارسي) غير موجود.

(٣) فيه نظر من وجهين أحدهما أنه يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها والعامل في طلل الابتداء ولا يصح تقييده بموحش وإذا ثبت هذا فالظاهر أنه حال من الضمير المستتر في الظرف وهو معرفة، الثاني أن طلل وإن كان نكرة إلا أنه قد وصف فيجري مجرى المعرفة اللّهُمَّ إلا أن يذهب في ذلك إلى مذهب الأخفش والكوفيين حيث لا يشترطون الإعتماد في عمل الظرف. أو يقال فإنه لا يشترط اتحاد عامل الحال وصاحبها وهو الذي اختاره ابن مالك و(نجم الدين). هطيل معنى. لكن يقال: ولا يصح الإستشهاد به أيضاً على وجوب تقديمها إذا جعلناه فاعلًا لأنه قد وصف بقوله: قديم كقولك: «جاءني رجل عالم قائماً». ذكر معناه القاضي أحمد يحي حابس.

(٤) (اللغة) «طلل» هو مابقي شاخصاً من آثار الدار -أي: بارزاً مرتفعاً عن الأرض «موحشاً» اسم فاعل فعله (أوحش المنزل) إذا خلا من أهله، أوصار مسكناً للوحوش «عفاه» درسه «أسحم» الأسحم الأسود من السحاب «مستديمة» بمعنى ذي الديمة.

(المعنى) أن لهذه المرأة داراً درسه كل سحاب أسود.

قيل: والتمثيل بالبيت ينبغي أن يكون بدون لفظ قديم؛ لأن النكرة إذا كانت موصوفة جاز أن يتقدم الحال عليها، وتعرب الصفة حالاً.

(الإعراب) (لعزة) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (موحشاً) حال من طلل وكان في الأصل صفة فتقدم على الموصوف فأعرب حالاً منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره (طللٌ) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة (قديمٌ) صفة لطلل مرفوع بالضمة الظاهرة (عفاه) عفى فعل ماض وهاء الغائب مفعول به مبني على الضم في محل نصب (كلُّ) فاعل عفى وكل مضاف و(اسحم) مضاف إليه مستديم صفة لكل مرفوع بالضمة الظاهرة.

فموحشاً حال من طلل قديم، والعامل لعزة، وقول ذي الرمة:

١٠٠ - لمية موحشاً طلل   يلوح كأنه خلل[1]

وقول الآخر:

١٠١ - وتحت العوالي والقنا مستظلةً   ظباء أعارتها العيون الجآذر[2]

(الشاهد فيه) : نصب) موحشاً(على الحالية وكان أصله صفة لطلل، فتقدمت على الموصوف فصارت حالاً.

(١) وقيل أن هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن، المعروف بكثير عزة.

(اللغة) «خلل» بكسر الخاء وفتح اللام الأولى جمع خلة بكسر الخاء وهو بطانة تغشى بها أجفان السيف.

(الإعراب) (لمية) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (موحشاً) حال تقدم على صاحبه منصوب بالفتحة الظاهرة (طلل) مبتدأ مؤخر وهو صاحب الحال (يلوحُ) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى طلل والجملة من يلوح وفاعله في محل رفع صفة لطلل (كأنه) كأن حرف تشبيه ونصب وضمير الطلل اسمه (خلل) خبر كأن والجملة من كأن واسمه وخبره في محل نصب حال من الضمير المستتر في يلوح.

(الشاهد فيه) نصب «موحشاً» على الحالية، وكان أصله صفة لطلل، فتقدمت الصفة على الموصوف فصارت حالاً.

(٢) البيت لذي الرمة ويروى: بالقنا مكان والقنا

(اللغة) «العوالي» عوالي القنا: صدورها «القنا» الرماح جمع قناة «مستظلة» يعني الظباء في كنسها «الجآذر» جمع جؤذر، وهو ولد البقرة الوحشية.

(المعنى) يصف نسوة سبين، فصرن تحت عوالي الرماح وفي حوزتها، والعرب تشبه النساء بالظباء في طول الأعناق، وانطواء الكشح.

(الإعراب) (وتحت) تحت ظرف منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بمحذوف خبر مقدم وتحت مضاف و(العوالي) مضاف إليه (والقنا) الواو عاطفة والقنا معطوف على العوالي (مستظلةً) حال من ظبا، وكانت في الأصل صفة لها فلما قدمت الصفة أعربت حالاً (ظباءٌ) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة (أعارتها) أعار فعل ماض والتاء تاء التأنيث وضمير الغائبة مفعول أول لأعار مبني على السكون في محل نصب (العيون) مفعول ثان منصوب بالفتحة (الجآذر) فاعل أعار مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من أعار وفاعله ومفعوله في محل رفع صفة لظباء.

فالحال مستظلة وصاحبها ظباء، والعامل الظرف وهو تحت ونحو ذلك **(ولا يتقدم)** الحال(١) **(على العامل المعنوي(٢))** لضعفه(٣)، فلا تقول «قائماً في الدار زيد» ولا «قائماً هذا زيد» ونحو ذلك بخلاف الظرف فيتقدم على عامله المعنوي لاتساعهم فيه مالم يتسعوا في غيره لكثرته نحو: «أكُلَّ يوم لك ثوب جديد» فأكل منصوب بالظرفية(٤)، والعامل فيه لك، ولا يتقدم الحال على صاحبه المجرور بالإضافة(٥) اتفاقاً نحو قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗاۗ﴾(٦) و ﴿وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلٍّ إِخۡوَٰنًا﴾(٧) ونحو ذلك؛ إذ لا يتقدم المضاف إليه على المضاف إتفاقاً، فكذا ما في حكمه(٨) وحيزه وهو الحال **(ولا)** يتقدم الحال أيضاً **(على صاحبها المجرور)** بحرف(٩) الجر **(في الأصح)** من القولين، وهو مذهب سيبويه وأكثر البصريين، فلا تقول «مررت راكباً بزيد»؛ إذ لا يتقدم المجرور على الجار، فكذا ما في حيزه، وأما قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾(١٠) فكافة

(الشاهد فيه) نصب (مستظلة) على الحال بعد أن كانت صفة لظباء متأخرة فلما صارت متقدمة امتنعت أن تكون نعتاً لأن النعت لا يتقدم على منعوته.

(١) وإن كان مشابهاً للظرف لما فيه من معنى الظرفية. (جامي). من حيث أنه يقدر بفي.

(٢) وفي هذا إشارة إلى أنه يجوز التقديم على العامل اللفظي.

(٣) فإذا تأخر ازداد ضعفاً، فلا يقوى على العمل.

(٤) أي: على.

(٥) سواء كانت الإضافة محضة كما في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗاۗ﴾ [النساء: ١٢٥] أو لا نحو «جاءني مجرداً ضاربةُ زيد»

(٦) من الآية (١٢) من سورة البقرة.

(٧) من الآية (٤٧) من سورة الحجر.

(٨) لأن الحال تابعة لصاحبها، والتابع لا يقع إلا حيث يصح وقوع المتبوع.

(٩) ولعل الفرق بين حرف الجر والإضافة، أن حرف الجر معدّ للفعل كالهمزة والتضعيف فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه فإذا قلت: «ذهب إليه بهند راكبة» فكأنك قلت: أذهبت راكبة هنداً وكأنه حال من المنصوب. (نجم الدين).

(١٠) من سورة سبأ من الآية (٢٨).

حال من الكاف في أرسلناك، والهاء للمبالغة⁽¹⁾ أي: ما أرسلناك إلا كافاً⁽²⁾ للناس وليس بحال من قوله: للناس، وقال ابن كيسان وأبو علي وابن برهان: أنه يتقدم هنا للآية وكقول الشاعر:

١٠٢ - إذا المرء أعيته السيادة ناشئاً   فمطلبها كهلًا عليه عسير⁽³⁾

فكهلًا حال من عليه، ونحوه كثير.

واعلم أن أكثر النحاة وقدماءهم يشترطون اشتقاق الحال، وما ورد جامداً تأولوه بالمشتق **(و) قال الشيخ** وغيره: لا يشترط ذلك بل **(كل ما دل على هيئة صح أن يقع حالًا)** سواء كان مشتقاً من الفعل كاسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل نحو قولك: «ضربت زيداً قائماً» أو نحوه أو غير مشتق **(مثل «هذا بسراً⁽⁴⁾ أطيب منه رطباً»)** . . . .

---

(١) فيه نظر؛ لأن الهاء إنما تزاد في ثلاثة أوجه ١ - نسابه ٢ - وفروقه ٣ - ومهذاره، وعند صاحب الكشاف إن كافه صفة لمصدر محذوف أي: أرسلناك إرسالة كافة للناس، وفيه أن الكافة لا تستعمل إلا حالًا. (سيد شريف).

(٢) أي: مانعاً من الشرك والكبائر. (هاية)

(٣) هذا البيت هو للمخبل السعدي. ويروى مكان (عسير) شديد.
(اللغة) «أعيته» العي ضد البيان، وعيي إذا لم يهتد لوجهه، وأعياه أمره.
(الإعراب) (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط (المرء) فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده (أعيته) أعيا فعل ماض والتاء تاء التأنيث والهاء ضمير الغائب مفعول به والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها (السيادة) فاعل أعيته والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الاعراب مفسرة (ناشئاً) حال من المرء منصوب بالفتحة الظاهرة (فمطلبها) الفاء واقعة في جواب الشرط و مطلب مبتدأ مرفوع بالضمة ومطلب مضاف و(هاء) الغائبة مضاف إليه (كهلًا) حال من الضمير في عليه تقدم عليه منصوب بالفتحة (عليه) جار ومجرور متعلق بعسير الآتي (عسير) خبر مرفوع بالضمة الظاهرة والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب جواب الشرط غير جازم.
(الشاهد فيه) قوله: «كهلاً» حيث جاء حالاً من (عليه) والحال متقدم على صاحبه المجرور.

(٤) فبسراً حال من الضمير في أطيب، ورطباً حال من الضمير في منه. (سعيدي).
- البسر ما بقي فيه حموضة والرطب مافيه حلاوة صرفة. (جامي).

فبسراً ورطباً حالان(١)، والعامل في رطباً أطيب بالإتفاق، وكذلك بسراً على الصحيح، ولا يضر تقدم معمول أطيب عليه؛ لأنه يشبه الفعل؛ إذ هو أفعل تفضيل ولأنا لو جعلنا العامل في (بسراً) اسم الإشارة كما زعمه أبو علي لزم تقييد الإشارة بالبسرية، فلا يقال هذا الكلام إلا في حال البسرية، ومعلوم أنه يقال في تلك الحال وغيرها، ولأنه يلزم ألا يكون لبسر بأطيب تعلق(٢) فيحذف، ويقال: هذا أطيب منه رطباً فيفضل الشيء على نفسه باعتبار حال(٣) واحد، ولأنه قد عمل أطيب في حالين بالإتفاق حيث يقول: «تمر نخلتي بسراً أطيب منه رطباً» فكذا هنا.

واعلم أنه كما يكون الحال مفرداً كما سبق **(يكون جملة)** خبرية(٤)؛ لأن الحال حكم على صاحبها كالخبر، وهو يكون مفرداً وجملة كما سبق، وقلنا: خبرية لكونها خبراً عن ذي الحال في المعنى، وهي تنقسم إلى قسمين اسمية وفعلية **(فالاسمية)** تكون **(بالواو(٥) والضمير)** كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا

---

(١) مع كونهما جامدين لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية، ولا حاجة إلى تأويل البسر بالمبسر، والرطب بالمرطب.

(٢) عبارة ابن هطيل لأنه يكون بمنزلة قولك: «هذا أكطيب منه رطباً» إذ وجود الحال وعدمها إذا كان العامل الإشارة باعتبار الخبر على سواء. (منه).

(٣) ألا ترى أنك تقول: زيد قائم أحسن منه قاعداً، ولا تقول: زيد قاعداً أحسن منه قاعداً. «رصاص».

(٤) قوله: جملة خبرية. .الخ احتراز من الإنشائية كالأمر والنهي وغيرهما، فلا يصح وقوع الإنشائية حالاً؛ لأن الحال تخصيص وقوع مضمون عامله لوقت مضمون وقوع الحال ولست على يقين من حصول مضمون الإنشائية الطلبية، فكيف يخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون المتكلم بالإنشائية الإيقاعية لا بنظر إلى وقت بل قصده مجرد أيقاع مضمونها يحصل فيه مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع. (خالدي).

(٥) إنما ربطوا الجملة الحالية بالواو دون الجملة التي هي خبر المبتدأ فإنه اكتفى فيها بالضمير لأن الحال فضلة بعد تمام الجملة فاحتيج إلى رابط فصدرت الجملة التي أصلها الأستقلال بما هو موضوع للربط وهو الواو التي أصلها الجمع لتوذن من أول الأمر أن الجملة لم تبق على الإستقلال، وأما الجملة التي هي خبر المبتدأ والصلة والصفة فإنها لا تجيء بالواو؛ لأن بالخبر يتم الكلام، وبالصلة جزء الكلام، والصفة في تبعيتها للموصوف، وكونها لمعنى فيه كأنها من تمامه فاكتفى في تلافيها بالضمير. (نجم الدين)

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾(١) ونحو «جاءني زيد وأبوه قائم» وغير ذلك **(أو بالواو)** كقوله ﷺ: «كنت نبياً وآدم بين الماء والطين»(٢) وقول امرئ القيس:

١٠٣ - وقد اغتدى والطير في وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل(٣)

(أو بالضمير) وحده كقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾(٤) ونحو «كلمته فوه إلى في» وغير ذلك وهو **(على ضعف(٥))** لأن الحال في المعنى كجزء

---

(١) من سورة البقرة من الآية (٢٠٢).

(٢)

(٣) البيت لامرئ القيس.

(اللغة): (اغتدي) أي أذهب غدوة. «الوكنات» المواضع التي تأوي إليها الطير ليلاً «المنجرد» الفرس قصير الشعر «الأوابد» الوحش «هيكل» ضخم.

(الإعراب) **(وقد)** قد حرف تحقيق في هذا الموضع **(أغتدي)** فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا **(والطير)** الواو واو الحال والطير مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره **(في وكناتها)** جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وكنات مضاف، وهاء الغائبة مضاف إليه، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال **(بمنجرد)** جار ومجرور متعلق بأغتدي **(قيد)** صفة لمنجرد وقيد مضاف و**(الأوابد)** مضاف إليه وتقدير قوله: قيد الأوابد مقيد الأوابد **(هيكل)** صفة أيضاً مجرور بالتبعية وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

(الشاهد فيه) قوله: **(والطير في وكناتها)** حيث جاءت الجملة الاسمية الحالية بالواو وحده وفيه شاهد آخر وهو قوله: وقد أغتدي، حيث جاءت قد مع الفعل المضارع للتحقيق، وهذا قليل، والأكثر أن تأتي معه للتوقع.

- ونحو لقيته والجيش قادم، وأتيته والشمس طالعة؛ لأن الحال في المعنى ظرف، فلما جاز أن يخلو الظرف عن الضمير جاز أن تخلو الجملة الواقعة حالاً عن الضمير، ولقائل أن يقول: الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به وهي في هذين المثالين لم تبين شيئاً منهما وأجيب بأنها تبين هيئة الفاعل معنى؛ إذ المعنى لقيته مقارناً لقدوم الجيش، وأتيته مقارناً لطلوع الشمس، أو يقال: أنها لمابينت زمان صدور الفعل عن الفاعل وهو لازم الفعل فكأنها تبين ذاته فهو مبين لهيئة لازم الفاعل. (غاية تحقيق).

(٤) من سورة البقرة من الآية (٣٦).

(٥) كيف يقال: على ضعف، وقد ورد في أفصح الكلام وهو كلام الله ذي الجلال والإكرام، والضعيف في اصطلاحهم لا يطلق على الفصيح، بل الشاذ يطلق على الصحيح.

من الجملة فلا بد مما يشعر بالحالية، والواو تشعر بها من أول الأمر بخلاف الضمير. وقال ابن مالك إن إفراد الضمير أقيس من إفراد الواو، إذ الضمير الرابط بين الشيئين في جميع(١) الكلام بخلاف الواو، ولوروده في التنزيل وفي فصيح الكلام، وأما الجملة الفعلية فتنقسم إلى مضارع وماضٍ، وكل واحد منهما إلى مثبت ومنفي وقد بينه الشيخ بقوله: **(والمضارع المثبت بالضمير وحده)** كقوله تعالى: ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾(٢) أي: عمهين ونحو «جاءني زيد يضحك» والوجه في ذلك أن الفعل المضارع بمنزلة اسم الفاعل في المعنى والزنة، فأجري مجراه في الإستغناء عن الواو(٣) **(وماسواهما)** أي: ماسوى الجملة الاسمية والفعل المضارع المثبت فهو **(بالواو والضمير)** جميعاً **(أو بأحدهما)** الواو أو الضمير. فمثال المضارع المنفي، بالواو والضمير نحو «جاءني زيد وما يركب» قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ(٤) عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾(٥) وقول كعب بن زهير:

١٠٤ - لا تأخذنّي بأقوال الوشاة ولم أذنب ولو كثرت فيَّ الأقاويل(٦)

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

---

(١) كالصفة والموصوف والمبتدأ والخبر والصلة والموصول.

(٢) من سورة الأعراف من الآية (١٨٦).

(٣) عبارة «الرصاص» فكما أن اسم الفاعل إذا وقع حالاً بالضمير وحده من غير واو فكذا المضارع المثبت. منه.

(٤) هذا على قراءة الرفع على الإخبار، وأما على قراءة النهي فلا حجة. الفية.

(٥) من سورة البقرة آية (١١٩).

(٦) هذا البيت لكعب بن زهير.

(اللغة) «الوشاة» وشى كلامه أي: كذب، ووشى به إلى السلطان) وشاية(أي: سعى.

(الإعراب) **(لا)** ناهية **(تأخذني)** تأخذ فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت وياء المتكلم مفعول به **(بأقوال)** جار ومجرور متعلق بالفعل تأخذ، وأقوال مضاف و**(الوشاة)** مضاف إليه **(ولم)** الواو واو الحال ولم حرف نفي وجزم وقلب **(أذنب)** فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال **(ولو)** الواو حرف عطف و **(لو)** شرطية غير جازمة **(كثرت)** كثر فعل ماض والتاء تاء التأنيث وهو فعل الشرط لا محل له من الإعراب **(فيّ)**

أو بالواو وحده كقوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ(١) أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم﴾(٢) ونحو «جاءني زيد وما يركب عمرو» وكقول الشاعر:

١٠٥ - ولقد خشيت أن أموت ولم تدر   للحرب دائرة على ابني ضمضم(٣)

وبالضمير وحده كقوله تعالى: ﴿فَانقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ﴾(٤) وقول عنترة:

جار ومجرور متعلق بالفعل كثر (الأقاويل) فاعل كثرت وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وجواب الشرط محذوف دل عليه سابق الكلام.

(الشاهد فيه) قوله: «ولم أذنب» وهو مضارع منفي، والجملة حالية مربوطة بالواو والضمير.

(١) ولا يقال: في تخافون ضمير، فتكون الجملة بالواو والضمير، لأنا نقول: صاحب الحال الضمير في أخاف، والضمير في تخافون للمخاطبين، ومن شرط الضمير أن يعود إلى صاحب الحال. اه:

(٢) من سورة الأنعام من الآية (٨١).

(٣) ينسب هذا البيت لعنترة.

(اللغة) «خشيت» خفت «دائرة» أراد بالدائرة الهزيمة فقد شبه الحرب بالرحى، وأثبت لها الدائرة.

(الإعراب) (ولقد) اللام واقعة في جواب قسم محذوف وقد حرف تحقيق (خشيت) فعل وفاعل (بأن) الباء حرف جر أن مصدرية ناصبة (أموت) فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا، والجملة من أن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور (ولم) الواو واو الحال و(لم) حرف نفي وجزم وقلب (تدر) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون (للحرب) جار ومجرور متعلق بتدر أو بمحذوف حال من دائرة (دائرة) فاعل تدر مرفوع بالضمة الظاهرة (على ابني) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لدائرة وابني مضاف و(ضمضم) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة والجملة من الفعل المنفي تدر وفاعله في محل نصب حال.

(الشاهد فيه) قوله: «ولم تَدُرْ» وهو مضارع منفي، والجملة حالية مربوطة بالواو وحده.

(٤) من سورة آل عمران من الآية (١٧٤).

١٠٦ - إذ يتقون بي الأسنة لم أخم   عنها ولو أني تضايق مقدمي(١)

ونحو «جاء زيد ما يركب» ومثال الماضي المثبت بهما قوله تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ﴾(٢) وقول الشاعر:

١٠٧ - ذكرتك والخِطِّي يخطر بيننا   وقد نهلت منا المثقفة السمر(٣)

وبالواو وحده كقولك: «جاء زيد وقد ركب عمرو» وقول الشاعر:

---

(١) البيت لعنترة.

(اللغة) «الأسنة» جمع سنان، وهي سنان الرمح «أخم» أي: لم أمل وخام عنه خيماً أي: مال. «خام - يخيم - خيماً - خيماناً - خياماً» نكص وجبن. قاموس.) تضايق مقدمي» تضايق الموضع الذي هو قدامي عن أن يدنو منه أحد.

(الإعراب) (إذ) ظرف مبني على السكون في محل نصب (يتقون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وواو الضمير البارز فاعل والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها (بي) جار ومجرور متعلق بالفعل يتقون (الأسنة) مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة (لم) حرف نفي وجزم وقلب (أخم) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال (عنها) جار ومجرور متعلق بأخم (ولو) الواو حرف عطفلو شرطية (أني) أن حرف توكيد ونصب وياء المتكلم اسمها (تضايق) فعل ماض مبني على الفتح (مقدمي) مقدم فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، ومقدم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، ولو شرطها محذوف تقديره ثبت، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل لثبت محذوف.

(الشاهد فيه) قوله: «لم أخم» وهو مضارع منفي، والجملة حالية مربوطة بالضمير وحده.

(٢) من سورة البقرة من الآية (٧٥).

(٣) البيت لأبي العطاء السندي.

(اللغة): (الخطي) بفتح الخاء وكسر الطاء مشددة أي: الرمح المنسوب إلى خط هجر بلدة باليمامة يقوم فيها الرماح المجلوبة من الهند وقوله: (يخطر) بكسر الطاء من خطَر يخطِر كضرب يضرب معناهُ يهتز وقوله: (نهلت) بكسر الهاء أي: شربت إذ النهل الشرب أولاً وأمّا ثانياً فيقال له علل والمراد شربت من الدم بسبب الطعن والمراد شربها تلطخها وقوله: المثقفة السمر أي: الرماح المعتدلة.

(الإعراب) (ذكرتك) ذكر فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك، وتاء المتكلم فاعل وكاف المخاطبة مفعول به (والخطي) الواو واو الحال، الخطيّ مبتدأ مرفوع

١٠٨ - وجالدتهم حتى اتقوك بكبشهم وقد حان من شمس النهار غروب[(١)]

وقول امرئ القيس:

بالإبتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (يخطر) فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره أنت، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال (بيننا) بين ظرف مكان والعامل فيه يخطر منصوب بالفتحة الظاهرة وبين مضاف وضمير المتكلم مضاف إليه (وقد) الواو واو الحال و قد حرف تحقيق (نهلت) نهل فعل ماض والتاء تاء التأنيث (منا) جار ومجرور متعلق بنهلت (المثقفة) فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة (السمر) صفة المثقفة وصفة المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة والجملة من نهل وفاعله في محل نصب حال.

(الشاهد فيه) قوله: «وقد نهلت» الجملة ماضية مثبته وأتت حالاً مربوطة بالواو، واستدل المصنف على أنها حال مربوطة بالواو والضمير، ولا يصح الإستشهاد به؛ لأن فاعله ظاهر كما ترى فحينئذ لا ضمير في نهلت، فيكون من أمثلة الواو وحده فتأمل.

(١) لم أعثر على قائله.

(اللغة): (جالدتهم): من الجلد أي: ضربتهم وفي رواية جادلتهم أي: خاصمتهم من المجادلة وهي المخاصمة والجدل شدة الخصومة في الصحاح اتقى يتقي أصله أوتقى على افتعل فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وأبدلت منها التاء فأدغمت فلما كثر استعمالها على لفظ الافتعال توهموا أن التاء من نفس الحروف فجعلوه اتقى يتقي بفتح التاء فيهما فخففت ثم لم تجد العرب مثالاً في كلامهم يلحقونه به فقالوا اتقى يتقي مثل قضى يقضي (الكبش): السيد وفي الصحاح كبش القوم سيدهم (حان): قرب يقال: حان حينه أي: قرب وقته.

(الإعراب) (وجالدتهم) جالد فعل ماض والتاء فاعل وهم ضمير الغائبين مفعول به مبني على الضم في محل نصب (حتى) حرف غاية (اتقوك) اتقى فعل ماض وواو الضمير البارز العائد على الغائبين فاعل وكاف الخطاب مفعول به وجملة اتقوك في تأويل مصدر مجرور بحتى (بكبشهم) بكبش جار ومجرور متعلق باتقى، وكبش مضاف وهم مضاف إليه (وقد) الواو واو الحال و قد حرف تحقيق (حان) فعل ماض (من شمس) جار ومجرور متعلق بحان، وشمس مضاف والنهار مضاف إليه (غروب) فاعل حان مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال.

(الشاهد فيه) قوله: «وقد حان» الجملة ماضية مثبتة، وأتت الجملة حالاً مربوطة بالواو وحده.

١٠٩ - فجئت وقد نَضّتْ لنوم ثيابها   لدى الستر إلا لبسة المتفضل[١]

وبالضمير وحده نحو: «جاء زيد قد ركب» قال الشاعر النابغة:

١١٠ - وقفت بربع الدار قد غير البلا   معارفها والساريات الهواطل[٢]

ومثال[٣] الماضي المنفي «جاء زيد وماركب» فيما هو بالواو والضمير و«جاء زيد وماركب عمرو» فيما هو بالواو وحده، ونحو «جاء زيد ماركب» فيما هو بالضمير وحده **(ولابد في الفعل الماضي المثبت)** حيث وقع حالًا من **(قد ظاهرة أو**

---

(١) قد تقدم. (الشاهد فيه) قوله: «وقد نضت» الجملة ماضية مثبتة وأتت الجملة حالية مربوطة بالواو وحده. تقدم إعراب هذا البيت في شواهد المفعول له برقم (٩٠) فارجع إليه إن شئت.

(٢) البيت للنابغة الجعدي.
(اللغة) : (وقفت) يقال: وقفت الدابة تقف وقوفاً ووقفتها أنا وقفاً يتعدى ولا يتعدى فوقفت في البيت اما من الوقوف اللازم أو المتعدي الربع: المن:زل والدار وعن ثعلب موضع الدار حيث أقاموا في الربيع وقيل: الربع أهل المن:زل. (البلى) اسم من بلي الثوب بكسر العين يبلى بفتح العين بلا بكسر الباء فإن فتحتها مددت معارفها أي: معالمها، (الساريات) جمع سارية وهي السحابة التي تأتي ليلاً، الهواطل جمع الهاطل من الهطل وهو تتابع المطر.
(الإعراب) (وقفت) وقف فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك والتاء ضمير المتكلم مبني على الضم في محل رفع فاعل (بربع) جار ومجرور متعلق بالفعل وقف وربع مضاف و(الدار) مضاف إليه، (قد) حرف تحقيق (غير) فعل ماض (البلا) فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر، (معارفها) معارف مفعول به منصوب بالفتحة ومعارف مضاف وهاء الغائبة مضاف إليه والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال (والساريات) الواو عاطفة والساريات معطوف على البلا مرفوع بالضمة الظاهرة (الهواطل) صفة للساريات مرفوع بالضمة الظاهرة.
(الشاهد فيه) قوله: (قد غير البلا معارفها) حيث جاءت الجملة الفعلية حالاً مقرونة بقد وحدها، لأنه مقرونة بضمير يعود على صاحب الحال.

(٣) في خ/هـ: من قوله: ومثال الماضي المنفي إلى قوله: فيما هو بالضمير وحده غير موجود.

مقدرة) كقوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾(١) فيما هو بالضمير وحده وقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا﴾(٢) فيما هو بالواو والضمير أي: قد حصرت وقد كنتم أمواتاً، والوجه في ذلك أن الماضي يدل على الانقضاء والحال على عدمه، وقد تقرب الماضي من الحال(٣)، فأما المنفي فإن النفي للماضي يستمر إلى الحال(٤) فلم يحتج إلى قد ذكره ركن الدين.

(ويجوز حذف العامل) في الحال لقيام قرينة كما جاز في المصدر والمفعول به وغيرهما وذلك **(كقولك للمسافر: راشداً مهدياً)** وللقادم من سفر مأجوراً مبروراً، وللمحدث صادقاً، أي: سافرت، وقدمت، وحدثت، وهذا مثال القرينة الحالية، ومثال القرينة المقالية قولك: راكباً جواباً للقائل كيف جئت؟. وبلى مسرعاً للقائل لم تنطلق. أي: جئت وانطلقت، وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَـٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ بَلَىٰ قَـٰدِرِينَ﴾(٥) أي: نجمعها قادرين **(ويجب**(٦)**)** حذف العامل **(في)** الحال **(المؤكدة**(٧)**)** لمضمون الجملة الاسمية السابقة. . . . .

---

(١) من سورة النساء من الآية (٩٠).

(٢) من سورة البقرة من الآية (٢٨).

(٣) بيان ذلك أنك إذا قلت: «قد قام زيد» فهو دال على أن قيامه قريب من اخباري بخلاف قولك: «قام زيد» فإنه ليست من هذه الدلالة فثبت أن ذلك مستفاد من (قد). هطيل.

(٤) قال في (السعيدي) مالفظه قال الإمام الحديثي: أصابوا في الحكم لا في العلة؛ لأن الحال التي نحن فيها ليست الفارقة بين الماضي والمستقبل وليست قد فيما نحن فيه مقربة للماضي من الحال الفارقة بل العلة أن أصل) قد(لما كانت لإقتران الماضي وتقريبه من الحال المتوسط بين الماضي والمستقبل يؤتى بها فيما نحن فيه لتدل على إقترانها ومصاحبتها لعاملها المقيد بها. (منه).

(٥) من سورة القيامة، الآية (٣) ومن الآية (٢٨).

(٦) لوجود الشرطين، وهما القرينة الدالة على خصوصية الفعل المحذوف، ولفظ الجملة الواقعة موقعه وسادة عنه، وهي «زيد أبوك».

(٧) والمؤكدة تفارق المتنقلة بوجهين أحدهما أنها تدوم بدوام صاحبها، بخلاف المتنقلة فإنها غير مستمرة، الثاني: أنها لا تأتي إلا بعد تقدم مايشعر بها، وإلا بطل معنى التأكيد بخلاف

(كقولك: زيد(١) **أبوك عطوفاً)** فهذا حال مؤكدة لمضمون(٢) زيد أبوك إذ مضمونه العطف والحنو، والعامل محذوف وجوباً أي: أحقه(٣) عطوفاً أو أثبته.

(وشرطها) أي: شرط الحال المؤكدة الواجب حذف فعلها **(أن تكون)** الحال **(مقررة لمضمون جملة)** اسمية كما بينا لا فعلية، فلا يجب حذف عاملها كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾(٤) و﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ﴾(٥) و﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾(٦) و﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾(٧) و﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾(٨) و﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا(٩)﴾(١٠) وقول الشاعر:

١١١ - وتضيء في وجه النهار منيرة   كجمانة البحري سل نظامها(١١)

المنتقلة. شرح المفصل - والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة، ولا بد في المؤكدة من قيد آخر، وهو أن تكون تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها، وإلا لكان عاملها مذكوراً فكيف يكون حذفه واجباً نحو «الله شاهد قائماً بالقسط»؟. (جامي).

(١) فزيد مبتدأ، وأبوك خبره، وعطوفاً حال مؤكدة، والعامل فيها فعل واجب حذفه تقديره: أثبته أو أحقه، عطوفاً من المفعول، وهو الضمير المنصوب في أثبته أو أحقه، وإنما وجب حذف الفعل؛ لأن الأب يشعر بالعطف وثبوته. «رصاص».

(٢) أي: اللازم مضمون (زيد أبوك) إذ مضمنه الأبوة، ومن لازمها العطف.

(٣) بفتح الهمزة أو ضمها، ومن حققت الأمر بمعنى تحققته، أي: صرت منه على يقين، أو من أحققت الأمر لهذا المعنى بعينه؟. (جامي).

(٤) من الآية (٧٩) من سورة النساء.

(٥) من الآية (١٢) من سورة النحل.

(٦) من الآية (٦٠) من سورة البقرة.

(٧) من الآية (٢٥) من سورة التوبة.

(٨) من الآية (٣٣) من سورة مريم.

(٩) وقد يلزم بعض الأسماء الحالية نحو: كافة، وقاطبة، ولا يضافان، وتقع كافة من كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطئوا فيه.

(١٠) من الآية (١٩) من سورة النمل.

(١١) ينسب هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري، من معلقته المشهورة، من أبيات يصف فيها بقرة من بقر الوحش.

[التمييز]

(التميز(١)) له شبه بالمفاعيل من حيث أنه فضلة بعد تمام الجملة، وشرطه أن يكون نكرة(٢) وجامداً،(٣) وفارساً في «لله دره فارساً» مؤول بالجامد، أي: لله دره رجلًا فارساً، وحقيقته (مايرفع الإبهام المستقر) ليخرج(٤) الصفة كقولك: «أبصرت عيناً جارية» فإنها وإن ميزت العين بالصفة عن المبصرة وعين الذهب ونحوه الذي كانت تحتمله العين فصارت(٥) مبهمة لأجله فإن ذلك الإبهام ليس بمستقر من أصل وضع اللغة إذ واضع العين(٦) لم يضعها إلا لمعنى واحد من هذه المعاني، وإنما وقع الإشتراك من بعد بخلاف عشرين فإنها موضوعة لكل معدود فإذا ميزت بنحو درهماً ارتفع ذلك الإبهام المستقر من أصل وضع اللغة وقوله:

(اللغة) «تضيء» يريد أنها شديدة البياض «وجه النهار» أوله وفي رواية) وجه الظلام) «جمانة» بضم الجيم -اللؤلؤة الصغيرة «البحري» أراد بها الغواص «نظامها» أي: خيطها.
(الإعراب) (تضيء) فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي (في وجه) جار ومجرور متعلق بتضيء ووجه مضاف و(الظلام) مضاف إليه مجرور بالكسرة (منيرة) حال من فاعل تضيء المستتر فيه (كجمانة) جار ومجرور متعلق بمحذوف إما حال ثانية من فاعل تضيء وإما خبر مبتدأ محذوف تقديره هي كجمانة وجمانة مضاف و(البحري) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (سُل) فعل ماض مبني للمجهول (نظامها) نظام نائب فاعل سل مرفوع بالضمة الظاهرة ونظام مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه وجملة سل نظامها من الفعل المبني للمجهول، ونائب فاعله في محل نصب حال على تقدير قد.
(الشاهد فيه) قوله: «منيرة» فإنه حال من فاعل تضيء، وهذه الحال مؤكدة لعاملها.

(١) ولما فرغ من ذكر الحال شرع في التمييز، وقدمه على المستثنى لكونه منصوباً بغير واسطة فقال.

(٢) لأن المقصود رفع الإبهام، وذلك يحصل بالنكرة التي هي الأصل فلو عرف وقع التعريف ضائعاً، وأجاز الكوفيون كونه معرفة نحو «سفه نفسه» و«بطرت معيشتها» و«الحسن الوجه». (هطيل). وهو عند البصريين منصوب على التشبيه بالمفعولية.

(٣) في خ/هـ: بزيادة (وأما)

(٤) ٢٠١ ـ في خ/هـ لتحرج.

(٥) في خ/هـ: حين كانت مبهمة لأجله.

(٦) في خ/هـ: اللغة).

(عن ذات) يحترز من الحال فإنه يرفع الإبهام عن هيئة(١) الذات، وقولهم: رجع القهقرى يرفع الإبهام عن هيئة(٢) الذات، وقوله: مذكورة أو مقدرة يدخل نوعا(٣) التمييز، إذ الذات الذي فيها الإبهام قد تكون **(مذكورة)** كما في تمييز المفردات **(و)** قد تكون **(مقدرة)** كما تبين في تمييز الجمل **(فالأول)** وهو الذي(٤) عن ذات مذكورة **(عن مفرد)** لا عن جملة **(مقدار)** أي: من أحد المقادير الأربعة وهي العدد والوزن والكيل والمساحة، وقد يكون في غيرها قليلًا كما يأتي، ولذلك قال الشيخ: **(غالباً(٥) إما في عدد نحو عشرين درهماً وسيأتي)** في باب العدد تمييز كل عدد منه مفصلًا **(إن شاء الله تعالى وأما في غيره)** من كيل ووزن ومساحة **(مثل رطل زيتاً)** بكسر راء رطل في الوزن، وبفتح الراء للرجل الدني.

(ومنوان سمناً) فيما يشترك بين الوزن والكيل إذ المنا مكيال في جهة وميزان في جهة **(وقفيزان براً)** في الكيل **(وعلى التمرة مثلها زبداً)** جعلها الشيخ مثالًا للمساحة وفيه(٦) نظر، وإنما هو مقياس فقط، ومثال المساحة «جريب نخلًا»

---

(١) لكن الصفة في نحو «جاءني رجل طويل أو ظريف» تدخل فيه، لأن رجلًا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من أفراد الرجال فبذكر أحد أوصافه يتميز عما يخالفه كما تميز بطويل وقصير، فطويل إذاً رفع الإبهام المستقر أي: الثابت وضعاً على مافسره المصنف من الذات المذكورة، وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو «جاءني العالم زيد» وكذا البدل من الضمير الغائب في نحو «مررت به زيد» لأنه يرفع الإبهام عن المقصود بالضمير كما في «نعم رجلًا زيد» ويدخل فيه أيضاً المضاف في نحو «خاتم فضة» كما يدخل فيه إذا انتصب؛ لأن معنى النصب والجر فيه سواء، وكذا يدخل فيه المجرور في مائة رجل وثلاثة رجال. **(نجم الدين)**.

(٢) لا عن الذات فإن الرجوع معنى معين؛ إذ ماهيته هي الانتقال إلى ما ابتدأ الذهاب عنه، ولكن هيئته مجهولة بخلاف العشرين فمعناه في نفسه أمر مبهم. **(شريف)**.

(٣) الذي عن مفرد والذي عن نسبة.

(٤) في خ/هـ: بزيادة (يرفع الإبهام).

(٥) يحترز من خاتم حديد.

(٦) هذا نقله السيد من « الرصاص »، قلت: وفيه نظر؛ إذ ليس مراد الشيخ بقوله: «رطل زيتاً» و«منوان سمناً» و«مثلها زبداً» بيان أنواع المقادير بل بيان مايتم به الاسم المفرد؛ لأنه

والجريب طوله ستون ذراعاً في عرض ستين **(فيفرد)** التمييز أي: لا يثنى ولا يجمع **(إن كان جنساً)** مثل سمناً وزيتاً وبراً ونحو ذلك، وهو(١) يطلق على القليل والكثير فلا حاجة إلى تثنيته وجمعه ولا فائدة فيهما، وإنما ذلك تكثير حروف لغير فائدة **(إلا أن يقصد)** بيان **(الأنواع(٢))** أي: أنواع المميز فلا بأس بالتثنية والجمع لبيان هذا الغرض؛ لأن فيهما مزيد فائدة نحو «عندي راقود خلين» و«أرطال سموناً» و«أقفزة أبراراً» ونحو ذلك **(ويجمع)** التمييز **(في غيره)** أي: في غير الجنس، وذلك في اسم الجنس، وهو مالا يطلق على القليل والكثير نحو «قمطر كتباً» و«قنطار أثواباً» و«رزمة بسطاً» ونحو ذلك لمزيد الفائدة بالتثنية والجمع **(ثم إن كان)** المميز **(بتنوين)** ظاهر نحو: - «رطل زيتاً» و «راقود خلاً» ونحو ذلك **(أو بنون التثنية)** نحو قفيزان ومنوان **(جازت الإضافة(٣))** وحصول المقصود من التمييز بها مع كونها أخف فتقول: «رطل زيتٍ» و«منوا سمنٍ» وما أشبه هذا **(وإلا)** يكن المميز(٤) كذلك

يتم بأربعة أشياء، إما بنون الجمع كنون عشرين، وإما بالتنوين سواء كان ظاهراً أم مقدراً كما في خمسة عشر وكم، وإما بنون التثنية كما في منوان، وإما بالإضافة كما في «مثلها زبداً». نعم ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها، والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الإضافة؛ لأن المضاف لا يضاف ثانياً وقد ذكر معناه الرضي و(الجامي) وإذا تم الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تم بالفاعل، وصار به كلاماً تاماً فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما أن المفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله.

(١) في خ/هـ: (إذ هو)

(٢) أي: ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى أيضاً؛ لأنه لا يدل لفظ الجنس مفرداً عليها، فلا بد أن يثنى أو يجمع. قيل في تخصيص قصد الأنواع بالاستثناء نظر؛ لأنه كما جاز أن يقال: «طاب زيد جلستين» للنوع جاز أن يقال: «طاب زيد جلستين» للعدد ويمكن أن يجاب بأن المراد بالأنواع تخصيص الجنس سواء كان الخصوصيات الكلية والشخصية. والله أعلم.

(٣) ويخرج عن كونه تمييزاً اصطلاحاً.

(٤) بتنوين، أو بنون التثنية، بل كان بإضافة، أو بنون الجمع.

(فلا) يجوز الإضافة؛ لأنك لو أضفت ما فيه تنوين مقدر نحو «أحد عشر(١)» إلى مميزه وهو درهماً مثلًا جعلت ثلاثة أسماء كالاسم الواحد، ولو أضفت مانونه مشبهة بنون الجمع نحو «عشرين رجلًا» فإن أبقيت النون فهي مؤذنة بالانفصال، والإضافة تؤذن بالاتصال، وإن حذفتها فسد المعنى؛ إذ يلتبس أن العشرين للرجل المضاف إليه في قولك: «عشرو رجلٍ» فيحمل حيث لا لبس على هذا. ذكره ركن الدين وأما نحو «مثلها زيداً» فإن أضيفت» مثل «مع بقاء الضمير فهو(٢) يقضي بالانفصال(٣)، وإن حذفته وقلت: مثل زيد فسد المعنى وذلك ظاهر (و) قد يكون التمييز عن ذات مذكورة (غير مقدار(٤) مثل خاتم حديداً) أو «باب ساجاً» و«سوار ذهباً» و«جبة خزاً» وكذلك كلما جدد(٥) للميِّز اسم خاص، وميز بجنسه الذي يعمه وغيره (والخفض أكثر(٦)) بإضافة خاتم إلى حديد؛ لأنه ليس من باب المقادير فكانت الإضافة أولى لأنها الأصل(٧)، ويجوز رفع حديد ونحوه على أنه صفة

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

---

(١) وإنما أسقط لأجل البناء. نجم

(٢) في خ/هـ: فبقاؤه.

(٣) إذ لا يضاف الاسم إلى اسمين بلا حرف عطف.

(٤) وذلك خمسة أشياء الأول «خاتم حديد» وجره أكثر؛ لأن أصله الإضافة، والثاني ما يأتي بعد رب كقولك: «ربه رجلًا» الثالث مايأتي بعد المصادر التي لا فعل لها مثل: «ويحه رجلًا» الرابع ما يأتي بعد أفعل التفضيل مثل: «هو أشد استخراجاً» والخامس ما يأتي بعد التعجب كقولك: «ما أحسنه خطيباً ورجلًا». (أسرار)

(٥) وهو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص بينه أصله ويصح اطلاق ذلك الأصل عليه. من شرح السيد الحسن الجلال. فإن قيل: ماالفرق بين ما جدد له اسم وما لم يجدد له اسم؟. فإنكم قلتم فيما جدد له اسم أن الإضافة فيه أكثر، وأما الذي لم يجدد له اسم فليس فيه إلا الإضافة فقط. قيل: الفرق إن المتجدد له اسم حصل له مخصص بواسطة تجدد الاسم فلم تجب الإضافة إذ المقصود منها التخصيص، وهو حاصل بدونها، وأما الذي لم يجدد له اسم فيحتاج إلى التخصيص أي: فيضاف.

(٦) استعمالًا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز؛ لأن الأصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة. (خالدي).

(٧) بل لكونها أخف.

لخاتم(١)، وأما ما لم يتجدد له اسم يخصه من الجنس نحو: «جوزة قطن» و«سعف مقل» و«غصن ريحان» و «عود رمان» فليس فيه إلا الإضافة فحسب **(و)** الثاني وهو الذي يرفع الإبهام عن ذات مقدرة فهو ما يحصل **(عن نسبة في جملة أو**(٢) **ما ضاهاها)** أي: ماشابهها **(مثل «طاب**(٣) **زيد نفساً»)** هذا مثال الجملة والتمييز فيه عن ذات مقدرة؛ لأنه إنما حصل الإبهام عن نسبة الطيب إلى زيد وهو في المعنى لأمر يتعلق بزيد وهو النفس والأب والدار والعلم كما يأتي فتلك ذات مقدرة، فإذا أردت التمييز أظهرتها، ومثال مشابهة الجملة **(زيد طيب أباً)**(٤) هذا اسم جنس فطيب صفة مشبهة فاعلها فيها، وليس بجملة لأن الاسم المشتق مع فاعله ليس بجملة بخلاف الفعل، وإنما هو مشبه للجملة لكونه عمل عمل الفعل، ومن ذلك زيد طيب أبوّة، وهذا جنس يشمل القليل والكثير وداراً اسم جنس(٥)» وزيد طيب علماً «جنس أو(٦) كان الإبهام في إضافة مثل: «يعجبني طيبه» هذا مصدر مضاف إلى فاعله وقوله: أباً تمييز وهو اسم جنس كمامر **(وأبوّة)** جنس كما مر **(وداراً وعلماً)** وهذا كله في الأسماء غير الصفات، ولله دره فارساً في الصفات.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

(ثم إن كان) التمييز **(اسماً يصح جعله لما انتصب**(٧) **عنه)** أي: يكون راجعاً

---

(١) ويخرج عن كونه تمييزاً.

(٢) عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو «الحوض ممتلئ ماء» واسم المفعول نحو «الأرض مفجرة عيوناً»، والصفة المشبهة نحو «زيد حسن وجهاً»، واسم التفضيل نحو «زيد أفضل أباً» والمصدر نحو «أعجبني طيبه أباً» وكذلك ما فيه معنى الفعل نحو «حسبك زيد رجلاً». (جامي)

(٣) طاب ليس فيه إبهام وكذا زيد، وإنما نشأ الإبهام من نسبة الطيب إلى مايتعلق بزيد وهي ذوات مختلفة غير مذكورة فاحتيج إلى التبيين. هطيل

(٤) في خ/هـ: بزيادة (أباً)

(٥) حقيقة اسم الجنس الدال على حقيقة موجودة في أشخاص كثيرة مختلفين بالشخص لا بالحقيقة والجنس.

(٦) عطف على قوله في جملة أو ماضاهاها. (جامي)

(٧) ونعني بما انتصب عنه الاسم الذي أقيم مقام التمييز حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فنصبه كزيد في طاب زيد نفساً، فإن الأصل طابت نفس زيد. (نجم الدين).

إلى المنسوب إليه وعبارة عنه اسم جنس كأباً، أو جنس كأبوّة **(جاز أن[١] يكون له)** أي: للمتصب فيصح أن تقصد بقولك: أباً وأبوّة في قولك: «طاب زيدٌ أباً وابوّة» زيداً نفسه فيكون المعنى طاب زيد أباً لأولاده، وكذلك أبوة فيكون زيد هو الأب **(و)** يصح أن تقصد بقولك أباً وأبوة أنه طاب أبو زيد له، فيكون أباً وأبوة **(لمتعلقه)** أي: لمتعلق زيد وهو أبوه وآباؤه **(وإلا)** يصح جعل التمييز لما انتصب عنه نحو داراً وعلماً **(فهو لمتعلقه)** إذ لا يصح أن يكون زيد هو الدار والعلم، وإنما هما متعلقان به تعلق ملك واشتمال **(فيطابق فيهما)** أي: في الراجع إلى المنتصب عنه، والراجع إلى المتعلق به **(ماقصد)** من التوحيد والتثنية والجمع فتقول فيما كان زيد فيه هو الأب: «طاب زيد أباً» و«الزيدان أبوين» و«الزيدون آباء» وفيما كان لمتعلقه إذا أردت أبا زيد «طاب زيد أباً» وإن أردت أباه وأمه «طاب زيد أبوين» وإن أردت جماعة من آبائه وأمهاته «طاب زيد آباء» وفيما يتعلق به «طاب زيد داراً[٢]، ودارين أوأدواراً» **(إلا أن يكون)** التمييز **(جنساً)** نحو أبوّة وعلماً فلا تثنية في ذلك ولا جمع؛ لأنه يعم القليل والكثير فلا تأتي فيه التثنية والجمع بفائدة **(إلا أن تقصد الأنواع)** من الأبوة والعلم فتقول: «طاب زيد أبوتين وأبوات» و«علمين وعلوماً»؛ لأن في قصد الأنواع مزيد فائدة فحسنت التثنية والجمع لذلك المقصد **(وإن كان)** التمييز **(صفة)** أي: من الأسماء المشتقات نحو «فارساً» في لله دره فارساً كانت له

---

(١) قوله: جاز أن يكون له ولمتعلقه... الخ قال في **(غاية التحقيق)** مالفظه: فإن قيل: الشرطية الأولى منقوضه بقولك: نفساً في قولك: «طاب زيد نفساً» فإنه يصح أن يجعل اسماً لما انتصب عنه مع أنه لا يصح أن يكون اسماً لمتعلقه قيل: لانسلم ذلك؛ لأن نفساً يجوز أن تجعل اسماً لما انتصب عنه ولمتعلقه أي: طاب زيد من حيث أنه نفس من النفوس، أو من حيث أن له نفساً من النفوس تعلقت به فتعين أن كل موضع يصح جعله اسماً لما انتصب عنه جاز فيه كلا الأمرين من كونه له وكونه لمتعلقه وأن كل موضع لم يصح جعله لما انتصب عنه تعين كونه لمتعلقه. قال شيخي وأستاذي فداه نفسي وروحي هذا مما لم يذكره كثير من الشارحين وهو حسن بديع. منها **(بلفظها)**

(٢) فإن قصد داراً واحدة لجماعة من الزيدين وجب أن يقول: طاب الزيدون داراً، والحاصل أن للمطابقة ليست باعتبار الملفوظ، بل باعتبار المقصود.

أي: للمميز(١) لا لمتعلقه (وطبقه) أي: ومطابقة له في إفراد وتثنية وجمع فتقول: «لله دره فارساً» و«لله درهما فارسين» «لله درهم فرساناً» (واحتملت(٢) الحال) ويكون المراد بقولك: «لله دره فارساً» التعجب منه حال فروسيته لكن جعله تمييزاً أولى لإفادة التعجب من فراسته والتعرض لمدحه مستمراً سواء كان في حال الفراسة أم لا، بخلاف ما إذا جعلت حالاً فلا يكون ذلك إلا في حال الفراسة، إذ الحال قيد في صاحبها(٣) (ولا يتقدم التمييز(٤)) على المميز المفرد نحو «عشرين درهماً» و«منوان سمناً» وسائر أخواتهما وفاقاً بين النحويين، وذلك لضعف العامل في التمييز، إذ العامل في درهماً النصب قولك: (عشرون) وهو مشبه بالفعل من جهة كونه تم بنفسه كتمام الفعل بفاعله، ولأن عشرون درهماً مشبه(٥) بضاربون زيداً، ومنوان سمناً مشبه بضاربان عمراً، والمشبه دون المشبه به إلا ما قد ورد شاذاً كقوله:

١١٢ - ونارنا لم ير ناراً مثلها ... قد علمت ذاك معد كلها(٦)

---

(١) والمميز ذات مقدرة لا نحو الضمير الذي انتصب عنه في «لله دره فارساً» وعبارة الغاية أي: كانت تلك الصفة صفة للمنتصب عنه.

(٢) ورجع المصنف كونها تمييزاً قال: لأن المعنى مدحه مطلقاً بالفروسية فإذا جعل حالاً اختص المدح وتقيد بحال فروسيته وأنا لا أرى فرقاً؛ لأن معنى التمييز عنده ما أحسن فروسيته فلا يمدح في غير حال الفروسية إلا بها، وهذا المعنى هو المستفاد من ما أحسنه في حال فروسته. (نجم الدين).

(٣) والصواب ما قصده المتكلم حالاً أو تمييزاً.

(٤) لأن التمييز بيان والبيان قبل الإجمال ممتنع. والله أعلم.

(٥) وجه الشبه بين التمييز واسم الفاعل من حيث كون كل واحد فيه نون جمع في المجموع أو نون تثنية في المثنى. والله أعلم.

(٦) البيت بلا نسبة. معد بالفتح أبو العرب ابن عدنان.

(اللغه) «النار» مؤنث) لم ير(من الرؤية بمعنى الإبصار «معد» أبو العرب معد بن عدنان والمراد كل العرب.

(الإعراب) (ونارنا) نار مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ونار مضاف وضمير المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر بالإضافة (لم) حرف نفي وجزم وقلب (يُر) فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة (ناراً) تمييز

أي: لم ير مثلها ناراً (و) أما في تمييز الجملة فقد قال الشيخ: **(الأصح أن لا يتقدم)** التمييز **(على الفعل)** في قولك طاب زيد نفساً فلا يقال: نفساً طاب زيد؛ لأن التمييز فاعل(١) في المعنى إذ أصله طابت نفس زيد فعدل إلى جعله تمييزاً للمبالغة(٢) وقس على هذا **(خلافاً للمازني والمبرد(٣))** فيجوزان تقديمه على الفعل قياساً على سائر الفضلات ولوروده في الشعر كقوله:

١١٣ - ضيعت حزمي في أبعادي الأملا   وما ارعويت ورأسي شيباً اشتعلا(٤)

لمثل تقدم عليه وهذا الإعراب إذا كانت الرؤية بصرية، وأما إذا كانت قلبية فإن ناراً مفعول ثان فلا شاهد فيه هنا **(مثلها)** مثل نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ومثل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ **(قد)** حرف تحقيق **(علمت)** علم فعل ماض مبني على الفتح والتاء تاء التأنيث **(ذاك)** مفعول به مبني على السكون في محل نصب والكاف حرف خطاب **(معدّ)** فاعل علم مرفوع بالضمة الظاهرة **(كلُّها)** تأكيد لمعد مرفوع بالتبعية، وكل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر بالإضافة.

(الشاهد فيه) قوله: **(ناراً)** فإنه تمييز تقدم على عامله الاسم الجامد للضرورة وقيل: الرؤية قلبية وناراً مفعول به ثان.

(١) والفاعل لا يتقدم على فعله.

(٢) وهو الإبهام ثم التفسير.

(٣) والكسائي.

(٤) هذ البيت من الشواهد التي لم نطلع لها على قائل.

(اللغة) «الحزم» ضبط الرجل أمره، وأخذه بالثقة «ارعويت» رجعت إلى ماينبغي لي، والإرعواء الرجوع الحسن.

(الإعراب) **(ضيعت)** فعل وفاعل **(حزمي)** حزم مفعول به لضيع وحزم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه **(في إبعادي)** جار ومجرور متعلق بضيع وابعاد مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله و**(الأملا)** مفعول به للمصدر **(وما)** الواو عاطفة وما نافية **(ارعويت)** فعل وفاعل **(ورأسي)** رأس مبتدأ ورأس مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه **(شيباً)** تمييز متقدم على عامله وهو قوله اشتعلا الآتي **(اشتعلا)** اشتعل فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، والألف للإطلاق، والجملة من اشتعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(الشاهد فيه) قوله: **(شيباً)** حيث تقدم - وهو التمييز - على عامله المتصرف وهو قوله: اشتعل، وقد احتج به من أجاز ذلك كالمبرد، والكسائي، والمازني.

وقول الآخر:

١١٤ - أنفساً تطيب بنيل المنى   وداعي المنون ينادي جهارا(١)

وقول الآخر:

١١٥ - اتهجر ليلى بالفراق حبيبها   وما كان نفساً بالفراق تطيب(٢)

ولأن التمييز أيضاً مشبه بالمفعول به وقد جاز التقديم.

---

(١) نُسب هذا البيت لرجل من طيء وبلا نسبة في بعض الشواهد
(اللغة) «تطيب» تطمئن «نيل المنى» إدراك المأمول «ونيل مصدر نال الشيء يناله ومنالاً إذا حصل عليه «المنى» بضم الميم جمع منية «المنون» الموت.
(الإعراب) (أنفساً) الهمزة للاستفهام التوبيخي ونفساً تمييز تقدم على عامله وهو قوله تطيب الآتي منصوب بالفتحة الظاهرة (تطيب) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت (بنيل) جار ومجرور متعلق بتطيب ونيل مضاف و(المنى) مضاف إليه (وداعي) الواو واو الحال وداعي مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل وداعي مضاف و(المنون) مضاف إليه (ينادي) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً يعود إلى داعي المنون، وجملة ينادي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال (جهارا) مفعول مطلق عامله ينادي وأصله صفة لمصدر محذوف، وتقدير الكلام ينادي نداة جهاراً.
(الشاهد فيه) (أنفساً) فإنه تمييز وقد قدمه على العامل فيه وهو قوله: تطيب؛ لأنه فعل متصرف.

(٢) ينسب هذا البيت للمخبل السعدي، وقيل: هو لأعشى همدان، وقيل: هو لقيس بن الملوح العامري.
(المعنى) : ما ينبغي لليلى أن تهجر محبها وتتباعد عنه، وعهدي بها والشأن أن نفسها لا تطيب بالفراق ولا ترضى عنه.
(الإعراب) (أتهجر) الهمزة للاستفهام الإنكاري و تهجر فعل مضارع (ليلى) فاعل تهجر بالفراق جار ومجرور متعلق بالفعل تهجر (حبيبها) حبيب مفعول به لتهجر وحبيب مضاف وهاء مضاف إليه (وما) الواو واو الحال و (ما) نافية كان فعل ماض ناقص واسمها ضمير الشأن (نفساً) تمييز متقدم على العامل فيه وهو قوله تطيب الآتي (بالفراق) جار ومجرور متعلق بتطيب (تطيب) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى ليل والجملة

[الاستثناء]

(المستثنى) هو من جملة المنصوبات وله شبه عام بالمفاعيل من حيث أنه فضلة للمستثنى(١) منه وله بالمفعول معه شبه خاص من حيث أنه منصوب بواسطة مثله وهو نوعان (متصل ومنقطع فالمتصل المخرج) أي: المحكوم بإخراجه (من متعدد) قبل إثبات الحكم لذلك المتعدد ففي قولك: «جاء القوم إلا زيداً» يقدر أنه حكم على زيد بالخروج من جملة القوم قبل الحكم عليهم بالمجيء ونحو: – ذلك فلا اشكال حينئذ يرد على الاستثناء(٢) وسواء تعدد المستثنى منه (لفظاً) نحو: – «جاءني الرجال أو القوم إلا زيداً» (أو تقديراً) نحو: – «ما جاءني إلا زيد «في

من تطيب، وفاعله في محل نصب خبر كان، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل نصب حال.

(الشاهد فيه) قوله: «نفساً» حيث تقدم – وهو التمييز – على عامله «تطيب» والأصل تطيب نفساً.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

(١) اعلم أنه قسم المستثنى قسمين وحد كل واحد منهما بحد مفرد من حيث (المعنى)؛ لأنهما مختلفا الماهية؛ لأن أحدهما مخرج والآخر غير مخرج، ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية. (خالدي).

وقيل: بل يمكن جمعهما في حد باعتبار اللفظ؛ لأن مختلفي الماهية لا يمتنع اجتماعهما في اللفظ فيقال: المستثنى هو المذكور بعد إلا وأخواتها. (خالدي) اللام بمعنى بعد كقوله تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]

(٢) فإن قيل: الاستثناء بالمتصل مشكل؛ لأنك إذا قلت: «جاء القوم إلا زيداً» لا يخلو إما أن يكون داخلاً في عموم القوم أم لا، فإن كان داخلاً يكون المجيء مسنداً إليه فإخراجه بنفي المجيء عنه يكون كذباً وتناقضاً وهذا باطل؛ لأن هذا الاستثناء موجود في القرآن وهو يتعالى أن يوجد في كلامه الكذب والتناقض، وإن لم يكن داخلاً فيه لم يتحقق الاخراج من المتعدد، وهو شرط كما ذكر المصنف. قيل: إنه داخل فيه من حيث الإفراد واللفظ فأخرج عنه في التركيب والحكم؛ لأن المستثنى بيان تعبير، وكل كلام ألحق بآخره بيان التعبير يوقف حكم صدره على آخره كما في «ضربت زيداً رأسه» و«أعجبني زيد علمه» فلا يلزمه شيء مما ذكره لاختلاف الجهة. (غاية).

المفرغ» و«ما جاءني أحد إلا زيد» في البدل وقوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا(١) ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾(٢) فإن اتباع الظن وإن لم يكن داخلاً في العلم حقيقة فهو داخل فيه تقديراً؛ إذ قد أجري مجراه في كثير من المواضع وقوله: (بإلا وأخواتها(٣)) وستأتي (والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج) من جملة المستثنى منه بحيث لو سكت على المستثنى منه لم يدخل المستثنى في جملته نحو: «جاءني القوم إلا حماراً» بخلاف المتصل فيدخل، قال ابن السراج: ولا بد في الاستثناء المنقطع أن يكون ما قبل (إلا) قد دل على المستثنى. قلت: وهذا يدق تعقله(٤) (وهو(٥)) على أربعة أقسام الأول (منصوب(٦)) بالفعل في نحو: «جاءني القوم إلا زيداً» أو معنى الفعل المستنبط(٧) من معنى الجملة المستثنى منها نحو: «القوم إخوتك إلا زيداً»(٨) واختار ابن مالك أنه منصوب بإلا، وزعم أنه مذهب سيبويه، والمبرد، والجرجاني، وقال السيرافي: الناصب له ماقبله بتعدية إلا وقال الزجاج: ناصبه أستثني(٩) مقدراً،

---

(١) ظاهر كلام السيد أنه في الآية متصل والظاهر أنه منقطع كما ذكره صاحب الكشاف وهو الحق لأن الاتباع ليس من جنس العلم ولا الظن فتأمل.

(٢) من سورة النساء من الآية (١٥٧).

(٣) يخرج «جاءني القوم إلا زيداً» و«ما جاءني القوم لكن زيد» و«جاءني القوم ولم يجيء زيد». (نجم الدين)

(٤) وهو أن يكون بين المستثنى والمستثنى منه علاقة كالحمار، بخلاف «جاءني القوم إلا الأسد» فلا يدل مجيء القوم على الأسد. وهو مراد السيد بقوله: يدق تعقله.

(٥) أي: المستثنى مطلقاً متصل ومنقطع.

(٦) وجوباً

(٧) قوله: المستنبط من معنى الجملة..الخ ومعنى الجملة مضمونها وهو أخوة القوم للمخاطب والفعل المستنبط منه أخوك ومعناه الناصب للمستثنى إخوتك الذي هو الخبر كما لا يخفى. والله أعلم

(٨) في خ/هـ: بزيادة (أي: يؤاخوك).

(٩) وهذا في المتصل وأما المنقطع فالعامل فيه إلا؛ لأنها معد بمنزلة لكن فإذا قلت جاء القوم إلا حماراً فتقدير لكن حماراً لم يجئ فحمار اسم لكن ولم يجئ خبرها. «رصاص».

وهذا (إذا كان بعد إلا غير[1] الصفة) يحترز من التي هي صفة نحو: - قوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾[2] فلها حكم سيأتي، ولا بد أن يكون (في كلام موجب) كما تقدم في أمثلة المتعدد لفظاً، أو في حكم الموجب نحو: «ما أكل أحد الخبز إلا زيداً» إذ معناه كل الناس أكل الخبز إلا زيداً، فأما إذا كان بعد نفي أو نهي أو استفهام فسيأتي حكمه ولا بد أن يكون المستثنى منه مذكوراً يحترز من نحو: - «قرأت إلا[3] يوم كذا» وسيأتي وهذا القيد زائد في قليل من النسخ، ومثال ماجمع القيود (نحو: «جاءني القوم إلا زيداً») فيجب نصب زيد (أو كان المستثنى (مقدماً[4] على المستثنى منه) فإنه يجب نصبه ولو كان في غير الموجب، إذ لا يتصور فيه البدل مع تقديمه؛ لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه كقول الكميت:

١١٦ - وما لي إلا آل أحمد شيعة ... وما لي إلا مشعب[5] الحق مشعب[6]

---

(١) واعلم أنه لا حاجة إلى قوله: غير الصفة؛ لأن الضمير في كان عائد إلى المستثنى والواقع بعد إلا الصفة ليس مستثنى. **(سعيدي)**

(٢) من سورة الأنبياء من الآية (٢٢).

(٣) قلت: ولعله قد دخل في الاحتراز بقوله: في كلام موجب لأنه منفي في المعنى. **(سيدنا صديق)** يقال: التأويل بالنفي ضعيف كمايأتي فيكون محتاجاً إليه.

(٤) واعلم أنه إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب أن يتأخر عما نسب إلى المستثنى منه نحو: «ما جاءني إلا زيداً أحد» وإن تأخر عن المنسوب وجب تأخره عن المستثنى منه نحو: «القوم إلا زيداً ضربت». **(نجم الدين)**.

(٥) هذا في غير الموجب ومثاله في الموجب ما ذكر **(الجامي)** نحو: «جاءني إلا زيداً القوم»

(٦) هذا البيت للكميت بن زيد الأسدي، من قصيدة هاشمية، يمدح فيها آل النبي ﷺ.
(اللغة): «شيعة» أشياع وأنصار) مشعب الحق» المراد أنه لا قصد له إلا طريق الحق ويروى مكانه مذهب الحق والمراد الطريق الذي يعتقد أنه الحق.
(الإعراب) (وما) ما نافية **(لي)** جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم **(إلا)** أداة استثناء **(آل)** منصوب على الاستثناء من شيعة الآتي وآل مضاف و**(أحمد)** مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل، **(شيعة)** مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة

قال المازني: - وكذلك يجب النصب حيث تقدم على صفة المستثنى منه وإن تأخر عنه نحو: - «ماجاءني أحد إلا أباك خير من زيد» وخالفه سيبويه والأكثر (أو) كان المستثنى (منقطعاً) فإنه ينصب (في) قول (الأكثر) كقوله تعالى ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾(١) ونحو: قولك: «جاءني القوم إلا حماراً» إذ لا يكون البدل بعد إلا إلا بدل البعض والحمار ليس بعضاً من القوم، وعن بني تميم جواز البدل في هذا كقول الشاعر:

١١٧ - وبلدة ليس فيها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس(٢)

فأبدل اليعافير والعيس من الأنيس وليسا منه. قلنا: بل صارا منه لأنهما لما

الظاهرة (وما) الواو عاطفة و ما نافية (لي) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (إلا) أداة استثناء (مشعب) منصوب على الاستثناء ومشعب مضاف و(الحق) مضاف إليه (مشعب) مبتدأ مؤخر.

(الشاهد فيه) قوله: «إلا آل أحمد» وقوله: «إلا مشعب الحق» حيث نصب المستثنى بإلا في الموضعين؛ لأنه متقدم على المستثنى منه، والكلام منفي.

(١) من سورة الليل الآيتان (١٩، ٢٠).

(٢) ينسب هذا البيت لعامر بن الحارث المعروف بجران العود.

(اللغة): «بلدة» واحدة البلاد وسمي بذلك لأنه يقام بها. «الأيس» المؤانس «اليعافير» جمع يعفور، وهو ولد البقرة الوحشية «العيس» بكسر العين جمع عيساء، وهو الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة.

(الإعراب) (وبلدة) الواو واو رب و بلدة مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد (ليس) فعل ماض ناقص (بها) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه (أنيس) اسم ليس تأخر عن خبره مرفوع بالضمة الظاهرة (إلا) أداة استثناء (اليعافير) بدل من أنيس وبدل المرفوع مرفوع (وإلا) الواو عاطفة و إلا حرف زائد (العيس) معطوف بالواو على اليعافير، والمعطوف على المرفوع مرفوع والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ وهو بلدة.

(الشاهد فيه) قوله: (إلا اليعافير) فإن ظاهره أنه استثناء منقطع تقدم فيه المستثنى منه فكان ينبغي انتصابه على المشهور من لغة العرب وهي لغة أهل الحجاز إلا أنه قد ورد مرفوعاً على لغة بني تميم.

جاورا هذا المكان واختصا به صارا أنيسين له (أو) كان المستثنى (بعد خلا وعدا) فإنه ينصب (على) قول (الأكثر) تقول: «جاءني القوم خلا زيداً وعدا زيداً» لأنهما فعلان فاعلهما مضمر فيهما وتعديا في الاستثناء خاصة(١) إلى مفعول بعدهما تقديره) خلا(٢) بعضهم زيداً(و) عدا بعضهم زيداً(ومنه قوله:

١١٨ - يامن دحا الأرض ومن طحاها   أن: زل بهم صاعقة أراها
تحترق الأحشاء من لظاها   عدا سليمى وعدا أباها(٣)

---

(١) أما عدا فهو متعد في غير الاستثناء أيضاً يقال: عداه الأمر إذا جاوزه، وأما خلا فهو لازم فيه كما ذكر والله أعلم كذا في (الخبيصي) حيث قال: لا يتعدى إلا في الاستثناء، وفي (الرضي) وأما خلا فهو لازم يتعدى بمن نحو: «خَلِتُ الدار من الأنيس» وقد يتضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم: افعل هذا وخلاك ذم وألزموها هذا التضمن في باب الاستثناء فيكون مابعدها في صورة المستثنى بألا التي هي أم الباب. (بلفظه) فعلى هذا لا يتم ما ذكره صاحب الحاشية في خلا أيضاً من أن تعديه في الاستثناء خاصة فتأمل.

(٢) فاعل خلا وعدا عند النحاة بعضهم، وفيه نظر؛ لأن المقصود في «جاءني القوم خلا زيداً أو عدا زيداً» أن زيداً لم يكن معهم أصلاً، ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم إياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل، فالأولى أن يضمر فيه ضمير راجع إلى مصدر الفعل المتقدم أي: جاءني القوم خلا مجيئهم زيداً. (نجم الدين).

(٣) لم أهتد إلى قائلهما.

(اللغة) : «دحا» الشيء بسطه وبابه عدا. «طحا» بسطه مثل) دحا(وبابه عدا «صاعقة» نار تسقط من السماء في رعد شديد «الأحشاء» ما اضطمت عليه الضلوع «لظاها» اللظى: النار، والتظاء النار التهابها.

(الإعراب) (يا) حرف نداء (من) منادى (دحى) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر جوازاً يعود على من (الأرضَ) مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وجملة دحى الأرض لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (ومن) الواو عاطفة ومن معطوف على من الأولى (طحا) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر جوازاً وضمير الغائبة مفعول به وجملة طحاها من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (أنزل) فعل دعاء تأدباً مبني على السكون والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت (بهم) جار ومجرور متعلق بأنزل (صاعقةً) مفعول به منصوب (أراها) أرى فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا، وضمير الغائبة مفعول به، والجملة من

وعن بعضهم جواز(١) الجر بهما على أنهما حرفا جر بدليل قوله:

١١٩ - خلا اللهِ لا أرجو سواك وإنما   أعد عيالي شعبة من عيالكا(٢)

وقول الآخر:

أرى وفاعله ومفعولها في محل نصب صفة لصاعقة (تحترق) فعل مضارع (الأحشاء) فاعل تحترق والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة ثانية لصاعقة أو حال (من لظاها) جار ومجرور متعلق بتحترق أو بمحذوف حال من الأحشاء ولظى مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه (عدا) فعل ماض وفاعله ضمير راجع إلى مصدر الفعل المتقدم، وهو قوله: أنزل (سليمى) مفعول به منصوب بالفتحة (وعدا) الواو عاطفة وعدا فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود إلى مصدر الفعل وهو قوله: أنزل (أباها) أبا مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة وأبا مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه.

(الشاهد فيه) قوله: «عدا سليمى وعدا أباها» حيث نصب ما بعد عدا على أنها فعل ماضٍ وفاعلها ضمير مستتر.

(١) وقال السيرافي: لم أعلم خلافاً في جواز الجر بهما إلا أن النصب بهما أكثر. (غاية) وفي (الخبيصي) وعن بعضهم أنهما حرفا جر يجران ما بعدهما على كل حال. ظاهره وجوباً لا جوازاً.

(٢) هذا البيت للأعشى وقد ورد في بعض الشواهد بلا نسبة.

(اللغة): «أرجو» ضد اليأس، وتقول: رجا الإنسان الشيء يرجوه إذا أمله وتوقع حصوله «سواك» غيرك، «أعد» أي: أحسب «عيالي» العيال: هم أهل بيت الإنسان ومن يمونهم «شعبة» طائفة.

(الإعراب) (خلا) حرف جر (الله) لفظ الجلالة مجرور بخلا والجار والمجرور متعلق بأرجو الآتي (لا) نافية (أرجو) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر في وجوباً تقديره أنا (سواك) سوى مفعول به لأرجو وسوى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه (وإنما) أداة حصر (أعد) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (عيالي) مفعول أول لأعد وعيال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (شعبةً) مفعول ثان لأعد (من عيالك) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشعبة وعيال مضاف والكاف مضاف إليه.

(الشاهد فيه) قوله: «خلا الله» حيث جر لفظ الجلالة (الله) على أن خلا حرف جر.

١٢٠ - أبحنا حيَّهم قتلًا وأسراً   عدا الشمطاء والطفل الصغير[1]

(و) تدخل عليهما (ما) المصدرية فتدل على أنهما فعلان فينصب بهما نحو:
- (ماخلا) تقول: «جاءني القوم ما خلا زيداً» (وما عدا) زيداً، ومنه قول لبيد:

١٢١ - ألا كل شيء ما خلا الله باطل   وكل نعيم لا محالة زائل[2]

وبدليل دخول نون الوقاية على عدا نحو: قوله:

١٢٢ - يمل[3] الندامى ما عداني إنني   بكل الذي يهوى نديمي مولع[4]

---

[1] هذا البيت مما لم يُعَيَّن قائله.
(اللغة) : «أبحنا حيهم» أراد أهلكنا واستأصلنا، والحي: القبيلة «أسراً» الأسر: أن يأخذ الرجل الرجل في الحرب ملقياً بيديه معترفاً بالعجز عن الدفاع عن نفسه «الشمطاء» هي العجوز التي يخالط سواد شعرها بياض.
(الإعراب) (أبحنا) : فعل وفاعل (حيهم): حي: مفعول به لأباح وحي مضاف والضمير مضاف إليه (قتلًا) تمييز (وأسراً) معطوف على قوله قتلاً (عدا) حرف جر (الشمطاء) مجرور بعدا (والطفل) الواو عاطفة والطفل معطوف على الشمطاء (الصغير) صفة للطفل.
(الشاهد فيه) قوله: «عدا الشمطاء» حيث جر (الشمطاء) على أن عدا حرف جر.

[2] قد تقدم. للبيد بن ربيعه العامري.
(الإعراب) (ألا) أداة استفتاح وتنبيه (كل) مبتدأ وكل مضاف و(شيء) مضاف إليه (ما) مصدرية (خلا) فعل ماض دال على الاستثناء وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود إلى البعض المفهوم من الكل السابق (الله) منصوب على التعظيم مفعول به لخلا والجملة من الفعل والفاعل والمفعول معترضة بين المبتدأ وخبره (باطل) خبر المبتدأ (وكل) الواو حرف عطف وكل مبتدأ وكل مضاف و(نعيم) مضاف إليه (لا) نافية للجنس (محالة) اسم لا مبني على الفتح وخبرها محذوف والتقدير لا محالة موجود والجملة من لا واسمها وخبرها لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره (زائل) خبر المبتدأ.
(الشاهد فيه) قوله: «ما خلا الله» حيث نصب لفظ الجلالة على أنه مفعول به، لتقدم خلا (ما) المصدرية.

[3] فيه ضمير يعود إلى متقدم والنداما مفعول.

[4] ورد هذا البيت بلا نسبة.
(اللغة) : : (تمل) : مضارع مبني للمجهول من الملل والسأم و(الندامى) : جمع ندمان مثل

وعند الأخفش وغيره أنهما حرفا جر وأن «ما» فيهما زائدة (و) جاءني القوم (ليس) زيداً (و) جاءني القوم (لايكون) زيداً فتنصب زيداً؛ لأنهما فعلان ناقصان واسمهما فيهما، والمستثنى خبرهما، وفي الحديث «يطبع المؤمن على كل خلق ليس(١) الخيانة والكذب»(٢) أي: ليس بعض خلقه الخيانة والكذب.

(و) القسم الثاني (يجوز النصب) على الاستثناء (ويختار البدل(٣))؛ لأنه أظهر في عوامل العربية، إذ ما عمل في المبدل منه عمل في البدل (وذلك فيما بعد إلا في كلام غير موجب) يحترز من الموجب فقد تقدم (والمستثنى منه مذكور) فلو كان غير مذكور فهو المفرغ وسيأتي، والذي جمع القيود (مثل) قوله تعالى: ﴿مَّا

سكران وسكرى والندمان ومثله النديم الذي يجالسك على الشراب (مولع): هو الوصف من قولك أولع فلانٌ بكذا إذا أغري به وأحبه وهو من الأفعال الملازمة للبناء لما لم يسم فاعله والوصف منه على زنة اسم المفعول كالمجنون من جن والمعني من عني.

(الإعراب) (تمل) فعل مضارع مبني للمجهول (الندامى) نائب فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر (ما) مصدرية (عداني) عدا فعل ماض دال على الاستثناء والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به وفاعل عدا ضمير مستتر وجوباً يعود على البعض المفهوم من الكل السابق وما المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان محذوف، وتقدير الكلام تمل الندامى وقت مجاوزتهم إياي (فإنني) الفاء دال على التعليل إن حرف توكيد ونصب والنون للوقاية وياء المتكلم اسمها (بكل) جار ومجرور متعلق بمولع الآتي وكل مضاف و(الذي) مضاف إليه (يهوى) فعل مضارع (نديمي) نديم فاعل يهوى ونديم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه وجملة الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول والعائد إلى الموصول محذوف تقديره يهواه نديمي (مولع) خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة.

(الشاهد فيه) قوله: (ما عداني) فإن عدا في هذا الموضع فعل بدليل نون الوقاية وبدليل تقدم ما المصدرية عليها وإنما كانت الياء مفعولاً به لوجود نون الوقاية.

(١) واعلم أنه لا تستعمل هذه الأفعال إلا في المستثنى المتصل الغير المفرغ، ولا يتصرف فيها، وأنها قائمة مقام إلا، وهي لا تصرف فيها.

(٢) التخريج

(٣) وإنما اختاروا في هذه الصور البدل؛ لأن النصب على الاستثناء إنما هو لسبب التشبيه على المفعول لا بالأصالة وبواسطة إلا، وإعراب البدل بالأصالة وبغير واسطة. (جامي).

﴿فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾(١) برفع قليل على البدل من ضمير الفاعل في فعلوه، وهذا هو المختار **(وإلا قليلًا)** بنصبه على الاستثناء.

(و) القسم الثالث **(يعرب)** المستثنى فيه **(على حسب العوامل)** التي قبل «إلا» ويسمى هذا الاستثناء مفرغاً؛ لأنه فرغ العامل الذي قبل إلا للاسم الذي بعدها فعمل فيه وذلك **(إذا كان المستثنى منه غير مذكور)** إذ لو كان مذكوراً جاز النصب واختير البدل كما مرّ **(وهو في غير الموجب)** كالنفي والنهي والإستفهام(٢) وإنما اشترط ذلك **(ليفيد)** إذ المستثنى منه لا يقدر إلا عاماً من جنس المستثنى، وذلك لا يستقيم(٣) إلا في النفي ونحوه **(مثل: «ماضربني إلا زيد»)** و(مارأيت إلا زيدا)، و(ما مررت إلا بزيد) ففرغ عامل الرفع والنصب والجر اللاتي قبل إلا لما بعدها وإن كان المستثنى منه مقدراً في التحقيق(٤)، فعدم الموجب حينئذ شرط **(ألا يستقيم المعنى)** في الموجب وذلك قليل، فإنه يكون مفرغاً في الإثبات مثل: **«قرأت إلا يوم كذا»** و(صمت إلا يوم الجمعة)؛ لأن ذلك في معنى النفي(٥) **(ومن ثم)** أي: ومن أجل أنه لا يجوز الاستثناء المفرغ في الموجب **(لم يجز مازال زيدٌ إلا عالماً)** لأن «ما» للنفي و(زال) للنفي وإذا دخل النفي على النفي صارا للإثبات إذ

---

(١) من سورة النساء من الآية (٦٦).

(٢) ولابد في الاستفهام من معنى النفي. عقيل نحو: - ﴿وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥] و ﴿هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الأنعام: ٤٧] وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦].

(٣) أي: غير الموجب إذ الموجب لا يفيد فائدة صحيحة. فإنه لو كان الكلام موجباً لم يفد، الاترى أنك لو قلت: «ضربني إلا زيد» لكان (المعنى) ضربني كل أحد إلا زيد، وهذا غير مستقيم لأنه لا يصح أن يضربه كل أحد.

(٤) لفظ (الخبيصي) وسمي باسمه وإن كان المستثنى منه مقدراً في التحقيق لجواز ما قام إلا هند، وامتناع ما قام هند.

(٥) كأنه قال: ما تركت القراءة إلا يوم كذا وفيه نظر إذ تعليله جار في الكل. (شريف). يعني كل موجب يمكن تأويله بنفي نقيضه. فالأولى ما ذكره في الأسرار، وذلك لما كانت أيام الأسبوع محصورة، فلو قلت في غيره: «جاءني إلا زيد» لأدى إلى المحال، وهو أن يكون الناس أجمعون إلا زيد جاءوا، فلما استقام (المعنى) جاز ذلك في المثبت. (أسرار).

معناه ثبت زيدٌ(١) إلا عالماً فيصير استثناء مفرغاً في الموجب من غير استقامة المعنى وذلك غير جائز (وإذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع مثل: «ما جاءني من أحد إلا زيد ولا أحد فيها إلا زيد، وما زيد شيئا إلا شيء لا يعبأ(٢) به) فالرفع فيما بعد إلا في الأمثلة الثلاثة المذكورة بالإبدال على محل أحد في المثالين الأولين إذ هو فاعل في الأول ومبتدأ في الثاني في الأصل(٣)، وعلى محل شيء في المثال الثالث، إذ هو خبر في الأصل عن زيد، ويجوز نصب هذه الأسماء على الاستثناء أيضاً، وإنما لم يجز البدل على اللفظ؛ (لأن) البدل في حكم المبدل منه فيلزم من هذا تقدير (من) بعد إلا في المثال الأول، ويصير تقديره «ما جاءني من أحد إلا من زيد» (ومن لا تزاد بعد الإثبات) عند سيبويه وهو المختار كما سيأتي فأما في النفي فتزاد كما زيدت في «ما جاءني من أحد» كما ترى(٤).

(و) أما في المثالين الآخرين فلأنا لو أبدلنا على اللفظ لزم تقدير (ما) و(لا) بعد إلا؛ لأن العامل في المبدل منه عامل في البدل ومن قواعدهم أن (ما ولا) النافيتين (لا يقدران عاملتين(٥) بعده) أي: بعد الإثبات (لأنهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بإلا(٦) بخلاف) الإبدال على اللفظ من خبر ليس فإنه يصح نحو: قولك: (ليس زيد شيئاً إلا شيئاً لا يعبأ به لأنها) يعني: ليس وإن انتقض النفي الذي فيها بالإثبات (عملت للفعلية) لأنها فعل كما يأتي (فلا أثر لنقض معنى النفي) الذي

---

(١) في خ/هـ: بزيادة (في جميع الأحوال)

(٢) قيل: إنما وصفه لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه. (جامي).

(٣) في خ/هـ: (في الأصل) غير موجود.

(٤) في خ/هـ: بزيادة (فأما الأخفش فيجيز فيه البدل على اللفظ لجواز زيادة من في الإثبات عنده).

(٥) وأما الباء فإن كانت غير زائدة جاز البدل على اللفظ والمحل نحو: «ما مررت بأحد إلا زيداً وإلا زيدٍ» وإن كانت زائدة لم يجز إلا على المحل رفعاً مع «ما» ونصباً مع (ليس) وأجاز الكسائي البدل على اللفظ واحتج بقوله: إلا يداً.

(٦) لأن إلا تقتضي إثبات ما بعدها و«ما ولا» تقتضيان نفيه فيصير مثبتاً منفياً في حال واحدة. (سعيدي) ولم يبق فيهما معنى آخر يعملان فيه كما في ليس. (رضي).

فيها بالإثبات **(لبقاء الأمر)** وهي الفعلية **(العاملة**(١) **هي)** أي: ليس **(لأجله)** كما قال الشاعر:

١٢٣ - أبني لُبَيْنى لستم بيدٍ إلا يداً ليست لها عضد(٢)

فأبدل يداً من قوله: بيد على محل الجار والمجرور؛ لأن الباء زائدة في خبر ليس فهو منصوب في التحقيق **(ومن ثم**(٣) **جاز ليس زيداً إلا قائماً)** فعملت ليس في قائماً، ونصبته لكونه خبراً، ولم يضر انتقاض النفي بإلا؛ لأن الأمر الذي عملت لأجله وهو كونها فعلاً ترفع اسمها وتنصب خبرها باق **(وامتنع ما زيد إلا قائماً)** بإعمال «ما» في نصب قائماً بخبريتها؛ لأن النفي قد انتقض بإلا فبطل عملها على الأصح كماسيأتي فيجب رفع قائماً على أنه خبر للمبتدأ وهو زيد.

---

(١) العاملة قد أتى صفة هنا لغير من هو له؛ لأن العاملة صفة للأمر وهو في الحقيقة صفة لليس ولهذا أتى بالضمير منفصلاً ليعلم من هو له.

(٢) نسبه في المفصل لطرفة، ولم ينسبه الأعلم لأحد.

(اللغة): **(لبينى)** اسم امرأة و**(بنو لبينى)** من أسد بن وائلة يعيرهم بأنهم أبناء أمة إذ ينسبهم إلى الأم تهجنا لشأنهم وأنهم هجناء **(لستم بيد)** أي: أنتم في الضعف وقلة النفع كيد بطل عضدها ويروى مخبولة العضد والخبل الفساد.

(الإعراب) **(أبني)** الهمزة للنداء وابني منادى منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم وبني مضاف و**(لبينى)** مضاف إليه مجرور بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر **(لستم)** ليس فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر **(بيد)** الباء حرف جر زائد ويد خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد **(إلا)** أداة استثناء **(يدا)** بدل من يد على محلها لأن محلها النصب خبر ليس **(ليست)** ليس فعل ماض ناقص والتاء تاء التأنيث **(لها)** جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم **(عضد)** اسم ليس مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل نصب صفة ليد.

(الشاهد فيه) قوله: **(يدا)** حيث نصب الكلمة على البدل من موضع الباء وما عملت فيه والتقدير: لستما يداً إلا يداً لا عضد لها، ولا يجوز الجر على البدل من المجرور؛ لأن ما بعد إلا موجب والباء مؤكدة للنفي.

(٣) **أي: ومن أجل أن عمل ما لأجل النفي وعمل ليس لأجل الفعلية لا لأجل النفي جاز أن يقال.** (ركن الدين).

والقسم الرابع المستثنى فيه (مخفوض) وهو حيث أتى (بعد غير وسِوى[١] وسُوى وسَواء) لأن هذه الأسماء مضافة إلى مابعدها (وبعد حاشا) لأنها حرف جر (في) قول (الأكثر) فتقول: «جاءني القوم حاشا زيد» بدليل أنها تتصل بها ياء المتكلم من غير نون الوقاية كقول الشاعر:

١٢٤ - من معشر عبدوا الصليب سفاهة   حاشاي: أني مسلم معذور[٢]

وأجاز الفراء النصب بها على أنها فعل كقولهم:

اللّهمّ اغفر لي ولمن يسمع   حاشا الشيطان وأبا الاصبغ

وقول الشاعر:

١٢٥ - حاشا قريشاً فإن الله فضلهم   على البرية بالإسلام والدين[٣]

---

(١) قال الشاعر: - سِوًى بالكسر ثم سُوى بضم وزد مداً إذا فتحت سواء

(٢) البيت للمغيرة بن عبد الله وهو شاعر إسلامي وكان يلقب بالأقيسر لأنه كان أحمر الوجه. ويروى (في فتية جعلوا الصليب إلههم.)
(اللغة): «الصليب» من معانيه الودك والعلم والأنجم الأربعة التي خلف النسر الطائر، والذي للنصارى وصلبوا: اتخذوا صليباً. «معذور» مختون وهو مقطوع التي تقطع عند الاختتان - العذرة في غلفة الذكر
(الإعراب) (من معشر) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف تقديره هم (عبدوا) عبد فعل ماض وواو الجماعة فاعل (الصليب) مفعول به منصوب بالفتحة (سفاهة) مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة وجملة عبدوا من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب صفة لمعشر (حاشاي) حاشا حرف جر واستثناء وياء المتكلم مبني على الفتح في محل جر (إني) إن حرف توكيد ونصب وياء المتكلم اسمه (مسلم) خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة (معذور) صفة لمسلم أو خبر ثان لإن.
(الشاهد فيه) قوله: «حاشاي» حيث أنهاحرف جر، اتصلت بها ياء المتكلم من غير نون الوقاية.

(٣) ينسب هذا البيت للفرزدق همام بن غالب.
البيت للفرزدق همام بن غالب.
(الإعراب) (حاشا) فعل ماض دال على الاستثناء وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً يعود على البعض المفهوم من الكل السابق (قريشاً) مفعول به لحاشا (فإن) الفاء للتعليل و إن حرف توكيد ونصب (الله) لفظ الجلالة اسم إن (فضلهم) فضل فعل ماض وفاعله ضمير مستتر

وفي الحديث «أسامة أحب الناس إليّ ما حاشا[1] فاطمة» وكقولهم: حاشا لله إذ لا يلي حرف جر حرف جر مثله، وقال ابن مالك: إن حاشا منتصب انتصاب المصدرية بدليل قراءة من قرأ ﴿حَشَى لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١] فهو مثل «رعياً لزيد» و«حاشا اللهِ» بالجر على الإضافة فهو مثل «سبحان الله» (وإعراب غير فيه) أي: في الاستثناء (كإعراب المستثنى بإلا على التفصيل) لأنها اسم يعتورها الإعراب بخلاف إلا فهي حرف لا يظهر عليها فيكون الإعراب على مابعدها كما تقدم فحصل من هذا أنه يجب نصب غير حيث جعلت للإستثناء في نحو: «جاءني القوم غيرَ زيد» و«ما جاءني غيرَ أخيك أحد» و«جاءني القومُ غيرَ حمار» على الأكثر[2] في المنقطع، ويجوز النصب ويختار البدل في نحو: «ما جاءني رجل غيرُ زيد» ويعرب على حسب العوامل في نحو: «ماجاءني غيرُ زيد» و«ما رأيت غيرَ زيد» و«ما مررت بغيرِ زيد» (وغير) في أصل وضعها (صفة) تدل[3] على مغايرة الشيء للشيء في الذات نحو: «جاءني رجل غيرُ زيد» أو في الصفة نحو: «زيد خرج بوجهٍ غير الذي

فيه جوازاً تقديره هو يعود على لفظ الجلالة وهم مفعول به لفضل والجملة من فضل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن (على البرية بالإسلام) جاران ومجروران متعلقان بفضل (والدين) الواو عاطفة والدين عطف على الإسلام.

(الشاهد فيه) «حاشا قريشاً» حيث نصب قريشاً بحاشا على أنها فعل ماض.

(١) الحجة دخول ما المصدرية عليه؛ لأنها لا تدخل إلا على فعل وأما نصب فاطمة فيمكن أنه مجرور بالفتحة لأنها ممتنعة. ويجاب بأن ما زائدة. قوله: ما حاشا فاطمة أجيب بأن ما زائدة. نعم قيل: هي نافية أي: لم يستثن رسول الله ﷺ فاطمة يدل على هذا (المعنى) ما في (المعجم) للطبراني أي: ماحاشا فاطمة ولا غيرها، وتوهم ابن مالك أنها مصدرية وأنها من كلامه ﷺ.

(٢) وكذا يجب النصب في قولك: «ماجاء أحد غير تميم غير زيد».

(٣) تدل على ذات باعتبار معنى هو المغايرة وخلاف المماثلة كقولك: مغاير فإنه يدل على ذات باعتبار معنى هو المغايرة فكما أن مغاير صفة فكذلك غير.

دخل به» لكن (حملت[1] على إلا في الاستثناء) فجعلت آلة للإستثناء كإلا (كما حملت إلا عليها) أي: على غير (في الصفة) فجعلت إلا صفة من باب استعارة كل واحد منهما مكان الأخرى، والجامع بينهما أن الذي بعد كل واحدة منهما يغاير الذي قبلها في حكم أو صفة فتقارضتا، ولكن لا تكون إلا محمولة على غير في جعلها صفة كهي (إلا) بثلاثة شروط الأول (إذا كانت إلا تابعة لجمع[2]) لا مفرد (منكور[3]) لا معرفة نحو: «جاءني الرجال إلا زيداً» وذلك الجمع (غير محصور[4]) أيضاً لا إذا كان محصوراً نحو: «عندي له عشرة إلا درهماً» فإذا جمعت الشروط هذه كانت صفة (لتعذر الاستثناء) حينئذ (مثل) قوله تعالى: (﴿لَوْ

---

(١) قال المصنف في أمالي الكافية: لم يشترط في استعمال غير بمعنى إلا تعذر جعلها صفة كما اشترط في استعمال إلا بمعنى غير تعذر كونها استثناء، لأن غير اذا استعملت في الاستثناء كانت لها أمثال جرت ذلك المجرى لما أن وقوع الأسماء استثناء لأنها حرف، واستعمال الحرف صفة على خلاف القياس؛ لأن استعمال الحرف بمعنى الاسم وإخراجه من حيز الحرفية إلى حيز الاسمية فاشترط فيه تعذر جريه على أصله. (سعيدي).

(٢) لأنها لو كانت تابعة لمفرد منفي لم يتعذر الاستثناء. «رصاص» لأن النكرة في سياق النفي للعموم فيتناول المستثنى فيصح الاستثناء نحو: «ما جاءني أحد إلا زيد». والله أعلم.

(٣) لأنه إذا كان معرفة احتمل أن يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء، واحتمل أن يشارَ به إلى جماعة يعرف المخاطب أن فيهم زيداً فلا يتعذر أيضاً الاستثناء الذي هو الأصل في إلا، فالسامع يحمل إلا على أصلها من الاستثناء. (نجم الدين).

(٤) والمحصور نوعان إما الجنس المستغرق نحو: «ماجاءني من رجل أو رجال، وإما بعض منه معلوم العدد نحو: «له علي عشرة دراهم أو عشرون» وإنما اشترط أن يكون غير محصور؛ لأنه إن كان محصوراً على أحد الوجهين وجب دخول ما بعد إلا فيه، فلا يتعذر الاستثناء نحو: «كل رجل إلا زيداً جاءني» وله علي عشرة إلا درهماً. (جامي).

غالباً وقيدنا بقولنا غالباً؛ لأنه قد يتعذر المستثنى في المحصور نحو: «ما جاءني رجل إلا زيد، وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو: «جاءني رجال إلا حماراً» ولكن لما كان ذلك نادراً لم يلتفت المصنف إليه في بيان هذه القاعدة. فالأولى أن مدار الحكم على تعذر الاستثناء لا على كونه جمعاً منكوراً غير محصور اللهم إلا أن يقال: إنهم اعتبروا الغالب عند وجود هذه الشرائط تعذر الاستثناء وعند عدمه صحة الاستثناء.

كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا(١) ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾(٢) فإلا هنا صفة لآلهة كأنه قال: لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا. ووجه تعذر الاستثناء أن من شرطه أن يدخل ما بعد إلا فيما قبلها لو سكت عنه في المتصل(٣). والجمع المنكور غير المحصور يحتمل أن يتناول ثلاثة فقط، إذ هي أقل الجمع وهو المتيقن في قولك: «جاءني رجال إلا زيد» فيحتمل أن زيداً أحد الرجال، ويحتمل أنه ليس أحدهم(٤) وأنهم ثلاثة غيره فلم يتيقن دخوله فذلك بمثابة «جاءني قوم إلا زيد» فيتعذر الاستثناء لذلك وأيضاً فإنه يؤدي إلى اثبات آلهة(٥) والله مستثنى منهم، وذلك فاسد ولا يصح أن يقال: رفع الجلالة على البدل من آلهة؛ لأن البدل هو المقصود والمبدل منه في حكم الساقط فيؤدي ذلك إلى أن المعنى لو كان فيهما الله لفسدتا، وهذا أشنع القول تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، فلم يبق إلا أن «إلا» صفة فيستقيم المعنى **(وضعف)** جعل إلا صفة **(في غيره)** أي: في غير ما جمع الشروط لعدم تعذر الاستثناء فلا يعدل عنه إلى غيره وهو الأصل، وقد ورد شاذاً في قول الشاعر:

١٢٦ - وكل أخ مفارقه أخوه   لعمر أبيك إلا الفرقدان(٦)

مركز تحقيقات كامپيوتری علوم اسلامی

---

(١) وحقها الرفع لأن الموصوف وهي آلهة مرفوع لكن لما كانت حرفاً لم تقبل الإعراب فأعطي ما بعدها إعرابها. (رضي).

(٢) من سورة الأنبياء من الآية (٢٢).

(٣) وشرط المنقطع أن لا يدخل مابعده فيما قبله جزماً، والجمع المنكور غير المحصور يتناول جماعة متعددة لا نجزم بدخول المستثنى ولا بعدم دخوله فتعذر فيه كلا النوعين.

(٤) فيكون منقطعاً؛ لأن المنقطع يلزم عدم دخوله جزماً. فتعذر فيه كلا النوعين. (غاية)

(٥) إذ لو حملت علي الاستثناء فمعناها حينئذ لو كان فيهما آلهة مستثنى منهم الله لفسدتا وهذا يقضي أن لو كان فيهم إله غير مستثنى منهم الله لم يفسد، ونعوذ بالله من هذا القول.

(٦) ينسب هذا لعمرو بن معد يكرب وقيل: لحضرمي بن عامر.
(اللغة) : «الفرقدان» نجمان قريبان من القطب لا يفترقان.
«المعنى» يقول: كل أخوين غير الفرقدين لا بد أن يفترقا بسفر أو موت.
(الإعراب) (وكل) كل مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وكل مضاف و(أخٍ) مضاف إليه **(مفارقه)** مفارق خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ومفارق مضاف وضمير الغائب مضاف إليه **(أخوه)** فاعل اسم الفاعل مفارق لاعتماده على الخبر مرفوع

إذ الاستثناء غير متعذر هنا فيمكنه أن يقول: إلا الفرقدين والمعنى والقافية بحالهما وفيه شذوذ آخر وهو وصف كل بإلا، والقياس وصف ما تضاف إليه كل وهو أخ هنا كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾(١)

(وإعراب سِوى وسُوى وسواء النصب(٢) على الظرف لأنهما بمعنى المكان) فإذا قلت: «جاءني القوم سوى زيد» فالمعنى مكان(٣) زيد فتكون منصوبه على الظرفية، والمستثنى بعدها مجرور بإضافتها إليه **(على الأصح)** من القولين وهو كلام سيبويه، وعند الكوفيين أن حكمها كحكم غير في اختلاف حالتها(٤) في الاستثناء ومنه قول الشاعر:

١٢٧ - ولم يبق سِوى العدوان دِنّاهم كما دانوا(٥)

بالواو؛ لأنه من الأسماء الستة وأخو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه (لعمر) اللام موطئة للقسم عمر مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وعمر مضاف و(أب) من أبيك مضاف إليه وأبي مضاف و(ضمير المخاطب) مضاف إليه وخبر المبتدأ محذوف وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين الموصوف والصفة (إلا) هنا بمعنى غير (الفرقدان) صفة لكل مرفوع بالألف لأنه مثنى والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

(الشاهد فيه): نعت (كل) بقوله (إلا الفرقدان) على تقدير غير وفيه رد على المبرد الذي زعم أن الوصف بإلا لم يجئ إلا فيما يجوز فيه البدل فإلا الفرقدان صفةٌ ولا يمكن فيه البدل.

(١) من سورة الأنبياء من الآية (٣٠).

(٢) قال (نجم الدين): إنما انتصب سواء لأنه في الأصل صفة ظرف وهو مكان. قال تعالى ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨] أي: مستوياً ثم حذف الموصوف، وأقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصفية أي: معنى الاستواء الذي كان في سوى فصارت سوى بمعنى مكان فقط، ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في إفادة معنى البدل، تقول: «أنت لي مكان عمرو» أي: بدله لأن البدل ساد مسد المبدل منه وكائن مكانه، ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء. (منه).

(٣) فمعنى قوله: مكان زيد عوض زيد؛ لأن مجيء القوم أعاضنا عن مجيء زيد.

(٤) تعني يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعاً ونصباً وجراً كثير وذلك لخروجها عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء. «رصاص».

(٥) ينسب هذا البيت للفند الزماني واسمه (شهل بن شيبان بن ربيعة).

(اللغة): العدوان: بضم العين وسكون الدال الظلم تقول: عدا يعدو، واعتدى يعتدي إذا

فسوى هنا فاعل وقول الآخر:

١٢٨ - تجانف عن جو اليمامة ناقتي   وما قصدت من أهلها لسوائكا[1]

فهو هنا مجرور باللام. قلنا: هذا شاذ.

جاوز الحد فجار وظلم (دناهم) جازيناهم وفعلنا بهم مثل ما فعلوا بنا وقالوا: كما تدين تدان وهم يريدون كما تفعل يفعل بك وكما تفعل تجازى به.

(الإعراب) (لم) حرف نفي وجزم وقلب (يبق) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة (سوى) فاعل يبق مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر وسوى مضاف و(العدوان) مضاف إليه (دناهم) دان فعل ماض ونا فاعله وهو ضمير المتكلم مبني على السكون في محل رفع وهم ضمير الغائبين مفعول به لدان (كما) الكاف حرف جر وما مصدرية (دانوا) دان فعل ماض وواو الجماعة فاعله، وما المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور متعلق بمحذوف لمصدر يقع مفعولاً مطلقاً عامله قوله: دناهم، وتقدير الكلام دناهم دينا مماثلا لدينهم إيانا، وجملة دناهم لا محل لها من الإعراب جواب لما المذكورة في بيت قبل الشاهد.

(الشاهد فيه) قوله: (ولم يبق سوى العدوان) حيث أوقع سوى فاعلاً لقوله: يبق.

[1] ينسب هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس. ويروى عن جل مكان جو.

(اللغة) : «تجانف» تنحرف.

(المعنى «يريد أنه إنماعول في قصده على هذا الممدوح دون خاصة أهله، وجعل الفعل للناقة مجازاً.

تجانف: فعل مضارع أصله تتجانف وحذفت الثانية إحدى التاءين.

(الإعراب) (تجانف) فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم (عن جو) جار ومجرور متعلق بتجانف وجو مضاف و(اليمامة) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (ناقتي) فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وناقة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (وما) نافية (قصدت) فعل وفاعل (من أهلها) من أهل جار ومجرور متعلق بالفعل قصد، وأهل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه (لسوائك) اللام حرف جر، وسواء مجرور، وسواء مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بقصدت.

(الشاهد) قوله: (لسوائك) حيث خرجت سوى عن الظرفية فجرت باللام.

[خبر كان وأخواتها]

(خبر كان وأخواتها) يعني أنه من جملة المنصوبات وسيأتي تعدادها وحقيقته **(هو المسند)** يعم كل مسند **(بعد دخولها[١])** خرج ما عدا خبرها **(مثل: «كان زيد قائماً» وأمره على نحو:[٢] خبر المبتدأ)** في أقسامه وأحكامه[٣] وشرائطه[٤]، وقد تقدم ذلك في خبر إن **(و)** يخالف خبر المبتدأ في أنه **(يتقدم معرفة)** أو مساوياً لاسمها في التخصيص نحو: «كان القائم زيد» و«كان أخاك صديقك» و«كان خيراً من زيد شر من عمرو» و«كان أفضلَ منك أفضلُ مني» بخلاف خبر المبتدأ فلا يتقدم إذا كان بهذه الكيفية لئلا يلتبس المبتدأ بالخبر كما تقدم، وهنا لا لبس؛ لأن خبر هذه منصوب وهذا ما لم ينتف الإعراب لفظاً في اسمها وخبرها والقرينة اللفظية والمعنوية، فأما إذا كان إعرابهما تقديراً ولا قرينة لم يتقدم الخبر نحو: «كانت الحبلى السكرى» و«كان صديقي غلامي» وقس على هذا **(و)** قد **(يحذف عامله[٥])** أي: عامل خبر كان كقول الشاعر:

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

---

[١] يرد عليه «قائم» في «كان زيد أبوه قائم» مع أنه ليس بخبرها. (خالدي)، وأجيب بأن المراد المسند إلى اسمها واقعاً بعد دخولها. (جامي معنى).

[٢] في خ/هـ: (كأمره)

[٣] قوله: وأحكامه من كونه متعدداً ومتحداً ومثبتاً ومحذوفاً، ومن كون الظرف مقدراً بجملة أو بمفرد.

[٤] قوله: وشرائطه من وجوب الضمير لفظاً أو تقديراً إذا كان جملة وعدم وجوبه إذا كان الاسم ضمير الشأن. والله أعلم.

- مما قيل في خبر كان، ومن خصائصه ما ذهب إليه ابن درستويه، وهو أنه لا يجوز أن يقع الماضي خبراً لكان، فلا يقال: كان زيد قام، ولعل ذلك لدلالة كان على (المعنى) فيقع المضي في خبره لغواً فينبغي أن يقال: كان زيد قائماً أو يقوم، وكذا ينبغي أن يمنع «يكون زيد يقوم» لمثل تلك العلة سواء وجمهورهم على أنه غير مستحسن، ولا يحكمون بمطلق المنع. (نجم الرضي).

[٥] قوله: ويحذف عامله المراد عامل كان وحدها لا كان وأخواتها؛ لأنه لا يحذف من هذه الأفعال إلا كان؛ وإنما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها. (جامي).

١٢٩ - انطق بحق وإن مستخرجاً احناً فإن ذا الحق غلاب وإن غلبا(١)

أي: وإن كنت مستخرجاً.

وقول الآخر:

١٣٠ - علمتك مناناً فلست بآمل نداك ولو غرثان ضمان عاريا(٢)

---

(١) ورد هذا البيت بلا نسبة. وورد في بعض الشواهد ولو مكان إن.

(اللغة) : «الحق» ضد الباطل «احناً» الإحنة الحقد وجمعها «إحن» «غلاب» غلب من باب ضرب غلبةً وغلباً والغلاَّب الكثير الغلبة وتغلب على البلد استولى عليها قهراً.

(الإعراب) **(انطق)** : فعل أمر مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت**(بحق)** جار ومجرور متعلق بالفعل انطق **(وإن)** إن حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه وفعل الشرط محذوف تقديره وإن كنت فكان فعل ماض ناقص واسمه ضمير المخاطب فقد حذفت كان واسمها و**(مستخرجاً)** خبر كان منصوب وهو اسم فاعل وفاعله ضمير مستتر في **(إحنا)** مفعول به لمستخرجاً منصوب بالفتحة الظاهرة **(فإن)** الفاء حرف دال على التعليل إن حرف توكيد ونصب **(ذا)** اسم إن منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف و**(الحق)** مضاف إليه **(غلاب)** خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة **(وإن)** حرف شرط جازم يجزم فعلين **(غلب)** فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما سبق.

(الشاهد فيه) قوله: **(وإن مستخرجاً إحنا)** حيث حذف كان مع اسمها بعد إن والتقدير وإن كنت مستخرجا إحنا وجواب ان محذوف لتقدم ما يدل عليه.

(٢) البيت ورد بلا نسبة.

(اللغة) : «مناناً» منَّ عليه أنعم ومنَّ عليه أي: امتنَّ عليه وبابه رَدَّ، ومنه يقال المِنَّةُ تهدم الصنيعة «الأمل» الرجاء يقال أمَّل خيره يأمُلُ بالضم أملاً بفتحتين وأمَّله أيضاً تأميلا «الندى» الجود، ورجل ندي أي: جواد «غرثان» بوزن عطشان الجائع.

(الإعراب) **(علمتُك)** : علمت فعل ماض ينصب مفعولين وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع وكاف المخاطب مفعول أول مبني على الفتح في محل نصب **(مناناً)** مفعول ثان لعلم **(فلست)** الفاء عاطفة ليس فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وتاء المتكلم اسمه مبني على الضم في محل رفع **(بآمل)** الباء حرف جر زائد آمل خبر ليس

أي: ولو كنت غرثان، ويحذف **(في مثل الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر)** أي: إن كان عمله خيراً فجزاؤه(١) خير، وإن كان عمله شراً فجزاؤه شر، وهذا أفصح الوجوه الآتي ذكرها لجريه على القياس، إذ حذف كان مع اسمها وتقدير المبتدأ بعد فاء الجزاء هو القياس(٢) في لغة العرب **(ويجوز في مثلها)** أي: في مثل هذه المسألة وأمثالها نحو: «المرء مقتول بما قتل به إن خنجراً فخنجر، وإن سيفاً فسيف» ففي هذه **(أربعة أوجه(٣))** نصب الأول في الطرفين معاً ورفع الثاني، وهذا أفصح الوجوه لما قدمنا، وعكسه وهو أضعفها إذ يصير تقديره «إن كان في عمله خير فيكون جزاؤه خيراً، وحذف كان مع خبرها وتقدير الفعل بعد فاء الجزاء خلاف القياس، الوجه الثالث رفعهما معاً وتقديره «إن كان في عمله خير فجزاؤه خير، وفيه ضعف من جهة حذف كان مع خبرها، وقوة من حيث

منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وآمل اسم فاعل وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره أنا **(نداك)** ندا مفعول به لآمل منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر وندا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه **(ولو)** لو حرف شرط غير جازم **(غرثان)** خبر لكان المحذوفة مع اسمها منصوب بالفتحة أي: ولو كنت غرثان **(ضمآن)** خبر بعد خبر منصوب بالفتحة الظاهرة **(عارياً)** خبر ثالث منصوب بالفتحة الظاهرة.

(الشاهد فيه) قوله: **(ولو غرثان ضمآن عارياً)** يريد ولو كنت غرثان ضمآن عاريا فحذف كان مع اسمها بعد لو وهذا جائز.

(١) قوله: فجزاؤه خير عبارة الغاية إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شر، فحذف كان واسمها لدلالة حرف الشرط التي لا يليها إلا الفعل عليه، وحذف لدلالة الفاء التي هي جواب الشرط عليه لاقتضائها جملة اسمية.

(٢) وإنما كان هذا هو القياس؛ لأن حذف المبتدأ أولى من حذف الجملة لأنه مفرد، وقيل: لأن مجيء الفاء مع الجملة الاسمية أكثر منه مع الفعلية.

(٣) قوله أربعة أوجه..... الخ مثاله على تقدير الأربعة الأوجه الأول إن كان ماقتل به سيفاً فالذي يقتل به سيف، الثاني: إن كان فيما قتل به سيف فيكون ما يقتل به سيفاً، الثالث: إن كان فما قتل به سيف فالذي يقتل به سيف، الرابع: إن كان ماقتل به سيفاً فيكون ما يقتل به سيفاً. (بغية) بتقديم وتأخير بين الوجوه.

تقدير المبتدأ بعد فاء الجزاء، وعكسه بنصبهما تقديره «إن كان عمله خيراً فيكون جزاؤه خيراً» ففيه ضعف من حيث تقدير الفعل بعد فاء الجزاء، وقوة من حيث حذف كان مع اسمها(١) فهذان الوجهان متوسطان (ويجب(٢) الحذف) فيما وقع بعد أنْ المخففة معوضاً عنه ما (مثل: أما أنت(٣) منطلقاً انطلقت أي: لأن كنت) فحذف حرف الجر؛ لأنه يحذف مع أن كثيراً ثم الفعل، وهو كان اختصاراً ثم أتي (بما) عوضاً عن الفعل وأدغمت ميمها في نون أن فصار «أما» وجعل الضمير منفصلًا لعدم ما يتصل به والتزم حذف كان لئلا يجمع بينه وبين عوضه وهو (ما)(٤) ومن ذلك قول الشاعر:

١٣١ - أبا خراشة أما انت ذا نفر   فإن قومي لم تأكلهم الضبع(٥)

---

(١) وإنما كان حذف كان واسمها آكد؛ لأن إن الشرطية تدل على الفعل والفعل يدل على فاعله: «نجم ثاقب».

(٢) قوله: ويجب الحذف وذلك فيما بعد إما اسم مرفوع بعد اسم منصوب بعده فعل.

(٣) قال ابن الوزير في حواشيه على شرح ابن الحاجب في هذا الموضع ما معناه إن (أن) هذه كانت مكسورة؛ لأنها شرطية ثم لما تصرف هذا التصرف في الفعل من حذف الفعل وفصل الضمير وإدغام النون في الميم لقرب مخرجيهما فتحت النون للتخفيف، قال: واستدلوا بدخول الفاء في الجزاء كالبيت على كونها شرطية.

(٤) وهذا على تقدير فتح الهمزة، وأما على تقدير كسرها فالتقدير «إن كنت منطلقاً انطلقت» فعُمِل به ما عُمِل في الأول من غير فرق إلا حذف اللام، إذ لا لام فيه، واقتصر المصنف على الأول؛ لأنه أشهر. (جامي)

(٥) ينسب هذا البيت للعباس بن مرداس السلمي.

(اللغة) : «أبا خراشة» هذه كنية خفاف بن ندبة «ذا نفر» يريد كثير الأهل والأتباع «الضبع» السنة المجدبة كثيرة القحط.

«المعنى» يقول: لا تفخر علي؛ لأنك إن كنت تفخر بكثرة أهلك وأتباعك فليس ذلك سبباً للفخر؛ لأن قومي لم تأكلهم السنون، ولم يستأصلهم الجوع والجدب، وإنما نقصهم إغاثة الملهوف، وإجابة الصريخ.

هذا البيت من كلام العباس بن مرداس السلمي يقوله في خفاف بن ندبة الشاعر.

(الإعراب) (أبا) منادى بحرف نداء محذوف منصوب بالألف؛ نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وأبا مضاف و(خراشة) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن

وارتفاع الاسم وانتصاب الخبر بالفعل المحذوف على الصحيح(١)

[اسم إن واخواتها]

(اسم إن وأخواتها) هو من جملة المنصوبات وسيأتي تعدادها **(هو المسند إليه)** عم كل مسند إليه وقوله: **(بعد دخولها)** خرج ما عداه وهو مشبه بالمفعول به(٢) كما مر **(مثل: «إن زيداً قائم»)** وسيأتي استيفاء الكلام على هذا.

[المنصوبات بلا]

(المنصوبات بلا) هو من جملة المنصوبات وقوله: **(التي لنفي الجنس)** خرجت التي بمعنى ليس، وقد تقدم الفرق بينها وبين التي بمعنى ليس وقوله: **(هو المسند إليه)** عم كل مسند وقوله: **(بعد دخولها)** خرج ماعداه، قال نجم الدين: ولم يقل الشيخ: اسم (لا)؛ لأن فيه ما هو مبني، وفيه ما هو منصوب فترجم الباب بالمنصوبات؛ لأن كلامنا في المنصوبات وذكر المبني بعده على جهة التبع، ثم بين

الكسرة لأنه لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث **(أمّا)** مركب من حرفين أحدهما **(أن)** والآخر **(ما)** فأما أن فمصدرية وما زائدة معوض بها عن كان المحذوفة **(أنت)** ضمير منفصل اسم كان المحذوفة مبني على الفتح في محل رفع **(ذا)** خبر كان منصوب بالألف؛ لأنه من الأسماء الستة وذا مضاف و**(نفر)** مضاف إليه **(فإن)** الفاء حرف دال على التعليل و إن حرف توكيد ونصب **(قومي)** قوم اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه **(لم)** حرف نفي وجزم وقلب **(تأكلهم)** تأكل فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، وهم ضمير الغائبين مفعول به لتأكل **(الضبع)** فاعل تأكل تأخر عن المفعول، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن.

(الشاهد فيه): **(أما أنت ذا نفر)** حيث حذف كان وعوض عنها **(ما)** الزائدة وأبقى اسمها وهو أنت وأبقى خبرها أيضاً وهو قوله: **(ذا نفر)** فالمحذوف من الجملة هو كان وحدها.

(١) إشارة إلى خلاف إبي الفتح إبن جني فقال: العامل فيهما «ما» هذه، ويجوز إظهار الفعل عند المبرد. **(خبيصي)**.

(٢) ووجه الشبه أنّ «إنّ» أشبهت الفعل في لزوم الأسماء، وأشبهت الماضي في بنائها على الفتح فأُلحِقَ منصوبها بالمفعول ومرفوعها بالفاعل، وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعاً به في قولك: «زيد قائم» مثلًا ولا عمل للحروف فيه. **(مفصل)**.

أن شروط نصبه ثلاثة وهي أن **(يليها)** فلا يفصل بين الاسم وبين (لا) فاصل **(نكرة)** لا معرفة فسيأتي حكمه **(مضافاً أو مشبهاً به)** لا إذا كان مفرداً عن الإضافة أو شبهها فإنه مبني كما يأتي **(مثل: «لا غلام رجل ظريف فيها»)** هذا مثال المضاف **(ولا عشرين درهما لك)** و«لا ضارباً زيداً في الدار» و«لا رفيقاً بالغلمان عندك» **فهذا** مثال المشبه بالمضاف من كل اسمين ارتبط أحدهما بالآخر كما تقدم في المنادى، وقد تقدم وجه نصبها للاسم، ورفعها للخبر **(فإن كان مفرداً)** يحترز من المضاف والمشبه به كما في المنادى فإذا لم يكن كذلك **(فهو مبني على ماينصب[1] به)** وهو الفتح في الموحد نحو: «لا رجلَ في الدار» والياء في المفتوح ماقبلها في المثنى نحو: «لا غلامين لك» وقول الشاعر:

١٣٢ - تعز فلا إلفين بالعيش متعا ولكن لوراد المنون تتابع[2]

والياء المكسورة ماقبلها في جمع المذكر نحو: «لا مسلمين بالبلد» وقول الشاعر:

---

(١) وإنما بنيت على ماينصب به ليكون البناء على حركة أو حرف استحقها النكرة في الأصل قبل البناء، ولم يَبْنَ المضاف والمضارع له؛ لأن الإضافة ترجع جانب الاسمية فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه في الأصل أعني الإعراب ولا يكون مضافاً مبنياً إلا نادراً نحو: (خمسة عشرك) ونحوه. **(نجم الدين الرضي)**.

(٢) البيت ورد بلا نسبة.

(اللغة): «تعز» أمر من التعزي وهو التصبر «الإلف» بالكسر الأليف «الوراد» جمع وارد وهم الذين يردون الماء «المنون» جمع المنية «تتابع» يقال: تتابع بالياء التحتانية في الشر، وتتابع في الخير بالباء الموحدة.

(الإعراب) **(تعزّ)** فعل أمر مبني على حذف حرف العلة وهو الألف وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت **(فلا)** الفاء دال على التفريع لا نافية للجنس **(الفين)** اسم لا مبني على الياء في محل نصب **(بالعيش)** جار ومجرور متعلق بقوله: متع الآتي **(متعا)** متع فعل ماض مبني للمجهول وألف الاثنين نائب فاعله والجملة في محل رفع خبر لا **(ولكن)** الواو عاطفة و لكن حرف استدراك **(لوراد)** جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ووراد مضاف و**(المنون)** مضاف إليه **(تتابع)** مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

(الشاهد فيه) قوله: **(فلا إلفين)** حيث بنى اسم لا وهو قوله: الفين على الياء لأنه مثنى والمثنى يبنى إذا كان اسما على ما ينصب به لو كان معرباً.

١٣٣ - أرى الربع لا أهلين في عرصاته   ومن قبل عن أهليه كان يضيق(١)

والكسرة في جمع المؤنث السالم نحو: «لا هندات بحلب» وكقول الشاعر:

١٣٤ - لا سابغات ولا جأواء باسلة   تقي المنون لدى استيفاء آجال(٢)

---

(١) هذا البيت ورد بلا نسبة.

(اللغة): «الربع» المنزل، وهو الدار بعينها «الأهل» أهل الرجل وأهل الدار، والجمع أهل وأهلات وأهلون، وقد يجمع جمع الصحيح «العرصات» جمع عرصة بوزن الضربة، كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء.

(الإعراب) (أرى) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا (الربع) مفعول به لأرى منصوب بالفتحة الظاهرة (لا أهلين) لا نافية للجنس أهلين اسم لا مبني على الياء في محل نصب (في عرصاته) في عرصات جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، وعرصات مضاف وضمير الغائب مضاف إليه (ومن قبل) الواو حرف عطف ومن حرف جر وقبل مجرور بمن مبني على الضم في محل نصب؛ لأنه قطع عن الإضافة متعلق بالفعل كان (عن أهليه) عن أهل جار ومجرور وأهل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بيضيق الآتي (كان) فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو (يضيق) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر كان

(الشاهد فيه) قوله: (ولا أهلين) حيث بنى جمع المذكر السالم الواقع اسماً على الياء.

(٢) هذا البيت مما لم يُعَيَّن قائلُه.

(اللغة): (سابغات): أراد دروعاً سابغات أي: واسعات تجلل موضعها من البدن وتغطيه كله فحذف الموصوف وأقام الصفة مكانه ومثله قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ والواحدة سابغة (جأواء) هي الجيش العظيم (باسلة) متصفة بالبسالة وهي الشجاعة (المنون) الموت.

«المعنى» يريد أنه لا ينجيك من الموت الدروع الواسعة ولا الجيش العظيم كثير العدد، وذلك إذا استكملت أجلك.

(الإعراب) (لا) نافية للجنس (سابغات) اسم لا مبني على الفتح في محل نصب، أو مبني على الكسر نيابة عن الفتح في محل نصب (ولا) الواو عاطفة و لا نافية للجنس (جأواء) اسم لا مبني على الفتح في محل نصب (باسلة) صفة لجأواء وصفة المنصوب منصوب وعلامة

وحكم الجمع المكسر حكم الموحد. وبني اسم لا لتضمنه حرف الجر إذ قولك: «لا رجل» بمثابة «لا من رجل»؛ لأنه جواب للقائل «هل من رجل؟.» وبني على الحركة؛ لعروض البناء، وعلى الفتح؛ لأنه أخف؛ لأن الاسم صار كالمركب معها نحو: - «أحد عشر» وهو(١) أولى من قولهم يبنى على الفتح ليدخل ما كان معرباً بالحروف **(وإن كان)** الاسم **(معرفة)** نحو: - «لازيد في الدار ولا عمرو» **(أو مفصولاً بينه وبين لا)** نحو: - «لا في الدار رجل ولا امرأة» **(وجب الرفع)** في الاسمين معاً **(والتكرير)** كما مثلنا، أما وجوب الرفع فلأنها لا تعمل في المعارف كمامر ولضعفها بالفصل بينها وبين اسمها النكرة. وأما وجوب التكرير في المعرفة فليكون عوضاً عما فاتها من نفي آحاد الجنس، وأما في النكرات فلأنها جواب لسؤال مقدر تقديره «أفي الدار رجل أم امرأة؟» وأجيب بالتكرير مطابقة(٢) للسؤال وقد جاء اسمها(٣) معرفة من غير تكرير لضرورة الشعر كقول الشاعر:

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

نصبها الفتحة الظاهرة (تقي) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هي والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لا الأولى، وخبر لا الثانية محذوف يدل عليه خبر لا الأولى (المنون) مفعول به لتقي منصوب بالفتحة الظاهرة (لدى) ظرف بمعنى عند متعلق بتقي ولدى مضاف و(استيفاء) مضاف إليه واستيفاء مضاف (وآجال) مضاف إليه.

(الشاهد فيه) قوله: (لا سابغات) فإن اسم لا فيه جمع مؤنث سالم وجمع المؤنث السالم إذا وقع اسما (للا) جاز فيه وجهان الأول البناء على الكسر نيابة عن الفتح كما يعرب في حال النصب والثاني البناء على الفتح.

(١) يعني قوله: مبني على ماينصب به. وفي خ/هـ: من قوله: (وهو) إلى قوله: (معرباً بالحروف) غير موجود.

(٢) قوله: مطابقة للسؤال...الخ هذا يصلح أن يكون علة للنكرة والمعرفة ذكره في (الجامي) و«الرصاص» فعرفت بهذا أن النكرة في المعرفة بعلتين بالتعويض وبكونه جواب سؤال سائل، وفي النكرة لكونه جواب سائل فقط.

(٣) ليس باسم لها إذ ليس لها عمل بدليل رفع رجوعها فتسميته اسماً لها باعتبار ما كانت عليه من العمل.

١٣٥ - بكت جزعاً واسترجعت ثم آذنت   ركائبها أن لا إلينا رجوعها[١]

(و) أما ما ورد معرفة (مثل قضية ولا أبا حسن لها) وقول الشاعر:

١٣٦ - أرى الحاجات عند أبي خبيب   نكدن ولا أمية بالبلاد[٢]

---

[١] هذا البيت مما لم يعين قائله وورد بلا نسبة.

(اللغة) : «استرجعت» يحتمل أن يكون من الاسترجاع عند الحزن أي: قول المحزون (إنا لله وإنا إليه راجعون) ويحتمل أن تكون السين والتاء فيه مزيدتين للدلالة على الطلب فمعناه أنها طلبت الرجوع والعودة

(الإعراب) (بكت) : بكى فعل ماض مبني على الفتح والتاء تاء التأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي (جزعاً) مفعول لأجله، ويحتمل أن يكون نائبا عن المفعول المطلق صفة لمحذوف تقديره بكاء جزعاً (واسترجعت) الواو عاطفة استرجع فعل ماض والتاء تاء التأنيث، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هي (ثم) حرف عطف (آذنت) آذن فعل ماض والتاء تاء التأنيث (ركائبها) ركائب فاعل مرفوع بالضمة، وركائب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه (أن) حرف تفسير لما في آذن من معنى القول (لا) نافية (إلينا) جار ومجرور خبر مقدم (رجوعها) رجوع مبتدأ مؤخر، ورجوع مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، ويحتمل أن أن مخففة من الثقيلة واسمه ضمير الشأن، والجملة الاسمية في محل رفع خبرها.

(الشاهد فيه) قوله: (ألا إلينا رجوعها) حيث لم تكرر لا مع الفصل بينها وبين اسمها المعرفة.

[٢] ينسب هذا البيت لابن الزّبير الأسدي.

(اللغة) : «أبو خبيب» كنية عبد الله بن الزبير بين العوام، وكان له ثلاثة يكنى بكل واحد منهم، وهم خبيب، وبكر، وعبد الرحمن، وكان لا يكنيه بخبيب إلا من أراد ذمه «نكدن» ضقن وتعذرن.

(الإعراب) (أرى) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (الحاجات) مفعول أول لأرى (عند) ظرف متعلق بمحذوف حال من الحاجات وعند مضاف و(أبي) مضاف إليه وأبي مضاف (خبيب) مضاف إليه (نكدن) نكد فعل ماض ونون النسوة فاعلة والجملة في محل نصب مفعول ثان لأرى (ولا) الواو واو الحال و لا نافية للجنس (أمية) اسم لا مبني على الفتح في محل نصب (في البلاد) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل نصب حال.

(الشاهد فيه) قوله: (ولا أميةَ) حيث وقع اسم لا النافية للجنس معرفة وأُوّلَ على تقدير: ولا مثل أمية.

وقوله ﷺ « إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده وإن هلك قيصر فلا قيصر بعده(١) »فهذا كله (متأول(٢)) بحذف نكرة هي اسم لا مضاف إلى المعرفة المذكورة، أي: ولا مثل أبي حسن لها، فحذف مثل وهو نكرة لا يتعرف بإضافته إلى المعرفة، وأقيم المضاف إليه مقامه فنصب، وعنى بأبي حسن علياً؛ لأنه كان فيصلًا في الخصومات وضياء في المدلهمات، وكذلك تأويل سائرها.

وأما قول الشاعر:

١٣٧ - تبكي على زيد ولا زيد مثله بري من الحمى سليم الجوانحي(٣)

---

(١) التخريج

(٢) قوله: متأول. . .الخ بأحد تأويلين؛ لأن علياً - عليه السلام - كان كذلك لكل قضية تتفق معظلة ولا فيصل لها ولا عليم بها، قيل قضية ولا أبا حسن لها بمعنى أنه لا واحد يطلق عليه هذا الاسم فصار أبا حسن كاسم الجنس المطلق على كل واحد لا بعينه فصار نكرة بهذا (المعنى) فلا يرفع ولا يتكرر فصار هذا مثل قولهم لكل فرعون موسى أي: لكل جبار قهار .ه: . قال (نجم الدين): فينصرف موسى وفرعون في هذا لأنهما قد صارا نكرتين في (المعنى): والله أعلم.

- قال في (الجامي) : متأول بالنكرة إما بتقدير المثل أي: مثل أبي حسن فإن مثلاً لتوغلها في الإبهام لم تتعرف بالإضافة إلى المعرفة أو بتأويله بفيصل بين الحق والباطل لا شتهاره رضي الله عنه - بهذه الصفة فكأنه قيل: فلا فيصل لها ويقوي هذا التأويل إيراد الحسن بحذف اللام؛ لأن الظاهر أن تنوينه للتنكير منه.

(٣) ورد هذا البيت بلا نسبة.

(اللغة) : «الجوانح» الأضلاع التي بجنب الترائب مما يلي ظهر الصدر كالضلوع مما يلي الظهر، الواحدة جانحة.

(الإعراب) (تبكي) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي (على زيد) جار ومجرور متعلق بتبكي (ولا) الواو واو الحال و لا نافية للجنس (زيدَ) اسمها مبني على الفتح في محل نصب (مثله) مثل خبر لا مرفوع بالضمة الظاهرة، ومثل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل نصب حال (بريء) خبر مبتدأ محذوف تقديره هو مرفوع بالضمة الظاهرة (من الحمى) جار ومجرور متعلق ببريء (سليم) خبر مبتدأ محذوف مرفوع بالضمة الظاهرة وسليم مضاف و(الجوانح) مضاف إليه.

فزيد هنا نكرة؛ لأنه لم يُرَد زيد بعينه، بل قصد واحداً من المسميين(١) بهذا الاسم (و) يجوز فيما تكرر فيه لا مع النفي في (لا حول ولا قوة إلا بالله) و﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] و﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] خمسة أوجه خلا أنه يوقف في القرآن على ماسمع من تلك الوجوه الأول (فتحهما) معاً على أنها لا التي لنفي الجنس، ولا قوة معطوف على لا حول، عطف مفرد على مفرد، وخبرهما محذوف متعلق بقوله بالله أي: كائنان أو موجودان(٢) إلا بالله، أو عطف جملة على جملة أي: لاحول إلا بالله ولا قوة إلا بالله، وحذف الخبر الأول استغناء عنه بالثاني، والثاني فتح الاسم الأول (ونصب) الاسم (الثاني) على أن لا قبله زائدة، والواو عاطفة للاسم الثاني على لفظ الأول وإن كان مبنياً والثاني معرباً؛ لأن حركة البناء في الأول عارضة لا أصلية(٣) فأشبهت حركة الإعراب ومنه قول الشاعر:

١٣٨ - لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع(٤)

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

(الشاهد فيه) دخول لا التبرئة على) زيد(حيث نصبه لأنه نكرة؛ لأنه لم يُرَد زيد بعينه، ولايصح أن يقدر هنا) مثل(لفساد (المعنى) لو قيل: لا مثل زيد مثله.

(١) لتعذر تقدير مثل هنا لفساد (المعنى) لو قيل لا مثل زيد مثله فأولوه بوجه آخر.

(٢) فهو استثناء مفرغ أي: بأحد إلا بالله فالجار لغو وإن جعل بالله خبراً كان ظرفاً مستقراً أي: لا حول ولا قوة كائنان إلا بالله.

(٣) في خ/ هـ: (لا أصلية) غير موجود.

(٤) ينسب هذا البيت لأنس بن العباس بن مرداس السلمي

(اللغة): «خلة» بضم الخاء وتشديد اللام هي الصداقة، وقد تصدق الخلة على الصديق نفسه «الراقع» ومثله «الراتق» الذي يصلح موضع الفساد من الثوب.

(الإعراب) (لا) نافية للجنس (نسب) اسم لا مبني على الفتح في محل نصب (اليوم) ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر لا (ولا) الواو عاطفة ولا زائدة لتأكيد النفي (خلةً) بالنصب معطوف على محل اسم لا (اتسع) فعل ماض (الخرق) فاعله (على الراقع) جار ومجرور متعلق باتسع.

(الشاهد فيه) نصب المعطوف «خلة» وتنوينه على إلغاء «لا» الثانية وزيادتها تأكيداً للنفي، وتقديره: لا نسب وخلةً اليوم.

(و) الثالث (رفعه) أي: رفع الثاني مع فتح الأول على أن) لا(الثانية زائدة، والاسم الثاني معطوف بالواو على محل الأول ومثل قول الشاعر:

١٣٩ - هذا وجدكم الصغار بعينه   لا أم لي إن كان ذاك ولا أب[1]

(و) الرابع (رفعهما[2]) على أن الاسم الأول مبتدأ وخبره محذوف تقديره إلا بالله، والثاني مبتدأ[3] كذلك وخبره هذا المذكور وتقديره جواباً لسؤال سائل تقديره «أحول وقوة بأحد؟». فيقول: لا حول ولا قوة إلا بالله ومنه قوله تعالى ﴿لَّا

---

(١) ينسب هذا البيت لهمام بن مرة وينسب لضمرة بن ضمرة بن قطن وينسب لغيرهما ويروى لعمركم مكان وجدكم.

(اللغة): (جدكم): الجد الحظ والبخت. (الصغار): بفتح الصاد بزنة سحاب الذل والمهانة والحقارة.

(الإعراب) (هذا) الهاء حرف تنبيه وذا اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع (وجدكم) الواو واو القسم وجد مجرور بواو القسم، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف وجوباً وجد مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه [وعلى الرواية الأخرى (لعمركم) اللام للتأكيد عمر مبتدأ والخبر محذوف، والجملة القسمية لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ والخبر] (الصغار) خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة (بعينه) جار ومجرور والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال وقيل: الباء زائدة وعين تأكيد للصغار، وعين مضاف وضمير الغائب العائد إلى الصغار مضاف إليه (لا) نافية للجنس (أم) اسمها (لي) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا (إن) شرطية (كان) فعل ماض ناقص فعل الشرط (ذاك) ذا اسم إشارة اسم كان وخبرها محذوف، والتقدير إن كان ذاك محموداً والكاف حرف خطاب (ولا) الواو عاطفة و لا زائدة لتأكيد النفي (أب) معطوف على محل لا مع اسمها، وهذا أحد الأوجه في توجيه الرفع وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه.

(الشاهد فيه) قوله: (ولا أبُ) حيث جاء أب مرفوعاً بالابتداء بعد لا النافية غير العاملة التي تلت لا النافية للجنس، أو يكون أب معطوفاً على محل اسم لا ولا زائدة.

(٢) قوله: رفعهما ولا يكون للا عمل هنا، ووجه عدم عملها هنا شيئان أحدهما: أن يكون مطابقاً للسؤال، والثاني: أنه لو فتح به الاسمان معاً لأوهم التركيب مع حرف العطف وهو لا يجوز، ولو فتح أحدهما ورفع الآخر كانت ترجيحاً لغير مرجح.

(٣) بإلغاء (لا).

بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾(١) وقول الشاعر:

١٤٠ - وما هجرتك حتى قلت معلنة   لا ناقة لي في هذا ولا جمل(٢)

(و) الخامس (رفع الأول على ضعف(٣)) لكون لا فيه بمعنى ليس إذ عملها بمعناه ضعيف، وفتح الثاني على أن لا فيه لنفي الجنس وتكون لا في الأول بمعنى ليس كما ذكر، ومثل هذا قوله:

١٤١ - فلالغو ولاتأثيم فيها   وما فاهو به أبداً مقيم(٤)

---

(١) من سورة البقرة من الآية (٢٥٤).

(٢) ينسب هذا البيت للراعي وهو عبد بن حصين النمري أحد شعراء بني أمية.
(اللغة): **(وما هجرتك)** يروى في مكانه **(وما صرمتك)** والصرم الهجر وقطع حبال المودة **(لا ناقةٌ لي في هذا ولا جمل)** هذا مثل من أمثال العرب يقوله من يتبرأ من الأمر ويباعد نفسه منه وأول من قاله الحارث بن عباد فارس النعامة حين قتل جساس بن مرة كليب بن ربيعة.
(الإعراب) **(وما)** الواو عاطفة ما حرف نفي **(هجرتك)** هجر فعل ماض وتاء المتكلم فاعله وكاف المخاطبة مفعوله **(حتى)** حرف غاية وجر **(قلت)** قال فعل ماض وياء المخاطبة فاعله، وأن المصدرية مقدرة قبل الفعل، وهي مع الفعل في تأويل مصدر مجرور بحتى، والجار والمجرور متعلق بهجر، والتقدير ما هجرتك إلى أن قلت **(معلنة)** حال من تاء المخاطبة **(لا)** نافية تعمل عمل ليس أو مهملة **(ناقة)** اسم لا أو مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة **(لي)** **(في هذا)** جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر لا، أو خبر المبتدأ، أو صفة لناقة ويكون الخبر حينئذ محذوفاً **(ولا)** الواو عاطفة **(لا)** يجوز أن تكون نافيه عاملة عمل ليس أو مهملة كما الأولى، ويجوز أن تكون مهملة كالأولى، ويجوز أن تكون زائدة لتأكيد النفي **(جمل)** إن اعتبرت لا زائدة لتأكيد النفي فجمل معطوف بالواو على ناقة عطف مفرد على مفرد، وإن اعتبرت لا نافية مهملة فجمل مبتدأ خبره محذوف، وإن اعتبرت لا نافية عاملة عمل ليس فجمل اسمها وخبرها محذوف، وعلى هذين الوجهين تكون الواو قد عطفت جملة على جملة، والجملة المعطوف عليه في محل نصب مقول القول، وكذلك الجملة المعطوفة.
(الشاهد فيه) قوله: **(لا ناقة. . . . ولا جمل)** حيث تكررت فيه لا وورد الاسمان مرفوعين.

(٣) وضعف وجه رفع الأول بأنه يجوز أن يكون رفعه بإلغاء عمل لا بالتكرير، لا لكونها بمعنى ليس؛ لأن شرط صحة إلغائها التكرير فقط وقد حصل هاهنا. ه: . **(جامي)** والله أعلم.

(٤) ينسب هذا البيت لأمية بن أبي الصلت.

(وإذا دخلت الهمزة) على **(لا)** لم تغير(١) العمل **(ومعناها)** أي: معنى الهمزة **(الاستفهام)** نحو: «ألا رجل في الدار» وقول الشاعر:

١٤٢ - ألا ارعواء لمن ولت شبيبته وآذنت بمشيب بعده هرم(٢)

(اللغة): «اللغو» أي: قول باطل، وما لا يعتد به من الكلام «تأثيم» هو مصدر «أثمته» بتشديد أثمته - بمعنى نسبته إلى الإثم.

(الإعراب) **(فلا)** لا نافية ملغاة **(لغوٌ)** مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة **(ولا)** الواو عاطفة و لا نافية للجنس تعمل عمل إن **(تأثيم)** اسمها مبني على الفتح في محل نصب **(فيها)** جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا وخبر المبتدأ محذوف يدل عليه خبر لا هذا، ويجوز عكس ذلك فيكون الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف خبر المبتدأ، ويكون خبر لا هو المحذوف، وعلى أية حال فإن الواو قد عطفت جملة لا مع اسمها وخبرها على جملة المبتدأ والخبر **(وما)** اسم موصول مبتدأ **(فاهو)** فعل وفاعل والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول**(به)** جار ومجرورمتعلق بفاهو **(أبداً)** منصوب على الظرفية ناصبه الفعل فاه **(مقيم)** مقيم خبر المبتدأ ويجوز أن تكون **(لا)** الأولى نافية عاملة عمل ليس و**(لغو)** اسمها وخبرها محذوف يدل عليه خبر **(لا الثانية)** العاملة عمل إن، وتكون الواو قد عطفت جملة لا الثانية العاملة عمل إن على جملة لا الأولى العاملة عمل ليس.

(الشاهد فيه) قوله: «فلا لغو ولا تأثيم» حيث ألغى) **لا(الأولى، أو أعملها عمل ليس فرفع الاسم بعدها، وأعمل) لا(الثانية عمل إن.**

(١) أي: لم تغير تأثير لا في المتبوع ولا في التابع؛ لأن الهمزة لا تبطل عمل عامل تقول: «ألا رجل في الدار» و«ألا رجل فيها» بخلاف إذا دخل عليه الجار فإنه يغير العمل نحو: «إذ يبني بلا جرم ووجدته بلا مال» فإن قيل لفظ العمل في الاصطلاح لا يطلق إلا في المعرب فقولك: «ألا رجل في الدار» مبني فكيف يقال: لم يتغير العمل قيل: المراد بالعمل هنا العمل اللغوي، وهو التأثير دون الاصطلاح، أو المراد بالعمل أعم من أن يكون حقيقياً كما في «لا غلام رجل» أو تشبيهاً كما في «لا رجل» فإنَّ فتحته تشبه النصب في العروض والإطراد.

(٢) هذا البيت لم ينسب إلى أحد فيما لدينا من المراجع.

(اللغة): «ارعواء» أي: انتهاء وانكفاف وان: زجار «آذنت» أعلمت «ولت» أدبرت «مشيب» شيخوخة وكبر «هرم» فناء القوة.

(الإعراب) **(ألا)** الهمزة للاستفهام ولا نافية للجنس، وقصد بالحرفين جميعاً التوبيخ

وقول حسان:

١٤٣ - ألا طعان ألا فرسان عادية   إلا تجشؤكم حول التنانير(١)

وأما قول الشاعر:

١٤٤ - ألا رجلًا جزاه الله خيراً   يدل على محصلة تبيت(٢)

والإنكار (ارعواء) اسم لا (لمن) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ومن اسم موصول (ولت) ولى فعل ماض والتاء تاء التأنيث (شبيبته) شبيبة فاعل ولت، وشبيبة مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (وآذنت) الواو عاطفة آذن فعل ماض والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى شبيبته (بمشيب) جار ومجرور متعلق بآذنت (بعده) ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم، وبعد مضاف وضمير الغائب مضاف إليه (هرم) مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر صفة لمشيب.

(الشاهد فيه) قوله: «ألا ارعواء» حيث أبقى للا النافية عملها الذي تستحقه مع دخول همزة الاستفهام عليها؛ لأنه قصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار.

(١) ينسب هذا البيت لحسان بن ثابت من قصيدة يهجو فيها بني الحارث بن كعب رهط النجاشي الشاعر. ويروى مكان ويروى أيضاً

(اللغة): «العادية» هي الخيل تعدو بأصحابها «التجشؤ» تنفس المعدة عند الإمتلاء «التنانير» جمع تنور وهو نوع من كوانين الوقود أو الذي يختبز فيه.

(الإعراب) (ألا) الهمزة للاستفهام ولا نافية للجنس (طعان) اسمها مبني على الفتح في محل نصب(ألا) الهمزة للاستفهام ولا نافية للجنس(فرسان) اسمها مبني على الفتح في محل نصب (عادية) صفة لفرسان منصوبة بالفتحة الظاهرة على محل اسم لا وخبر لا محذوف (إلا) أداة استثناء (تجشؤكم) روي بالرفع والنصب فعلى الرفع بدل من موضع (طعان) على لغة بني تميم وإذا نصب فعلى الاستثناء، وتجشؤ مضاف وكاف المخاطبين مضاف إليه، والميم علامة الجمع (حول) ظرف منصوب متعلق بتجشؤ، وحول مضاف و(التنانير) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة على آخره.

(الشاهد فيه) قوله: (ألا طعان ألا فرسان) حيث عملت ألا عمل لا النافية للجنس لأن معناها كمعناها وإن كانت ألف الاستفهام داخلة عليها للتقرير.

(٢) ينسب هذا البيت لعمرو بن قعاس أو قنعاس المرادي المذحجي.

(اللغة): «المحصلة» المرأة تحصل تراب المعدن.

فليس من هذا الباب بل نصب رجلًا بفعل مقدر تقديره ألاتروني رجلًا، وقال يونس: هو من هذا الباب ونونه مضطراً (والتمني) نحو: «ألا ماء أشربه» (والعرض) نحو: «ألا نزول عندي».

(ونعت) اسم لا (المبني) لا المعرب وذلك في النعت (الأول[١]) من النعوت والصفات وذلك النعت (مفرداً) أي[٢] يلي اسم لا لا يفصل، يحترز من المضاف والمشبه به كما تقدم، وذلك النعت يليه أي: يلي اسم لا لا يفصل بينهما فاصل، فإذا جمع الشروط فهو حينئذ (مبني) على الفتح لتن:زيل الصفة والموصوف من: زلة اسم واحد (ومعرب) وإعرابه (رفعاً) على محل اسم لا (ونصباً) على لفظه وإن كانت حركته بنائية وحركة النعت إعرابية؛ فلأن البناء في المنعوت عارض فأشبهت حركته حركة الإعراب (مثل: «لا رجل ظريف») هذا مثال ماجمع القيود (وظريفٌ وظريفاً) وكذلك فيما تكرر المنفي[٣] فيه بعد لا نحو: «لا ماء ماءَ بارداً»

(الإعراب) (ألا) أداة عرض (رجلًا) مفعول لفعل محذوف تقديره ألا تروني رجلاً (جزاه) فعل ماض وهاء الغائب مفعول به أول(الله) لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة (خيرا) مفعول ثان، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب دعائية (يدل) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر تقديره هو يعود على رجل، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة لرجل (على محصلة) جار ومجرور متعلق بيدل (تبيت) فعل مضارع ناقص واسمه ضمير مستتر يعود على محصلة، وخبره في بيت بعد هذا قوله: ترجل. . الخ
(الشاهد فيه) قوله: (ألا رجلًا) حيث نصب رجلا بفعل محذوف وفي البيت شاهد آخر وهو قوله: (ألا) حيث وقعت للعرض والتحضيض، ومعناهما طلب الشيء، ولكن العرض طلب بلين، والتحضيض بحَثّ و(المعنى) ألا تروني رجلاً.

(١) الأول زائد مستغنى عنه؛ لأنه لو قال: ونعت المبني مفرداً يليه استغني عن ذكر الأول لأن النعت إذا كان يليه كان أولًا.

(٢) في خ/هـ: (أي: يلي اسم لا لا يفصل) غير موجود.

(٣) يعني: لا فرق بين عدم تكرر المنفي نحو: «لا رجل» وبين تكرره نحو: «لاماء ماء» فإنه يجوز في نعتهما الثلاثة الوجوه فالمقصود أنه يجوز هنا في بارد البناء والإعراب على اللفظ في المحل. وفي (الخالدي) فإن شئت الثاني بنيت نظراً إلى كونه تكريراً لفظياً، وإن شئت أعربته رفعاً ونصباً؛ لأنك لما وصفته صار مع صفته كأنه وصف الأول، وأما الوصف أعني بارداً فليس فيه إلا الإعراب فينظر.

(وإلا(١)**)** يجمع الشروط المذكورة بل يختل منها ولو شرطاً واحداً **(فالإعراب)** رفعاً على المحل ونصباً على اللفظ. مثاله في تابع المعرب: «لا(٢) غلام رجل ظريف وظريفاً»، والنعت الثاني «لا رجل ظريف كريم وكريماً» ومثاله في النعت المضاف «لارجل صاحبُ صدق وصاحبَ صدق» ومثاله في المفصول بينه وبين الاسم «لا رجل في الدار ظريف وظريفاً».

(والعطف(٣)**)** بالحرف **(على اللفظ)** أي: على لفظ اسم لا **(وعلى المحل)** أي: على محله **(جائز**(٤)**)** **(مثل)** قول الفرزدق:

١٤٥ - **(لا أب وابناً)** مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا(٥)

---

(١) أي: وإن لم يكن النعت كذلك بل كان غير أول مضافاً أو مشبهاً به أو مفصولاً. (غاية).

(٢) لانتفاء الوجه الأول والثالث من الثلاثة الأوجه المذكورة إذ ليس هو المبني وأيضاً بعد منها. نجم

(٣) أي: على اسم لا المبني إذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير «لا» في المعطوف فإنه إذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو: «لا غلام لك والفرسُ» و إذا كان «لا» مكرر في المعطوف فحكمه ما علم في قوله: «لا حول ولا قوة إلا بالله». (جامي). وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي أن يكون حكمها حكم توابع المنادى، كذا ذكره الأندلسي. (جامي).

(٤) في خ/هـ: بزيادة إذا كان المضاف نكرة وإلا فالرفع فقط لأن «لا» لا تعمل في المعارف.

(٥) هذا من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل، وقال ابن هشام في شواهده: إنه لرجل من عبد مناة بن كنانة. وقيل بأن البيت (للربيع بن ضبع)

(اللغة): «مروان» المقصود به مروان بن الحكم وبابنه عبد الملك بن مروان. «ارتدى» الرداء الثوب يلتحف به و(الإزار) نحوه.

(الإعراب) (لا) نافية للجنس (أبَ) اسم لا النافية للجنس مبني على الفتح في محل نصب (وابناً) الواو عاطفة وابناً معطوف على محل اسم لا والمعطوف على المنصوب منصوب (مثل) يجوز فيه النصب والرفع أما النصب فعلى أن يكون صفة لاسم لا، وما عطف عليه، وعلى هذا الإعراب يكون خبر لا محذوفاً، والتقدير لا أب وابنا مماثلين لمروان وابنه موجودان، وأما الرفع فعلى أن يكون خبر لا، ومثل مضاف و(مروان) مضاف إليه مجرور بالفتحة، لأنه

على لفظ أب[(١)]، وإن كان حركته بنائية فهي تشبه حركة الإعراب لعروضها **(وابنٌ)** بالرفع على محل اسم لا؛ إذ هو مرفوع في الأصل **(ومثل[(٢)] لا أباً له ولا غلامي له جائز[(٣)])** وإن كان تبقية الألف في أباً مع وجود اللام في له خلاف القياس، إذ القياس حذف الألف مع بقاء اللام فيقال: لا أب له فيكون اسمها مفرداً مبنياً معها أو حذف اللام مع تبقية الألف وإضافة اسمها إلى الهاء فيقال: لا أباه ويكون معرباً لكنه يلزم من هذا أن يكون اسم لا معرفة وكذلك «لا غلامي له» فادخلوا اللام في له إيذاناً بالانفصال لئلا يكون اسم لا معرفة وأبقوا الألف في لا أباً وحذفوا نون غلامي **(تشبيها له)** أي: لهذا الكلام في المثالين ونحوهما **(بالمضاف)**

لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون **(وابنه)** الواو عاطفة وابن معطوف على مروان وابن مضاف وضمير الغائب مضاف إليه **(إذا)** ظرف لما يستقبل من الزمان فيه معنى الشرط **(هو)** فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده والتقدير إذا ارتدى وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها **(بالمجد)** جار ومجرور متعلق بالفعل المحذوف **(ارتدي)** فعل ماض وفاعله ضمير مستتر جوازاً يعود إلى مروان والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة **(وتأزرا)** الواو عاطفة، وتأزر فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه، والألف للإطلاق، والجملة لا محل لها معطوفة على الجملة التفسيرية.

(الشاهد فيه) قوله: **(لا أب وابنا)** حيث عطف على اسم لا النافية للجنس، ولم يكررها وجاء بالمعطوف منصوباً لأنه عطفه على محل اسم لا، وهو مبني على الفتح في محل نصب.

(١) في خ/هـ: على لفظ اسم (لا).

(٢) أي: كل تركيب يكون بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الإضافة وأجري على ذلك الاسم أحكام الإضافة من إثبات الألف في نحو: «أب» وحذف النون من نحو: غلامي. (جامي).

(٣) يعني أن الكثير أن يقال: لا أب له، ولا غلامين له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا، وجاز أيضاً يعني: أنه جاء على قلة في المثنى، وجمع المذكر السالم، وفي الأب والأخ من بين الأسماء الستة إذا وليها لام الجر أن تُعطى حكم الإضافة بحذف نوني المثنى والمجموع وإثبات الألف في الأب والأخ فيقال: لا غلامي لك، ولا مسلمي لك، ولا أباً له، ولا أخاً له فتكون معربة اتفاقاً، وأجاز سيبويه أن يكون «لا غلام لك» مثله أعني، يكون مضافاً واللام زائدة ليكون معرباً. ه: . (نجم الدين).

والمضاف إليه (لمشاركته) أي: مشاركة لا أبا له، ولا غلامي له ونحو له أي: للمضاف (في أصل[١] معناه) في كون المضاف وهو أباه في قولك لا أباً له من حيث كون الأبوة فيهما جميعاً منسوبة إلى الضمير المذكور ومن هذا قول الشاعر:

١٤٦ - يا تيم تيم عدي لا أبا لكم   لا يلقينكم في سوءة عمر[٢]

وقول الآخر:

١٤٧ - هم هدموا بيتك لا أبا لك   وزعموا أنك لا أخا لك[٣]

---

(١) أي: في أصل معنى المضاف، وذلك أن أصل معنى المضاف الذي هو أبوك وأصله أبٌ لك كان تخصيص الأب بالمخاطب فقط، ثم لما حذف اللام، وأضيف صار المضاف معرفة ففي أبوك تخصيص أصلي، وتعريف حادث بالإضافة، وأبٌ لك شارك «أبوك» في التخصيص الذي هو أصل معناه. (نجم الدين) الرضي.

(٢) ينسب هذا البيت لجرير بن عطية.

(اللغة): «تيم» ابن عبد مناة «عدي» هو عدي بن عبد مناه نسبة إلى أخيه «عمر» هو ابن لجأ، كان ممن يهاجيه جرير «السوءة» الفعلة القبيحة.

تقدم إعراب هذا البيت برقم (٦٨).

(الشاهد فيه) قوله: «لا أبا لكم» حيث نصب المنفي بلا وحذف تنوينه للإضافة على مذهب سيبويه واللام لتأكيد الإضافة.

(٣) ورد البيت بلا نسبة.

(اللغة): «الهدم» هدمه من باب ضرب فانهدم، وتهدم وهدموا بيوتهم شدِّد للكثرة «زعموا» زعم يزعُم زُعماً بالحركات الثلاث على زأي: المصدر أي: قال.

(الإعراب): (هم) ضمير منفصل مبتدأ مبني على السكون في محل رفع (هدموا) هدم فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، وفاعله الضمير البارز الواو مبني على السكون في محل رفع (بيتك) بيت مفعول به للفعل هدم منصوب بالفتحة الظاهرة، وبيت مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ (لا) نافية للجنس (أبا) اسم لا (لك) اللام حرف جر زائد، وكاف المخاطب مجرور به، وأبا مضاف والكاف مضاف إليه، وخبر لا محذوف (وزعموا) الواو عاطفة، وزعم فعل ماض، وواو الضمير فاعله(أنك) أن حرف توكيد ونصب والكاف اسمها مبني على الفتح في محل نصب

وقول الآخر:

١٤٨ - لا تعنيَنّ بما أسبابه عسرت فلا يدي لا مرئ إلا بما قدرا(١)

(لا) نافية للجنس (أخا) اسمه (لك) اللام حرف جر زائد وكاف المخاطب مجرور باللام وأخا مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه والألف للإطلاق وخبر لا محذوف والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن وجملة أن المصدرية في تأويل مفرد مفعول به لزعم ساد مسد مفعولي زعم.

(الشاهد فيه) قوله: (لا أبا لكا) وقوله: (لا أخا لكا) والكلام فيه كالبيت السابق.

(١) لم أعثر على قائله

(اللغة): «تعنين» عنى بحاجته يعني بها على مالم يُسَمَّ فاعله عناية فهو بها معنيٌّ على مفعول، وإذا أمرت منه قلت: لتعنَ بحاجتي «عسرت» بسكون السين وضمها ضد اليسر وقد عسر الأمر بالضم عسراً فهو عسير «قدرا» القَدْر والقَدَر أيضاً ما يقدره الله من القضاء.

(الإعراب): (لا) ناهية (تُعنَيَنّ) فعل مضارع مبني للمجهول مبني على الفتح في محل جزم بلا الناهية ونائب الفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت (بما) الباء حرف جر وما اسم موصول مبني على السكون في محل جر والجار والمجرور متعلق بتعنين (أسبابه) أسباب مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وأسباب مضاف وهاء الغائب مضاف إليه (عسرت) عسر فعل ماض والتاء تاء التأنيث وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً يعود على أسبابه، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (فلا) الفاء للتعليل ولا نافية للجنس (يدي) اسم لا (لامرئ) اللام حرف جر زائد، وامرئ اسم مجرور باللام الزائدة، ويدي مضاف، وامرئ مضاف إليه، وخبر لا محذوف (إلا) أداة استثناء مفرغ (بما) الباء حرف جر وما اسم موصول مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلق بالخبر المحذوف (قدرا) قدر فعل ماض مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على ما، والجملة من الفعل ونائبه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(الشاهد فيه) قوله: (فلا يدي لامرئ) وفيه مذاهب أولها: أن يدي اسم مضاف إلى المجرور باللام واللام زائدة لا اعتداد بها ولا تعلق، والخبر محذوف، والإضافة غير محضة، وثانيها: أنه اسم غير مضاف عومل معاملة المضاف في الإعراب والمجرور باللام في موضع الصفة له وهي متعلقة بمحذوف، والخبر أيضا محذوف، وثالثها: انه اسم غير مضاف جاء على لغة القصر والمجرور باللام هو الخبر، وكذلك القول في لا أبا لك.

ونحو: ذلك (ومن⁽¹⁾ ثم لم يجز لا أباً فيها⁽²⁾) لأن الإضافة لاتكون بمعنى في إلا في الظروف وهذا ليس بظرف للمضاف، وإنما يقال: «لا أب فيها» بالفتح فقط فلم يشارك المضاف هذا في أصل معناه (وليس) لا أباً له ونحو: (بمضاف) على الحقيقة (لفساد⁽³⁾ المعنى) إذ لو حكمنا بأنه مضاف على الحقيقة أدى إلى عمل لا في المعارف وهو لا يجوز، قال ركن الدين: ولأنا لو قلنا: إنه مضاف كان معناه لا أباه، فتبقى لا بلا خبر (خلافاً⁽⁴⁾ لسيبويه⁽⁵⁾) فجعله مضافاً على الحقيقة واللام مقحمة لتأكيد الإضافة كما في قوله: «يابؤس للحرب» ونحوه: (و) قد (يحذف) اسم لا لقيام القرينة الدالة عليه كما (في لا عليك) أي: لا بأس⁽⁶⁾ عليك وقد يحذف خبرها نحو: «لا بأس» أي: عليك.

---

(١) أي: ومن أجل أن جواز مثل هذين التركيبين إنما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الإختصاص.

(٢) لعدم الاختصاص فإن الاختصاص المفهوم من إضافة الأب إلى شيء إنما هو بأبوته له، وهذا الاختصاص غير ثابت للأب بالنسبة إلى الدار، فلا يصح إضافته إلى الدار فكيف يشبه تركيب «لا أبا فيها» بتركيب مضاف فيه الأب إلى الدار لمشاركته له في الأصل معناه. (جامي).

(٣) لأنه لو كان مضافاً كان معرفة فيلزم الإستواء بين المعرفة وهو لا أباً له وبين النكرة وهو لا أب له في (المعنى)، وهو فاسد لا متناع اتحاد اللفظين مع اختلافهما تعريفاً وتنكيراً. (غاية).

(٤) في خ/ هـ: بزيادة (ليونس)

(٥) قال: إن هذه اللام تأكيد للام الجر المقدرة فيكون فصلها بين المضاف والمضاف إليه كلا فصل وحملهم على الفصل باللام قصد نصب المضاف المعرف بلا من غير تكرير تحقيقاً ففصلوا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف، فلا يستنكر نصبه، وعدم التكرير، والدليل على قصدهم هذا الغرض أنهم لا يعاملونه هذه المعاملة حيث كان مضافاً إلى نكرة فلا يقولون: لا أب لرجل ولا غلامي لشخص. (خالدي).

(٦) قال (نجم الدين) : ولا يحذف الاسم إلا مع وجود الخبر ولا الخبر إلا مع وجود الاسم لئلا يؤدي إلى الإجحاف. وقولهم: «لا كزيد» إن جعلنا الكاف اسماً جاز أن يكون كزيد اسمها، والخبر محذوف أي: لا مثله موجود، وجاز أن يكون خبراً أي: لا أحد مثل زيد، وإن جعلناه حرفاً فالاسم محذوف أي: لا أحد كزيد. (جامي) والله أعلم.

[خبر ما ولا المشبهتين بليس]

(خبر ما ولا المشبهتين بليس) هذا من جملة المنصوبات وقد تقدم وجه الشبه وحقيقته **(هو المسند)** عم كل مسند **(بعد دخولها)** خرج ماعداها **(وهي لغة أهل الحجاز)** أي: إعمال ما ولا عمل ليس، وبإعمال (ما) عمل ليس ورد التن: زيل قال تعالى ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾(١) و﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾(٢) وغير ذلك، وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء والخبر ويقرءون ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ إلا من درى منهم كيف هي في المصحف؟، قال الكوفيون: وما ورد بعدهما منصوباً فهو بنزع الباء(٣) **(وإذا زيدت(٤) إن مع ما(٥))** نحو: «ما إن زيد قائم» ونحو: قول الشاعر:

١٤٩ - فما إن طبنا جبن ولكن   منايانا ودولة آخرينا(٦)

---

(١) من الآية (٣١) من سورة يوسف.

(٢) من سورة المجادلة من الآية (٢).

(٣) وليس بشيء؛ لأن الباء زائدة و إذا لم يثبت لم يحكم بكونها محذوفة، وأيضاً ليس المجرور بها مفعولاً حتى ينصب بالمفعولية وذلك؛ لأن الناصب ليس نزع الخافض بل الناصب هو الفعل وشبهه بنصب المجرور محلاً لكونه مفعولاً؛ إذ لا يمكن نصبه لفظاً بسبب الجار فإذا عدم الجار ظهر عليه المقدر هذا. مع أن حذف الجار ونصب المفعول بعده ليس بقياس إلا مع أنْ وأنّ. **(نجم الدين)**.

(٤) وحيث اجتمعت «ما» و«إن» فإن تقدمت «ما» على «إن» فهي أي: «ما» نافية و«إن» زائدة نحو المثال والبيت وإن تقدمت «إن» على «ما» فهي أي: «إن» شرطية و«ما» زائدة نحو: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨]. **(قواعد)**.

(٥) قيل: إنما خص «ما» بالذكر؛ لأنها لا تزاد مع لا في استعمالهم، وهذه زائدة عند البصريين و«ما» فيه مؤكدة عند الكوفيين. **(جامي)**.

(٦) البيت لفروة بن مسيك والكميت في شرح المفصل.

(اللغة): **(طبنا)** أي: عادتنا و**(الجبن)** خلاف الشجاعة و**(المنايا)** جمع منية الموت و**(الدولة)** النصر في الحرب بمعنى الغلبة فقوله: منايانا أي: قدر الله علينا بالمنايا التي أخذت أكثرنا وقوله: ودولة آخرينا أي: جاءت دولة آخرين أي: حرب آخرين.

(الإعراب): **(فما)** نافية تعمل عمل ليس، وأهملت هنا لزيادة **(إن)** إن زائدة **(طبنا)** طب

(أو انتقض النفي بإلا) نحو: «ما زيد إلا قائم» قال تعالى: ﴿وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل﴾(١) **(أو تقدم الخبر)** نحو: «ماقائم زيد» **(بطل**(٢) **العمل)** أي: عمل «ما» في الصور كلها لضعفها بالفصل وانتقاض النفي وتقدم خبرها وفي لا أولى، وكذلك إذا تقدم معمول خبرها على اسمها بطل عملها(٣) كقول الشاعر:

١٥٠ - وما كلَّ من وافى منىً أنا عارف(٤)

مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وطب مضاف ونا المتكلم ومعه غيره مضاف إليه **(جبنٌ)** خبر المبتدأ **(ولكن)** الواو عاطفة و لكن حرف استدراك **(منايانا)** منايا مبتدأ حذف خبره تقديره: ولكن منايانا قضى الله بها، ومنايا مضاف ونا المتكلم ومعه غيره مضاف إليه **(ودولة)** الواو عاطفة ودولة معطوف على منايا فهو مبتدأ حذف خبره أيضاً، تقديره ودولة **(آخرين)** جاءت، ودولة مضاف وآخرين مضاف إليه، وألفه للإطلاق.

(الشاهد فيه) قوله: **(ما إن طبنا جبنٌ)** حيث زيدت إن بعد ما النافية توكيداً فكفتها عن العمل.

(١) من الآية (١٤٤) من سورة آل عمران.

(٢) وإنما بطل العمل إذا حصل أحد هذه الثلاثة؛ لأنها لما كانت عاملًا ضعيفاً انعزلت لأدنى عارض. **(رضي)**.

(٣) حيث كان المعمول غير ظرف، وأما الظرف فلا يبطل العمل مع تقدمه كقوله تعالى ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧]. **(خالدي)**

(٤) ينسب هذا هذا البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي. هذا عجز بيت وصدره:

وقالوا تعرفها المنازل من منى

(المعنى) ذكر أنه اجتمع بمحبوبه في الحج ثم فقدها فسأل عنها فقالوا: له تعرفها أي: تطلبها، وسل عنها في منازل الحج من منى فقال لا أعرف كل من وافى منى حتى أسأل.

(الإعراب): **(قالوا)**: فعل وفاعله **(تعرفها)** تعرف فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت والضمير البارز مفعول به **(المنازل)** منصوب على نزع الخافض وأصله بالمنازل **(من منى)** جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المنازل **(وما)** الواو عاطفة و ما نافية **(كل)** مفعول به لقوله: عارف الآتي وكل مضاف و**(من)** اسم موصول مضاف إليه **(وافى)** فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً يعود إلى مَنْ **(منى)** مفعول به لوافى والجملة من الفعل

وقد أجاز يونس إعمال «ما» مع انتقاض النفي كقول الشاعر:

١٥١ - وما الدهر إلا منجنونا بأهله   وما صاحب الحاجات إلا معذبا(١)

وأجاز سيبويه عملها مع تقدم الخبر كقول الشاعر:

والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (أنا) ضمير منفصل مبتدأ (عارف) خبر المبتدأ.

(الشاهد فيه) قوله: (ما كل من وافى منى أنا عارف) بنصب كل فإن ما أهاهنا - نافية وقد وجب إهمالها لتقدم معمول خبرها على اسمها، وهو قوله: عارف ومعموله وهو قوله: كل لأن عارفا اسم فاعل يعمل عمل الفعل فيرفع فاعلاً وينصب مفعولاً.

(١) هذا البيت أنشده ابن جني ونسبه إلى بعض الأعراب ولم يعينه.

(اللغة): (الدهر) الزمان (منجنونا) هي الدولاب التي يستقى عليها وقال ابن سيدة المنجنون أداة الساقية التي تدور والأكثر فيها التأنيث (معذباً) اسم مفعول من التعذيب يقال: هو مصدر ميمي من التعذيب.

(الإعراب): (ما) نافية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر (الدهر) اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة (إلا) أداة استثناء ملغاة لا عمل لها (منجنونا) خبر ما النافية (بأهله) جار ومجرور متعلق بالفعل العامل في المنجنون على اختلاف التخريج الذي سيعرف عند بيان الاستشهاد بالبيت، وأهل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه (وما) الواو عاطفة و ما نافية تعمل عمل ليس (صاحب) اسمها وهو مضاف و(الحاجات) مضاف إليه (إلا) أداة استثناء ملغاة لا عمل لها (معذباً) خبر ما النافية.

(الشاهد فيه) قوله: (وما الدهر إلا منجنونا) وقوله: و(ما صاحب الحاجات إلا معذباً) فإن الظاهر أن الشاعر قد أعمل ما النافية في الموضعين عمل ليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر مع أن الخبر قد انتقض نفيه بسبب دخول إلا عليه، وقد تمسك بهذا الظاهر يونس بن حبيب شيخ سيبويه، وتبعه الشلوبين على ذلك زعماً أن انتفاء نفي خبر ما لا يمنع من إعمالها عمل ليس استناداً إلى هذا الظاهر، والجمهور يؤولون هذا البيت أن كلاً من منجنونا ومعذبا مفعول به لفعل محذوف أي: وما الدهر إلا يشبه منجنونا، وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذبا أو مفعول مطلق بفعل محذوف، والتقدير وما الدهر إلا يدور دوران منجنون، وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذبا، ومعذب مصدر ميمي بمعنى التعذيب، والدهر وصاحب الحاجات مبتدآن أخبر عن كل منهما بالجملة الفعلية المقدرة بعدهما.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

١٥٢ - فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم   إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر(١)

(و إذا عطف عليه) أي: على الخبر (بموجب) وهو بل ولكن لأنهما بمثابة إلا من حيث إنما بعدهما يخالف ما قبلهما فتقول: «ما زيد قائما بل قاعد» و«ما عمرو واقفاً لكن سائر» فلذلك قال الشيخ: (فالرفع لا زم) يعني في المعطوف حملًا على محل خبر ما ولا أو على أنه خبر محذوف المبتدأ أي: بل هو قاعد ونحو: ذلك.

[المجرورات]

(المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف إليه) أي: اسماء مشتملة على الجر (والمضاف إليه(٢)) في أصل وضع اللغة (كل اسم) . . . .

---

(١) ينسب هذا البيت للفرزدق يمدح عمر بن عبد العزيز.

(اللغة): (أصبح): هنا بمعنى صار (أعاد الله نعمتهم): ردها عليهم أراد بالنعمة البسط في السلطان على سائر العرب (قريش): قبيلة النبي محمد ﷺ ومنها بنو أمية قوم عمر بن العزيز.

(الإعراب): (أصبحوا): أصبح فعل ماض ناقص وواو الجماعة اسمه مبني على السكون في محل رفع (قد) حرف تحقيق (أعاد) فعل ماض (الله) لفظ الجلالة فاعل (نعمتهم) نعمة: مفعول به لأعاد والهاء مضاف إليه والميم دال على الجمع والجملة من الفعل والفاعل فيمحل نصب خبر أصبح (إذ) أداة تدل على التعليل، ويقال: ظرف مبني على السكون في محل نصب ويقال: حرف لا محل له من الإعراب (هم) ضمير منفصل مبتدأ (قريش) خبر المبتدأ (وإذ) الواو عاطفة وإذ تعليلية كالأولى (ما مثلهم) ما نافية تعمل عمل ليس مثلَ خبر مقدم على اسمها ومثل مضاف وهاء الغائب مضاف إليه، والميم علامة الجمع (بشر) اسم ما مؤخر.

(الشاهد فيه) قوله: «ما مثلهم بشر» تقديم خبر «ما» منصوباً، والفرزدق تميمي يرفعه مؤخراً فكيف إذا تقدم. قال سيبويه بعد إنشاده هذا البيت: وهذا لا يكاد يعرف، قال (نجم الدين): إن سيبويه أنكر نصب مثلهم؛ لأن الشاعر تميمي.

(٢) اختلف الناس في العامل في المضاف إليه فمنهم من قال: العامل فيه الاسم المضاف، ومنهم من قال: معنى الإضافة، ومنهم من قال: الحرف المقدر، ومنهم من قال: الاسم المضاف لنيابته مناب الحرف، وهذا هو الصحيح. فإن قيل: ما الفرق بين هذا وبين الأول؟. قيل: إن صاحب القول الأول جعل العامل المضاف بعينه، وهذا جعله عاملًا للنيابة.

أو ما في حكمه(١) **(نسب إليه شيء بواسطة حرف(٢) جر لفظاً(٣))** ذلك الحرف نحو: «مررت بزيد» و«أنا مارٌّ بزيد» و«ضارب له» و«مضروب بسوط» و«خاتم من فضة» و«ضرب في اليوم» وهذه تسمى الإضافة اللفظية عند أهل اللغة **(أو تقديراً)** ذلك الحرف نحو: «غلام زيد» و«ضارب عمرو» و«ضرب اليوم» و«خاتم فضة» ونحو: ذلك، ولا بد أن يكون ذلك الحرف المقدر **(مراداً(٤))** أي: مراداً في العمل كمامثلنا لا إذا كان غير مراد نحو: «سرت يوم الجمعة» فإن الحرف وإن كان مقدراً فهو غير مراد ومن شرط إرادة حرف الجر أن يكون المضاف اسماً كما سيأتي، وهذه الإضافة المعنوية في عرف أهل اللغة **(فالتقدير شرطه أن يكون المضاف اسماً)** يحترز من الفعل فلا يقدر فيه الحرف بل نلفظ به «كمررت بزيد» ولا بد أن يكون الاسم المضاف **(مجرداً تنوينه)** أو ما يقوم مقامه وجوباً **(لأجلها(٥))** أي: لأجل الإضافة نحو: «غلام زيد» و«ضاربا عمرو» و«ضاربو بكر» وذلك لأن التنوين والنون يؤذنان بالانفصال، والإضافة تؤذن بالاتصال، ولا يكون الشيء متصلا منفصلا في حالة واحدة فوجب حذف التنوين ونحو: لذلك **(و)** الشيخ أراد أن يحد الإضافة في اصطلاح النحاة فقال: «**هي قسمان معنوية(٦)**

---

(١) نحو: - ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] و﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ﴾ [طه: ١٠٢] و«جلست حيث جلس زيد».

(٢) يخرج الفاعل والمفعول فإنه نسب إليه شيء لا بواسطة حرف. (إسماعيل).

(٣) انتصاب لفظاً أو تقديراً على الحال وذو الحال (حرف جر) وإن كان نكرة لاختصاصه بالإضافة والعامل معنى بواسطة أي: يتوصل بالحرف ظاهراً أو مقدراً، وقوله: مراداً حال بعد حال مفرداً.

(٤) في العمل لا في التقدير فإنه مراد في الظرف والمفعول له. (نجم الدين).

- الفرق بين المقدر والمراد، فالمراد ماحذف مع بقاء عمله لنيابة غيره منابه كغلام زيد، والمقدر ماحذف ولم يبق عمله كسرت يوم الجمعة. (جامي). (فائدة) اعلم أن تقدير الجار لا يلزم إلا في الإضافة المعنوية. (جامي).

(٥) يحترز مما جرد لا لأجلها بل للتعريف أو لغير المنصرف. (نجم الدين).

(٦) أي: منسوبة إلى (المعنى)؛ لأنها تفيد معنى في المضاف تعريفاً أو تخصيصاً. (خالدي)

ولفظية(١) فالمعنوية) شرطها **(أن يكون المضاف غير صفة)** يحترز من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة كماسيأتي **(مضافة إلى معمولها)** يحترز من الصفة المضافة إلى معمولها نحو: «ضارب زيد الآن أو غداً» فإن إضافتها لفظية ويدخل في هذا الصفة المضافة إلى غير معمولها فإن إضافتها معنوية نحو: «مصارع مصر» و﴿مَـٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾(٢)؛ لأن المضاف إليه مقدر. أي: مصارع الناس في مصر، ومالك الأمر في يوم الدين، وكذا إذا كان اسم الفاعل واسم المفعول بمعنى المضي فإضافته معنوية إذ لا يعمل حينئذ في الأصح نحو: «ضارب زيد أمس»، وإضافة المصدر إلى معموله مطلقاً(٣)، وإضافة أفعل التفضيل إذ لا يعمل في مظهر معنوية نحو: «أفضل الناس» ذكره ركن الدين **(و)** الإضافة المعنوية **(هي)** على أحد ثلاثة معان(٤) إما **(بمعنى اللام(٥))** التي للملك نحو: «غلام زيد(٦)» وفرس عمرو» و«دار بكر» و«ثوب خالد» أو للاختصاص نحو: «جل الفرس» أي: مختص بها ونحو: ذلك وهذا **(فيما عدا جنس المضاف وظرفه)** يعني ليس المضاف إليه بجنس للمضاف ولا ظرف له **(أو)** تكون الإضافة **(بمعنى من في جنس المضاف)** نحو:

---

(١) أي: منسوبة إلى اللفظ دون (المعنى) لعدم سرايتها إليه. (جامي).

(٢) من سورة الفاتحة الآية (٤).

(٣) سواء أضيف إلى فاعله أو مفعوله ذكر معناه في «الرصاص».

(٤) وقال (نجم الدين): ليست إلا قسمين إما بمعنى اللام أو بمعنى من، وجعل ما جعله غيره بمعنى في من قسم اللام. فإن معنى «ضرب اليوم» ضرب له اختصاص باليوم لملابسة الوقوع، فإن قلت: فعلى هذا يمكن رد الإضافة بمعنى «من» أيضاً إلى الإضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبيِّن والمبيَّن. قلنا: نعم، لكن لما كانت الإضافة بمعنى في قليلًا ردها إلى الإضافة بمعنى اللام تقليلًا للأقسام، وأما الإضافة بمعنى) من(فهي كثيرة في كلامهم فالأولى بها أن تجعل قسماً على حدة. (جامي)

(٥) وسواء حسن إظهار اللام كقولك: «غلام زيد» أو لا يحسن كقوله تعالى: ﴿طُورِ سَيْنَآءَ﴾ [المؤمنون: ٢٠] ويوم الأحد.

(٦) يعني: في غلام زيد، فإن بين زيد وبين غلام خصوصية، وهي الملك ليست لغير زيد، وكذلك خاتم فضة، ففي فضة خصوصية وهي الجنسية ليست لغير الصفة، كذلك «ضرب اليوم» فإن في الثاني خصوصية، وهي الظرفية ليست لغير اليوم.

«باب ساج» و«خاتم حديد» و«غصن ريحان» و«عود رمان» و«جوزة قطن» و«سعف مقل» ونحو: ذلك، فإن الساج جنس للمضاف يعمه وغيره من سائر ما يصنع من الساج، وكذلك سائرها، فهذه بمعنى أي: باب من ساج وقس باقيها، وهذا القسم الثاني **(أو)** تكون **(بمعنى في في ظرفه)** مثل: «ضرب اليوم» و«مكر الليل» أي: ضرب في اليوم ومكر في الليل، فإن المضاف إليه وهو الليل ظرف للمكر، وكذلك ما أشبهه.

(و) القسم الثالث **(هو قليل مثل: «غلام زيد»)** هذا مثال القسم الأول **(وخاتم فضة)** هذا القسم الثاني **(وضرب اليوم)** هذا القسم الثالث وقد مثلناها **(و)** هذه الإضافة **(تفيد تعريفاً**⁽¹⁾ **مع)** الإضافة إلى **(المعرفة)** إذ وضع الإضافة لخصوصية بين المضاف والمضاف إليه سواء كان ظاهراً نحو: «غلام زيد» أو مضمراً نحو: «ضربت غلامك وغلامي وغلامه» وكذا سائر المعارف **(إلا)** مثل**(و)** غير**(و)** شبه**(فلا تتعرف بإضافتها إلى المعرفة لتوغلها في الإبهام فيوصف بها النكرة** إذ قولك: «مررت برجل غيرك» يحتمل المغايرة في الذات وفي الصفة وفي الفعل، وكذلك مثل وشبه إلا حيث يشتهر⁽²⁾ المضاف بمغايرة المضاف إليه وبمماثلته أو بمشابهته فلا يبقى احتمال كقوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾⁽³⁾ فالمنعم عليهم غير المغضوب عليهم فتعرفت غير حينئذ، وصح وصف المعرفة بها، فإن لم يكن كذلك لم تتعرف فتوصف بها النكرة مثل: «مررت برجل غيرك» ويدخل عليها رب نحو: قول الشاعر:

---

(١) إنما قال: تعريفاً مع المعرفة؛ لأن وضعها لتفيد أن لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف إليه خصوصية ليست للثاني معه مثلًا إذا قلت: «غلام زيد راكب» ولزيد غلمان كثيرة فلا بد أن يشار به إلى غلام من غلمانه له مزيد اختصاص بزيد إما بكونه أعظم غلمانه أو أشهر بكونه غلاماً له، أو بكونه غلاماً معهوداً. (نجم الدين).

(٢) هكذا الموجود في كتب هذا الفن، والأوضح أن يقال: إلا أن يشتهر موصوف المضاف بمغايرة المضاف إليه. كقولهم: عليك بالحركة غير السكون. (نجم الدين).

(٣) من سورة الفاتحة آية (٢).

١٥٣ - يارب غيرك في النساء غريزة   بيضاء قد متعتها بطلاق[١]

(و) تفيد (تخصيصاً مع) الإضافة إلى (النكرة) نحو: «غلام رجل» فتخصص عن غلام الأنثى، والصبي، والخنثى (وشرطها) أي: شرط الإضافة المعنوية (تجريد[٢] المضاف من التعريف) إذ لو أضيفت معرفة إلى معرفة نحو: «الغلام زيد» جمعت بين تعريفين، وإن أضفت معرفة إلى نكرة فالتعريف أقوى من التخصيص فلافائدة حينئذ في الإضافة (وما أجازه الكوفيون) ونقلوه عن بعض العرب (من) أنهم يجيزون إضافة العدد إلى المعدود خاصة؛ لأن العدد هو المقصود[٣] فعرّف،

---

(١) ينسب هذا البيت لأبي محجن الثقفي.
(اللغة): «الغريرة» الشابة الحديثة، لم تجرب الأمور، ولم تكن تعلم ما يعلمه النساء من الحب «متعتها بطلاق» أي: عند طلاقها، والمتعة ما وصلت به المرأة بعد الطلاق من ثوب أوخادم أودراهم أو طعام أو نحوه.
(الإعراب): (يا) حرف نداء والمنادى محذوف (رب) حرف جر (غيرك) غير مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الجر الشبيه بالزائد وغير مضاف وكاف الخطاب مضاف إليه (في النساء) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لغير؛ لأنها لا تعرف بالإضافة (غريزة) صفة لغير مجرور، وصفة المجرور مجرور، ويروى غريزة بالرفع فتكون أيضا صفة على محل غير (بيضاء) صفة أيضا مجرورة بالفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف نيابة عن الكسرة (قد) حرف تحقيق (متعتها) متع فعل ماض وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع وضمير الغائبة مفعول به والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ غيرك (بطلاق) جار ومجرور متعلق بالفعل متع.
(الشاهد فيه) قوله: (غيرك) فقد جعل الشاعر كلمة غير وهي مضافة إلى معرفة في معنى نكرة مفردة، وجعله بمنزلة المضاف الذي فيه معنى الانفصال فأدخل عليه رب.

(٢) فإن قيل: التجريد يقتضي سبق الوجود ولم يكن في (غلام زيد) تعريف حتى جرد منه، قيل: المراد إخلاؤه حقيقة بأن كان باللام فيحذف لامه، أو علماً فيؤول، أو حكماً كما في «غلام زيد» فتنزيل الممكن تنزيل المتحقق، وأما المضمرات والمبهمات فلا تضاف لتعذر تنكيرها.

(٣) وفي هذه العلة نظر؛ لأن المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المميز، وإنما جيء بالعدد لنصوصية كمية المميز ألا ترى أن المفرد والمثنى نحو: رجل ورجلان لما دلا على النصوصية لم يأت بالعدد- ولأن كل ما ذكر حاصل في خاتم فضة، ولم يسمع الخاتم الفضة، ولا الخاتم فضة. (نجم الدين).

وأضيف إلى المعدود لتبيين الجنس **(نحو: الثلاثة**[١] **الأثواب و،شبهه من العدد)** كالعشرة الدراهم، فهذا القول **(ضعيف)** لمخالفته القياس من حيث الجمع بين تعريفين، واستعمال الفصحاء، إذ الوارد عنهم خلافه كقول ذي الرمة:

١٥٤ –وهل يرجع التسليم أو يكشف العما ثلاث الأثافي والديار البلاقع[٢]

وقول الفرزدق:

١٥٥ – مازال مذ عقدت يداه إزاره فسما فأدرك خمسة الأشبار[٣]

---

(١) ومنه قول الشاعر

والشرق نحو الغرب أقرب خطة من بعد ذاك الستة الأشبار

(٢) البيت لذي الرمة ويروى **(أو يرفع)** مكان يكشف و**(البكاء)** مكان العمى.

(اللغة) : «البلاقع» يقال: أرض بلقع وديار بلقع، والبلقعة الأرض القفر التي لا شيء بها يقال: **(اليمين الفاجرة تذر الديار بلاقع)** قلت: وهو حديث رسول الله ﷺ «الأثافي» الباقية في منازل الحبيبة.

(الإعراب): **(وهل)** حرف استفهام فيه معنى الإنكار **(يرجع)** فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة **(التسليم)** مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة **(أو)** حرف عطف**(يكشف)** فعل مضارع مرفوع **(العمى)** مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر **(ثلاث الأثافي)** ثلاث فاعل يكشف، وفاعل يرجع مضمر فيه، لأنهما تنازعا في ثلاث، وثلاث مضاف والأثافي مضاف إليه **(والديار)** الواو عاطفة والديار معطوف على ثلاث والمعطوف على المرفوع مرفوع **(البلاقع)** صفة للديار وصفة المرفوع مرفوع.

(الشاهد فيه) إضافة ثلاث، وهي نكرة مجردة عن التعريف إلى قوله: الأثافي**(وهو معرفة فالفصيح هذا.**

(٣) البيت للفرزدق يرثي فيه يزيد بن المهلب.

(اللغة) : **(ما زال مذ عقدت يداه إزاره)** ويروى في مكان هذه العبارة: **(وما زال مذ شد الإزار بكفه)** ويكنى بهذه العبارة عن مجاوزة حد الطفولة التي لم يكن يستطيع فيه أن يقضي حوائجه بنفسه و**(الإزار)** هو ما يلبسه الإنسان في نصفه الأسفل **(سما)** شب وارتفع **(فأدرك)** أي: بلغ ووصل **(خمسة الأشبار)** قال في الصحاح: يقال: غلام رباعي وخماسي أي: طوله خمسة أشبار أو أربعة أشبار ولا يقال: سباعي ولا سداسي لأنه إذا بلغ ستة أشبار صار رجلاً، والغلام إذا بلغ خمسة أشبار تخيلوا فيه الخير أو الشر. والخمسة الأشبار عنى بها

(واللفظية) في اصطلاح النحاة حقيقتها **(أن يكون المضاف صفة)** كاسم الفاعل واسم المفعول إذا[1] كانا بمعنى الحال والاستقبال والصفة المشبهة مطلقاً نحو: «ضارب زيد» و«معمور الدار» وحسن الطبع» ونحو ذلك، وتكون تلك الصفة المذكورة **(مضافة إلى معمولها)** يحترز من «مُضَارِع مصر» و«مالك يوم الدين» و«أفضل الناس» كما تقدم **(مثل: «ضارب زيد»)** و«جائلة الوشاح»[2] في اسم الفاعل مذكراً أومؤنثاً **(وحسن الوجه)** وكريم الفعل و«صريح النسب» و«شحيح الورع» ونحو ذلك في الصفة المشبهة **(ولا تفيد إلا تخفيفاً[3] في اللفظ)** وهو حذف التنوين في المفرد نحو: «ضاربُ زيد» والنون في المثنى والمجموع نحو: «ضاربا

السيف وهو أطول ما يكون. وقيل: عصا الخطابة، وكانت مختصة بالملوك، وقيل: اعتدال القامة وقيل: القبر.

(الإعراب): (ما) حرف نفي (زال) فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى يزيد (مذ) ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب يتعلق بزال وقيل: هو في محل رفع مبتدأ، وخبره لفظ زمان مضاف إلى الجملة الفعلية بعده (عقدت) عقد فعل ماض مبني على الفتح والتاء تاء التأنيث (يداه) يدا فاعل عقد مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه (فسما) الفاء حرف عطف وسما فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو (فأدرك) الفاء حرف عطف وأدرك فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً يعود إلى يزيد (خمسة) مفعول به لأدرك وخمسة مضاف و(الأشبار) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

(الشاهد فيه) قوله: (فأدرك خمسة الأشبار) حيث جرد اسم العدد من أل المعرفة وأدخلها على المعدود حين أراد التعريف.

(١) وهذا شرط في المنصوب، وأما المرفوع فإضافتها إليه لفظية مطلقاً. (نجم الدين).

(٢) الوُشاح بالضم والكسر من لؤلؤ وجوهر منظومان يُخالف بينهما معطوف أحدهما على الآخر، وأديم عريض يُرَصع بالجوهر فتشده المرأة بين عاتقيها وكشحيها جمعه وُشُح وأوشحة ووشائح. (قاموس)

(٣) والتخفيف اللفظي إما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل «ضارب زيد» أو حكماً كما في (حواج بيت الله)، أو بحذف نوني التثنية والجمع مثل «ضاربا زيد» و«ضاربوا زيد» وإما في لفظ المضاف إليه فقط بحذف الضمير، واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان أصله القائم غلامه، حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم،

زيد» و«ضابوا زيد»؛ لأنهم لم يقصدوا فيها إلا مجرد التخفيف والمعنى كما كان، إذ معنى ضارب زيد، وضاربٌ زيداً، سواء(١) بدليل قوله تعالى: ﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾(٢) فوصف عارض بممطرنا مع إضافته إلى الضمير فلم تقتض تعريفاً وقول الشاعر:

١٥٦ - يارب غابطنا لو كان يطلبكم   لاقى مباعدة منا وحرمانا(٣)

وأضيف القائم إليه للتخفيف في المضاف إليه فقط، وأما في المضاف والمضاف إليه معاً نحو: «زيد قائم الغلام» أصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين، وفي المضاف إليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة. (جامي)

فإن قيل: يرد عليه «مررت برجل ضارب امرأة أو ضارب المرأة» فإنها إضافة لفظية وقد أفادت تخصيصاً فكيف يصح الحصر؟. قيل: إنها لم تفد تخصيصاً عند الإضافة بل هو حاصل قبلها بخلاف (مررت بغلام رجل) فإنها تفيد تخصيصاً عند الإضافة فاعرف هذا فإنه ينبغي أن يعرف في هذا المحل. (غاية تحقيق).

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

(١) في عدم التعريف والتخصيص.

(٢) من سورة الأحقاف من الآية (٢٤).

(٣) ينسب هذا البيت لجرير يهجو فيه الأخطل القطري الثعلبي.

(اللغة): (غابطنا) الغابط اسم فاعل من الغبطة بكسر الغين فسكون وهي أن يتمنى الإنسان مثل حال غيره من غير أن يتمنى زوال ما عند غيره من الخير وقال الأعلم: هو من الغبطة وهي السرور (مباعدة) أراد بعداً عنكم (حرمان) بكسر فسكون أحد مصادر قولك: أحرمت فلانا كذا أحرمه من باب ضرب إذا منعته.

* المعنى «يقول لصاحبته: رب من يغبطنا أي: يتمنى مثل ما لنا في ما يزعمه ويظنه لو عرف الحق وحاول الوصل لقي منك المباعدة والحرمان كما لقينا نحن منك.

(الإعراب): (يا) حرف تنبيه أو هو حرف نداء والمنادى محذوف والتقدير يا هؤلاء رب غابطنا.. الخ (رب) حرف جر شبيه بالزائد (غابطنا) غابط مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، وغابط مضاف ونا مضاف إليه (لو) حرف شرط غير جازم (كان) فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غابطنا (يطلبكم) يطلب فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً يعود إلى اسم كان، وضمير المخاطبين مفعول به، وجملة الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب خبر كان، وجملة كان واسمها وخبرها فعل الشرط للو

فأدخل رب على غابطنا، وقد أضافه إلى الضمير وهي لا تدخل إلا على النكرات (ومن ثم[١] جاز « مررت برجل حسن الوجه) «فوصف النكرة وهو رجل بحسن المضاف إلى الوجه المعرف باللام، فلو تعرفت الصفة المشبهة وهي حسن بالإضافة لم يجز وصف النكرة بها؛ إذ من شرط الصفة والموصوف التطابق تعريفاً وتنكيراً، وأيضاً قد ورد عن فصحاء العرب[٢] وصف النكرة بالصفة المضافة إلى المعرفة (وامتنع) أن تصف المعرفة بالصفة المضافة إلى المعرفة فلا تقول (مررت بزيد حسن الوجه)؛ لأن حسن لم يتعرف بإضافته إلى الوجه. فلو وصفت المعرفة به وهو نكرة لم يتطابق الموصوف والصفة تعريفاً وذلك شرط كما يأتي (وجاز الضاربا زيد) والضاربوا زيد بحذف نون التثنية والجمع للإضافة فحصل الغرض المقصود منها هنا وهو التخفيف قال الله تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ﴾[٣] (وامتنع

(لاقى) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً (مباعدةً) مفعول به للاقى (منكم) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمباعدة (وحرمانا) الواو عاطفة، وحرمانا معطوف على مباعدة منصوب بالفتحة الظاهرة، وجملة لاقى وفاعله ومفعوله لا محل لها جواب الشرط، وجملة لو وشرطها وجوابها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو مجرور برب.

(الشاهد فيه) قوله: (يا رب غابطنا) حيث جر غابطنا برب التي لا تدخل إلا على النكرة فدل على أن اسم الفاعل غابط لم يكتسب التعريف بإضافته إلى الضمير؛ إذ لو اكتسب التعريف لم تدخل عليه رب.

(١) أي: ومن جهة وجوب إفادة اللفظية التخفيف، وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص. (جامي). والمراد أن المشار إليه بثم وهو مجموع أمور ثلاثة، وجوب إفادة الإضافة اللفظية التخفيف، وانتفاء التعريف، وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الأول وامتناع الثاني، ولا يلزم من ذلك أن يكون لكل واحد من تلك الأمور دخل في ذلك الاستلزام، بل يجوز أن يكون باعتبار بعضها، فلا يرد أنه لا دخل في ذلك الاستلزام لا نتفاء التخصيص. (جامي).

(٢) قال الشاعر:

قد يشقين بالحرير وأبدين   عيوناً حور المدامع نجلا

والحور في العين: شدة بياضها في شدة سوادها. والنجل: جمع نجلاء العين الواسعة. (صحاح).

(٣) من سورة الحج من الآية (٣٥).

الضارب زيد) لأنها لم تفد تخفيفاً؛ لأن التنوين حذف لآلة التعريف إذ هي سابقة(١) للإضافة حيث هي لتخفيف ذات الاسم، والإضافة لتخفيف عارض من عوارضها(٢) فلم تأت الإضافة بفائدة حينئذ **(خلافا للفراء)** فأجازه حملاً على دخول آلة التعريف بعد الإضافة فيكون حذف التنوين للإضافة، واستدلالاً بالبيت والمسائل الآتية، فقال الشيخ نقضاً لا حتجاجه بما يأتي: **(وضعف**(٣)

١٥٧ - الواهب المائة الهجان وعبدها   عوذاً تُزجّي خلفها أطفالها(٤)

---

(١) وإنما سقط التنوين مع لام التعريف لا ستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتنكير، ولا تسقط النون؛ لأنها لا تكون علامة للتنكير، وكذا يسقط التنوين للبناء في نحو: «يازيد» و«لارجلَ» بخلاف النون نحو: «يا زيدان» و«يا زيدون» و«لا مسلمَين» و«لا مسلمِين»؛ لأنها ليست للتمكين، وكذا يسقط التنوين رفعاً وجراً في الوقف بخلاف النون؛ لأنها متحركة وإسكان المتحرك يكفي في الوقف. **(نجم الدين)**.

(٢) وعلل **(نجم الدين)** ذلك أن الألف واللام متقدمة خطا وحسا، فدعوى تقدم الإضافة هو غير الظاهر. (معنى)

(٣) يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع الضارب زيد لعدم الفائدة في الإضافة، ولا يخفى أن فيه شوب مصادرة على المطلوب، اللهُمّ إلا أن يقال: المراد به ضعف في الاستدلال به إذ لا نص فيه على الجر فإنه يحتمل النصب على المحل أو على أنه مفعول معه.

(٤) البيت للأعشى ميمون بن قيس ويروى **(بينها)** مكان **(خلفها)**

(اللغة): **(الواهب)**: الذي يعطي بلا عوض **(الهجان)** بكسر الهاء الإبل البيض وهو لفظ يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع، وإنما خص الهجان بالذكر لأنها أكرم الإبل عندهم **(عوذاً)** جمع عائذ وهي الناقة إذا وضعت وبعد ما تضع أياما حتى يقوى ولدها، وسميت عائذاً لأن ولدها يعوذبها أي: يلجأ إليها، وهو جمع غريب، ويندر مثله في العربية **(تزجى)** تسوف.

(الإعراب): **(الواهب)** يجوز أن يكون مجروراً نعت لقيس المذكور في بيت سابق على بيت الشاهد ويجوز أن يكون مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف أي: هو الواهب وفي الواهب ضمير مستتر يعود إلى قيس والواهب مضاف و**(المائة)** مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله و**(الهجان)** بالجر بإضافة المائة إليه على مذهب الكوفيين الذين يرون تعريف اسم

فعطف وعبدها على المائة المجرور بإضافة الواهب إليه، فكأنه قال: الواهب المائة الهجان والواهب عبدها مثل: «الضارب الرجل وزيد» أي: والضارب زيد، إذ حكم المعطوف حكم المعطوف عليه، فهذا ضعيف لعدم إفادة التخفيف فلا يكون حجة ولا يقاس عليه، أو نقول: هو غير ضعيف لكنه يجوز في التابع، وهو المعطوف ما لا يجوز في المتبوع وهو المعطوف(١) عليه؛ لأن المضاف غير مباشر للتابع لفظاً كما في «يا زيد والحارث» فجاز في التابع الوجهان(٢) كما تقدم، وكما في قولهم: «رب شاة وسخلتها(٣) بدرهم» فعطفوا المعرفة على المجرور برب وهو نكرة (و) احتج الفراء أيضاً بنحو: «الضارب الرجل» فقد أضيف المعرفة إلى المعرفة فلا تخفيف قلنا: **(إنما جاز الضارب الرجل حملاً على المختار في الحسن(٤) الوجه)** كما سيأتي، أن المختار إضافة

العدد وتعريف المعدود معا أو نعت له على اللفظ (وعبدها) يروى بالنصب والجر فأما الجر فعلى العطف على لفظ المائة وأما النصب فعلى العطف على محله أو بإضمار عامل (عوذاً) نعت للمائة وهو تابع للمحل (تزجي) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على المائة (خلفها) خلف ظرف متعلق بترجي وخلف مضاف وهاء مضاف إليه (أطفالها) أطفال مفعول به لترجي، وأطفال مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى النوق مضاف إليه.

(الشاهد فيه) عطف عبدها على المائة المجرور بإضافة الواهب إليه فكأنه قال: الواهب المائة الهجان والواهب عبدها، وهذا ضعيف لعدم إفادة التخفيف، وما سمع لا يقاس عليه.

(١) في خ/ هـ: (وهو المعطوف عليه) غير موجود.

(٢) ليس جواز الوجهين مقصوداً هنا، إنما المقصود عدم جواز مباشرة حرف النداء للتابع مع كونه مباشراً للمتبوع فاحتملوا تابعاً ما، لا يحتمل فيه متبوعاً. (سيدنا أحمد حابس).

(٣) و(نجم الدين) جعل حكم الضمير حكم ما يعود إليه إن معرفة وإن نكرة، أعني: ضمير الغائب، فلا يتأول في سخلتها هذا التأويل. والله أعلم

(٤) حاصل الكلام فيه أن أصله الحسن وجهه، فخفف بحذف الضمير وتعويض اللام عنه؛ إذ هي أخف منه، ولئلا يضاف صريح المعرفة إلى صريح النكرة، ثم قبح فيه الرفع لخلو الصفة ومعمولها عن الضمير، ولم تحسن الإضافة؛ لأن إضافة الصفة إلى مرفوعها كإضافة الشيء إلى نفسه، فنصبوا المعمول المعرفة تشبيهاً بالمفعول، ثم أضافوا الصفة

الحسن إلى الوجه، وقد أفادت تخفيفاً في اللفظ، وهو حذف الضمير من الوجه(١)؛ إذ أصله الحسن وجهه، والضارب الرجل محمول عليه وإن كان لا تخفيف فيه، والجامع بينهما كون كل واحد منهما صفة معرفة باللام مضافة إلى معمولها المعرف به فليس مثل: «الضارب زيد» وأيضاً فقد حمل الحسن الوجه بنصب المعمول فيه على الضارب الرجل بنصب المعمول هنا، فكل واحد منهما محمول على الآخر، فاستوى حكمهما (و) احتج الفراء بقولهم: (الضاربك(٢)) والضاربي والضاربه ونحوها مما أضيفت الصفة المعرفة فيه(٣) إلى ضمير فإنه لم يفد تخفيفاً فهو كالضارب زيد، قلنا: إنما جاز الضاربك (وشبهه فيمن قال(٤) إنه مضاف) أي: جعل الكاف مجروراً بإضافة الضارب إليه فأجاز ذلك (حملًا على ضاربك) وضاربي وضاربه اللاتي قد حذف التنوين منها لا للتخفيف؛ بل لكونه يؤذن بالانفصال، والضمير المتصل الذي لم يعرض له ما يوجب فصله يؤذن بالاتصال فامتنع الجمع بين التنوين ووصل الضمير فحذفوا التنوين ونحوه في ضاربك وتثنيته وجمعه لهذا الغرض لا للتخفيف، وحمل عليه الضاربك، ومثناه(٥) ومجموعه، والجامع بينهما كون كل واحد منهما صفة مضافة إلى ضمير متصل ومنه:

إلى منصوبها إذ المنصوب أجنبي فتحملت الصفة الضمير في الموضعين، فكان الجر هو المختار على وجه النصب؛ لعدم شبه المعمول فيه فحمل «الضارب الرجل» عليه في صحة الإضافة من دون تخفيف. ذكر معنى ذلك (نجم الدين).

(١) فإن قيل: لو سقط، فاللام قد جاءت في الوجه. قلت: اللام لا توازيه لخفتها، وثقله لما فيه من الحركة.

(٢) لأنهم قد حكموا في ضاربك بالإضافة من غير تخفيف. (خبيصي).
- وإنما قلنا: إن إضافة ضاربك ليست للتخفيف؛ لأنها لو كانت للتخفيف لم تلزم؛ لأن الإضافة المقصود بها التخفيف لا يلزم كما في ضارب زيد وضارب زيداً.

(٣) في خ/ هـ: (فيه) غير موجود.

(٤) في خ/ هـ: (فيمن جعله مضافاً)

(٥) أما مثنى الضاربك ومجموعه الذي هو الضارباك والضاربوك فهما من القسم المحمول عليه لوجود النون فيهما فحذفت؛ لأنها تؤذن بالانفصال كالتنوين في نحو: «ضاربك». (سيدنا صديق).

١٥٨ - أيها الشاتمي لتحسب مثلي   إنما أنت في الضلال تهيم(١)

وأما على كلام سيبويه أن الكاف ونحوه في الضاربك ونحوه منصوب بالصفة المذكورة فلا حجة للفراء في ذلك، فأما إضافة(٢) الصفة إلى الضمير المتصل مع بقاء نون الجمع المؤذنة بالانفصال في قولهم:

١٥٩ - هم الآمرون الخير والفاعلونه   إذا ما خشوا يوماً من الدهر معظما(٣)

---

(١) البيت لعبد الرحمن بن حسان.

(اللغة): «الشاتمي» الشتم السب، وبابه ضرب «الضلال» ضد الرشد «تهيم» رجل هائم وهيوم متحير

(الإعراب): (أيها) أي: منادى بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب والهاء للتنبيه (الشاتمي) الشاتم صفة لأي: وشاتم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (لتحسب) اللام للتعليل وتحسب فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن مضمرة بعد اللام، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت وهو المفعول الأول (مثلي) مثل مفعول ثان لتحسب منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، ومثل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (إنما) أداة حصر (أنت) ضمير منفصل مبتدأ (في الضلال) جار ومجرور متعلق بتهيم الآتي (تهيم) فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

(الشاهد فيه) قوله: (الشاتمي) حيث أضاف اسم الفاعل إلى الضمير؛ لأنه لا سبيل إلى النصب لأن النصب يكون بثبوت النون أو بالتنوين.

(٢) يقال: لا إضافة لاحتمال أن يكون الضمير منصوباً فحق العبارة فأما الجمع بين النون والضمير المتصل في قوله..... الخ اللَّهُمَّ إلا أن يراد بالإضافة الإضافة اللغوية. أعني النسبة استقام كلام السيد وهو اللائق.

(٣) البيت ورد بلا نسبة ويروى من محدث الأمر مكان (يوماً من الدهر)

(اللغة) «معظما» المعظم الأمر يعظم دفعه.

(الإعراب): (هم) ضمير منفصل مبتدأ (الآمرون) خبر المبتدأ مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد (الخير) منصوب على نزع الخافض و(الفاعلونه) الواو عاطفة، والفاعلون معطوف على الآمرون مرفوع بالواو، وفاعلون

فضعيف لا يقاس عليه (و) هذا حكم يتعلق بالإضافة، وهو أنه **(لا يضاف اسم موصوف إلى صفته)** لاقتضاء الصفة من حيث كونها صفة حكم التبعية للموصوف وهو المقصود بالنسبة، ومن حيث أنها مضاف إليها تصير(١) مقصودة(٢) بالنسبة، وأيضاً فالمضاف يعرب على حسب العوامل والمضاف إليه مجرور أبداً فيؤدي إلى اختلاف إعراب الصفة والموصوف، واتفاقه شرط(٣) كما يأتي (ولا) يضاف أيضاً **(صفة إلى موصوفها)** لما ذكرناه آنفاً(٤) ولأنه يلزم منه تقديم الصفة على موصوفها إذ المضاف سابق للمضاف إليه حتماً (و) ما ورد(٥) من الأمثلة التي توهم أنه أضيف الموصوف فيها إلى صفته (مثل(٦) **«مسجد الجامع**،

مضاف وضمير الغائب مضاف إليه (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان فيه معنى الشرط و (ما) زائدة (خشوا) خشي فعل ماض والواو الضمير البارز فاعله (يوماً) منصوب على الظرفية متعلق بالفعل خشي (من الدهر) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ليوم (معظماً) مفعول به لخشي منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة والجملة من خشي وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(الشاهد فيه) قوله: (الفاعلونه) حيث جمع بين النون والضمير لضرورة الشعر.

(١) في خ/هـ: (تصير) غير موجودة.

(٢) فيؤدي إلى التناقض وهو أنها مقصودة غير مقصودة.

(٣) فتعذر فيه لفظاً ومعنى.

(٤) أي: من أن الصفة من حيث الوصفية تقتضي حكم التبعية ومن حيث كونها مضافة حكم المقصود بالنسبة؛ لأن المضاف والمضاف إليه كليهما مقصودان بالنسبة، إذ النسبة تقتضي منسوباً ومنسوباً إليه، وتعذر ذلك لفظاً ومعنى.

(٥) قوله: وما ورد من الأمثلة... الخ والكوفيون يحملونه على ظاهره، ويزعمون أنه من باب إضافة الموصوف إلى صفته.

أي: مسجد الوقت الجامع، وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجده للصلاة، وجانب المكان الغربي، وصلاة الساعة الأولى، أي: أول ساعة بعد زوال الشمس، ويجعلونه نحو: «جرد قطيفة» بالتأويل كخاتم فضة؛ لأن (المعنى) شيء جرد أي: بال ثم حذف الموصوف وأضيفت صفته إلى جنسها للتبيين إذا تجرد يحتمل أن يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان خاتم محتملاً أن يكون من الفضة ومن غيرها فالإضافة بمعنى من. (نجم الدين)

وجانب الغربي، وصلاة الأولى وبقلة الحمقاء «(١) **ونحوه)** كدار الآخرة فهذا كله **(متأول)** بأنه حذف المضاف إليه، وهذه الأسماء التي صورتها صورة المضاف إليه هي صفات له، تقديره مسجد الوقت الجامع، وجانب المكان الغربي، وصلاة الساعة الأولى، وبقلة الحبة الحمقاء، ودار الحياة الآخرة، والموجب لهذا التأويل المحافظة على عدم خرم قاعدة(٢) العرب والنحاة **(و) ما ورد من الأمثلة التي يتوهم أن فيها إضافة الصفة إلى موصوفها (مثل: جرد قطيفة وأخلاق ثياب ونحوه)** كسحق عمامة، وجايبة(٣) خبر، ومغربة خبر فهذا كله **(متأول)** بأن أصله قطيفةٌ جرد، وثيابٌ أخلاق، وخبرٌ جايب، وخبر مغرب، فحذف الموصوف واستعملت الصفات أسماء مجردة عن الوصفية فقيل: جُرد وأخلاق ونحوه فاحتمل أن الجرد والأخلاق قطيفة وثياب فرد الموصوف بياناً للصفة(٤)، و أضيفت إليه للتخصيص كقول النابغة:

١٦٠ – والمؤمن العائذات الطير يمسحها ... ركبان مكة بين الغيل والسند(٥)

---

(١) قوله: وبقلة الحمقاء بالكسر بذور البقل وقال الكسائي: بذور الرياحين وبالفتح بذور الحنطة. ذكره في حواشي البخاري.

(٢) صوابه المحافظة على كلام العرب وقاعدة النحاة.

(٣) التاء في جايبة ومغربة للمبالغة. والمراد بمغربة خبر الخبر الطارئ من غرب إذا بعد يقال غرب عني.

(٤) تسميتها صفة باعتبار الأصل وإلا فقد صارت الآن أسماء مجردة عن الوصفية.

(٥) ينسب هذا البيت للنابغة الذبياني.

(اللغة): «المؤمن» يقال: أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري إذا أعطيته الأمان فأنا مؤمن، والله عزوجل المؤمن «العائذات» ما عاذ بالبيت من الطير أي: التجأ «الغيل والسند» موضعان في جانب الحرم فيهما الماء.

(الإعراب): (والمؤمن) الواو واو القسم والمؤمن مجرور به، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والمؤمن اسم فاعل وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو (العائذات) مفعول به منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم، ويجوز أن يكون مجروراً على الإضافة (الطيرَ) عطف بيان من العائذات أو بدل منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره ويجوز كسر الطير على أنه أيضا بدل منه، أو عطف بيان (يمسحها) يمسح فعل مضارع مرفوع وهاء الغائبة مفعول به ليمسح (ركبان) فاعل بمسح مرفوع بالضمة الظاهرة، وركبان مضاف و(مكة) مضاف إليه مجرور

فإنه حذف الموصوف وهو الطير، وأبقى الصفة وهي العائذات بالحرم فالتبس بكل عائذ ولايذ بالحرم، فأتى بالموصوف عطف بيان، ولا إضافة فيه (و) هذا حكم ثانٍ يلحق وهو أنه (لا يضاف⁽¹⁾ اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص⁽²⁾ كليث وأسد) في أسماء الأعيان⁽³⁾ فلا تضيف أحدهما إلى الآخر (وحبس ومنع) في أسماء المعاني فلا تضيف أحدهما إلى الآخر (لعدم⁽⁴⁾ الفائدة) إذ لا بد في الإضافة المعنوية من تخصيص أو توضيح غالباً⁽⁵⁾ ولا يحصل هنا وكذلك لا تضيف إنساناً إلى حيوان ناطق لعدم الفائدة لكونهما متماثلين وإن لم يكونا مترادفين⁽⁶⁾. . . . .

بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث (بين) ظرف متعلق بمحذوف حال وبين مضاف و(الغيل) مضاف إليه والسند الواو عاطفة و(السند) معطوف على الغيل والمعطوف على المجرور مجرور.

(الشاهد فيه) قوله: «المؤمن العائذات» حيث حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه.

(١) قوله: ولايضاف. . . الخ والكوفيون أيضاً يحملون هذا على أنه من باب إضافة الصفة إلى موصوفها.

(٢) وهما اللذان لا يختلفان في الدلالة بوجه على ما ذكره المصنف في (شرح المنظومة)، واللذان علقا على مسمى واحد على ماذكره (جار الله) العلامة.

(٣) جمع عين، وهو الموجود في الخارج.

(٤) وهذا القيد أعني قوله: لعدم الفائدة علة لما تضمنه قوله: ولا يضاف أي: امتنعت إضافة اسم مماثل للمضاف إليه لعدم الفائدة، ولا يفسده المعنى بتوجه النفي إلى القيد وبقاء أصل الفعل مثبتاً. (غاية)

(٥) احتراز من مثل وشبه ونحو:-هما فإنهما لا تفيد تخصيصاً ولا تعريفاً من أن إضافتها معنوية، وشرط المعنوية ذلك.

(٦) حقيقة الترادف لفظان فصاعداً بمعنى واحد كليث وأسد فلا يضاف أحدهما إلى الآخر، وكذلك المتماثلان لا يضاف أحدهما إلى الآخر، وهما كالحد والمحدود، فإن قلت: إن إنساناً وحيواناً ناطقاً قد صدق عليهما أنهما لفظان فصاعداً لمعنى واحد وذلك حقيقة الترادف، فالجواب أن المحدود وهو إنسان يدل على الحد، وهو حيوان ناطق جملة، والحد يدل عليه تفصيلاً فافترقا. (نجم الدين).

(بخلاف كل الدراهم وعين الشيء(١)) كعين الحب و، عين الدراهم ونحو: ذلك (فإنه) يجوز إضافة كل وعين العامين(٢) إلى مابعد كل منهما لأنه (مختص(٣)) لأن المضاف فيهما أعم من المضاف إليه لوقوعه عليه وعلى غيره فاختص بإضافته إليه فقد أفاد تخصيصاً (و) قد ورد ما يتوهم أنه من باب إضافة الشيء إلى نفسه من غير فائدة وذلك (سعيد كرز ونحوه) كقيس قفه، وزيد بطة، وسعيد قرعة ونحو ذلك مما أضيف فيه الاسم إلى اللقب ونحو: «سرنا ذات يوم وذات ليلة وذات مرة» ونحو: قوله تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾(٤) ﴿وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾(٥) وقول الشاعر:

١٦١ - عزمت على إقامة ذي صباح   لأمر ما يسود من يسود(٦)

---

(١) اللام للعهد أي: عين ذلك الشيء. (غاية). يريد بالشيء شيئاً معيناً كزيد وعمرو كما تقول: عين زيد، وإلا فالشيء أعم من العين. (نجم).

(٢) في خ/هـ: قوله: «العامين» غير موجود.

(٣) أي: يصير خاصاً بسبب إضافته إلى المضاف إليه، ولا يبقى على عمومه سواء أفادت الإضافة التعريف أو التخصيص. (جامي)

(٤) من سورة الكهف. من الآية (١٨).

(٥) من سورة الكهف. من الآية (١٧).

(٦) ينسب هذا البيت لأنس بن مدركة الخثعمي.
«المعنى» عزمت على أن أقيم صباحاً وأؤخر الغارة على العدو إلى أن يعلو النهار ثقة مني بقوتي وظفري بهم، فإني الذي يسوده قومه لا يسودونه إلا لأمر عظيم.
(الإعراب): (عزمتُ) عزم فعل ماض وتاء المتكلم فاعله (على إقامة) جار ومجرور متعلق بالفعل عزم وإقامة مضاف و(ذي) من ذي صباح مضاف إليه وذي مضاف و(صباح) مضاف إليه (لأمر) جار ومجرور متعلق بيسود الآتي (ما) بمعنى شيء صفة لأمر مبني على السكون في محل جر (يُسوّد) فعل مضارع مبني للمجهول (من) نائب فاعل اسم موصول مبني على السكون في محل رفع (يسود) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود على من تقديره هو والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.
(الشاهد فيه) قوله: (ذي صباح) حيث جره بالإضافة اتساعاً ومجازاً، والوجه فيه الظرفية، وفيه أيضا شاهدٌ آخر، وهو قوله: (لأمر) حيث جاءت ما مفيدة للتهويل والتعظيم.

وقول الكميت:

١٦٢ - إليكم ذوي آل النبي تطلعت   نوازع من قلبي ظماء وألببُ(١)

وغير ذلك فهو **(متأول)** بأنه أضيف المدلول وهو المسمى إلى الدال وهو الاسم، فكأنه قيل: مدلول أو مسمى كرز، وكذلك سائرها، والاسم(٢) لفظ والمسمى(٣) غيره، وإنما وضع(٤) عليه.

(و) هذا حكم ثالث يتعلق بالإضافة وهو أنه **(إذا أضيف الاسم الصحيح)** وهو الذي ليس آخره حرف علة **(أو الملحق به)** وهو الذي آخره واو أو ياء وقبلها ساكن، وكانت إضافة ما ذكر **(إلى ياء المتكلم كُسِرَ آخره)** حتماً ليناسب الياء

---

(١) البيت للكميت بن زيد.

(اللغة): «ذوي» بمعنى أصحاب «تطلعت» يقال: طالعه بكتبه وطالع الشيء أي: اطلع عليه وتطلع إلى ورود كتابه، «نوازع» يقال: نزع إلى أهله ينزع بالكسر نزاعاً بمعنى اشتاق «ألبب» يقال: ألب بالمكان إلباباً أقام إقامة، واللب العقل، وجمعه ألباب وألب كأشد، وربما أظهروا التضعيف لضرورة الشعر.

(المعنى) لقد تشوفت إلى لقائكم يا أهل بيت النبي مدفوعاً إلى ذلك برغبة جامحة

(الإعراب): **(إليكم)** جار ومجرور متعلق بقوله: تطلعت الآتي **(ذوي)** منادى منصوب بحرف نداء محذوف تقديره يا ذوي وذوي مضاف و**(آل)** مضاف إليه وآل مضاف و**(النبي)** مضاف إليه **(تطلعت)** تطلع فعل ماض والتاء علامة التأنيث **(نوازعُ)** فاعل تطلع مرفوع بالضمة الظاهرة **(من قلبي)** من قلب جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لنوازع وقلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه **(ظماء)** صفة لنوازع، مرفوعة بالضمة الظاهرة **(وألبب)** الواو عاطفة وألبب معطوف على نوازع والمعطوف على المرفوع مرفوع.

(الشاهد فيه) قوله: **(ذوي آل النبي)** أي: إليكم يا أصحاب هذا الاسم الذي هو قولنا: آل النبي، فالإضافة في ذوي آل النبي من إضافة المسمى إلى الاسم.

(٢) وهو كرز.

(٣) وهي الجثة. إذ الاسم قد يطلق ويراد به المدلول كقولك: زيد قائم، وقد يطلق ويراد به الدال كقولك: «زيد معرب». **(خبيصي)**.

(٤) في خ/هـ: بزيادة **(علامة)**.

(والياء(١)) التي للمتكلم (مفتوحة) وهو الأصل لأنها اسم على حرف واحد فقوي بالفتحة كما تقدم (أو ساكنة) للتخفيف نحو: «غلامي، وفرسي، وداري، وسيفي، وغلماني، وإخواني، وظبيي، ودلوي، وجديي(٢)» ونحو: - ذلك (فإن) لم يكن صحيحاً ولا ملحقاً به بأن (كان آخره ألفاً ثبتت) وألحقت بها ياء المتكلم سواء كانت منقلبة عن واو كعصا إذ أصله عَصَوٌ، أو عن ياء كرحى إذ أصله رَحَيٌ، أو أصلية كحتى(٣) أو للتثنية نحو: «غلامان» فيقول: عصاي: ورحاي: وحتاي: وغلاماي: ويفتح الياء لئلا يجمع بين ساكنين على غير قياسهما، إذ قياسهما أن يكون الأول حرف لين، والثاني مدغماً فيه، وأما قراءة نافع في قوله تعالى: ﴿وَمَحْيَايْ وَمَمَاتِي﴾(٤) فأجري فيها الوصل مجرى الوقف (و) قبيلة (هذيل) تخالف و (تقلبها) أي: تقلب الألف إذا كانت (لغير التثنية(٥) ياء) سواء كان أصلها الواو أو الياء فيقولون: عصيَ ورحيَ إذ أصله عصوي ورحيي، استثقلت الكسرة على الواو والياء فحذفت، وقلبت الواو في عصى ياء، وأدغمت الياء في المثالين جميعاً في ياء المتكلم، وفتحت للساكنين ومنه قول طلحة: فوضعوا اللج على قفي(٦) وقول الهذيلي:

---

(١) قوله: والياء مفتوحة أو ساكنة يعني: اللاحقة للصحيح أو الملحق به، وأما الياء اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للساكنين كما يجيء، وقد تقدم في باب المنادى الخلاف في أن أصلها السكون أو الفتح، ويجوز حذف الياء قليلًا في غير المنادى أيضاً كما تقدم هناك. (نجم الدين).

(٢) في الملحق به، ومعنى إلحاقه بالصحيح إعرابه بالحركات كا لصحيح. (نجم الدين)، وإنما كان ملحقاً بالصحيح؛ لأن حرف العلة بعد السكون لا تثقل عليه الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة. (جامي).

(٣) لعل المراد حتى الحرفية إذا نقلت إلى اسم جنس فتقول: حتاي: ومثله متاي: وإذاي: إذ الألف فيهما أصلية غير منقلبة. سيدنا صديق وأما حناءٍ فآخره همزة فيكسر، وأيضاً لا تكون الألف أصلًا في متمكن.

(٤) من سورة الأنعام من الآية (١٦٢).

(٥) وأما ألف التثنية فلم يغيروها لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الألف.

(٦) أي: قفاي: وأصل هذا أن علياً عليه السلام - قال له يوم الجمل عرفتني بالحجاز وأنكرتني بالعراق فما عدا مما بدا فقال طلحة: -

بايعت واللج على قفي، واللج السيف شبهه بالبحر لبصبصته أي: بريقه.

١٦٣ - سبقوا هويّ وأعنقوا لهواهم   فتخرموا ولكل جنب مصرع[1]

ويوافقونا في ألف التثنية أنها تبقى كما هي إذ لا أصل لها فترد إليه، ونتفق نحن وهم في قلب ألف لدي، وعليّ[2]، وإليّ ياء، وإدغامها في ياء المتكلم **(وإن كان)** آخره **(ياء أدغمت)** نحو: قاضيّ، وغازيّ، وضاربيّ في المثنى بعد حذف نونه للإضافة، وضاربي في المجموع بعد حذف نونه كذلك في حالة النصب فيهما والجر **(وإن كانت آخره واواً قلبت ياء وأدغمت وفتحت للساكنين)** نحو: مسلمون، فتحذف نونه للإضافة، فيلتقي الواو والياء وسبق الواو بالسكون فيقلبونها ياءً ويدغمونها في ياء المتكلم ويفتحونها للتخفيف، ونحو: «مصطفون[3]» أصله مصطفيون تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً التقت

---

[1] البيت لأبي ذؤيب.

(اللغة): «هواي» الهوى ما تهواه النفس «أعنقوا» بادروا «فتخرموا» استئصلوا ووافتهم المنية. «جنب» ما تحت الإبط «مصرع» مكان يصرع فيه.

(الإعراب): **(سبقوا)** سبق فعل ماض وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع **(هويّ)** مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة عن ياء مدغمة في ياء المتكلم منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه **(وأعنقوا)** الواو عاطفة و اعنقوا فعل وفاعل والجملة معطوفة على الجملة السابقة **(لهواهم)** اللام حرف جر و هوى اسم مجرور باللام والجار والمجرور متعلق باعنق، وهو مضاف، وضمير الغائبين مضاف إليه **(فتخرموا)** الفاء عاطفة و(تخرم) فعل ماض مبني للمجهول وواو الجماعة نائب فاعل **(ولكل)** الواو واو الحال و لكل جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم وكل مضاف و**(جنب)** مضاف إليه **(مصرع)** مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال.

وفي البيت (شاهدان) أولهما قوله: **(هويّ)** والأصل هواي: فقلبت الألف ياء على لغة هذيل وأدغمها في ياء المتكلم وثانيهما قوله: **(تُخُرموا)** فإنه فعل ماض مبدوء بالتاء الزائدة فلما بناه للمجهول وضم أوله اتبع ثانيه لأوله فضم التاء والخاء جميعاً.

[2] أما على وإلى فهما حرفا جر وليسا باسمين مضافين فليسا مما نحن فيه. (صديق) لعل المراد بعد التسمية فلا اعتراض.

[3] قوله: ومصطفون إذا أريد تثنية مصطفى «اسم مفعول» قيل: مصطفيان ومصطفيِين، ولم

هي والواو الساكنة بعدها فحذفت الألف وبقي مصطَفَون مفتوح الفاء، ثم قلبت واوه ياء لملاقاتها ياء المتكلم بعد حذف النون، وأدغمت الياء في الياء وفتحت كما ذكر؛ إذ كل ذلك قياس لغتهم **(وأما الأسماء(١) الستة)** إذا أضيفت إلى ياء المتكلم **(فأخي وأبي وحمي وهني)** للتخفيف وعدم رد(٢) لاماتها إذ أصله أخوٌ(٣)، وأبوٌ، وحموٌ، وهنوٌ، تطرفت الواو مضمومة فحذفت لذلك(٤) كما في يدٍ، ودمٍ، وبقي أب وأخ وحم وهن فأضيف(٥) كما هو، ولم يرد المحذوف **(وأَجاز المبرد(٦))** المحذوف لعدم تطرفه، وقلبه ياء بعد حذف حركته للثقل، وإدغام الياء في الياء فيقال: **(أخيّ وأبيّ ويقال:(٧) حميّ وهنيّ)**

تقلب الياء ألفاً لموجب القلب لوجود المانع بعدها من الساكن، والجمع مصطفون رفعاً وأصله مصطفيون استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الياء له، ومصطفين نصباً وجراً وأصله مصطفيين استثقلت الكسرة على الياء فحذفت، وحذفت بعدها الياء للساكنين، وبقي مفتوحاً للدلالة على المحذوف، فإذا عرفت هذا فالفرق واضح بين المثنى والمجموع لوجود الياء في المثنى وحذفها في المجموع، لا كما يتوهم أن ليس الفارق إلا حركة النون، وأما مصطِفى «اسم فاعل» فتثنيته مصطفيان رفعاً، ومصطفيين نصباً وجراً، وجمعه مصطفون رفعاً، ومصطفيين نصباً وجراً، وقس على هذا ما تقدم.

(١) اعلم أن الأسماء الستة لها ثلاثة أحوال، أحدها: أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم، والثاني: أن تكون مضافة إلى ياء المتكلم، وثالثها: أن تكون مقطوعة عن الإضافة، وذكر أول الأحوال في أوائل الكتاب والثانيين هنا. (سعيدي).

(٢) لأنه صار نسياً منسياً ولذلك أعربوا الاسم على ماقبله.

(٣) كدلو. وفي البغية أنَّ أصل هذه الأسماء كلها فَعَل بفتح الفاء والعين، إلّا فوك فأصله فَوْه بسكون الواو. قال المصنف في أمالي الكافية ما معناه: إن المبرد وجد السماع في أبي وأقاس عليه أخي؛ لأنه مثله في لغاته وكثرت استعمالاته بخلاف البواقي. (سعيدي).

(٤) ط الأولى أن يقال: حذفت اعتباطاً، وإلا فكان القياس قلبها ألفاً كعصا لتحركها وانفتاح ما قبلها. يعني: في غير أخ، إذ الخاء فيه ساكنة على كلام الأربعة.

(٥) ٢٠٨ ـ في خ / هـ فأضيفت.

(٦) وإنما يرد المبرد إجراء لهما مجرى إضافتهما إلى الظاهر و إلى الضمير غير الياء نحو: «أبو زيد وأبوه» و«أخو زيد وأخوه». (غاية)

(٧) أي: وتقول أي: امرأة قائلة لا متناع إضافة حم إلى المذكر. وفي الغاية ما لفظه: إنما

في الأربعة في رواية الأكثر عنه، وفي الأولين في رواية المصنف عنه، ويستدل بقوله:

١٦٤ - قدر أحلك ذا المجاز وقد أرى وأبيْ مالك ذو المجاز بدار[1]

قلنا: محتمل أن يكون جمع أب، وأصله أبين فحذفت النون للإضافة وأدغمت الياء في ياء المتكلم إذ قد جمع أب على أبين في قوله:

صرح هنا بلفظ يقول ولم يعطف على أخي وأبي تجوزاً عن نسبة الهن والحم إلى نفسه، ولو قال ويقال: حمي وهني لكان أولى للتحرز عن نسبتها إلى المخاطب أيضاً مع أن إضافة الحم إلى المخاطب غير صحيح؛ لأن الحم أخو الزوج فلا يضاف إلا إلى الأنثى، اللَّهُمَّ إلا أن يقال: إن الرجل إذا قال: حمي كان محمولاً على حذف المضاف أي: حم امرأتي. (غاية) قد تقدم في إعراب الأسماء الستة. كلام القاموس أعم من هذا فيطالع.

[1] البيت نسب إلى المورج السلمي.

(المعنى) يقول: قدر الله أي: قضاه وقَدَر تركك في هذا الموضع يعني موضعاً بمنى كان فيه سوق بالجاهلية، وأقسم بأبي أنها هذا الموضع ليس بدار لك، وقوله: (وقد أرى) مفعول أرى محذوف، والتقدير لا أراك.

(الإعراب): (قدرٌ) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (أحلك) أحل فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً يعود على قدر، وكاف المخاطب مفعول به أول، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر (ذا المجاز) ذا مفعول ثان منصوب بالألف، وذا مضاف والمجاز مضاف إليه (وقد) الواو واو الحال وقد حرف تحقيق (أرى) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه تقديره أنا، ومفعول أرى محذوفا، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب حال وأبي الواو للقسم (وأبي) مجرور والجار والمجرور متعلق بأقسم وجوباً، وأب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (ما) نافية تعمل عمل ليس (لك) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من دار المتأخرة عنه (ذو) اسم ما مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة وذو مضاف و(المجاز) مضاف إليه (بدار) الباء حرف جر زائد ودار مجرور لفظا منصوب محلا خبر ما

(الشاهد فيه) قوله: (أبي) فقد ذهب المبرد إلى أنه مفرد ردت لامه في الإضافة إلى الياء كما ردَّت في الإضافة إلى غيرها، فيكون أصله أبوي قلبت الواو ياء وأدغمت فيه عملاً بالقاعدة حيث اجتمعا وكان أولهما ساكناً، وأبدلت الضمة كسرة لئلا تعود الواو.

١٦٥ - فلما تبينَّ أصواتنا   بكين وفدّيننا بالأبين[١]

(و) أما فم فإنه (يقال: **فيَّ**) إذ أصله فَوهٌ حذفت الهاء فبقي فوٌ، فقلبوا الواو ميماً لتقاربهما في المخرج خشية أن يقلبوها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فيقال: «فا» فيلقاها ساكن فتحذف له فيبقى الاسم المتمكن على حرف واحد، فإذا أضيف إلى ياء المتكلم زال ذلك المحذور، فترد الواو وتقلب ياء، وتدغم في ياء المتكلم وتفتح للساكنين، وهذا هو الأفصح (**في**) لغة (**الأكثر وفمي**) بإضافته كما هو بعد القلب (**وإذا قطعت**) هذه الأسماء (**عن الإضافة**) وذلك فيما عدا «ذو» فهي لازمة للإضافة كما يأتي (**قيل: أخ وأب وحم وهن وفم**) بحذف لاماتها كما مر، وجعل الإعراب على العينات، وقلب الواو ميماً في حم، وقد تشدد الباء والخاء في بعض اللغات فيقال: أبٌ وأخٌ، وقد جاء مقصورين بالألف في الأحوال الثلاثة كعصا ومنه قوله:

١٦٦ - أخاك الذي إن تدعه لملمة   يجبك بما تبغي ويكفيك من يبغي[٢]

---

(١) ينسب هذا البيت لزياد بن واصل السلمي، وهو شاعر جاهلي من أبيات يفخر فيها بآباء قومه وأمهاتهم من بني عامر، وأنهم قد أبلوا في حروبهم فلما عادوا إلى نسائهم وعرفن أصواتهم فدينهم؛ لأنهم أبلوا في الحرب.

- أي: لما سمعن وعلمن أصواتنا بكين وقلن لنا آباؤنا فداكم. (**جامي**).

(**الإعراب**): (**فلما**) لما ظرفية (**تبين**) تبين فعل ماض ونون النسوة فاعل (**أصواتنا**) أصوات مفعول به وأصوات مضاف ونا مضاف إليه (**بكين**) بكى فعل ماض مبني على السكون ونون النسوة فاعل وقوله (**بكين**) جواب لما لا محل لها من الإعراب، وجملة تبين أصواتنا في محل جر بإضافة لما إليها (**وفديننا**) الواو حرف عطف وفدى فعل ماض ونون النسوة فاعل وضمير المتكلمين في محل نصب مفعول به (**بالأبين**) الباء حرف جر والأبين اسم مجرور بالياء والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد والجار والمجرور متعلق بالفعل (**فدى**) (**الشاهد فيه**) جمع أب جمع سلامة على أبين وهو جمع غريب؛ لأن جمع السلامة لا يكون إلا في الأعلام والصفات المشتقة.

(٢) البيت ورد بلا نسبة.

(**اللغة**) : (**ملمة**) بضم الميم وكسر اللام وتشديد الميم الثانية أصله اسم فاعل من قولهم: ألَمَّ فلان بالقوم إذا نزل بهم، ومنه قول الشاعر:

وقول الآخر:

١٦٧ - إن أباها وأبا أباها   قد بلغا في المجد غايتاها(١)

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا

(يجبك) : هو مضارع أجاب حذفت منه الياء للتخلص من التقاء الساكنين (تبغي) : مضارع بغى الشيء يبغيه إذا قصده وطلبه ويكفك: من بغي يقوم بكفايتك ونصرك وحمايتك.

(الإعراب): (أخاك) : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر وأخا مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه (الذي) اسم موصول خبر المبتدأ والظاهر أن أخاك منصوب بفعل محذوف تقديره الزم (إن تدعه) إن حرف شرط جازم يجزم فعلين و تدع فعل مضارع مجزوم بإن وهو فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف الواو، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء ضمير الغائب مفعول به (لملمة) جار ومجرور متعلق بتدعو (يجبك) فعل مضارع مجزوم بإن جواب الشرط، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو والكاف ضمير المخاطب مفعول به وجملة الشرط والجواب لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (كما) الكاف حرف جر، وما اسم موصول مجرور محلاً بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف وتقدير الكلام يجبك إجابة مماثلة لما تريده وتقصده تبغي فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير محذوف منصوب بتبغي(ويكفيك) الواو عاطفة ويكف فعل مضارع معطوف على يجب مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو، والكاف ضمير المخاطب مفعول به أول ليكف (من) اسم موصول مفعول ثان ليكفي(يبغي) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، يعود إلى من والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(الشاهد فيه) قوله «أخاك» حيث استعمل استعمال الاسم المقصور وهو هنا مبتدأ فيكون إعرابه بضمة مقدرة، ولا يتعين البيت للإستدلال لجواز أن يكون النصب لفعل مقدر دل عليه إن تدعه و(المعنى) أدعو أخاك.

(١) ينسب هذا البيت لابن النجم الفضل بن قدامة العجلي وبعضهم نسبه لرؤبة، وقيل لبعض أهل اليمن.

(اللغة) : «المجد» الشرف ورفعة النسب «غايتاها» قال في فتح الجليل: المراد بالغايتين البداية والمنتهى.

(الإعراب): (إن) حرف توكيد ونصب (أباها) أبا اسمها منصوب بفتحة مقدرة على الألف

وقد تفتح فاء (فم) تخفيفاً وتضم للدلالة على أن الميم بدل من الواو وتكسر؛ لأن تعويض الميم عن الواو كتعويض(١) الياء عنها والكسرة تدل(٢) على الياء (وفتح الفاء في فم أفصح منهما) أي: من الضم والكسر حملًا لها على أخواتها (وجاء حم مثل يد) فقيل: «هذا حمٌ ورأيت حماً، ومررت بحمٍ» في الإفراد، و«هذا حمُك، ورأيت حمَك، ومررت بحمك» في الإضافة (و) جاء مثل (خبء) بالهمزة فيقال: «هذا حمؤك، ورأيت حمأك، ومررت بحمئك» في الإضافة (و) جاء مثل (دلو) تقول: «هذا حموٌ، ورأيت حمواً، ومررت بحموٍ» في الإفراد، و«هذا حموُك، ورأيت حموَك، ومررت بحموِك» في الإضافة (و) جاء مثل (عصا) تقول: «هذا حماً، ورأيت حماً، ومررت بحماً» في الإفراد، و«هذا حماك، ورأيت حماك، ومررت بحماك» في الإضافة (مطلقاً) في الإفراد والإضافة كما مثلنا (وجاء هن مثل زيد مطلقاً) في الإفراد والإضافة فيقال: «هذا هنٌ، ورأيت هناً، ومررت بهنٍ» وهنك... الخ (و) أما ذو فإنه (لايضاف إلى مضمر(٣) ولا يقطع عن

منع من ظهورها التعذر وهاء الغائبة مضاف إليه (وأبا) الواو عاطفة وأبا معطوف على أباها السابق منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر وأبا مضاف و(أباها) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر وهو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه (قد) حرف تحقيق (بلغا) بلغ فعل ماض وألف التثنية فاعله والجملة من الفعل والفاعل خبر إن (في المجد) جار ومجرور متعلق ببلغ (غايتاها) غايتا مفعول به لبلغ منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهذه لغة من يلزم المثنى الألف في أحواله كلها، وغايتا مضاف والضمير مضاف إليه.

(الشاهد فيه) قوله: (أبا أباها) حيث الزم قوله أبا وهو من الأسماء الستة الألف في حالة الجر على لغة والأشهر (أبا أبيها). وفي البيت شاهد آخر وهو قوله: غايتاها حيث الزم المثنى الألف في حالة النصب على لغة والأشهر النصب بالياء.

(١) لأن تعويض الياء عن واو فو كثير فلما عوضوا عنها الميم صار كتعويض الياء عنها. (سعيدي)

(٢) في خ/هـ: (تناسب).

(٣) والضمير ليس من أسماء الأجناس، ولو قيل: ولو أضيفت إلى غير اسم جنس لكان أشمل. (جامي) وكذا العلم والمبهم ليس باسم جنس على مايأتي.

الإضافة)؛ لأنه إنما وضع وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس إذ لا يصح أن يقال: «رجل مال ولا علم ولا عقل» فيتوصل إلى ذلك بذو، فيقال: ذو مال، وظاهر الدلالة[1] أنه لا يضاف إلى مضمر ولا علم ولا مبهم، وأما قولهم: «اللَّهُمَّ صل على محمد وذويه»، وقول الشاعر:

١٦٨ - صبحنا الخزرجية مرهفات أباد ذوي أرومتها ذووها[2]

فشاذ، ولا يقطع كما ذكرنا؛ إذ ذلك خلاف ما وضع له.

[التوابع]

(التوابع[3]**)** خمسة كما سيأتي وحقيقتها وهي **(كل ثان)** يدخل فيه خبر

---

(١) وهذا إذا كانت ذو وصلة إلى الوصف، وإن لم يكن كذلك صحت إضافتها إليها نحو: «جاء الإمام وذووه» و«رأيت زيداً وذويه». **(عقيل)**

(٢) البيت لكعب بن زهير. ويروى (أبان) مكان (أباد)
(اللغة): **(صبحنا)** أي: أتيناهم وقت الصباح و**(مرهفات)** هي السيوف.
(الإعراب): **(صبحنا)** صبح فعل ماض وناء المتكلم فاعله **(الخزرجية)** مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة **(مرهفات)** منصوب على نزع الخافض وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة **(أباد)** فعل ماض مبني على الفتح **(ذوي)** مفعول به مقدم منصوب بالياء وذوي مضاف و**(أرومة)** من **(أرومتها)** مضاف إليه، وأرومة مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه **(ذووها)** ذوو فاعل أباد مرفوع بالواو، وذوو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر.
(الشاهد فيه) قوله: **(ذووها)** حيث أضاف ذوو جمع ذو إلى مضمر، وكذلك القول في ذو وألو.

(٣) والمراد بالتوابع توابع المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات التي هي من أقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو: «إنّ إنّ» و«ضرب ضرب» لعدم كونها من أفراد المحدود. **(جامي)**
-اللام للجنس ولا يلزم تعريف الأفراد. **(غاية)** قال الشيخ إسماعيل في حد التوابع نظر؛ لأن قوله: «كل ثان» يخرج الثالث والرابع فصاعداً، وقوله: «بإعراب سابقة» يخرج التأكيد بالحرف والفعل وكذا صفة المنادى مثل: «يازيد العاقل» فإنه يجوز فيه الوجهان كما تقدم، وليس حال النصب بإعراب سابقه، فالأولى في ذلك ما ذكره الإمام عليه السلام وهو أن يقال: كل لاحق لأول لو أعرب ذلك الأول لكان إعرابه مستحقاً عليه لفظاً أو محلاً.

المبتدأ، وكان، وإن، وثاني ظننت، وخبر ما، ولا وأخواتها، وقوله: **(بإعراب سابقه)** خرج مايخالف إعرابه إعراب سابقه كخبر كان، وإن، وما، ولا، وأخواتهما وقوله: **(من جهة واحدة)** خرج خبر المبتدأ، وثاني ظننت؛ إذ رافع المبتدأ هو الابتداء ورافع الخبر المبتدأ(١)، وثاني ظننت هو خبر للمبتدأ في الأصل فالجهتان مختلفتان.

[النعت]

(النعت(٢)) هذا أول التوابع الخمسة، وحقيقته أنه **(تابع)** شمل جميع التوابع **(يدل على معنى في متبوعه)** خرج سائر التوابع، وذلك المعنى إما حلية لازمة محسوسة نحو: طويل وقصير وأحمر وأبيض ونحوه، أو غريزة غير محسوسة نحو: عاقل وأحمق، أو من الأفعال المحسوسة غير اللازمة نحو: قائم وقاعد، أو من العوارض في الذات نحو: سقيم وصحيح، أو الخارجة عنها نحو: فقير وغني، أو باعتبار الأصل نحو: شريف ووضيع، وهذا لازم غير محسوس، أو باعتبار حاله نحو: «ذي مال» وهذه جميعها ترجع إلى صفة محمودة أو مذمومة ونحو: ذلك وقوله: **(مطلقاً(٣))** توهم أن الحال في قولك: «رأيت زيداً راكباً»

---

(١) لأن عمل المبتدأ في الخبر جهة اقتضائه المسند، وفي المبتدأ من جهة اقتضائه المسند إليه، وأن عمل علمت في المفعول الثاني من جهة اقتضائه المنسوب، وفي الأول من جهة اقتضائه المنسوب إليه.

(٢) قدم المصنف النعت لكثرة جهات تبعيته؛ لأنه تبع المنعوت في الإعراب والتعريف والتنكير والإفراد والجمع والتذكير والتأنيث بخلاف سائر التوابع. (غاية).

(٣) أي: دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد، احترازاً عن سائر التوابع، فلا يرد عليه البدل في مثل: «أعجبني زيد علمه» ولا المعطوف كقولك: «أعجبني زيد وعلمه» ولا التأكيد في مثل قولك: «جاءني القوم كلهم» لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم، فإن دلالة التوابع في هذه الأمثلة على حصول معنى في المتبوع إنما هي بخصوص موادها، فلو جردت عن هذه المواد كما يقال: «أعجبني زيد غلامه» أو«أعجبني زيد وغلامه» أو«جاءني زيد نفسه» لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فإن الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في أي: مادة كانت. (جامي).

داخلة في الحد فأراد اخراجها بقوله(١) : مطلقاً؛ لأنها تدل على معنى في متبوعها في حال دون(٢) حال، وفي التحقيق أنها قد خرجت من قوله: بإعراب سابقه، إذ لا يلزم أن يكون إعرابها كإعراب سابقها وإن اتفق ذلك في بعض الأحوال فليس لازماً، وأيضاً لو لم تكن قد خرجت من قبل للزمت الحال المؤكدة نحو: «زيد أبوك عطوفاً» فإنها تدل على معنى في متبوعها مطلقاً (و) النعت (فائدته) في الأغلب (تخصيص(٣)) في النكرات نحو: «جاءني رجل عالم» فتخصص عن الجاهل (أو توضيح) في المعارف نحو: «جاءني الرجل الفاضل» أو «زيد الأحمق» إذ قد وضحت ذلك الاسم بالصفة (وقد يكون) النعت في بعض أحواله (لمجرد(٤) الثناء) نحو: «بسم الله الرحمن الرحيم» وكذلك سائر الأوصاف الجارية على الله تعالى، إذ لا يلتبس على العاقل أنه(٥) عليها سبحانه وتعالى، (أو الذم) نحو: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» أو «عدو المؤمنين» إذ لا يلتبس أن تعوذ بالله منه بهذه الصفات (أو التأكيد مثل: «نفخة(٦) واحدة») و«ذهب أمس الدابرُ»؛ إذ لا يلتبس أن النفخة واحدة وأن أمس دابر، وليس هذا بتأكيد اصطلاحي إذ ليس بتكرير(٧) الأول ولا بأي: ألفاظ التأكيد المخصوصة، وإنما هو نعت يفيد اجتماع اللفظين في معنى واحد، وقد تكون الصفة للتعميم نحو: «يرزق الله عباده الطائعين

---

(١) في خ/هـ: (بقوله مطلقاً) غير موجود.

(٢) في حال التقييد بالفعل أونحوه.

(٣) التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، وذلك أن رجلًا في قولك: «جاءني رجل صالح» كان بوضع الواضع محتملًا لكل فرد من أفراد هذا النوع فلما قلت: صالح قللت الاشتراك والإحتمال، ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف أعلاماً كانت أولا نحو: «زيد العالم» و«الرجل العالم». (نجم)

(٤) قوله: لمجرد الثناء.. الخ وضابطه كل اسم علم اختصاصه بالصفة قبل ذكرها فمعلوم أن الله تعالى رحمن رحيم قبل أن تذكر صفته، والشيطان لعنه الله رجيم قبل أن تذكر صفته.

(٥) الأولى إذ لا يلتبس سبحانه بغيره حتى تكون هذه الصفات للتوضيح.

(٦) إذ الوحدة تفهم من التاء في النفخة وأكدت بالواحدة.

(٧) في خ/هـ: بزيادة (لفظ)

والعاصين»، والإبهام نحو: «تصدقت بصدقة كثيرة أو قليلة»، أو تفصيل نحو: «مررت برجلين عربي وعجمي» ونحو: ذلك.

واعلم أن جمهور النحاة يشترطون في النعت أن يكون مشتقاً. وما ورد جامداً يؤولونه(١) بالمشتق كما في الحال عندهم **(و)** قال الشيخ **(لا فصل بين أن يكون مشتقاً أو غيره)** أي: غير مشتق وهو الجامد **(إذا كان وضعه لغرض المعنى)** المقصود من النعت **(عموماً)**(٢) مثل: **«تميمي**(٣) **» و«ذي مال»)**؛ إذ لا يقع المنسوب وذو بمعنى صاحب إلا نصاً دالاً على معنى. **(أو كان)** وضعه لغرض المعنى المقصود من النعت **(خصوصاً)**(٤) أي: في بعض أحواله يكون نعتاً لا في بعضها **(كمررت برجل أي رجل)** أي: كامل في الرجولية **(ومررت**(٥) **بهذا الرجل)** فالرجل صفة لعين الذات المشار إليها **(وبزيد هذا)** فهذا صفة لزيد يدل على معنى الإشارة في متبوعه، وهذه الألفاظ بعد قوله: خصوصاً قد تأتي غير صفات كما سبق وسيأتي. فتبين حينئذ أن المراد من الصفة الدلالة على المعنى المقصود اشتقت أم لا **(و)** كما يصح الوصف بالمفردات يصح الوصف بالجمل لكن لا **(يوصف)** بالجمل إلا الاسم **(النكرة)**؛ لأن الجمل نكرات، ومن حق الصفة

---

(١) في خ / هـ تؤول.

(٢) معنى العموم أنه لم يأت إلا صفة.

(٣) فإن لها موصوفين في جميع المواضع إما ظاهراً أو مقدراً نحو: «جاءني رجل تميمي أو تميمي جاءني». (نجم الدين) و«زيد تميمي» مبتدأ وخبر أي: شخص تميمي.

(٤) ومعنى الخصوص أن يوصف ويوصف به. اسماعيل

-وإنما كان خاصاً لأنه لا يوصف بأي: إلا في موضع التعظيم والمبالغة في مدح أو ذم بشرط أن يكون مضافاً إلى نكرة، والموصوف نكرة مماثلة لماأضيف إليها لفظاً ومعنى نحو: «مررت برجل أي: رجل وبرجل أي: فتى. «نجم ثاقب».

(٥) فإن هذا يدل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا يصح أن يقع الرجل صفة لهذا، وفي المواضع الأخر التي لا تدل على (المعنى) لا يصح أن تقع صفة، وذهب بعضهم إلى أن الرجل بدل عن اسم الإشارة وبعضهم أنه عطف بيان. (جامي)

والموصوف أن يتطابقا تعريفاً وتنكيراً كما يأتي، ولا يثبت الوصف للنكرة من الجمل إلا (**بالجمل الخبرية**) التي تحتمل الصدق والكذب، لأن الصفة في المعنى حكم على الموصوف كالخبر، وقد تقدم، وتكون الجملة اسمية نحو: «جاءني رجل أبوه قائم» وفعلية نحو: «رأيت رجلاً قام أبوه» فأما الإنشائية(١) فلا يصح الوصف بها إلا بتأويل نحو قوله:

حتى إذا جن الظلام واختلط   جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط(٢)

---

(١) قوله: فأما الإنشائية فلا يصح الوصف بها. . . الخ؛ لأن الإنشائية لا ثبوت لها في نفسها، وإثبات الشيء للشيء فرع ثبوته لنفسه، ولا توصف المعرفة بالجملة الخبرية فلا تقول «مررت بزيد قام أبوه أو أبوه قائم»؛ لأن الجملة نكرة فلا يصح أن توصف بها المعرفة، وإنما كانت الجملة نكرة؛ لأن الجملة التي لها محل من الإعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها، والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لأنه إنما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير؛ لأن الأصل في الحكم أن يكون مجهولاً ليفيد السامع، وينبغي أن يكون هذا مراد من قال إن الجملة نكرة. كذا في الرضي. (**غاية تحقيق**).

(٢) لم ينسبه أحد من الرواة إلى قائل حسب اطلاعنا.

(**اللغة**): «جن الظلام» ستر كل شيء والمراد أقبل «اختلط» كناية عن انتشاره واتساعه «مذق» هو اللبن الممزوج بالماء شبهه بالذئب لأنه فيه غبرة وكدرة.

(**الإعراب**): (**حتى**) ابتدائية (**إذا**) ظرف متضمن معنى الشرط (**جن**) فعل ماض (**الظلام**) فاعل جن والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها (**واختلط**) الواو حرف عطف اختلط فعل ماض والفاعل مستتر تقديره هو و جملة اختلط وفاعله المستتر فيه معطوفة على الجملة السابقة بالواو (**جاءوا**) فعل وفاعل (**بمذق**) جار ومجرور متعلق بجاء (**هل**) حرف استفهام (**رأيت**) فعل ماض وتاء المخاطب فاعله (**الذئب**) مفعول به لرأيت (**قط**) استعمله بعد الاستفهام مع أن موضع استعماله بعد النفي الداخل على الماضي، والذي سهل هذا أن الاستفهام قرين النفي في كثير من الأحكام وهو ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب متعلق برأى، وسكونه للوقف وجملة هل رأيت الذئب قط في محل نصب مفعول به لقول محذوف يقع صفة لمذق، والتقدير بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط.

(**الشاهد فيه**) قوله: (**بمذق هل رأيت. . الخ**) فإن ظاهر الأمر أن الجملة المصدرة بحرف الاستفهام قد وقعت نعتاً للنكرة، وليس الأمر على ما هو الظاهر بل النعت مقول محذوف وهذه الجملة معمولة له على ما بيناه في الإعراب

أي: بمذق مقول فيه هذا القول (و) إذا كانت الصفة جملة فإنه (يلزم الضمير) حينئذ يعود منها إلى الموصوف ليربط بينها وبينه وإلا كانت أجنبية، وذلك كما مثلنا أولًا، وقد يحذف للعلم به نحو: «اشتريت براً الكر بستين» وقول الشاعر:

١٧٠ - أبحت حما تهامة ثم نجد وما شيء حميت بمستباح(١)

أي: حميته، وقد تغني عنه الألف واللام كقوله:

١٧١ - كأن حفيف النبل من فوق عجسها عوازب نحل أخطأ الغار منطف(٢)

---

(١) ينسب هذا البيت لجرير بن عطية. ويروى (بعد) مكان (ثم)
(اللغة): حماه يحميه حماية دفع عنه وهذا شيء «حما» أي: محظور لا يقرب «تهامة» ما تسفل من بلاد العرب «ونجد» ما ارتفع منها كنى بهما عن جميع بلاد العرب.
(الإعراب): (أبحت) أباح فعل ماض وتاء المخاطب فاعله (حمي) مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر وحمى مضاف و(عهامة) مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث (ثم) عاطفة (نجد) معطوف على تهامة مجرور بالتبعية وعلامة جره الكسرة الظاهرة (وما) الواو استئنافية و ما نافية عاملة عمل ليس (شيء) اسم ليس مرفوع بالضمة الظاهرة (حميت) فعل وفاعل، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع صفة لشيء، والرابط بين الصفة والموصوف ضمير محذوف مفعول لحميت تقديره حميته (بمستباح) الباء حرف جر زائد و مستباح خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.
(الشاهد فيه) قوله: (حميت) حيث جاءت الجملة الموصوف بها مربوطة بالضمير المقدر المنصوب والتقدير حميته.

(٢) البيت للشنفري. و يروى
كان حفيف النبل من فوق عجزها غوارب نحل أخطأ الغار مطنف
(اللغة): «حفيف» حفوا حوله أي: أطافوا به واستداروا. «عجسها» عجزها «عوازب» العزاب بالضم والتشديد الذين لا أزواج لهم ويقال عزب بعد «منطف» الدليل.
(الإعراب): (كأن) حرف تشبيه ونصب (حفيف) اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة وحفيف مضاف و(النبل) مضاف إليه (من فوق) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال وفوق مضاف وعجس من (عجسها) مضاف إليه، وعجس مضاف والهاء مضاف إليه (عوازب)

(ويوصف بحال(١)**)** الاسم **(الموصوف)** الذي يخصه وقام به حقيقة **(وحال متعلقه)** أي: بما قام بالذي بينه وبين الموصوف علقة ملك أو نسب(٢) أو مخالطة أو غيرها **(مثل مررت برجل حسن)** هذا مثال الوصف بحال الموصوف إذ الحسن له **(وحسن غلامه)** هذا مثال الوصف بحال الغلام إذ الحسن له، وهو الذي يتعلق بالرجل تعلق ملك ومنه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾(٣) ونحو: - ذلك **(فالأول**(٤)**)** وهو الوصف بحال الموصوف **(يتبعه)** أي: الوصف يتبع الموصوف **(في)** أحد أنواع **(الإعراب)** الثلاثة كالرفع والنصب والجر **(و)** في أحد وجهي **(التعريف والتنكير و)** في أحد أنواع **(الإفراد والتثنية والجمع و)** في أحد نوعي **(التذكير والتأنيث**(٥)**)** فتكون الصفة وفق الموصوف في رفع وتعريف وإفراد وتذكير أو نصب وما ذكرا و جر وما ذكرا و رفع وتنكير وإفراد وتذكير وكذلك

خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة وعوازب مضاف و**(نحلٍ)** مضاف إليه **(أخطأ)** فعل ماض مبني على الفتح و**(الغارَ)** مفعول به مقدم منصوب بالفتحة الظاهرة **(مطنف)** فاعل أخطأ مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر صفة لنحلٍ، والرابط بين الصفة والموصوف الألف واللام في الغار عوضاً عن الضمير.

(الشاهد فيه) : **(أخطأ الغار)** فإن أل في الغار أغنت عن الضمير العائد إلى الموصوف والتقدير أخطأ غارها فحذف الضمير وجعل الألف واللام عوضاً عنه.

(١) الجار والمجرور في محل الرفع نائب يوصف أي: يجعل حال الموصوف أي: هيئته وصفاً له وهو الكثير. **(نجم الدين)**.

(٢) نحو: «مررت برجل قائم أبوه» أو مخالطة نحو: «مررت برجل طويل ثوبه». **(خبيصي)**.
في خ / هـ **(أو سبب)** بدل من **(أو نسب)**.

(٣) من سورة النساء من الآية (٧٥).

(٤) قوله: فالأول... الخ فالحاصل ست وثلاثون مسألة؛ لأن الرفع مثلًا يكون معه إما التعريف والإفراد والتذكير وإما التعريف والتثنية والتذكير، وإما التعريف والجمع والتذكير، فهذه ثلاثة، وتأتي ثلاثة أخرى مع الرفع إذا أبدلت بالتذكير التأنيث فيحصل ستة ويحصل ستة أخرى إذا أبدل بالتعريف التنكير فيحصل اثنا عشر قسماً مع الرفع ومثله مع النصب ومثله مع الجرر. من المحقق المدقق **(السميدي)**.

(٥) وإنما تبعه في هذه العشرة لكونه إياه في **(المعنى)**. **(نجم الدين)**.

سائرها بمعنى أنه لا يكون الموصوف مرفوعاً والصفة منصوبة، ولا الموصوف معرفة والصفة نكرة، أو الموصوف مفرداً والصفة مثناة، أو مجموعة أو الموصوف مذكراً والصفة مؤنثة، بل لا بد من الإتفاق **(والثاني)** وهو الذي يوصف بحال متعلقه **(يتبعه)** أي: الموصوف **(في الخمسة الأنواع الأول)** وهي أنواع الإعراب الثلاثة، والتعريف والتنكير، والمراد أنه يتبعه في أحد أنواع الإعراب، وفي أحد نوعي التعريف والتنكير إذ لا يتصور إجتماعهما كما مر **(و)** أما **(في البواقي)** وهو(١) الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فالوصف **(كالفعل)** أي: إن رفع اسماً ظاهراً بالفاعلية ونحوها فلا ضمير فيه بل يفرد، ولا يثنى، ولا يجمع خشية الجمع بين فاعلين، وكذلك الصفة إذ هي تشبه الفعل، وكذلك إلحاق علامة التأنيث بالفعل بحسب فاعله وكذلك الصفة **(ومن ثم**(٢) **حسن قام رجل قاعد غلمانه)** وقام رجلان قاعد غلمانهما، وقام رجال قاعد غلمانهم، وقام رجل قاعدة جاريته، وقام رجلان قاعدة جاريتهما، وقام رجال قاعدة جواريهم، وقام رجال قاعدة جاريتهم، وقس على هذا؛ لأن اسم الفاعل فيما ذكر بمثابة الفعل وهو يقعد لموافقته له في عدد الحروف وفي السكنات وفي المؤنث بمعنى قعدت **(وضعف قاعدون**(٣)**)** غلمانه(٤) كما في يقعدون غلمانه وقد ورد كما في (أكلوني البراغيث) وهو ضعيف، وفي قوله ﷺ: «يتعاقبون فيكم ملائكة» وقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾(٥) الاسم الظاهربدل من الضمير المرفوع **(ويجوز قعود غلمانه)** إذ قعود هنا جاء على صيغة لم تشبه بها الفعل شبهاً لفظياً ولأنه اسم يجمع جمع(٦) التكسير، وأما الشبه المعنوي فهو حاصل لكن اغتفر **(والمضمر)** المتكلم

---

(١) في خ/هـ: (وهي)

(٢) أي: ومن أجل كون الوصف الثاني في الستة البواقي كالفعل. (جامي)

(٣) قوله: وضعف قاعدون. . الخ كما ضعف قام رجل يقعدون غلمانه، لأن النعت مع فاعله في هذا القسم كالفعل مع فاعله، والفعل إذا أسند إلى الفاعل المظهر لا يثنى ولا يجمع وإنما لم يمتنع لجواز أن يكون من باب أكلوني البراغيث. (هداية)

(٤) في خ/هـ: بزيادة لأن الواو فيه، وإن كانت علامة لجمعه فهي تدل على أنها ضمير فاعل أو شبهه.

(٥) من سورة الأنبياء من الآية (٣).

(٦) والفعل يكسر فلم يكن في قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين. (نجم).

والمخاطب والغائب **(لا يوصف ولا يوصف به)** لأن المتكلم وهو أنا ونحو: في غاية الوضوح فلا تزيده الصفة توضيحاً فهي عبث حينئذ وحمل عليه المخاطب والغائب، فلا تقول: «مررت بك المسكين ولا به المسكين» وأجازه الكسائي في الغائب(١) ونحن نجعله بدلاً، ولو وصفنا بالمضمر غيره أيضاً لم تفد الصفة معنى في الموصوف، ولكانت الصفة في بعض الأحوال أعرف من الموصوف، وقد قلنا: **(والموصوف أخص)** من الصفة أي: أعرف منها لأنه المقصود(٢) **(أو مساو)** يعني: أقل أحواله، وحينئذ فالمعارف ماعدا المضمرات درج أعرفها العلم، ثم المبهمات كأسماء الإشارة، والموصولات، ثم المعرف باللام والإضافة، ثم النداء فتصف العلم بجميع ما ذكر بعده إلا لمانع(٣) يعرض له **(ومن ثم لم يوصف ذو اللام إلا بمثله)** نحو: «مررت بالرجل الكريم» فلا تصفه بالعلم إذ لا يدل على معنى(٤) ولأنه أعرف وتصف العلم بالمبهمات وما بعدها كما تقدم **(أو)** تصف ذا

---

(١) وكون المتكلم والمخاطب أعرف المعارف ظاهر، وأما الغائب فلأن احتياجه إلى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد، وإنما كان العلم أخص وأعرف من اسم الإشارة؛ لأن مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الإشارة المشار إليه إشارة معينة فإن مدلوله غير متعين، والإشارة بالعين والقلب معاً، ومدلول ذو اللام بالقلب دون العين فما اجتمع فيه معرفة بالعين والقلب أخص مما يعرف بأحدهما والضعيف تعريف ذي اللام حيث يستعمل بمعنى النكرة كقوله تعالى: ﴿فَأَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٧] والموصول كذي اللام، وأما المضاف إلى أحد الأربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف إليه سواء؛ لأنه يكتسب التعريف منه، وهذا عند سيبويه، وأما عند المبرد فإن تعريف المضاف أنقص من المضاف إليه، لأنه يكتسب منه، ولذا لم يوصف المضاف إلى المضمر ولم يوصف المضمر. (نجم الدين) الرضي فعند المبرد أن نحو: الظريف في قولك: «رأيت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة، وعند سيبويه هو صفة لغلام. (منه).

(٢) وإنما وجب أن يكون المنعوت أخص من النعت؛ لأن الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أخص، فإن اكتفى به المخاطب فذاك، وإلا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة. (نجم الدين).

(٣) وذلك المانع أن يضاف مابعد العلم إلى المضمر فيكون أعرف نحو: «مررت بزيد صاحبك» فلا تجعل صاحبك صفة لزيد لأنه أعرف منه.

(٤) في (الخبيصي) يكون ماعدا ذلك من المعارف أخص منه فقط.

اللام **(بالمضاف إلى مثله)** نحو: «مررت بالرجل صاحب القوم» لا بما عداه من المعارف لأنها أعرف منه فلا تقول «مررت بالرجل هذا ولا صاحب زيد» وتجعل ذلك صفة ونحو ذلك **(وإنما التزم وصف باب هذا بذي اللام**[١] **للإبهام)** كأن الشيخ استشعر سؤالًا وهو أن يقال: إذا كان الاسم يوصف بمثله أو بالمضاف إلى مثله فَلِمَ قلتم: لا يصح أن يوصف اسم الإشارة إلا بذي اللام فقط دون سائر ما دونه من المعارف وما يساويه منها؟. والجواب ما ذكره الشيخ أنه إنما يؤتى بالصفة لتبيين اسم الإشارة؛ إذ هو مبهم لإطلاقه على كل مشار إليه، ونحن نريد أن نشير إلى ذات من الجنس مخصوصة وتعيين الجنس باللام لتحصل الفائدة فلهذا وصف اسم الإشارة باسم الجنس، وتعيين الجنس باللام كما ذلك ظاهر **(ومن**[٢] **ثم ضعف مررت بهذا الأبيض**[٣]**)** إذ الأبيض لم يتبين حقيقة الذات المشار إليها لإطلاقه على كل أبيض حيوان وغيره آدمي وغيره فلم يكن للصفة ثمرة حينئذ **(وحسن مررت بهذا العالم)** إذ تبين به أن المشار إليه إنسان فجاءتنا الصفة بفائدة[٤].

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

[العطف]

(العطف) الذي هو للنسق وهو ثاني التوابع الخمسة وحقيقته **(أنه تابع)** يشمل جميع التوابع وقوله: **(مقصود بالنسبة)** خرج النعت، والتوكيد، وعطف البيان، إذ المقصود بالنسبة هو المنعوت، والمؤكد، والمبين، لا التوابع وقوله: **(مع متبوعه)** خرج البدل؛ لأنه المقصود بنسبة ماقبله أو بعده إليه دون المبدل منه، وإنما أتي به على سبيل الفراش للبدل نحو: «جاءني زيد أخوك» وسيأتي وقوله: **(يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة)** وهي الواو، والفاء، وثم، وحتى، وبل،

---

(١) وحمل عليه الموصول؛ لأنه مع صلته مثل ذي اللام مثل «مررت بهذا الذي أكرم» أي: الكريم. (جامي)

(٢) أي: ومن أجل أن المراد من وصف المبهم تبين حقيقة الذات المشار إليها. (نجم الدين).

(٣) لأن الأبيض عام ولا يخص نوعاً دون نوع آخر كالفرس والإنسان والبقر والغنم. والله أعلم.

(٤) في خ/ هـ: بزيادة (زائدة).

ولكن، وأو، وإما وأم، ولا **(وسيأتي)** في الحروف مفصلًا إن شاء الله تعالى **(مثل: قام زيد وعمرو)** هذا مثال عطف النسق فقد نسبت القيام إلى زيد وعمرو جميعاً على السواء **(و)** هذا كلام يبين فيه العطف على الضمائر فقال: **(إذا عطف على المضمر)** يحترز من المظهر فقد عرف وقوله: **(المرفوع)** يحترز من المنصوب(١) فلا يحتاج إلى تأكيد وسيأتي حكم المجرور وقوله: **(المتصل)** يحترز من المرفوع المنفصل فإنه اسم مستقل فيعطف عليه تقول: «ما أنا وعمرو قائمين» وقوله: **(أكد المتصل المرفوع)** **(بمنفصل)** حتماً **(مثل: ضربت أنا وزيد)** والوجه في هذا أنه قد اشتد اتصال هذا الضمير بالفعل حتى صار كالجزء منه بدليل أنهم يسكنون له لام الفعل فكرهوا أن يعطفوا كلمة برأسها على ما هو كالجزء من الكلمة فأكدوه بالضمير المنفصل ليكون العطف على المنفصل في الصورة؛ لأنه كلمة مستقلة وفي التحقيق أن المقصود هو(٢) المتصل **(إلا أن يقع فصل)** بين الضمير والاسم الظاهر المعطوف **(فيجوز تركه)** أي: ترك التأكيد وذلك لطول الكلام، وسواء كان الفصل قبل واو العطف **(مثل: ضربت اليوم وزيد)** أو بعدها كقوله تعالى ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾(٣) ففصل في المثال بالظرف قبل الواو، وفي الآية بلا بعده، وهذا مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون مطلقاً محتجين بقول الشاعر:

١٧٢ - قلت إذ أقبلت وزهر تهادى   كنعاج الملا تعسفن رملا(٤)

---

(١) نحو: «ضربتك وزيداً» إذا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيه إلى التأكيد بمنفصل. (جامي).

(٢) ولا يجوز أن يكون العطف على هذا التأكيد؛ لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم أن يكون هذا المعطوف تأكيد وهو باطل. (جامي).

(٣) من سورة الأنعام من الآية (١٤٨).

(٤) ينسب هذا البيت لعمرو بن أبي ربيعة.

(اللغة): «الزهر» جمع زهراء وهي البيضاء المشرقة «تهادى» أي: يمشين مشياً رويداً بسكون «كنعاج» النعاج بقر الوحش شبه النساء بها في سكون المشي فيه. «تعسفن» ركبْنَ و إذا مشت في الرمل كان أسكن لمشيها لصعوبة المشي فيه «الملا» الفلاة الواسعة.

(الإعراب): (قلت) فعل وفاعل (إذ) ظرف متعلق بقال (أقبلت) أقبل فعل ماض والتاء للتأنيث وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي (وزهر) معطوف عل الضمير المستتر في

والجواب على ذلك أنه قد وقع الفصل بتاء التأنيث، ويجوز التأكيد بمنفصل مع الفصل كقوله تعالى ﴿مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾(١) **(وإذا عطف على المضمر المجرور أعيد الخافض)** وسواء كان اسماً نحو: «غلامك وغلام زيد» أو حرف جر **(مثل: مررت بك وبزيد)** وذلك لأن المجرور لا يكون إلا متصلا، وقد صار كالجزء مما اتصل به ولا منفصل يؤكد به له كما مر فاشترط إعادة الجار لئلا يعطف اسماً برأسه على جزء من كلمة، وهذا عند البصريين، وأجازه الكوفيون مطلقاً محتجين بقراءة حمزة ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾(٢) والأكثر على نصب الأرحام وبقول الشاعر:

١٧٣ - اليوم قربت تهجونا وتشتمنا   فاذهب فما بك والأيام من عجب(٣)

أقبلت (تهادي) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي والجملة في محل نصب حال من فاعل أقبلت المستتر فيه (كنعاج) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثانية من فاعل أقبلت ونعاج مضاف و(الفلا) مضاف إليه (تعسفن) تعسف فعل ماض ونون النسوة فاعل والجملة في محل نصب حال من نعاج (رملًا) منصوب على نزع الخافض.

(الشاهد فيه) قوله: (إذ أقبلت وزهرٌ) حيث عطف قوله زهر على الضمير المستتر في أقبلت وذلك للضرورة الشعرية والقياس القول: أقبلت هي وزهر بتأكيد المستتر ليقوى ثم يعطف عليه.

(١) من سورة النحل من الآية (٣٥).

(٢) من سورة النساء من الآية (١).

(٣) هذا البيت من شواهد سيبويه التي لم يعزها أحدٌ لقائل معين.

(اللغة): «قربت» أخذت وشرعت.

«المعنى» يقول: إن هجاءك الناس وشتمهم صار أمراً معروفاً لا يتعجب منه فلا نعجب إذا أخذت في هجائنا كما لا يعجب الناس مما يفعل الدهر.

(الإعراب): (فاليوم) اليوم منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقربت (قربت) قرب فعل ماض دال على الشروع والتاء اسمه (تهجونا) تهجو فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ونا مفعول به والجملة في محل نصب خبر قربت (وتشتمنا) الواو عاطفة، وتشتم فعل معطوف على تهجو، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت، وضمير المتكلمين مفعول به (فاذهب) الفاء واقعة في جواب شرط مقدر أي: إن تفعل ذلك فاذهب... الخ اذهب فعل أمر مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (فما) الفاء

قلنا: البيت شاذ وقراءة حمزة مستضعفة هنا أو الواو فيها للقسم، وأما المضمر المنصوب فيجوز العطف عليه مطلقاً نحو: - «إنك وزيداً قائمان» و«زيداً ضربته وعمراً»؛ لأن المنصوب كالكلمة المستقلة إذ لم يشتد اتصاله بالفعل كالمرفوع **(والمعطوف في حكم**⁽¹⁾ **المعطوف عليه)** فيما يجب ويجوز ويمتنع، فإذا وجب أن يكون في المعطوف عليه ضمير نحو: أن يكون جملة خبرية أو صلة أو صفة وجب أن يكون في المعطوف كذلك نحو: «زيد قام وقعد» ولا يجوز «زيد قام وقعد عمرو»، وكذلك إذا كانت الصفة جملة وكذلك الصلة⁽²⁾، وإذا جاز حذف العائد في المعطوف عليه جاز في المعطوف نحو: «البر الكر بستين» و«السمن منوان⁽³⁾ بدرهم» **(ومن ثم**⁽⁴⁾ **لم يجز في ما زيد بقائم أو قائماً، ولا ذاهب عمرو إلا**

للتعليل و ما نافية (بك) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (والأيام) معطوف على الكاف المجرور محلا بالباء (من) زائدة (عجب) مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

(الشاهد فيه) قوله: (فما بك والأيام) حيث عطف الأيام على الضمير المجرور في بك بغير إعادة حرف الجر، وهذا عند البصريين ضرورة أما الكوفيون فيجيزون ذلك.

(١) قال (نجم الدين): ليس مرادهم الإطلاق بحيث لا يعطف معرفة على نكرة والعكس، والمعرب على المبني والعكس، والمفرد على المثنى والمجموع والعكس، بل المراد أن كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله، لا بالنظر إلى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كلزوم الضمير ونحو: ذلك فالمقصود أن المعطوف يجب أن يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه. منه

(٢) مثال الصلة «جاءني الذي يقوم ويقعد» ولايجوز «ويقعد عمرو»، ومثال الخبر «زيد يقوم ويقعد» ولا يجوز «ويقعد عمرو» ومثال الحال «جاءني زيد يضحك ويتكلم» ولا يجوز «ويتكلم عمرو» ومثاله في الصفة «مررت برجل يقوم ويقعد». «رصاص».

(٣) قوله: والسمن منوان بدرهم وفيه نظر؛ إذ ما يعود إليه الضمير في المعطوف والمعطوف عليه غير متحد، فلا يستقيم التمثيل، والصواب «البر الكر بستين، ونصف بثلاثين» أي: منه وجاءني الذي قتلت، وضربت. (سيدنا محمد علي).

(٤) في خ/ هـ: بزيادة (أي: ومن أجل أن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه في الوجوب والجواز والإمتناع).

الرفع) في ذاهب على أنه خبر مقدم وعمرو مبتدأ[١]، وهو عطف جملة على الجملة المتقدمة، ولا يجوز نصب ذاهب، ولا جره بالعطف على لفظ خبرها المنصوب أو المجرور؛ إذ لا ضمير فيه؛ لأنه قد رفع عمرو، أو في خبر ما ضمير ومنه قوله:

١٧٤ - لعمرك ما مَعْن بتارك حقه ولا مُنْسِىءٌ مَعْنٌ ولا متيسر[٢]

فأما ليس فتنصب فتقول: «ليس زيد قائماً ولا قاعداً عمرو»، ويعطف عمرو على زيد، وقاعداً على قائم، وكذا إذا جر خبرها بالباء على الأصح نحو: «ليس زيد بقائم، ولا ذاهب عمرو» بالجر بباء مقدرة مدلول عليها بالأولى ومنه قوله:

١٧٥ - فليس بآتيك منهيّها ولا قاصر عنك مأمورها[٣]

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

---

(١) وإما أن يكون ذاهب مبتدأ؛ لأنه قد اعتمد على حرف النفي وعمرو فاعل ساد مسد الخبر. «نجم ثاقب».

(٢) ينسب هذا البيت للفرزدق.

(اللغة): «لعمرك» قسمي ويميني «معن» اسم رجل «منسيء» النسيء التأخير «متيسر» تيسر له كذا واستيسر له بمعنى أي: تهيأ.

(الإعراب): (لعمرك) اللام موطئة للقسم و عمر مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وعمر مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه، وخبر المبتدأ محذوف تقديره لعمرك يميني مثلاً (ما) نافية تعمل عمل ليس (معن) اسم ما مرفوع بالضمة الظاهرة (بتارك) الباء حرف جر زائد، وتارك خبر ما منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وتارك مضاف وحق من (حقه) مضاف إليه، وحق مضاف وضمير الغائب مضاف إليه (ولا) الواو عاطفة و لا نافية (منسيء) خبر مقدم مرفوع بالضمة الظاهرة (معن) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة (ولا) الواو عاطفة، ولا نافية (متيسر) معطوف على منسيء والمعطوف على المرفوع مرفوع.

(الشاهد فيه) رفع منسيء على أنه خبر مقدم ومعن مبتدأ مؤخر أو فاعل بمنسيء؛ لأنه قد اعتمد على حرف النفي ولا يجوز نصب منسيء ولا جره.

(٣) البيت للأعور الشني.

(اللغة): «منهي» النهي ضد الأمر ونهاه عن كذا ينهاه نهياً، وانتهى عنه وتناهى أي: كفَّ «قاصر» قصر عن الشيء عجز عنه ولم تبلغه وبابه دخل «مأمورها» الأمر ضد النهي.

(و) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل قلتم: لا يعطف ما لا ضمير فيه على ما فيه ضمير، وقد عطف فيغضب الرافع لزيد بالفاعلية ولا ضمير فيه على يطير وفيه ضمير يعود إلى الذي؟ قلنا: (**إنما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لأنها**) أي: هذه الفاء التي توهم أنها للعطف (**فاء السببية**[١]) وليست عاطفة؛ إذ معناه الذي يطير فيصير طيرانه سبباً لغضب زيد هو الذباب، ولذلك لا يجوز «ويغضب» بإقامة الواو مقام الفاء.

(و) اعلم أنه (**إذا عطف على معمولي عاملين**[٢] **مختلفين**) ففي المسألة اطلاقان وتفصيل، والتفصيل هو مذهب الشيخ والأعلم، وقد بين ذلك الشيخ

(**الإعراب**): (**ليس**) فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر (**بآتيك**) الباء حرف جر زائد آتي خبر ليس مقدم منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المقدرة للثقل على آخره، وآتي مضاف وكاف الخطاب مضاف إليه، (**منهيها**) منهي اسم ليس مرفوع بالضمة الظاهرة ومنهي مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه (**ولا**) الواو عاطفة و لا نافية زائدة (**قاصرٍ**) عطف على آتيك والمعطوف على المجرور مجرور (**عنك**) جار ومجرور متعلق بقاصر (**مأمورها**) مأمور معطوف على منهي، والمعطوف على المرفوع مرفوع، ومأمور مضاف وهاء الغائبة مضاف إليه، ويجوز أن يكون مأمورها فاعلاً بقاصرٍ.

(**الشاهد فيه**) قوله: (**ولا قاصر**) حيث جره عطفاً على خبر ليس المجرور بالباء الزائدة وهو قوله: بآتيك.

[١] لا للعطف كذا قيل، وفيه نظر؛ لأن فاء السببية عاطفة أيضاً كقولك: أطعمته فأشبعته وسقيته فأرويته، فيكون يغضب معطوفاً على يطير وإن كان المعطوف عليه سبباً للمعطوف فكيف يصح كونها عاطفة؟ وقيل: إنها فاء السببية وكفى بها رابطة؛ لأنها توجب سببية الأول للثاني فيحصل الربط بينهما وفيه نظر؛ لأن الفاء لم تعد من الروابط هنا فكيف يكتفي بها رابطة هنا؟ فالأولى أن يقال: إنها فاء السببية، وهي وإن كانت للسببية عاطفة أيضاً لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فتكفي الرابطة في أحدهما عن لزومه في الأخرى. (**غاية تحقيق**).

[٢] وأما عطف المعمولين متفقين كانا أو مختلفين على معمولي عامل واحد فلا بأس به نحو: «ضرب زيد عمراً وبكر خالداً» و«ظننت زيداً قائماً وعمراً قاعداً» و«أعلم زيد عمراً قائماً وبشر خالداً محمداً كريماً». (**نجم الدين**).

بقوله: (**لم يجز**[١] **خلافاً للفراء**) فأجازه مطلقاً مستدلاً بما يأتي من حجج التفصيل، وهذ هو الإطلاق الأول (**إلا في**) ما تقدم فيه المجرور على المرفوع والمنصوب في المعطوف والمعطوف عليه (**نحو: في الدار زيد والحجرة**[٢] **عمرو**) فالعامل في الدار حرف الجر وهو في، وفي زيد الابتداء، لأنه مرفوع به، وفي الدار خبره، والحجرة مجرور بالعطف على الدار، وعمرو مرفوع بالعطف على زيد فحرف الجر والابتداء عاملان مختلفان، وقد عطف ما بعد المعمولين عليهما كما ترى ومنه قوله تعالى ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾[٣] ثم قال: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾[٤] فقوله: للذين موصول مجرور باللام وصلته أحسنوا وهو من جملته وقوله: الحسنى عامله الابتداء وزيادة معطوف عليه وقوله: الذين كسبوا مجرور بالعطف على الذين أحسنوا وقوله: (جزاء سيئة) مرفوع بالعطف على قوله: (الحسنى) ومثال حيث يتقدم المجرور على المنصوب قولهم: ما كلُّ سوداء تمرةً ولا بيضاء شحمةً فكل مرفوع باسمية (ما) وهو مضاف إلى سوداء وتمرة خبر (ما) منصوب بها وقوله: بيضاء مجرور بالعطف على سوداء، وشحمة منصوب بالعطف، على تمرة فالعاملان في المعطوف عليه مختلفان كما ترى، وقول الشاعر:

---

(١) وذلك لأن حرف العطف كالعامل، ولا يقوى أن يكون حرف واحد كالعاملين، ويجوز أن يكون كعامل يعمل عملين أو ثلاثة أو أكثر. (نجم الدين).

(٢) مما رفع فيه الثاني من المعطوف عليهما، سواء كان الأول منهما مجروراً كما مر، أو مرفوعاً مثل: «ماسكن فيه زيد الدارُ وعمرو الحجرة» أو منصوباً مثل: «إن الدار ما سكن فيها زيد والحجرة عمرو» أو نصب فيه الثاني منهما كذلك، أي: سواء كان الأول منصوباً أو مرفوعاً مثل: «إن في الدار زيداً والحجرة عمراً» و«إن زيداً يلازم الدار وعمراً الحجرة» لعدم الإفضاء إلى الفصل بين الواو والنائب عن حروف الجر، وبين معموله، بخلاف ما إذا كان الثاني منهما مجروراً، سواء كان الأول مرفوعاً نحو: «زيد في الدار، وعمرو الحجرة» أو منصوباً نحو: «إن زيداً في الدار، وعمراً الحجرة» أو مجروراً نحو: «ليس من في الدار زيد، والحجرة عمرو» للإفضاء إلى الفصل بينهما؛ لأنه إذا لم يجز الفصل بين الجار والمجرور فبين نائب الجار والمجرور أولى.

(٣) من سورة يونس من الآية (٢٦).

(٤) من سورة يونس من الآية (٢٧).

١٧٦ - أكل امرئ تحسبين امرءاً   ونارٍ توقد بالليل ناراً(١)

فامرئ الأول مجرور بإضافة كل إليه، وامرءاً الثاني منصوب بتحسبين، ونارٌ الأولى معطوف على امرئ الأول، ونار الأخرى منصوبة معطوفة على قوله: امرءاً الثاني، ووجه جواز هذا إذا كان على هذه الكيفية أنه قد ورد، وبه احتج الفراء، ولأن المعطوف المجرور يلي حرف العطف القائم مقام الجار فلم يحصل فرق بين المجرور وبين مايقوم مقام الجار، وبهذا الوجه يبطل الإطلاق الذي أطلقه الفراء إذ لم يرد إلا على ما ذكرنا، ويصح التفصيل الذي ذكرنا، وفي الخبيصي تفصيل غير هذا لكن هذا عندي أقرب منه وقوله: (خلافاً لسيبويه) يعني فلا يجيز ذلك مطلقاً وتناول جميع ماورد(٢) كذلك وهذا هو الإطلاق الثاني.

---

(١) ينسب هذا البيت لأبي داود، وهو جارية بن الحجاج.
(اللغة) : «تحسبين» حسبته صالحاً بالكسر أحسَبه بالفتح والكسر حِسباناً ظننته «توقد» وقدت النار توقدت وبابه وعد وُقُوداً بالضم.
(الإعراب): (أكل) الهمزة للاستفهام الإنكاري و(كل) مفعول أول لتحسبين مقدم عليه وكل مضاف و(امرئ) مضاف إليه (تحسبين) فعل وفاعل (امرءاً) مفعول ثان (ونار) الواو عاطفة والمعطوف محذوف والتقدير وكل نار فنار مضاف إليه في الأصل وذلك المعطوف المحذوف -وهو المضاف - هو المعطوف على كل امرئ المتقدم (توقد) أصله تتوقد فحذف إحدى التاءين وهو فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى نارٍ والجملة صفة لنارٍ (بالليل) جار ومجرور متعلق بتوقد (ناراً) معطوف على قوله امرءا المنصوب السابق.
(الشاهد فيه) قوله: (ونارٍ) حيث حذف المضاف كل وأبقى المضاف إليه مجروراً كما كان قبل الحذف وذلك لأن المضاف المحذوف معطوف على مماثل له وهو قوله: كل امرئ.

(٢) قال في (الغاية) : حمل الأمثلة على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه وأكل نار توقد بالليل ناراً ولا كل بيضاء شحمة أي: على نحو: - «ما جاء في بعض القراءات يريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة» أي: عرض الآخرة ثم إبقاء المضاف إليه على إعرابه وإن كان شاذاً لكن حذف المضاف في مثل هذا الموضع أي: فيما كان لفظ المضاف المحذوف مذكوراً سابقاً مضافاً إلى شيء آخر قياسي. (منها).

[التوكيد]

الثالث (التوكيد) وحقيقته أنه (تابع) شمل جميع التوابع وقوله: (يقرر(١) أمر المتبوع) خرج البدل والنعت والعطف بالحرف وقوله: (في النسبة(٢) والشمول) خرج عطف البيان (وهو) ينقسم إلى قسمين (لفظي(٣) ومعنوي فاللفظي(٤) تكرير لفظ(٥) الأول) بعينه لتقرير النسبة (مثل: جاء زيد زيد ويجري في الألفاظ كلها) فمثاله في الاسم المفرد ما ذكره في الكتاب ومنه قوله:

١٧٧ - مُرّ إني قد امتدحتُك مُرّا   واثقاً أن تثيبني وتسُرّا
مُرّ يا مرّ مُرّة بن تليد   ما وجدناك في الحوادث غِرّا(٦)

---

(١) التقرير هنا أن يكون مفهوم التأكيد ومواده ثابتاً في المتبوع ويكون لفظ المتبوع عليه صريحاً كما كان معنى نفسه ثابتاً في زيد في قولك: «جاءني زيد نفسه» إذ يفهم من زيد نفس زيد. (نجم الدين).

(٢) المراد بالنسبة مطلق النسبة سواء كانت نسبة شيء إلى المتبوع نحو: «جاءني زيد زيد» أو نسبته إلى شيء نحو: «جاءني جاءني زيد» أو نسبة شيء غيره إلى شيء كذلك لكن يكون لذلك علاقة بالمتبوع نحو: «إن إن زيداً قائم» أو نسبة بعضه إلى بعضه نحو: «زيد قائم زيد قائم».
والنسبة في اللفظ والشمول في المعنوي نحو: «جاء زيد زيد» فقد قرر زيد نسبة المجيء إلى زيد الأول، والشمول نحو: «جاءني القوم كلهم» فقد قرر كلهم الشمول لهم جميعاً.

(٣) أي: منسوباً إلى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي أي: منسوب إلى (المعنى) لحصوله من ملاحظة (المعنى). (جامي)

(٤) قوله: فاللفظي... الخ وهو منقوض بقولهم: مررت بك أنت وبه هو فإنه ليس لفظياً ولا معنوياً؛ لأنه ليس من الألفاظ المحصورة ولا لفظ الأول ولا اشكال في أنه لفظي ولكن استعير ضمير المرفوع للمجرور فكان الأحسن أن يقول: تكرير لفظ الأول ومرادفه كما لا يخفى. من الشيخ اسماعيل.

(٥) أي: تكرير لفظ الأول ومماده حقيقة نحو«جاءني زيد زيد» أو حكماً نحو: «ضربت أنت وضربت أنا» فإن ذلك في حكم تكرير اللفظ وإن كان مخالفاً للأول لفظاً إذ الضرورة دعت إلى المخالفة لأنه لا يجوز تكريره متصلاً. (جامي)

(٦) ينسب هذا البيت لأعشى همدان، وهو عبدالرحمن بن عبد الله بن الحارث الهمداني من همدان بن مالك ثم من كهلان شاعر فصيح من شعراء الدولة الأموية.

فأكد مرّ مراراً كما ترى وهو ترخيم مرة ومثاله في القرآن قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا﴾(١) ومثاله في الفعل «ضرب ضرب» وقول الشاعر: -

١٧٨ - فأين إلى أين النجاة ببغلتي   أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس(٢)

(اللغة) : «واثقاً» من وثق يثق بكسر الثاء فيهما وأصل معناه ائتمنه، والمراد أنه على يقين من نفاذ ما يرجوه «تثيبني» تنعم علي وتعطيني «الغر» بكسر الغين الأحمق والمغفل.

(الإعراب): - **(مرّ)** منادى بحرف نداء محذوف وهو منادى مرخم مبني على الضم في محل نصب **(إني)** إن حرف توكيد ونصب وياء المتكلم اسمها مبني على السكون في محل نصب **(قد)** حرف تحقيق **(امتدحتك)** امتدح فعل ماض وتاء المتكلم فاعله وكاف الخطاب مفعول به والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر إن **(مر)** تأكيد وهو أيضا منادى بحرف نداء محذوف **(واثقاً)** حال من الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة **(أن)** حرف مصدري ونصب **(تثيبني)** تثيب فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، والنون للوقاية، والياء ضمير المتكلم مفعول به **(وتسرا)** الواو عاطفة تسر فعل مضارع معطوف على تثيب منصوب بالفتحة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً وحذف مفعول تسر لدلالة مفعول تثيبني عليه **(مر)** منادى مرخم بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب **(يا مر)** توكيد لفظي **(مرة)** بدل أو عطف بيان **(بن)** صفة منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف و**(تليد)** مضاف إليه **(ما وجدناك)** ما نافية و وجد فعل ماض ينصب مفعولين، ونا فاعله، وكاف الخطاب مفعوله الأول **(في الحوادث)** جار ومجرور متعلق بوجد **(غراً)** مفعول ثان بوجد، وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب على نزع الخافض.

(الشاهد فيه) : **(مرّ)** في البيت الأول حيث كرره مرتين، وقوله في البيت الثاني: يا مر مرة حيث أكد مرة بالتكرير الصريح.

(١) من سورة الفجر آية (٢١).

(٢) لم ينسبه أحد إلى قائل معين.

(اللغة) : «النجاة» النجاء بالمد الاسراع «الحبس» بمعنى المنع والمراد الكف عن السير.

(الإعراب): **(أين)** اسم استفهام ظرف مكان متعلق بمحذوف يدل عليه السياق مبني على الفتح في محل نصب، والتقدير فأين تذهب، ولو جعلته معمولاً لحرف جر يدل عليه ما بعده بتقدير فإلى أين لم تكن قد ابتعدت لكن الوجه الأول أقيس؛ لأن عمل الجار محذوفاً ضعيف **(إلى أين)** جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم **(النجاة)** مبتدأ مؤخر **(ببغلتي)**

وقول الآخر:

١٧٩ - دع الحرب دعها يابن هند فإنها   لها رجل ثبت الجنان حُلاحِلُ(١)

وفي الحرف «إن إن زيداً قائم» وقول الشاعر:

١٨٠ - لا لا أبوح بحب بثنة إنها   أخذت علي مواثقاً وعهوداً(٢)

جار ومجرور متعلق بالنجاة وبغلة مضاف وضمير المتكلم مضاف إليه **(أتاك)** أتى فعل ماض والكاف ضمير المخاطبة مفعول به **(أتاك)** تأكيد للسابق **(اللاحقون)** فاعل لأتى الأول **(احبس)** فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت **(احبس)** فعل أمر وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، وهذه الجملة تأكيد للجملة السابقة.

(الشاهد فيه) «أتاك أتاك» حيث كرر الفعل الأول، قال السجاعي: وأما احبس احبس ليس محل الشاهد؛ لأنه من توكيد الجملة.

(١) لم أطلع على قائله.

(اللغة): «دع» اترك «ثبت» يقال: رجل ثبْت بسكون الباء أي: ثابت القلب «حلا حل» الحلا حل بالضم السيد الركين.

(الإعراب): - **(دع)** فعل أمر مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت **(الحرب)** مفعول به لدع **(دعها)** دع فعل أمر مبني على السكون والفاعل ضمير مستتر في وجوباً وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مفعول به والجملة مؤكدة للأولى **(يا)** حرف نداء **(ابن)** منادى منصوب بالفتحة الظاهرة وابن مضاف و**(هند)** مضاف إليه **(فإنها)** الفاء للتعليل و إن حرف توكيد ونصب وضمير الغائبة اسمها **(لها)** جار ومجرور خبر مقدم **(رجل)** مبتدأ مؤخر والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر إن **(ثبت)** صفة لرجل وصفة المرفوع مرفوع وثبت مضاف و**(الجنان)** مضاف إليه **(حلاحل)** صفة أيضا مرفوع بالضمة الظاهرة.

(الشاهد فيه) «دع الحرب دعها» حيث أكد الفعل دع. وأقول: إن هذا من باب تأكيد الجمل فتأمل.

(٢) ينسب هذا البيت لجميل العذري. والصواب أنه لكثير عزة، وذكر بثنة فيه سهو.

(اللغة): «أبوح» مأخوذ من باح بسرّه بمعنى أظهره وأفشاه «مواثقاً» كمواعد وموعد بمعنى ميثاق فحذفت الياء تخفيفاً «عهوداً» جمع عهد عطف تفسير على مواثيقاً.

(الإعراب): - **(لا)** حرف نفي **(لا)** حرف مؤكد لسابقه **(أبوح)** فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا **(بحب)** جار ومجرور متعلق بأبوح وحب مضاف و**(بثنة)** مضاف

وقول الآخر:

١٨١ - فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بكم أبداً شفاء(١)

وقول الآخر:

١٨٢ - إذا التيار ذو العضلات قالوا إليك إليك ضاق بها ذراعاً(٢)

إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعملية والتأنيث (إنها) إن حرف توكيد ونصب والضمير العائد إلى بثنة اسم إن (أخذت) أخذ فعل ماض والتاء علامة التأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى بثنة، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن (عليّ) جار ومجرور متعلق بأخذت (مواثقاً) مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وصرف هنا للضرورة (وعهوداً) الواو عاطفة و عهوداً معطوف على مواثق.

(الشاهد فيه) قوله: (لا لا) فإن الثاني من هذين الحرفين توكيد لفظي للأول منهما.

(١) هذا البيت من كلام لمسلم بن معبد الوالي وقيل لرجل من بني أسد ويروى (دواء) مكان (شفاء)

(اللغة): (يلفى) مضارع مبني للمجهول ماضيه المبني للمعلوم ألفى ومعناه وجد (لما بي) أراد الذي بي من الموجدة والحنق عليهم (للما بهم) أراد للذي بهم من الحقد والضغينة وحسيكة الصدور.

(الإعراب): - (فلا) الفاء حرف عطف ولا حرف نفي (والله) الواو حرف قسم وجر واسم الجلالة مجرور به والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف (لا) نافية (يلفى) فعل مضارع مبني للمجهول (لما) اللام حرف جر و ما اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام والجار والمجرور متعلق بقوله يلفى و(بي) جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول (ولا) الواو عاطفة و لا حرف زائد لتأكيد النفي (للما) (بكم) اللام الأولى حرف جر واللام الثانية توكيد للام الأولى، وما اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام الأولى و(بكم) جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول والجار والمجرور الذي هو للما معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول الذي هو لما بي وقوله: (أبداً) ظرف زمان منصوب بيلفى (شفاء) نائب الفاعل للفعل يلفى مرفوع بالضمة الظاهرة.

(الشاهد فيه) قوله: (للما) فإن الشاعر أكد في هذه الكلمة اللام الجار توكيداً لفظياً بلفظها من غير أن يفصل بين المؤكد والمؤكد بفاصل مع أن اللام ليست من أحرف الجواب والتوكيد على هذا النحو شاذ، ولو أنه جاء به على ما تقتضيه العربية لقال: (لما لما بهم).

(٢) لم أطلع على قائله.

وفي الجملة الاسمية(١) نحو: «زيد قائم زيد قائم» وفي الفعلية «قام زيد قام زيد» **(والمعنوي بألفاظ مخصوصة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلتاهما وكله وأجمع وأكتع وأبتع وأبصع فالأولان(٢))** وهما النفس والعين **(يعمان)** الواحد المؤنث والمذكر والمثنى والمجموع منهما **(باختلاف صيغتهما وضميرهما)** في هذا الإطلاق نظر؛ لأن الصيغة في المفرد المذكر أو في المثنى حيث تقول: نفساهما واحدة وفيه حيث تقول: أنفسهما وفي المجموع واحدة(٣) **(تقول: نفسه)** للمفرد المذكر نحو: «جاءني الرجل نفسه» **(نفسها)** للمفرد المؤنث نحو: «جاءتني المرأة نفسها» **(أنفسهما)** بصيغة الجمع للمثنى(٤) منهما؛ كراهة اجتماع تثنيتين في صيغة واحدة لو قيل: نفساهما أو لكون الاثنين أقل الجمع عند بعضهم، ويجوز نفساهما وهو قليل، تقول: «جاءني الرجلان أنفسهما» و«المرأتان أنفسهما» **(أنفسهم)**

(اللغة): «التياز» تاز يتوز غَلُظَ «عضل» العضل جمع عضله الشاق وكل لحمة مجتمعة مكتنزة في عصبة فهي عضلة «ذراعاً» ضاق بالأمر ذرعاً أي: لم يطقه.

(الإعراب): - **(إذا)** ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه **(التياز)** فاعل بفعل محذوف تقديره: قال التياز مرفوع بالضمة الظاهرة والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها **(ذو)** صفة للتياز وذو مضاف و**(العضلات)** مضاف إليه **(قالوا)** قال فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة وواو الضمير البارز فاعل مبني على السكون في محل رفع والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة **(إليك)** جار ومجرور متعلق بمحذوف إليك الثانية توكيد لإليك الأولى **(ضاق)** فعل ماض مبني على الفتح وفاعله ضمير مستتر تقديره هو **(بها)** جار ومجرور متعلق بضاق **(ذراعاً)** تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة وجملة ضاق بها ذراعا لا محل لها من الإعراب جواب الشرط.

(الشاهد فيه) قوله: «إليك إليك» حيث أكد الحرف بتكريره مرتين، والظاهر أنه في تأكيد الجار والمجرور.

(١) ومما ورد في الجملة الاسمية قول الشاعر:

أيا من لست أقلاه ولا في الحب أنساه   لك الله على هذا لك الله لك الله.

(٢) لما سمي النفس والعين أولين تغليباً كالقمرين سمي الثالث ثانياً.

(٣) يقال: قد حصل الأختلاف بين صيغة المفرد وبين صيغة المثنى.

(٤) في خ/ هـ: (للمثنى) غير موجود.

للجمع المذكر نحو: «جاءني الرجال أنفسهم» **(أنفسهن)** للجمع المؤنث نحو: «جاءتني النساء أنفسهن» **(والثاني للمثنى)** تقول: «جاءني الرجلان **(كلاهما)**» و«المرأتان **(كلتاهما)**» **(والباقي لغير المثنى)** بل للمفرد من مذكر ومؤنث وللجمع منهما **(باختلاف الضمير)** فقط دون الصيغة فهي واحدة **(في)** عاوضت بالعبد **(كله)** وبالجارية كلها **(و)** بالعبيد **(كلهم و)** بالإماء **(كلهن و)** باختلاف **(الصيغ في)** الألفاظ **(البواقي)** تقول: اشتريت العبد **(أجمع(١))** اشتريت الجارية **(جمعاء)** اشتريت(٢) العبيد **(أجمعون)** اشتريت الإماء **(جمع(٣))** ولا يؤكد بكل **(وأجمع إلا ذو أجزاء(٤) يصح افتراقها حساً أو حكماً مثل أكرمت القوم)** أو الرجال **(كلهم)** هذا مثال الذي يصح افتراقه حساً **(واشتريت العبد كله)** فيما يصح افتراقه حكماً إذ هو يتبعض بحكم الشرع لا بالحس إلا أن يُقَطَّع إراباً **(بخلاف جاء زيد كله)** فلا يصح إذ لا يتفرق حساً ولا حكماً إلا أن يكون قد قطع آراباً أيضاً(٥) **(و إذا أكد المضمر)** خرج المظهر وقد تقدم وقوله: **(المرفوع)** لا المنصوب(٦) فيصح مطلقاً وقوله: **(المتصل)** لا المرفوع المنفصل فيصح(٧) مطلقاً، وكان ذلك التأكيد للضمير المتصل بالنفس أو العين خاصة أكد **(بمنفصل)** سواء كان الضمير المتصل بارزاً **(مثل: ضربت أنت نفسك)** أو مستكناً مثل: «زيد ضرب هو نفسه» والوجه في ذلك أن هذا الضمير كالجزء مما اتصل به، والنفس والعين قد يستعملان غير تأكيد بل مستقلين بخلاف أجمع وكل وأخواتهما فكرهوا تأكيد جزء كلمة بكلمة مستقلة ولكونهما يأتيان مستقلين قد يلتبس التأكيد بهما بالفاعل كما لو قلت: «زيد أكرمني

---

(١) فائدة وقد تجمع كل وأجمع كقوله تعالى ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠].

(٢) الصواب جاءني ليستقيم التأكيد بأجمعون.

(٣) وكذا أكتع كتعاء أكتعون كتع. . . الخ.

(٤) إذ الكلية والإجتماع لا يتحققان إلا فيه.

(٥) قال في اليمني وعند ذلك يقال: جيء بزيد كله». (منه).

(٦) فأما المنصوب والمجرور فإنهما يؤكدان بالنفس والعين من دون تأكيد تقول: «ضربتك نفسك» و«مررت بك نفسك»؛ لأن تأكيدها بالنفس لا يلتبس بشيء. (رضي)

(٧) مثل: «ماضربني إلا هو نفسه ». موشح أي: بالنفس والعين.

نفسه(١) ، و إذا أكدت وقلت: أكرمني هو نفسه» ذهب ذلك اللبس، ذكره ركن الدين (وأكتع وأخواه) وهما أبتع وابصع (أتباع لأجمع) قال نجم الدين: إذ لم يؤت بها إلا لتحسين الكلام (فلا يتقدم) عليه في الترتيب بل يأتي على أثره تقول: «اشتريت العبد أجمع اكتع ابتع ابصع» وكل واحد من الأربعة تأكيد لما سبقه، وقال ابن كيسان: يجوز تقديم أيها شئت على الآخر مطلقاً ذكره ركن الدين، وقال نجم الدين: المراد بعد أجمع فأما هو فيقدم حتماً عنده، والمراد باكتع التمام » حول(٢) كتع «أي: تام، وابتع مأخوذ من طول العنق، وأبصع من الري يقال: كرع ولا تبصع أي: اشرب ولا تروَ، وذكرها في الكلام دونه أي: دون أجمع ضعيف؛ إذ لا دلالة فيها على الجمعية، وقد ورد ذكرها مفردة كقول الشاعر:

١٨٣ - ياليتني كنت صبياً مرضعاً تحملني الذلفاء حولًا أكتعا(٣)

أي: حولًا تاماً.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

---

(١) الأولى أن يقال لئلا يلتبس في قولك: «هند خرجت نفسها، وأما مثال السيد فلا لبس فيه.

(٢) في خ/ هـ: (حول كتع) غير موجود.

(٣) هذا البيت لراجز لا يعرف اسمه.

(اللغة) : «الذلفاء» أصله وصف لمؤنث وهو مأخوذ من الذلف بالتحريك وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة ثم نقل إلى العلمية فسميت به امرأة، ويجوز أن يكون علماً باقياً على وصفيته. «حولاً» عاماً «أكتعا» تاماً كاملاً.

(الإعراب): - (يا) حرف تنبيه أو حرف نداء حذف المنادى (ليتني) ليت حرف تمن ونصب والنون للوقاية والياء اسم ليت (كنت) كان فعل ماض ناقص والتاء اسمه (صبياً) خبر كان (مرضعاً) نعت لصبي وجملة كان واسمه وخبره في محل رفع خبر ليت (تحملني) تحمل فعل مضارع والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به (الذلفاء) فاعل تحمل (حولًا) ظرف زمان متعلق بتحمل (أكتعا) توكيد لقوله حولا.

(الشاهد فيه) قوله: (حولًا أكتعا) حيث جاءت أكتعا مؤكدة لحولاً دون أن يأتي بكلمة أجمع وفيه شاهد آخر وهو تأكيد النكرة المحدودة وهو مذهب الكوفيين.

[البدل]

الرابع (البدل) وهو (تابع) يشمل جميع التوابع (مقصود بما نسب إلى المتبوع) خرج النعت، والتأكيد، وعطف البيان؛ إذ ليس أيها مقصوداً بما نسب إلى المتبوع وقوله: (دونه[١]) أي: دون المتبوع فلم يقصد بالنسة في البدل وإنما المقصود التابع فقط، والأول أتي به على سبيل التوطئة والتمهيد لذكر التابع فيخرج من هذا المعطوف[٢] بحرف إذ التابع والمتبوع فيه مقصودان بالنسبة جميعاً (وهو) ينقسم إلى أربعة أقسام (بدل الكل[٣] وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط

---

[١] قال (نجم الدين) : لا نسلم أن المقصود بالنسبة في البدل هو الثاني فقط إلا في بدل الغلط؛ لأن الأول في الأبدال الثلاثة منسوب إليه في الظاهر، ولابد أن يكون في ذكره فائدة صوناً لكلام الفصحاء عن اللغو لا سيما كلامه تعالى، وكلام نبيه ﷺ فادعاء كونه غير مقصود دعوى خلاف الظاهر. (خالدي).

[٢] ولا يطرد ماقاله في نحو: «جاءني زيد بل عمرو» فإن المقصود هو الثاني دون الأول مع أنه عطف نسق. (نجم الدين). وفسر (الجامي) النسبة بقوله أي: لا يكون النسبة إلى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب إليه، بل تكون النسبة إليه توطئة وتمهيداً لنسبته إلى التابع سواء كان ما نسب إليه مسنداً أو غيره فلا يصدق الحد على المعطوف. قيل: ؛ لأن متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فأعرض عنه وقصد المعطوف وكلاهما مقصودان بهذا (المعنى). (منه).

[٣] اعلم أن بدل الكل من الكل يجب موافقته للمتبوع في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير والتأنيث، فقط لا في التعريف والتنكير، وأما الأبدال الأُخَر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الإفراد والتذكير وفروعهما. (نجم الدين). وقال أيضاً: وأنا لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، ولا أرى عطف البيان إلا البدل. وقال بعض المحققين في جوابه: الظاهر أنهم لم يريدوا به ليس مقصوداً بالنسبة أصلًا بل أرادوا أنه ليس مقصوداً أصلياً، والحاصل أن مثل قولك: «جاءني زيداً أخوك» إن قصدت فيه الإسناد إلى الأول وجئت بالثاني تتمة له توضيحاً فالثاني عطف بيان، وإن قصدت فيه الإسناد إلى الثاني وجئت بالأول توطئة له مبالغة في الإسناد فالثاني بدل، وحينئذ يكون التوضيح الحاصل به مقصوداً تبعاً، والمقصود أصالة هو الإسناد إليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر. (جامي).

فالأول) وهو بدل الكل **(مدلوله**⁽¹⁾**)** أي: مدلول التابع **(مدلول الأول)** أي: مدلول المتبوع بمعنى أن الثاني هو الأول في التحقيق وإن اختلف اللفظ فالذات واحدة نحو: «جاءني زيد أخوك» فزيد هو الأخ.

(والثاني) وهو بدل البعض **(جزؤه)** يعني أن التابع وهو البدل جزء من المتبوع وهو المبدل منه نحو: «قطعت زيداً يده» فاليد جزء من زيد كما ترى قال تعالى: ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ⁽٢⁾ نِّصۡفَهُۥٓ﴾⁽٣⁾.

(والثالث) وهو بدل الاشتمال **(بينه)** أي: بين التابع **(وبينه)** أي: بين المتبوع **(ملابسة)** وعلاقة بغيرهما أي: بغير الكلية والجزئية فليس مدلول البدل فيه، مدلول المبدل منه ولا هو جزء له ومثاله: «سلبت زيداً ثوبه» و«أعجبني زيد علمه».

(والرابع) وهو بدل الغلط **(أن تقصد إليه)** أي: إلى البدل وهو التابع **(بعد أن غلطت بغيره)** وهو المتبوع الذي هو المبدل منه، وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام وهو أن يبدو للمتكلم من الألفاظ هو ما أصلح وأبلغ مما تكلم به أولاً فيأتي باللفظ الثاني، وهذا أعلى أنواع بدل الغلط ويسمى ترقياً، ويأتي في فصيح الكلام كقول:

١٨٤ – هندٌ نجم بدر شمس   وأناملها خمس خمس⁽٤⁾

---

(١) قال (نجم الدين) : في هذه العبارة تسامح إذ مدلول أخيك في بزيد أخيك لو كان عين مدلول زيد لكان تأكيداً ونحن نعرف أن أخيك يدل على أخوة المخاطب ولم يكن يدل عليها زيد لكن مراده أنهما يطلقان على ذات واحدة وإن كان أحدهما يدل على معنى لا يدل عليه الآخر. منه.

(٢) نصفه بدل من الليل وإلا قليلاً مستثنى من النصف كأنه قال: قم أقل من نصف الليل، وقيل: نصفه بدل من قليل. اعلم أنه يشترط في بدل البعض والاشتمال خاصة أن يكون في البدل ضمير يعود إلى المبدل منه وقد يجيء محذوفاً لفهم (المعنى) وذلك قليل جداً نحو: – قوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ﴾ [آل عمران: ٩٧] أي: منهم. هطيل.

(٣) من سورة المزمل آية (٢) ومن آية (٣).

(٤) لم أطلع على قائله.

(اللغة) : «نجم» الكوكب والنجم الثريا، وهو اسم لها علم كزيد وعمرو فإذا قالوا: طلع النجم يريدون الثريا وإن كان بدون) أل(تنكر.

(الإعراب): – (هند) مبتدأ مرفوع بالظمة الظاهرة (نجم) خبر مرفوع بالضمة الظاهرة

فهو وإن كان متعمداً لذكر الأول فكأنه غلّط نفسه، وإلى غلط صريح، وهو أن يسبق لسانه إلى ذكر المبدل منه ومراده البدل نحو: (جاءني زيد الحمار) وإلى نسيان، وهو أن ينسى(١) البدل فيعمد إلى ذكر المبدل منه، ثم يأتي بالبدل تداركاً لما فرط، وهذان لا يقعان في فصيح(٢) الكلام.

(ويكونان) يعني البدل والمبدل منه (معرفتين ونكرتين ومختلفين) في أنواع البدل كلها كما يأتي ذلك في ستة عشرة صورة تحقيقها في هذا الجدول.

	معرفتين(٣)	نكرتين(٤)	معرفة من نكرة(٥)	نكرة من معرفة(٦)
بدل الكل	جاءني زيد أخوك	جاءني رجل أخ لك	جاءني رجل أخوك	جاءني زيد أخ لك
بدل البعض	قطعت زيداً يده	قطعت رجلًا يداً له	قطعت رجلًا يده	قطعت زيداً يداً له
بدل الاشتمال	سلبت زيداً ثوبه	سلبت رجلًا ثوبا له	سلبت رجلًا ثوبه	سلبت زيداً ثوباً له
بدل الغلط	كرهت زيداً الحمار	كرهت رجلًا حماراً	كرهت رجلًا الحمار	كرهت زيداً حماراً

(بدر) بدل من نجم مرفوع بالضمة الظاهرة (شمس) بدل من بدر مرفوع بالضمة الظاهرة (وأناملها) الواو حرف عطف، وأنامل مبتدأ مرفوع بالظمة الظاهرة (خمس) خبر مرفوع بالضمة الظاهرة (خمس) معطوف على خمس الأولى بحرف عطف محذوف، والتقدير: وأناملها خمس وخمس.

(الشاهد فيه) إيدال بدر من نجم، وإبدال شمس من بدر بدل غلط، ويسمى هذا ترقياً في فصيح الكلام.

(١) وإنما أشكل على كثير من الطلبة الفرق بين الغلط والنسيان وقد بيناه، وتوضيحه أن الغلط في اللسان والنسيان في الجنان. (قطر الندى).

(٢) ولا في الشعر، وإن وقع في كلام فحقه الإضراب ببل. (نجم الدين).

(٣) وعليه قوله تعالى ﴿لَنَسۡفَعًا نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ﴾[العلق: ٩٦].

(٤) وعليه قوله تعالى ﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾[الشورى: ٥٢].

(٥) وعليه قوله تعالى ﴿إِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَآئِقَ وَأَعۡنَٰبٗا﴾[النبأ: ٢٦، ٢٧].

(٦) وعليه قوله تعالى ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧].

و (إذا كان) البدل (نكرة) وأبدلته (من معرفة فالنعت(١)) يعني فالواجب أن تنعت البدل لأنه المقصود فلا يكون نكرة محضة بل تصفه ليقرب من المعرفة وذلك (مثل) قوله تعالى ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾)(٢) فناصية الثانية نكرة موصوفة بكاذبة. (ويكونان) أي: البدل والمبدل(٣) منه (ظاهرين ومضمرين ومختلفين) في الأقسام كلها وهي ستة عشر صورة بيانها في هذا الجدول.

	بدل كل	بدل بعض	بدل اشتمال	بدل غلط
ظاهرين	جاءني زيد أخوك	قطعت زيداً يده	سلبت زيدا ثوبه	كرهت زيداً الحمار
مضمرين	زيد ضربته إياه	يد زيد قطعته إياها	ثوب زيد سلبته إياه	زيد الحمار كرهته إياه
ظاهر من مضمر	ضربته زيداً	زيد قطعته يده	زيد سلبته ثوبه	زيداً كرهته الحمار
مضمر من ظاهر	ضربت زيداً إياه	يد زيد قطعت زيدا إياها	ثوب زيد سلبت زيدا إياه	زيد الحمار كرهت زيداً إياه

(ولا يبدل ظاهر من مضمر(٤) بدل الكل إلا من الغائب مثل: ضربته زيداً)

---

(١) أي: في بدل الكل من الكل خاصة. (نجم الدين)

(٢) من سورة العلق من الآية (١٥، ١٦)

(٣) قال (نجم الدين): وقد يبدل الفعل من الفعل إذا كان الثاني راجح البيان على الأول كقوله تعالى ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨، ٦٩].

(٤) فإن قيل: قد جوزتم إبدال النكرة من المعرفة فكيف منعتم أبدال المعرفة من المعرفة وهي أعرف منها فكان ذلك في النكرة أولى؟ فالجواب أنا إنما جوزناه لإشعار صفة النكرة بمعنى لم يشعر به المبدل منه، قال ابن الحاجب: ولا يلزم مثله في الظاهر من ضمير المتكلم فيقال: جوزه بشرط الصفة لأنه يؤدي إلى أن يوصف؛ لأن البدل هو المبدل منه إذا كان بدل الكل. (مطيل).

- واعلم أن التوابع إذا اجتمعت بدىء بالنعت، ثم التأكيد، ثم البدل، ثم بالمنسوق، أما الابتداء بالنعت قبل التأكيد فلما مر تعليل قولهم: إن النكرة لا تؤكد، وابن كيسان يقدم التأكيد على النعت إذ النعت يفيد ما يفيد الأول، بخلاف التأكيد، وإنما يقدم التأكيد على

وذلك لأن المقصود هو البدل، والمضمر المتكلم والمخاطب أعرف المعارف، فلو أُبدل منهما ظاهر بدل الكل وقيل: «جئت زيد» و«ضربتك زيداً» كان المبدل منه غير المقصود أعرف من البدل المقصود بمراتب، بخلاف ما إذا أبدلت الظاهر من ضمير الغائب كما مثل في الكتاب فالتفاوت يسير مغتفر.

فأما بدل البعض[١] فيصح مطلقاً نحو: «ضربتك رأسك» و ضربتني رأسي» و«ضربته رأسه» وكذا بدل الاشتمال نحو: «كرهتني علمي» قال الشاعر:

١٨٥ - دعيني إن أمرك لن يطاعا   وما ألفيتني حلمي مضاعا[٢]

و«كرهتك عملك» و«كرهته علمه» وكذا بدل الغلط نحو: «كرهتني الحمار» وكرهتك الحمار» و«كرهته الحمار».

البدل لأن مدلول البدل غير مدلول متبوعه في الحقيقة، ومدلول التأكيد مدلول متبوعه، وأما تقديم البدل على المنسوق، فلأن البدل له نسبة معنوية إلى المبدل منه إما بالكلية أو البعضية أو الاشتمال، وأما بدل الغلط فنادر، والمنسوق أجنبي من متبوعه. (نجم الدين).

[١] والاشتمال والغلط فإن المانع فيها مفقود إذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الأول. (جامي)

[٢] هذا البيت من كلام عدي بن زيد العبادي ويروى (ذريني) مكان (دعيني)

(اللغة): : **(دعيني)**: معناه اتركيني **(ألفيتني)**: وجدتني.

(الإعراب): - **(دعيني)** دعي فعل أمر مبني على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعل والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به **(إن)** حرف توكيد ونصب **(أمرك)** أمر اسم إن وأمر مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه **(لن)** حرف نفي ونصب واستقبال **(يطاعا)** فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بلن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وألفه للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أمر، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر إن **(وما)** الواو عاطفة و ما نافية**(ألفيتني)** ألفى فعل ماض والتاء ضمير المخاطب فاعل مبني على الكسر في محل رفع والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول أول **(حلمي)** حلم بدل اشتمال من ياء المتكلم منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وحلم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه **(مضاعاً)** مفعول ثان لألفى.

(الشاهد فيه) قوله: **(ألفيتني حلمي)** حيث أبدل الاسم الظاهر وهو قوله: حلمي من ضمير الحاضر وهو ياء المتكلم التي وقعت مفعولا أول لألفى بدل اشتمال.

[عطف البيان]

الخامس (**عطف البيان**) حقيقته أنه (**تابع**) يشمل جميع التوابع (**غير صفة**) خرج النعت (**يوضح متبوعه**[١]) خرج البدل والتأكيد والمعطوف بحرف، فإن كل واحد منها لم يوضع لمجرد إيضاح المتبوع ومثال عطف البيان قوله: (**مثل**:

١٨٦ - أقسم بالله أبو حفص عمر ... ما مسها من نقب ولا دبر
اغفر له اللهم إن كان فجر[٢]

---

(١) ولا يلزم من ذلك أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه، بل ينبغي أن يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من أحدهما على الإنفراد فيصح أن يكون الأول أوضح من الثاني. (جامي) نحو: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة ٩٧] فإن الكعبة أوضح من البيت الحرام.

- الفرق بين الصفة وعطف البيان، الصفة توضح باعتبار الدلالة على معنى في متبوعها، وهذا يوضح باعتبار الدلالة على الذات. قال بعض النحويين في الفرق بينه وبين البدل أنه لو قال رجل «زوجتك ابنتي فاطمة» وكان اسمها عائشه فإن أراد عطف البيان صح؛ لأن الغلط وقع فيما ليس المقصود بالنسبة، وإن أراد البدل لم يصح النكاح إذ الغلط وقع فيما هو مقصود. (غاية تحقيق)

(٢) ينسب هذا البيت لعبد الله بن كَيْسَبة بفتح الكاف وسكون المثناة.

(اللغة): «أقسم» حلف «أبو حفص» كنية عمر بن الخطاب «نقب» بفتح النون والقاف جميعاً وهو رقة خف البعير «دبر» بفتحتين مصدر دبِر بكسر الباء إذا حصلت له جراحة.

(الإعراب): - (أقسم) فعل ماض (بالله) الباء حرف قسم وجر ولفظ الجلالة مقسم وعلامة جره كسر الهاء تأدباً أبو فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة و(أبو) مضاف و(حفص) مضاف إليه (عمر) عطف بيان لأبو حفص (ما) نافية (مسها) مس فعل ماض و الهاء ضمير متصل مفعول (من) حرف جر زائد (نقب) فاعل مس مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد (ولا) الواو عاطفة و لا نافية (دبر) معطوف على نقب ويجوز أن تقدره مرفوعاً على محل نقب ومجروراً على لفظه لأنه نكرة فيجوز دخول من الزائدة عليه (فاغفر) الفاء فاء الفصيحة، واغفر فعل أمر ويقال فيه: فعل دعاء تأدبا مع الله تعالى، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت (له) جار ومجرور متعلق باغفر (اللهم) منادى مفرد حذف منه حرف النداء وعوض عنه الميم (إن) حرف شرط جازم يجزم فعلين (كان) فعل ماض ناقص مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط واسمه

فعمر عطف بيان من قوله: أبو حفص (وفصله) أي: عطف البيان (من البدل لفظاً في مثل[١]):

١٨٧ - أنا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا[٢]

ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو (فجر) فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر كان، وجواب الشرط محذوف دل عليه سابق الكلام.

(الشاهد فيه) قوله: عمر؛ فإنه مرفوع وقع عطف بيان عن قوله: أبو حفص وإنه وقع متبوعه معرفة فأوضحه ووقوع عطف البيان موضحاً هو الأغلب.

[١] المراد بمثل أنا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي أضيف إلى الصفة المعرفة باللام نحو: الضارب الرجل. (جامي).

[٢] هذا البيت من كلام المرار بن سعد بن نضلة بن الأشتر الفقعسي.

(اللغة): «التارك» يجوز أن يكون اسم فاعل من ترك بمعنى صير وجعل فيحتاج مفعولين، ويجوز أن يكون اسم فاعل من ترك بمعنى خلى فلا يحتاج إلا مفعولاً واحداً «البكري» نسبة إلى بكر بن وائل «بشر» هو بشر بن عمرو بن مرثد «ترقبه» تنتظر خروج روحه؛ لأن الطير لا تهبط إلى على الموتى، وكنى بذلك عن كونه قتله.

(الإعراب): - (أنا) ضمير منفصل مبتدأ (ابنُ) خبر المبتدأ وابن مضاف و(التارك) مضاف إليه والتارك مضاف و(البكري) مضاف إليه (بشر) عطف بيان على البكري (عليه) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (الطير) مبتدأ مؤخر وجملة هذا المبتدأ وخبره في محل نصب حال من البكري إن جعلت التارك من ترك بمعنى خلى، وفي محل نصب مفعول ثان للتارك إن جعلته من ترك بمعنى صير ومفعوله الأول هو قوله: البكري لأن الإضافة من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله (ترقبه) ترقب فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى الطير وضمير الغائب مفعول له والجملة في محل نصب حال من الطير أو من الضمير المستتر في خبره (وقوعاً) حال من الضمير المستتر في ترقبه.

(الشاهد فيه) قوله: (التارك البكري بشر) فإن قوله: (بشر) عطف بيان على قوله: (البكري) ولا يجوز أن يكون بدلاً لأن البدل على نية تكرار العامل فكان ينبغي لصحة كونه بدلاً أن يجوز رفع المبدل منه ووضع البدل مكانه فتقول: التارك بشر ويلزم على هذا إضافة اسم مقترن بأل وهو التارك إلى اسم خال منها وهو بشر، وذلك في الراجح عند جمهرة النحاة لا يجوز.

أي: الفرق بين البدل وعطف البيان من جهة المعنى بأن المقصود في البدل هو التابع كما تقدم، وفي عطف البيان المقصود هو المتبوع كمابين.

وأمامن جهة اللفظ فبيان ذلك في البيت المذكور فإن بشر عطف بيان من البكري المجرور بإضافة التارك اسم الفاعل إليه، ولو جُعل بشر بدلًا مع كون البدل[1] في حكم تكرير العامل؛ لأنه المقصود والأول كالساقط، كأن التقدير: أنا ابن التارك بشر فيصير كالضارب زيد، وذلك لا يجوز على الصحيح، فتعين في البيت أنه عطف بيان.

قال مولانا عليه السلام السيد جمال الدين: وبتمام هذا تم الكلام في المعرب

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

تم الجزء الأول

ويليه الجزء الثاني وأوله المبني

---

[1] في خ/هـ: (المبدل).